الخطاب الإعلامي
وإدارة الأزمات السياسية الدولية

عنوان الكتاب: الخطاب الإعلامي وإدارة الأزمات السياسية الدولية
اسم المؤلف : الأستاذ الدكتور/ جليل وادي
ISBN :

الناشر
دار الكتاب الجامعي

عضو جمعية الناشرين الإماراتيين
عضو اتحاد الناشرين العرب
عضو المجلس العربي للموهوبين والمتفوقين
دولة الإمارات العربية المتحدة ـ الجمهورية اللبنانية
ص. ب. 16983 ـ العين
هاتف (الإمارات) 00971-3-7554845
فاكس (الإمارات) 00971-3-7542102
هاتف (بيروت) 00961-3-31 21 24
هاتف (بيروت) 00961-1-38 26 68
www.bookhous.com
E-mail: bookhous@emirates.net.ae
ubh.leb@gmail.com

الطبعة الأولى
1437هـ – 2017م

© حقوق الملكية الأدبية والفنية جميعها محفوظة لدار الكتاب الجامعي ـ العين
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مُجزأ أو تسجيله على أشرطة تسجيل أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا.

الأستاذ الدكتور/جليل وادي

الخطاب الإعلامي وإدارة الأزمات السياسية الدولية

الناشر

دار الكتاب الجامعي

دولة الإمارات العربية المتحدة ـ الجمهورية اللبنانية

2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ ﴿٢٠﴾ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة ص، الآية 20)

الإهداء

لأنك مت مظلوما ...
ولم يسمع خطابك الأخير أحد
ولأن أنفاسك الثكلى
ما التذت نشوانة برائحة الأبناء هكذا ....
ولأنك لم ترني أو أراك
إليك أبي دون سواك
أهدي هذا الخطاب

د . جليل وادي

المحتويات

مقدمة 11

الباب الأول: الإطار المرجعي 21

الفصل الأول: مفهوم الخطاب الإعلامي وسماته 23

أولا: مفهوم الخطاب في الثقافتين العربية والغربية 25

ثانيا: مفهوم الخطاب في الثقافة العربية 26

ثالثا: مفهوم الخطاب في الثقافة الغربية 31

رابعا: الخطاب في اللسانيات 37

خامسا: الخطاب الإعلامي 44

هوامش الفصل الأول 53

الفصل الثاني: إدارة الأزمات السياسية الدولية 67

قراءة في المفهوم والأدوات والمبادئ 67

أولا: مفهوم إدارة الأزمة 69

ثانيا: متطلبات إدارة الأزمة 75

أ - اختيار فريق إدارة الأزمة (القيادة) 76

ب- مستعجلية اتخاذ قرار الأزمة 78

ج- دقة المعلومات وكفايتها 82

د- التخطيط 84

ثالثا: أساليب إدارة الأزمة 85

رابعا: أدوات إدارة الأزمة 88
أ - التحركات الإعلامية 88
ب- الدبلوماسية 92
ج- القوة العسكرية المحتملة 96
د- الضغوط الاقتصادية 98
خامسا: مبادئ إدارة الأزمة 101
أ - تعزيز نظام الاتصالات 102
ب- محدودية الأهداف ووضوحها 104
ج- منح الخصم وقتاً مناسباً للتدبر 105
د - حماية قرار الأزمة من المؤثرات الداخلية 105
هـ - توسيع قاعدة دعم قرار الأزمة 106
و - عدم إحراج الخصم 106
ز - أحكام السيطرة على القرار الاستراتيجي 107
ح- التصعيد التدريجي للضغط أو الخيارات المرنة 107
هوامش الفصل الثاني 111

الباب الثاني: الإطار التطبيقي 129

الفصل الثالث: اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة ديفيد كي
(1991/9/23-1991/9/26) 131

أولاً: موضوع الأزمة 133
ثانيا: إدارة الأزمة 134
ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي 139
أ - تبويب الفئات (الاتجاهات) 139
ب- تفسير النتائج 141
هوامش الفصل الثالث 145

الفصل الرابع: اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة تفتيش وزارة الزراعة والري (1992/7/5-1992/7/29) 149

أولا: موضوع الأزمة 151

ثانيا: إدارة الأزمة 152

ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي 161

أ - تبويب الفئات (الاتجاهات) 161

ب- تفسير النتائج 163

هوامش الفصل الرابع 172

الفصل الخامس: اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة الكاميرات (1993/7/5-1993/7/31) 177

أولا: موضوع الأزمة 179

ثانيا: إدارة الأزمة 180

ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي 185

أ - تبويب الفئات (الاتجاهات) 185

ب- تفسير النتائج 185

هوامش الفصل الخامس 194

أولا: هوامش موضوع الأزمة وإدارتها 194

ثانيا: هوامش تحليل الخطاب الإعلامي 195

الفصل السادس: اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة تحركات الجيش العراقي قرب الحدود الكويتية (1994/10/6- 1994/11/14) 197

أولا: موضوع الأزمة 199

ثانيا: إدارة الأزمة 202

ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي 210

أ - تبويب الفئات (الاتجاهات) 210
ب- تفسير النتائج 212
هوامش الفصل السادس 232

الفصل السابع: اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة طرد المفتشين الأمريكيين (1997/10/29-1997/11/30) 239

أولا: موضوع الأزمة 241
ثانيا: إدارة الأزمة 244
ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي 257
أ - تبويب الفئات (الاتجاهات) 257
ب- تفسير النتائج 260
هوامش الفصل السابع 285

الفصل الثامن: اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة المواقع الرئاسية (1998/1/3-1998/2/23) 301

أولا: موضوع الأزمة 303
ثانيا: إدارة الأزمة 305
ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي 318
أ - تبويب الفئات (الاتجاهات) 318
ب- تفسير النتائج 321
هوامش الفصل الثامن 356

الفصل التاسع: قراءة في نتائج الدراسة التطبيقية وخلاصة الكتاب 375

أ - قراءة في نتائج تحليل الخطاب الإعلامي العراقي أثناء الأزمات 377
ب- الخلاصة 384
ج- مصادر الدراسة التطبيقية 392

مُقَدِّمَة

عوامل شتى حملتني على تأخير نشر هذا الكتاب الذي يتناول الخطاب الإعلامي العراقي وإدارة الأزمات السياسية الدولية التي حدثت بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت بدورها من مجلس الأمن الدولي واجهة تقف خلفها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالعراق إبان التسعينيات من القرن الماضي.

وقد انتهى الكتاب في حينها إلى نتيجة مفادها فشل القيادة العراقية في إدارتها لتلك الأزمات سياسيا وإعلاميا، وما أفضى إليه ذلك الفشل من نتائج كارثية أبرزها الاحتلال الأمريكي المباشر للعراق في عام 2003، فضلا عن التداعيات التي خلفها ذلك الاحتلال على مجمل الأوضاع في المنطقة العربية لاحقا والتي تمظهرت بما أطلق عليه بـ (الربيع العربي)، الذي يتوقع لنهايته خريطة جديدة للمنطقة على أسس طائفية وعرقية، وفي أحسن الأحوال دول هشة غير فاعلة في المجتمع الدولي.

وكان حينها نظام الرئيس صدام حسين لظروف تعبوية وطبيعة بنية نظامه وادراكاته للواقع السياسي، فضلا عن العقلية السطحية التي يتوافر عليها الفريق الذي يدير العملية السياسية، يتعذر معها فهم هذا الفشل بطريقة موضوعية، ما جعل المؤلف يتحسب كثيرا لذلك، لان سوء الفهم قد يأتي بعواقب وخيمة عليه، بينما يريد من النشر تصحيح مسارات الإدارة السياسية والإعلام الملازم لها من منظور أن نتائج البحث العلمي والرسائل الإعلامية النبيلة تسهم في مساعدة صناع القرار على ترشيد سلوكهم السياسي، وبخاصة في الأوقات التي تشهد فيها العلاقات الدولية توترات وأزمات وصراعات.

كما كان من بين الأسباب التي دعتني إلى تأجيل نشر هذا الكتاب في المدة التي أعقبت تغيير النظام السياسي في العراق، هو أن المزاج السياسي العربي ظل طوال تلك المدة واقعا تحت تأثير الانفعال بوجهيه الايجابي والسلبي في تعاطيه مع أحداث العراق الماضية على المستوى العربي والعراقي على حد سواء، وبالتالي فإن إصداره لن يشكل إضافة للوعي العربي المتشنج حينها، بينما أتطلع إلى قراءة غير متشنجة، واعية وناقدة بلا انحياز لمضمون الكتاب، وأظن أن الوقت أصبح مناسبا لصدوره.

ولعل من بين الأسئلة التي تتبادر إلى ذهن القراء، تلك التي تذهب إلى دواعي نشر هذا الكتاب الذي هو في الأصل أطروحة للدكتوراه مضى عليها ما يقرب من عقد ونصف، ويتناول مجموعة من الأزمات السياسية الدولية التي حدثت خلال تسعينيات القرن الماضي، وهم محقون في ذلك تمام الحق، لكن ذلك لا يبرر الإحجام عن نشره إذا تأملنا تلك الأزمات بفكر ثاقب، وأجرينا المقارنات العلمية بين طبيعتها ونتائجها مع ما آل إليه الراهن العربي، ويغدو الأمر أكثر حاجة إذا اتسم منظورنا إليها بالشمولية في إطار الإدارة الدولية لمنطقتنا، وبخاصة الإدارة الأمريكية لأزماتنا الراهنة، فما زلنا بالرغم من مضي قرن من الزمان نستلهم الدروس من إدارة الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية لأزمة الصواريخ الكوبية التي أرست قواعد ومبادئ وأساليب ومتطلبات علم إدارة الأزمات.

ومع أن القواعد التي يستند إليها علم إدارة الأزمات السياسية الدولية أصبحت من القواعد القارة والراسخة، إلا أن هذه القواعد يجري تكييفها مع طبيعة الأزمات المستجدة، ما يعني أن لكل أزمة خصائصها وحيثياتها، وبالتالي فإنها تقتضي تكييفيات خاصة للتعاطي معها، وعليه فإن ما يتمخض عنه تحليل أزمة جديدة أو راهنة ليس بالضرورة ينطبق على أزمات ماضية بصرف النظر عن تاريخ نشوبها، واستنادا إلى ذلك فإن الخطابات والأزمات التي قمت بتحليلها وتتضمنها دفتي هذا الكتاب تختلف تماما عن الأزمات الجارية الآن، ذلك أن الأزمات الحالية تجري بين دولتين أو أكثر، أو ذات طبيعة محلية تتداخل فيها أحيانا قوى دولية أو إقليمية، بينما أزمات هذا الكتاب جرت بين العراق كدولة ومجلس الأمن الدولي بوصفه أبرز منظمات الأمم المتحدة، أي أن مجلس الأمن

كان الواجهة التي وقفت خلفها الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها، بمعنى كيف جرى توظيف أهم منظمة دولية من وظائفها الأساسية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في أزمات انتهت إلى احتلال بلد يتمتع بسيادة وعضو في المنظمة ذاتها، وما أفضى إليه هذا الاحتلال من قتل وتشريد مئات الآلاف من العراقيين جراء الاحتلال المباشر والاقتتال الأهلي بسبب تنمية النزعات الدينية والمذهبية والقومية، فضلا عن تدمير بنيته التحتية.

وإذا كان النظام السياسي في العراق لا يدرك المخاطر التي تنطوي عليها سياساته والأخطاء الجسيمة لقراراته الانفعالية بضمنها قرار احتلال الكويت، وما ستجره من ويلات ومآس على الشعب العراقي، فإن الافتراض يذهب إلى أن من صلب واجبات الأمم المتحدة تدارك المخاطر المحتملة لما يتمتع به أعضاؤها وبخاصة الأعضاء الدائمين منهم في مجلس الأمن من خبرات وبعد نظر ومسؤوليات أخلاقية وإنسانية ورسمية لكونهم مسؤولون بشكل مباشر عما يجري في عالمنا.

إن الأزمات التي يتناولها الكتاب مفصلية وحاسمة ليس في تاريخ العراق الحديث فحسب، بل على صعيد المنطقة العربية والإسلامية، إذ أن التعاطي الغربي معها كان بمثابة خطوات أولى أساسية لتحقيق أهداف وإعادة رسم خرائط تتماهى مع مخططات مستقبلية يراد للمنطقة أن تتشكل على ضوءها، وتقتضي هذه المخططات الانتقاء من بين البلدان العربية ما يتوافر على خصائص جغرافية وطبيعية وبشرية ووزنا إقليميا وعربيا، فوقع الاختيار على العراق بوصفه الأكثر تأهيلا من غيره على وفق الاعتبارات المذكورة وليس على وفق طبيعة النظام، لأداء أدوار فاعلة في القضايا العربية إذا ما توافرت له القيادة الرشيدة، وبخاصة القضية الفلسطينية. وبالتالي فإن تدمير هذا البلد بنية وبشرا وثروات يسهم بقدر كبير في دفع تلك المخططات إلى الأمام، وذلك يؤشر أن المستهدف ليس نظام صدام حسين بذاته وأن اتخذ ذريعة في إدارة الأزمات، بل العراق بكله، وأظن أن ذلك قد حصل بدلالة التداعي العربي السريع والذي لا يعرف تماما إلى أين سيفضي، بينما لم نتلمس أي رد فعل عربي واضح المعالم على هذا التداعي المريع.

وعلى هذا نجد أن تحليل هذه الأزمات والخطاب الإعلامي الملازم لها على قدر كبير

من الأهمية، لكننا بالمقابل لم نجد أي من الباحثين العرب أو العراقيين قد تناول بالتحليل والتفسير الكيفية التي أدار بها العراق هذه الأزمات، كما أنها (الأزمات) لم تكن موضوعا جوهريا للكتب والبحوث العربية، وجرى تناول بعضها بشكل مبتسر دون الوقوف على حقيقة ما حدث.

ومع أن الدراسات والبحوث العربية قد تطرقت إلى أزمات عربية أخرى سابقة لأزمات العراق أو لاحقة عليها، لكن اللافت في الأمر أن تلك الدراسات لم تقارن في تناولها لهذه الأزمات بين الإدارة العربية ومبادئ وأساليب علم إدارة الأزمات، وذلك بغية التعرف على تطبيقات هذا العلم، و الوقوف على مواطن القوة والضعف في تلك الإدارات لتلافي الإخفاقات التي تقع بها الفرق العربية، فضلا عن ترسيخها في وعي صناع القرار السياسي، بخاصة أن إدارة الأزمات التي تقوم بها القوى الفاعلة في المشهد الدولي تستند من حيث الجوهر إلى ذات القواعد التي تمخض عنها هذا العلم مع الأخذ بالحسبان التكييفات التي تتطلبها طبيعة الأزمة وحيثياتها.

إن عقد التسعينيات من القرن الماضي لم يكن عقد عاديا كما هو حال العقود التي سبقته إذا تأملناه من منظور عراقي وعربي، وعلى هذا فإن الوقائع والأحداث التي ينطوي عليها هذا الكتاب من الأهمية بحيث يشكل وثيقة تاريخية لا يمكن كتابة هذا المقطع الزمني من تاريخ العراق دون الرجوع إليه كما أظن.

أما إذا تأملنا العقد ذاته على وفق منظور إعلامي، فأننا سنقف عند متغير جديد، والذي تمثل بانتهاء ما كان يطلق عليه بـ (السيادة الإعلامية) للدول، إذ أتاحت ثورة الاتصالات خلال عقد التسعينات الفرصة سانحة للإعلام الدولي والإقليمي أن يكسر تقنيا حاجز السيادة من خلال البث الفضائي تلفزيونيا وإذاعيا، وبالتالي قادت هذه التطورات إلى أن يكون لهذا الإعلام أدوارا مختلفة عن تلك التي كان يؤديها قبل أن يكون فضائيا وعابرا للحدود، بما مكّنه من أن يكون طرفا أساسيا في إدارة الأزمات السياسية الدولية، قافزا على أدواره السابقة التي كان لا يعدو فيها أن يكون أداة بيد الأنظمة أو الجهات المعارضة لها تتحكم به كيفما شاءت في تعاملها مع الأزمات التي تتعرض لها، ما

يعني انه كان يقف بالقوة والتأثير ذاته لأدوات إدارة الأزمات الأخرى كالقوة العسكرية والاقتصادية والمساومة وغيرها من الأدوات.

وعلى هذا أصبح الجمهور وطرفي الأزمة عرضة لإعلام من خارج بيئة الأزمة تمكن وبأشكال مختلفة أن يدير الأزمة في هذا البلد أو ذاك بفاعلية تفوق في أحيان كثيرة إدارة الأطراف المتأزمة لأزماتها، وبذلك لم تعد الأزمات تتشكل من طرفين فحسب كما كانت تشير إليها أدبيات إدارة الأزمات بدءا من أزمة الصواريخ الكوبية حتى ما قبل بزوغ ظاهرة (الربيع العربي)، بل أصبح هناك طرف ثالث هو الإعلام الموجه من دول لها علاقة بالأزمة تسعى لإدارتها بطريقة تحقق لها مصالحها القومية، ويأتي هذا الكتاب ليكشف الدور الذي يؤديه الإعلام في إدارة الأزمات السياسية الدولية وليست الأزمات المحلية، وكيف يكون سببا في فشل إدارة السياسيين للأزمات، لاسيما أن أزمات اليوم يقف الإعلام فيها طرفا أساسيا، وهو الأمر الذي دعاني إلى إصدار كتاب قبل عامين بهذا الشأن وهو (القوة الثالثة: الإدارة الإعلامية للأزمات العربية).

ويبقى أن أشير إلى إني مازلت أتأمل بإعجاب كإعلامي الأساليب التي أدارت بها الولايات المتحدة الأمريكية تلك الأزمات والتوظيفات الفاعلة لأدواتها الإعلامية بهذا الشأن، وبالرغم من أن تلك الإدارة كانت تنطلق من تفوقها العسكري والسياسي والاقتصادي، لكن هذا التفوق لم يثنها عن توظيف الإعلام بحسب قواعد إدارة الأزمات سواء في الأزمات التي حدثت مع العراق أو الأزمات الأخرى التي كانت فيها طرفا أساسيا أو متطفلا ، وفي كل مرة يتبادر إلى ذهني التساؤل ذاته الذي طرحته على نفسي آنذاك ، ما دور الإعلام المقابل في بلادنا ؟ هذا التساؤل وذاك الإعجاب رسخا في ذهني فكرة دراسة الخطاب الإعلامي العراقي أثناء إدارة الأزمات مع مجلس الأمن ،على أن تتم دراسته من خلال الصحافة العراقية الصادرة في المدة من سنة (1991-1998) أي منذ انتهاء العمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية وحتى نهاية أزمة المواقع الرئاسية، وذلك بهدف الوصول إلى معرفة مضمون واتجاهات ذلك الخطاب أثناء إدارة العراق للأزمات مع مجلس الأمن الدولي. ورب من يسأل لم لم تدرس الإذاعة والتلفزيون، وبهذا

الصدد أقول أن جميع وسائل الإعلام العراقية الصادرة آنذاك تخضع لسيطرة مركزية وتتلقى توجيهات واحدة لا تختلف الصحافة فيها عن الإذاعة والتلفزيون، كما أن أرشفة البرامج الإذاعية والتلفزيونية لم تكن بالكفاءة المطلوبة، الأمر الذي جعلني أتحسب من أن يفوتني تصريح لمسؤول عراقي أو بيان رسمي أو نص يتعلق بالأزمة أو مقولة في حديث أو مؤتمر صحفي أو رد على تصريح أمريكي جاء ليفند أو يرد أو يفسر تصريح الخصم، ومن المؤكد أن لكل هذه الأمور أهميتها سواء في توصيف موضوع الأزمة أو إدارتها، كما أن جميع ما كان يقال في الإذاعة والتلفزيون يوثق في الصحف بحكم أن الفريق الذي يدير الأزمات أو من ينطق بأسمه كان محدودا، فضلا عن أن برامج الإذاعة والتلفزيون تكاد تخلو من الخطابات الإعلامية، وإذا ما حدث وإن علق المسؤولون في هذه الوسائل أو من كان يخولونه، فإن ذلك التعليق ينشر في اليوم التالي في الصحف الثلاث الرسمية التي أخضعت للتحليل وهي (الثورة والجمهورية والقادسية)،وتعبر الأولى عن حزب البعث العربي الاشتراكي والثانية هي الجريدة الرسمية للدولة، أما الثالثة فكانت تصدر عن القوات المسلحة، وبذا فإن النتائج التي يتوصل إليها التحليل يمكن تعميمه على الوسائل الإعلامية كافة.

إن المسؤولين العراقيين لم يغفلوا أهمية دور وسائل الاتصال الجماهيري في إدارة الأزمات السياسية الدولية بوصفها من أهم الأدوات التي يستعان بها في هذا المجال ، إذ انعكست موضوعات الأزمات التي تعرض لها العراق في مواد مختلف الفنون الإعلامية التي نشرتها أو بثتها وسائل الإعلام العراقية بضمنها الخطابات (المقالات) التي تعبر عن وجهة نظر تلك المؤسسات.

وكانت الصحافة المطبوعة من بين تلك الوسائل التي وظفها فريق إدارة الأزمة العراقي في خدمة إدارته للأزمات ، وبالفعل شغلت الأزمات اهتمام الصحافة، مما دعا المسؤولين عنها إلى كتابة العديد من الخطابات (الافتتاحيات) المعنية بها، وقد كونت خطابات رؤساء تحرير الصحف أو من ينوب عنهم ظاهرة ملحوظة في الصحافة العراقية خلال المدة المذكورة ،جاءت فيه الخطابات انعكاسا واضحا لحيثيات الأزمات وأبعادها.

واقتضى التعرف على مضمون تلك الخطابات وحدود إدراك الفاعل الإعلامي للأزمات ومعالجاته لأداء فرق الإدارة وحدود معرفته بقواعد علم إدارة الأزمات، الاستناد إلى أسلوب تحليل المضمون بوصفه واحدا من الأساليب التي ترقى إلى مستوى المنهج والذي جرى استخدامه في اشتغالات تحليل الخطاب، لذا اتخذ من الاتجاهات فئات لتحليل الخطابات على أساس أن فئات الاتجاهات تعد من بين أكثر الفئات استخداما في تحليل المضمون، كما استخرجت جميع الفئات التي ظهرت أثناء تحليل تلك الخطابات، إذ بلغت (40) فئة انضوت جميعها ضمن ست أزمات هي: ديفيد كي، تفتيش وزارة الزراعة والري، الكاميرات، تحركات الجيش العراقي قرب الحدود الكويتية، طرد المفتشين الأمريكيين، المواقع الرئاسية.

ومن بين وحدات تحليل المضمون اختيرت (الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية) بوصفها من أكثر الوحدات تعبيرا عن الاتجاهات التي ينطوي عليها المضمون، وقد حللت جميع الخطابات التي تألف منها مجتمع الدراسة التطبيقية.

واقتضت المنهجية المتبعة في الكتاب تقسيمه على تسعة فصول، الأول والثاني منها كان معنيا بالإطار المرجعي، وبقية الفصول اهتمت بالدراسة التطبيقية، وكشف الفصل الأول الموسوم (مفهوم الخطاب الإعلامي وسماته) عن مفهوم الخطاب في الثقافتين العربية والغربية، وتطرق بالنسبة للثقافة العربية إلى مفهومه في القرآن الكريم ودلالته في المعجم العربي، فضلا عن مناقشة بعض التعريفات العربية المعاصرة. واقتصر بالنسبة لمفهومه في الثقافة الغربية على المنظور الفلسفي واللساني دون التطرق إلى مفاهيمه في الميادين الأخرى. كما تضمن هذا الفصل محاولة لتأصيل مفهوم الخطاب الإعلامي على ضوء مقاربتين احدهما كانت مع الخطاب بمفهومه العام والأخرى مع مفهوم الخطاب السياسي.

وجرت في الفصل الثاني الموسوم (إدارة الأزمة السياسية الدولية، مفهومها، متطلباتها، أدواتها ومبادئها) مناقشة لمجموعة من التعريفات الموضوعة لمصطلح إدارة الأزمة السياسية الدولية، تمكن الباحث على ضوئها من صياغة تعريف يشير إلى أنها (فن أو علم تسوية الأزمات والسيطرة على أحداثها باتخاذ الإجراءات التي تحول دون تصاعدها إلى مستوى استخدام القوة العسكرية مع الحفاظ على المصالح القومية).

واقتصر الفصل في تناوله لإدارة الأزمة – التي حددها استنادا إلى معطيات علم الإدارة – على القيادة واتخاذ القرار والتخطيط ودقة المعلومات وكفايتها، وتطرق أيضاً إلى بعض الأدوات المستخدمة في إدارة الأزمة كالتحركات الإعلامية والدبلوماسية والقوة العسكرية المحتملة والضغوط الاقتصادية والمنظمات الدولية، فضلاً عن تناوله مبادئ إدارة الأزمة كتعزيز الاتصالات ومحدودية الأهداف ووضوحها ومنح الخصم وقتا مناسبا للتدبر وحماية قرار الأزمة من المؤثرات الداخلية وتوسيع قاعدة دعم قرار الأزمة وعدم إحراج الخصم وإحكام السيطرة على القرار الاستراتيجي والتصعيد المتدرج للضغط أو الخيارات المرنة.

وفي الإطار التطبيقي الذي تضمن خمسة فصول (الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن) فقد جرى في كل واحد منها التعريف بموضوع الأزمة والكيفية التي أدارت بها القيادة العراقية هذه الأزمة، فضلا عن تحليل الخطابات الإعلامية وتحديد سماتها الأساسية.

وتضمن الفصل التاسع قراءة في النتائج التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية، ومقارنة تلك النتائج بأدبيات إدارة الأزمات، فضلا عن خلاصة للكتاب، والمصادر التي اعتمدتها الدراسة التطبيقية.

آمل أن أكون بهذا الكتاب قد أسديت خدمة لامتنا العربية والإسلامية وهي تمر بواحد من الخطوب المدلهمة في تاريخها الحديث، مع إيماني المطلق بأن الأمة التي تملك إرثا تاريخيا يمتد لسبعة آلاف عام لا يمكن لها إلا أن تنهض من جديد، مع إدراكي أن للنهوض اشتراطاته ومنها أن نجيب على سؤال التحدي الذي أخذ من عمر الأمة أكثر من قرن: هو كيف لنا أن نكون مواكبين من دون أن تسلب فكرة المغايرة الفكر العقلاني الذي يجب أن يتحلى به أبناء الأمة.

كما أتمنى أن يشكل هذا الكتاب إضافة للأدبيات الإعلامية، ونحن نتطلع إلى إعلام عربي رسالي يعمق من ثقافة المجتمع ولا يسطحها، لا ينشغل بتداعيات الانكسار ويهمل مغذياته، شاحذا للإرادة وعازما على الوصول إلى الغايات.

لا أدعي الكمال، فالكمال لله وحده، فجل من لا يخطأ، وتحضرني هنا مقولة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ "رحم الله امرأً أهدى إلى عيوبي"، ليتسنى لي تلافيها في مشاريع قادمة إذا من علينا الله بالعمر والصحة.

في ختام هذه المقدمة بودي تقديم شكري وعرفاني لدار الكتاب الجامعي المتمثلة بشخص الأستاذ طلعت أبو طه لتفهمها دواعي هذا الكتاب والاستعداد لنشره، والشكر موصول لابنتي سالي التي تحملت عناء طباعته وسؤالها الدؤوب عنه أثناء مراجعتي له، بينما أصوات الانفجاريات تهز بيتنا، وأخبار الإحباط واليأس تترى، فالعمل في حقول الألغام قدر شبابنا المتطلع لغد أبهى لهذه الأمة.

والله ولي التوفيق

المؤلف

بعقوبة/ يناير/ 2016

الباب الأول

الإطار المرجعي

الفصل الأول

مفهوم الخطاب الإعلامي وسماته

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- أولا: مفهوم الخطاب في الثقافتين العربية والغربية
- ثانيا: مفهوم الخطاب في الثقافة العربية
- ثالثا: مفهوم الخطاب في الثقافة الغربية
- رابعا: الخطاب في اللسانيات
- خامسا: الخطاب الإعلامي

الفصل الأول

مفهوم الخطاب الإعلامي وسماته

أولا : مفهوم الخطاب في الثقافتين العربية والغربية

بدءاً لا بد من القول أن تحديد مفهوم الخطاب الإعلامي وسماته الأساسية يقتضي تحديداً دقيقاً لمفهوم الخطاب، ذلك المصطلح الواسع ذو الدلالات والاستخدامات المتعددة في حقول معرفية مختلفة والذي حظي باستخدام وتداول ملحوظ في ثقافتنا العربية المعاصرة ولاسيما في العقود القليلة الماضية.

ويعد الخطاب على الرغم من جذوره العربية الراسخة اصطلاحاً جديداً في ثقافتنا تمت استعارته ليقابل مفردة (Discourse)، وتنبع حداثته من ترجمته العربية الحديثة التي جاءت بمقابلات معجمية كثيرة تقترب تارة وتبتعد أخرى عن حدوده، إلا أنها في المحصلة النهائية (كما سنلاحظ ذلك لاحقاً) لا تقابله تماماً مثل: الكلام، والسرد، والاطروحة، والمقال، والخطبة، والمحاضرة، ومعالجة الموضوعات[1] وهناك من قابله بمفردة النص التي يقابلها بالإنكليزية (TexT)[2] ولا تختلف المعاني التي قدمتها بعض المعاجم الأجنبية لـ (Discourse) عن تلك التي قدمها المترجمون العرب[3].

ويلاحظ أن مفردتي خطاب ومقال كانتا الأكثر استخداماً في الأدبيات العربية، إلا أن الشيوع فيما بعد كان لمفردة الخطاب ولاسيما عند الباحثين المغاربة (*).

إن التقارب المعجمي الواضح لمعاني الخطاب في إطار الثقافتين العربية والغربية لا يجد تجسيداً ممثلاً له على صعيد المفهوم، إذ انطوتا على مفاهيم متباينة جاءت في جانب منها نتيجة التفسيرات المختلفة التي يجملها المصطلح سواء الناتجة عن تطوره التاريخي في حقل النشأة أو استخداماته العديدة في الحقول المعرفية المختلفة خصوصاً في الثقافة الغربية[4]. فاتساع دائرة تداوله قادت إلى استخدامه بمعان وكيفيات مختلفة وعمومية مما أحاطه بالإبهام كما يؤكد فوكو في حفرياته[5].

لقد أصبح مصطلح الخطاب معرضاً لإبداء وجهات نظر الباحثين واقتراحاتهم بهدف بلورة تصور مناسب لهذا المصطلح، بمعنى آخر أن هذه المساهمات أنتجت للخطاب مفاهيم عديدة، ملقية بظلالها على تعريفاته بما وسمها بالتقاطع والتباعد أو التكامل مع بعضها أحياناً، فضلاً عن ذلك فإن استعارة مصطلح من نسق ثقافي أو معرفي إلى آخر ينطوي على اشكالات في الاستخدام مرتبطة باستخداماته الأصلية، من ذلك يتبين لماذا جاءت الاستخدامات العربية للخطاب (بصورة دقيقة ومعبرة أحياناً، وعشوائية لا تنم عن إدراك المفهوم أحياناً أخرى)[6]. ذلك أن المصطلح كما يقول البعض وظف أساساً (بعدد من الطرق المترابطة ولكن غير المتطابقة)[7].

انطلاقاً من ذلك يتطلب تحديد مصطلح الخطاب تأصيل مفهومه في الثقافتين العربية والغربية.

ثانيا: مفهوم الخطاب في الثقافة العربية

يتبين من خلال التفاسير التي وضعها المفسرون القدماء والمحدثون للآيات القرآنية الست التي وردت فيها لفظة الخطاب(*)، أن المفهوم القرآني للخطاب يحيل على الكلام(**)، ولا تختلف دلالة هذه اللفظة في المُعجم العربي عن هذه الإحالة (***) ذلك أن الإحالة المُعجمية استمدت دلالتها من دائرة التفسير القرآني على وفق السياق الذي وردت

فيه لفظة الخطاب في القرآن الكريم، ومع ذلك كانت هناك محاولة للابتعاد عن هذه الإحالة سعياً وراء تقريب المفهوم العربي للخطاب من المفهوم الغربي، إذ خلصت المحاولة التي قام بها المختار الفجاري إلى أن جوهر مادة (خطب) هو الكلام خطاباً، وكانت المحاولة تهدف إلى إيجاد دلالات مضافة إلى الدلالة العربية المعتادة للمصطلح[8].

كما يلاحظ من خلال المفهوم القرآني والدلالة المعجمية أن البيان وتجنب الإبهام والغموض علامات بوصفها قريناً ملازماً للكلام وبالتالي الخطاب، ويتجسد ذلك فيما أبرزته التفاسير من خاصية الإقناع التي يقوم عليها الخطاب القرآني، فالخطاب هو الكلام المؤثر المقنع الذي تمكن من خلاله الرسول ﷺ على مجادلة الكفار[9]، وأن أكثر الخطابات إقناعاً وتأثيراً والتي لا يمكن لأحد الإتيان بمثلها هي خطابات الله سبحانه وتعالى، بمعنى القرآن الكريم بوصفه كلاماً لفظياً متعالياً[10].

إن التلازم الدلالي الواضح بين مفهومي الخطاب والكلام وترادفهما اللغوي على مستوى اللفظ المعجمي، يشير إلى أصول المصطلح الشفاهية، ذلك أن دلالة المصطلح لم تقترن بعلامة مكتوبة، بل ارتبطت بالمستوى الشفاهي تحديداً، بمعنى علو شأن وسيادة العلامة السمعية في الموروث من ثقافتنا على حساب العلامة المرئية[11]. أن هذا التلازم يقتضي البحث في دلالة الكلام كونه يحيل على الخطاب كفعالية ذاتية للتعبير عن أغراض المتكلم.

يعرف ابن جني الكلام بأنه (كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه [أو هو] اللفظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه [مؤكداً انه] الجمل المستقلة بنفسها الغانية عن غيرها)[12]، ويفهم من هذا التعريف أن دلالة الكلام ذات ارتباط بنظم الألفاظ التي ركبت جميعها على وفق سياقات تأليفية خاصة، تستوفي من خلاله المعنى المطلوب بشكل اغناها دلالياً عن غيرها، بعدها منطوية على شبكة دلالية خاصة ومتكاملة[13]. ويؤكد الجرجاني أن الكلام في اصطلاح النحويين هو (المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام [أو] ما تضمن كلمتين بالإسناد)[14]، ودلالة الإسناد في هذا النص تعني ضم شيء إلى شيء آخر بهدف الإفادة بما يحسن السكوت على الأمر، دون البحث عن غيره، إذ من خلاله يتم الاكتمال أو

الاتصال نظماً ودلالة لجمل اللغة، وهو المعنى نفسه الذي ذهب إليه الزمخشري بقوله (الكلام ما تركب من كلمتين أسندت أحداهما إلى الأخرى)[15].

وعلى الرغم من إجماع اللغويين على مفهوم الكلام بأنه يشير إلى دلالة الألفاظ تحديداً، إلا أن تأثيرات الخطاب البلاغي العربي والمفاهيم التي وضعها أصحاب المذاهب طبقاً لمواقف خاصة ولا سيما بعد اتساع المفهوم ليشمل كلام الله، جعلت مفهوم الكلام لا يقتصر على دلالة الألفاظ فحسب، بل تجاوزها إلى صياغة الألفاظ أو شكل الكلام، فعلى سبيل المثال يكمن في تقسيم الكلاعي للخطاب/ الكلام على ثلاثة أقسام، جوهر الرؤية البلاغية لمفهوم الخطاب، يقول الكلاعي (منه ما يرفل ثوب لفظه على جسد معناه وهذا هو الإسهاب، ومنه ما ثوب لفظه كثوب المؤمن وهذا هو الإيجاز، ومنه ما خيط ثوب لفظه على جسد معناه وهذا هو المساواة)[16]. كما عرف الآمدي الكلام بأنه (ما تألف من كلمتين يحسن السكوت عليه)[17]، حيث يتضح من هذا التعريف بأنه يختص بدلالة الكلام بمعنى الخطاب.

إن توسيع الفلاسفة والمناطقة العرب للقياس الخطابي لتكون مادته ليس من المقبولات فحسب وإنما المنظومات أيضاً[*]، أخرج الخطاب من اصطلاحيته اللغوية إلى اصطلاحية صغرى خاصة به، ارتبط من خلالها بعلاقة مفهومية خاصة بحقل علم الأصول، ومن المصطلحات التي انضوت ضمن المنظومة الاصطلاحية التي انتجها الخطاب، دليل الخطاب وفحوى الخطاب ولحن الخطاب[**] وبذلك أصبح مصطلح الخطاب يمثل اللفظ والفحوى.

وقد توغل التهانوي في صلب المعضلة الاصطلاحية للخطاب عندما قال أن الخطاب بحسب أصل اللغة (توجيه الكلام نحو الغير للإفهام... وقد يعبر عنه بما يقع به التخاطب)[18]، موضحاً أن مفهوم الخطاب في الأحكام هو (اللفظ المتواضع عليه، المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه، فاحترز باللفظ عن الحركات والاشارات المفهمة بالمواضعة، وبالمتواضع عليه من الأقوال المهملة، والمقصود به الإفهام عن كلام لم يقصد به إفهام المستمع، فإنه لا يسمى خطاباً)[19]. والخطاب على وفق هذا التعريف لا يشمل

الحركة والإشارة غير اللفظية والإيحاء، كما اخرج منه المهمل من الكلام وكل ما لا يقصد به في الأصل إفهام المستمع، والاقتصار على اللفظ المتواضع عليه الذي يوجد بغية الإفهام، قاصداً بالخطاب الألفاظ المخصوصة بضرب من التركيب الذي جرت المواضعة عليه والذي يصدر عن متكلم يقصد به الإفهام المباشر فقط[20].

وميز التهانوي في ختام تعريفه بين الكلام عامة والخطاب نوعاً من الكلام، إذ أشار إلى أن (الكلام يطلق على العبارة الدالة على مدلولها القائم بالنفس، فالخطاب هو الكلام اللفظي أو الكلام النفسي الموجه نحو الغير للإفهام، والمتبادر من عبارة الأحكام الكلام اللفظي، والمراد بالخطاب في تفسير الحكم هو الكلام النفسي)[21]، ويتضح من هذه التعريفات شمولها النسبي لدلالة المعنى، وربطها اللغة والخطاب بالكلام، ذلك أن ما ينطوي عليه الكلام من بعد نفسي يوفر عوامل الإقناع والتأثير على المتلقي.

أما على مستوى الثقافة العربية المعاصرة فقد اختلف الباحثون والنقاد والمترجمون العرب في تحديد مفهوم الخطاب على الرغم من استخدامهم الواسع له في أدبياتهم على اختلاف حقولها المعرفية ولاسيما الأدبية منها، ولكن جملة التعريفات الموضوعة للخطاب كانت تعكس تأثراً واضحاً بالمفهوم الغربي، لذلك لم تخرج تعريفاتهم عن إطار تعريفاته الشائعة في الأدبيات الأجنبية إلا في حدود ضيقة.

ومن تلك التعريفات، تعريف نايف خرما بأنه (الكلام المتصل [الذي يشمل] أجزاء من جمل أو عدة جمل معاً)[22] وينظر هذا التعريف إلى الخطاب كمتتالية جملية متجاوزاً سمات الخطاب الأخرى.

وبتأكيدها أن لغة الخطاب أثناء التحليل لا تقع ضمن اهتمام اللسانيات المتوقفة عند حدود الجملة (كما سنرى ذلك لاحقاً) وإنها بحاجة لعلم لغة آخر لدراستها تقول سامية أحمد (إن الخطاب كمجموعة من الجمل منظم، وأن هذا التنظيم يجعله يبدو وكأنه رسالة (message)، لغة أخرى غير لغة اللغويين، وللقول (الخطاب) وحداته وقواعده وهو مكون من جمل فقط، لكن عليه أن يكون مادة علم لغة ثان)[23]، مذكرة بأن علم اللغة الثاني هذا كان يسمى عربياً بعلم البيان، مسلمة من حيث المبدأ بتماثل الجملة والخطاب،

وذلك (لأنهما يخضعان لتنظيم شكلي تخضع له كل نظم علم الدلالات، ومن ثم قد يقال أن الخطاب جملة كبيرة، وأن الجملة خطاب قصير)[24]، والخطاب بوصفه مقول الكاتب أو أقاويله بتعبير الفلاسفة القدماء كما يقول محمد عابد الجابري، هو (بناء من الأفكار... يحمل وجهة نظر أو هو هذه الوجهة من النظر مصوغة في بناء استدلالي، أي بشكل مقدمات ونتائج)[25]، مؤكداً أن الخطاب إذا لم يتعلق أمره بوجهة نظر يعبر عنها تعبيراً استدلالياً، فإنه أحاسيس ومشاعر، فن أو شعر، ويضيف مشبهاً الخطاب بعملية بناء المنزل، إذ أن هذه العملية بحاجة إلى مواد (مفاهيم)، وإقامة علاقات معينة بين تلك المواد كي يشد البناء بعضه بعضاً، مشيراً بذلك إلى طريقة بناء الخطاب، فإذا كان الخطاب في جانب منه يعبر عن فكرة الفاعل الخطابي فإنه في الوقت ذاته يعكس مدى قدرته على صياغة الخطاب، وبشكل يعكس فيه الخطاب قدرة الفاعل الخطابي على احترام قواعد صياغته لأهميتها في تقديم مضمون الخطاب، بصورة يجعلها قادرة على أداء مهمتها في إخبار وإقناع المتلقي، كما أن الجابري لا يفرق بين الخطاب والنص، فالخطاب في منظوره هو النص والعكس صحيح حيث يقول (النص رسالة من الكاتب إلى القارئ فهو خطاب، فالاتصال بين الكاتب والقارئ إنما يتم عبر النص تماماً مثلما أن الاتصال بين المتكلم والسامع إنما يتم عبر الكلام... والقارئ يتلقى هذه الفكرة أو الوجهة من النظر كما يستخدمها هو من النص وبالطريقة التي يختارها (بفعل العادة أو بوعي وإرادة)، وهذا تأويل للخطاب أو قراءة له، هناك أذن جانبان يكونان الخطاب ما يقوله الكاتب وما يقرأه القارئ)[26].

وبذلك فإن منظوره للخطاب لا يتجاوز كونه مدونة كلامية اكبر من الجملة أو النص في شكلها المكتوب أو المسموع. وكما هو الحال عند الجابري يجمع مالك المطلبي الخطاب بالنص ويعني (الكلام في حال تحوله من حمل الفكرة التي تخللها من التوسط إلى التلبس، والخطاب هو المجموع والنص واحد، النص مسمى الخطاب اسم، الخطاب ظاهرة النص)[27]. ويعرفه ضياء رشوان بأنه (مجموع العبارات الواردة في نص الوثيقة منظوراً إليها من زاوية الشروط المصاحبة لإنتاجها)[28]، وإذا أخذنا بالحسبان ثبات الدلالة المعجمية والاصطلاحية للنص في أصول الثقافة العربية[*] يتبين أن مفهوم بعض

الدارسين العرب كالجابري والمطلبي للنص – كما يؤكد احد المختصين في العربية – مستفاد مما هو موجود في اللغات الغربية، حيث أريد للنص عربياً أن يكون مقابلاً لمفردة (text) وهو غير المعنى الحقيقي للنص في أصول الثقافة العربية [29].

وقد أورد جابر عصفور في المسرد الذي وضعه في ختام ترجمته لكتاب (عصر البنيوية) تعريفا للخطاب نقتبسه انطلاقاً من الميل الضمني الذي استدعاه لنشره، حيث يشير المصطلح إلى (الطريقة التي تشكل بها الجمل نظاماً متتابعاً تسهم به في نسق كل متغاير ومتحد الخواص، وعلى نحو يمكن معه أن تتألف الجمل في خطاب بعينه لتشكل نصاً مفرداً، أو تتألف النصوص نفسها في نظام متتابع لتشكل خطاباً واسع ينطوي على أكثر من نص مفرد)[30].

وعرف سيار الجميل الخطاب في دراسته (الخطاب التاريخي العربي) بأنه (مقول القول يطلقه صاحبه بلغته القومية، وضمن الأفق الفكري الذي يتعامل معه)[31] وكذلك عرفه عبد العليم محمد بأنه (نظام فكري يتضمن منظومة من المفاهيم والمقولات النظرية حول جانب معين من الواقع الاجتماعي)[32].

استناداً إلى ما أوردناه نخلص إلى أن مصطلح الخطاب لا يثير أية إشكالية دلالية في ثقافتنا الموروثة بل أعطته دلالة واضحة، إلا أن اجتذابه إلى حقل جديد خارج حقول نشأته العربية وتحميله بدلالات غريبة عن دلالة المحضن – كما في التعريفات العربية المعاصرة – بخاصة أن هذه الدلالات مستوردة دون أن يكون لأصحابها أية إسهامات جوهرية في نظرية الخطاب، كل ذلك مثل الإشكالية الأساسية في تداول الثقافة العربية المعاصرة لهذا المصطلح.

ثالثا: مفهوم الخطاب في الثقافة الغربية

حظي مفهوم الخطاب في قديم الفلسفة الغربية وحديثها باهتمام خاص، وبعيداً عن البحث في التحديدات الأولى لهذا المفهوم سواء عند أفلاطون أو في كتاب ديكارت (خطاب في المنهج) أو غيرهما، فإن محاولتنا ستقف في بيان هذه العناية على نموذج أساسي

واحد ممثلاً بعناية الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو التي يمكن من خلالها إيضاح مدى الاهتمام الذي أولته الفلسفة الغربية لهذا المفهوم، حيث شكل اهتمام فوكو بالخطاب جوهر مساهمته النظرية في هذا المجال، خالقاً له كمفهوم إبعادا جديدة لم تعرفها محاولات تحديده السابقة، بما جعل مساهمته أكثر تأثيراً في نظرية الخطاب من غيرها[33]، تبين ذلك في جانب منه في هيمنة المفهوم الفوكوي للخطاب على حقول معرفية عديدة، لذلك آثرنا تتبع أبعاد هذا المفهوم.

يعرف فوكو الخطاب بأنه (النصوص والأقوال كما تعطي بمجموع كلماتها ونظام بنائها وبنيتها المنطقية أو تنظيمها البياني [أو] نظام تعبير مقنن ومضبوط [ويعني أحياناً] الميدان العام لمجموع العبارات، ومجموعة متميزة من العبارات أحياناً أخرى، وممارسة لها قواعدها، تدل دلالة وصف على عدد معين من العبارات وتشير إليها أحياناً ثالثة)[34] انه (في واقعه المادي مكون من أشياء منطوقة ومكتوبة)[35] أو (مجموعة من الأدلة من حيث هي عبارات وبوصفنا قادرين على أن نعين أنماط وجودها الخاصة)[36] فالخطاب لا يتحدد إلا بوصفه (منظومة من القواعد التي تميز مجموعة من المنطوقات التي تنتظم داخل الممارسة الخطابية)[37].

ويلاحظ في هذه التعريفات تجاوزها للمفهوم اللساني للخطاب بوصفه مجموعة علامات دالة تحيل إلى مضامين وتصورات، ساعية إلى دراسته كممارسة فكرية استدلالية داخل حدود وجوده، تتكون من خلاله الموضوعات بشكل منظم، ومع ذلك لابد أن يرتبط الخطاب بعلامة، إذ لا وجود لخطاب بل علامات، ولكن هل تقتصر مهمة الخطاب على استخدام العلامات للدلالة على الأشياء ؟ بالتأكيد أن مهمة الخطاب تتجاوز ذلك، وبالتالي لا يمكن ردها إلى اللغة أو الكلام[38].

إن هذا المنظور للخطاب – الذي لا يقتصر على كونه مجموعة أقوال فحسب، بل مجموعة أحداث ذات صلة ببعضها البعض الآخر أيضاً[39]، أو ممارسات فكرية أو أفعال – يهدف إلى تحديد الطابع الخاص للخطاب بوصفه واقعة نوعية متميزة لا يمكن أن تطابق غيرها مهما كانت صور التشابه قريبة بينهما[40]. كما أنتج هذا المنظور مصطلحات خاصة

به كالتشكيلات الخطابية (العبارات)، والتشكيلات غير الخطابية (المضامين)، وبهذا الصدد يرى فوكو وجود اختلاف في الطبيعة بين ما يرى وما يعبر عنه، مؤكداً نوعية الرؤية واستقلالية المرئي، على الرغم من صلتهما الوثيقة واندماجهما أثناء تركيب بناء ما، إلا أن الأهمية الكبيرة التي منحها للعبارات جعلت تغيرات الرؤية لا تعدو أن تكون سوى تشكيلات غير خطابية، تشغل الفضاء المكمل لحقل العبارات، وبذلك خلص إلى وجود علاقات خطابية بينهما دون أن تكون طبيعة هذه العلاقة كعلاقة علة بمعلول أو رمز بمرموز، لان موضوع العبارة بوصفه موضوعاً خطابياً لا يماثل الموضوع المرئي[41].

إن العبارات التي اعتمدها فوكو كقاعدة أولية (ناشطة) في الممارسات الفكرية الاستدلالية تختلف عن الوحدات اللسانية كالرمز والكلمة والجملة والفعل اللساني فحسب، بل أنها صيغ مادية ذات جوهر ودعامة، ومحددة زمانا ومكاناً، وأن القانون الذي يتحكم بتوزيعها وظهورها وتحولاتها الخاصة هو الذي يمنحها وحدتها وهويتها، فضلاً عن (قواعدها التكوينية) الخاصة التي يمثل مفهوم العلاقة الشيء الأساسي فيها [42]، أنها قريبة الشبه بالموسيقى منها إلى المنظومة الدالة، أو طالما هي كذلك فإنها عبارة عن تشكيلات لا تظهر إلا كمجموعة، وأن التغيرات التي تصيب ذوات الجمل أو مدلولات الألفاظ تنعكس داخل الخطاب متوزعة في اللغة التي تكون وضعيتها هنا وسطاً تتوزع فيها العبارات[43]، عليه يكون الخطاب جزءاً من أداء لفظي أو مجموعة من العلامات الناتجة عن لغة طبيعية أو اصطناعية، هذه العلامات يصعب تمييزها لكونها غير منظورة أو مخفية في الوقت ذاته مما يجعل الخطاب يتعارض مع كل تحليل اللغة[44]، لأنه يلغي ذاته عندما يكون في مستوى الدال[45] ذلك أن فوكو ينظر إلى الخطاب بوصفه ميداناً تختلف فيه ثنائية الكلمة/ الشيء، وأن العلاقة بين الخطاب والواقع الخارجي ليست علاقة تمثيل وانعكاس أو تعبير[46]، ولإيضاح هذا الجانب يقارن فوكو بين تحليلي الفكر والخطاب، ففي الوقت الذي يسعى فيه تحليل الفكر إلى كشف المعنى الحقيقي الكامن وراء المعنى المجازي، أي البحث عما وراء الخطاب (ماذا كان يقال وراء ما قيل فعلاً)، نجد أن تحليل الخطاب يهمل الكلمات والجمل، ويهتم بالعبارات كونها مجموعة متناسقة ومترابطة وذات

مضمون محدد، عادها أشياء قائمة بذاتها لا تحيل على شيء آخر، إنما تتصف بذاتها لا بغيرها، فالعبارة هنا تعالج وكأنها شيء وتحل محل الشيء، أي أن اهتمام التحليل منصب على ترابطات العبارة وما يتصل بها من عبارات أخرى وصولاً إلى تحديد نظام الخطاب، فهو غير معني بالبحث عن المخفي، أو استكشاف ما يتصل بها قبل الخطاب وما بعده من خطابات وغير ذلك من أمور[47]، فلا مرجع للخطاب (إلا ذاته، أن اللغة تتمرأ في مرآتها، أنها الذات والآخر معاً... كل ذلك يقود إلى نوع من الموقف الوصفي لما هو مرئي ومقال دون ربطه بنظام اجتماعي محدد[48]، بل وصف تلك الخطابات ودراستها بكل وضعيتها وضمن شروط صياغتها المكانية، والكشف عن أنماط التفرد الخاصة في تركيبها[49].

يتضح من ذلك أن فوكو لا يبغي دراسة الأفكار والتمثلات والصور والقضايا والموضوعات المعلنة والخفية عبر الخطابات[50]، بل عد الخطاب (مجال غفل champ anonyme، تجد فيه الذات الفردية المتكلمة مكانها ووظيفتها)[51]، وهذه الأمكنة التي تحتلها الذات داخل عبارات الخطاب لا تتحدد بكيفية نهائية، بل يصيبها التغيير المستمر نتيجة إشغالها من قبل أفراد آخرين، عليه تكون (العبارة في كل حالة موضوعا عينيا لتراكم تستمر بحسبه، وتحافظ على بقائها وتنتقل وتتكرر)[52]. لذلك فإن مهمة (اركيولوجي المعرفة) لا تكمن في إقامة نظام من العلاقات السببية بين الكلمات والأشياء، ولا تشكل مادية الواقع أو الظروف المحيطة بنشوء الخطاب على اختلافها جزءاً من اهتمامه، أو مواجهة بين واقع ولغة، أن المهمة تتمثل في تحديد وصف قواعد الممارسة الخطابية عبر انتظاميتها وتكرارها[53] وهذا يقتضي أن لا تعالج الخطابات كوثائق وإنما كأنصاب أثرية[54]، وعلى ضوء ذلك فإن البحث عن ظاهرة ما لابد أن يتجه الاهتمام إلى الخطابات التي انعكست فيها روح تلك الظاهرة، وليس إلى الظاهرة ذاتها، بسبب أن الخطاب مثل البنية الثقافية لهذه الظاهرة لغويا [55].

ويضع فوكو لتحديد الصلات القائمة بين العبارات التي تكون نسيج الخطاب، أربعة أسس افتراضية هي [56]:

أ- أن العبارات بأشكالها المختلفة تشكل مجموعا واحداً إذا كانت منتمية للموضوع نفسه بصرف النظر عن انتشارها زمانيا.

ب- يجب التركيز على شكل العبارات ونمط تسلسلها وترابطها عند تحديد مجموعة من العلاقات بين عدد من العبارات.

ج- البحث في إقامة مجموعة من العبارات عن طريق تحديد نظام المفاهيم الدائمة والمتناسقة المعتمدة فيها.

د- لأجل تجميع العبارات في وحدات حقيقية ينبغي وصف تسلسلها وتتابعها، ووصف أشكال التوحيد التي تظهر بها كوحدة المضامين الفكرية وتماثلها وثباتها.

ولصعوبة إدراك العبارات مباشرة لتداخلها الدائم بالجمل، فإن كشف دعامتها وتشكيلها يقتضي تمييز ثلاث دوائر تحيط بها، تكون بمثابة ثلاثة مستويات من الفضاء، تتمثل الأولى بالفضاء المحيط والمتاخم والمشكل من عبارات أخرى تنتمي إلى المجموعة نفسها، بينما تتجسد الثانية بالفضاء المجاور أو المترابط الذي يرتب هذه العبارة بالقياس إلى تلك طبقاً لامكنتها، أما الدائرة الثالثة فتتمثل بفضاء مكمل هو عبارة عن الممارسات غير الاستدلالية[57].

ولكي تعد مجموعة العبارات خطابا لابد أن تتسم بما يأتي[58]:

أ- أن تحيل جميعها على موضوعات تقع في مجال واحد.

ب- أن تكون طريقة صياغة العبارات واحدة، بحيث تشترك معاً في شبكة متشابهة للمفاهيم والتمييزات.

ج- أن تتم نسبة الخطاب لمنتجه دون آخرين قد يشاركونه ذات التصورات عبر الاختيارات ووسائل البرهنة التي يستخدمها المنتج.

د- العبارات لا تكتسب قيمتها كخطاب إلا بتمتع منتجها بوضعية مؤسسية متعارف عليها[*].

وطبقاً للشرط الأخير تكون (مناطق الخطاب) غير مفتوحة لأي كان بشكل مطلق، بل توجد مناطق مفتوحة للأفراد لممارسة خطاباتهم دون مضايقات وأخرى مغلقة تقتضي اتسام مستخدمي الخطاب بجملة من الخصائص، فضلاً عن شرط التمسك بقواعد استخدام الخطاب[59]. وهنا يبحث فوكو عن الفاعل الخطابي المتمتع بمؤهلات تميزه عن غيره للتلفظ بهذا النوع من اللغة، لان امتلاك الحقيقة والتصريح بها يتطلب شخصاً معيناً[60]، بمعنى ضرورة تحلى الفاعل الخطابي بالكفاءة والقدرة على التلفظ وحسن الاطلاع ووضعية مؤسسية تؤهله للحديث في الموضوع محل العبارات، وعلاقات مع العاملين ضمن المؤسسة التي تخوله سلطة ممارسة خطابه، فالعبارات التي تشكل خطاباً سياسياً أو قانونياً لا تكتسب هذه الصفة إلا بصدورها عن شخص له مكانته المتواضع عليها في الحقل السياسي أو القانوني[61].

وتخضع كثير من الخطابات لطقوس معينة، كالخطابات الدينية والسياسية والإعلامية، كون الطقوس محددات لأنواع التحركات والسلوك والمناسبات ومجموعة الرموز المصاحبة للخطاب والمؤهلات الواجب توفرها في الفاعل الخطابي، فمن خلالها تتعين له الأدوار المناسبة وفاعلية تأثير خطابه في المستقبلين[62].

ويقسم فوكو الخطابات إلى نوعين: يمكن تسمية الأول بالخطابات المتغيرة كالتي تقال يومياً وينتهي أمرها بانتهاء الفعل الناطق بها، وثانيهما الخطابات الثابتة كالتي قيلت ويقال وستقال بصرف النظر عن صياغتها، حيث يعاد تناولها والحديث عنها، وتظل أصلا لأنواع جديدة من فعل الكلام كالنصوص الدينية والأدبية والقانونية والعلمية إلى حد ما[63].

وأشار إلى تنوع موضوعات هذه الخطابات والتي تكشف بتنوعها عن العلاقات الرابطة بينها، وأن تشكيلاتها الخطابية تتحدد في الأقل على وفق موضوعاتها الناشئة في كل زمان ومكان، وعلى الرغم من هذا التنوع تبقى الخطابات غير متنافرة، وضمن حدود المجموعة أو التشكيلة الخطابية التي تستند إلى أسس الخطاب ومبادئه[64]، فقد اتخذت الموضوعات أشكالاً خطابية مختلفة في علوم السياسة والاقتصاد والإعلام وغيرها، كما تنوعت العبارات الخطابية بارزا فيها موقف الذات المتكلمة مع الجانب السايكولوجي، بما

يكشف عن مدى تأثير الخطاب في المرسل والمستقبل[65].

إن استبدال الدال بالمدلول أو الخطاب بالواقع أعطت في فكر فوكو امتيازا للتشكيلات المعرفية الاستدلالية وأفضلية للكلمات على الأشياء، أن هذا الاستبدال يقع ضمن خط نجاح علوم اللغة، مما جعل الميادين المعرفية الأخرى تستعين بمنهجها في تحليل موضوعاتها[66]، ذلك أن التركيز على الخطاب يعني التركيز على اللغة من حيث هي نطق، مما يعني إدخال الذوات الناطقة في الاعتبار، وبذلك يكون للغة دور معرفي إلى جانب دورها الاتصالي[67]، الأمر الذي يدفعها إلى صياغتها في شكل خطاب، أي مجموعة من المنطوقات المنتمية إلى تشكل واحد يتكرر على نحو دال في التاريخ، وهو ما يميز معنى الخطاب في الطروحات الفوكوية.

رابعا: الخطاب في اللسانيات

قبل التعرض إلى العناية التي أولتها اللسانيات لمصطلح الخطاب لابد من الإشارة إلى الجوانب الآتية:

أ- لقد خرجت اللسانيات في تصنيفها للكلام البشري عن تلك الثنائية التي تحصر اللغة بين كلام عادي وآخر أدبي لصالح تصنيف متعدد لما تسميه الخطاب، فهناك الخطاب العلمي والديني والسياسي والإعلامي وغيرها، حيث جاءت تصنيفاتها لهذه (الأنماط التواصلية اللغوية) استناداً إلى ما تتميز به من بنيات أو خصائص[68].

ب- كان لتعرض اللسانيات لتأثير انجازات الشكلانيين الروس من جانب[*]، ولطروحات دي سوسير بأبعادها المختلفة من جانب آخر، أثره الواضح في إرساء جذور نظرية الخطاب، وظهور منهجية تحليل الخطاب بوصفها جزءاً من اللسانيات بمقدورها استعارة الأدوات اللسانية لتحديد القواعد التي تؤطر إنتاج سلسلة من الجمل المبنية، كون الخطاب المظهر الذي تتجه إجراءات التحليل إليه مباشرة. وقد تمثل التأثير الأول في نشوء تيار من (لسانية الكلام) يعنى بدراسة التعبير وطرق تكوين الخطاب، والعلاقة بين المتكلم وعملية إنتاج الجمل، وبين الخطاب والمتلقين، بينما

تمثل التأثير الثاني في التمييز بين مجتمعية اللغة وفردية الكلام، والتأكيد أن الكلام من ابرز أدوات اللغة، عليه فإن الخطاب ينشأ عن الكلام[69].

ج- لقد حددت اللسانيات الجملة بأنها اكبر وحدة قابلة للوصف النحوي[70]، إلا أن تجاوز هذه الوحدة لصالح وحدة اكبر من الجملة – وهو ما يقتضيه تحليل الخطاب- كان مبعث اختلاف بين اللسانيين، ومن مظاهر هذا الاختلاف تباين التسميات المطلقة على هذه الوحدة كالخطاب والملفوظ (Enunciated) والنص، وهي تسميات متقاربة أو مترادفة من جانب ومتباعدة بحكم اختلاف دلالاتها عند اللسانيين من جانب آخر[71]. فعلى سبيل المثال اوجد علماء اللغة فروقاً بين الخطاب والملفوظ منها: أن للملفوظ بوصفه جزءا من أجزاء الكلام تجليات ممكنة ومختلفة، فهو قد يشكل من كلمة واحدة أو جملة غير مكتملة،وقد يتحول إلى خطاب من خلال تجاوزه للجملة، على اعتبار أن الملفوظ كلام منجز ووحدة دلالية متكاملة، وبالتالي يمكن أن يحلل إلى عناصر أخرى، أما الخطاب المتكون من مجموعة جمل يحكمها تنظيم معين، فإنه يتضمن جميع العناصر المكونة للجملة، له وحداته وأصوله وقواعده، وما بعد الجمل (النص)، وطالما هو كذلك فإنه يسير في اتجاه مغاير لاتجاه الملفوظ، فالجملة في الخطاب هي الوحدة الصغرى التي يحلل إليها[72].

د- لقد ابتعدت لسانيات الجملة بتوقفها عند الجملة كوحدة للتحليل[73] عن النواحي الاجتماعية والاتصالية وغيرها في تفسير معنى الجملة، أي أنها لم تأبه بالظروف التي تقع خارجها، كما أن نموذجها الضيق في تحليل الخطاب عجز عن تفسير مجمل صيرورة الواقع، وما يرتبط بالمعاني من أبعاد تاريخية وسياسية وثقافية من خلال تناولها وانتشارها عبر أنواع معينة من الكلام والاستخدام اللغوي في عمليات الاتصال، وإذا أخذنا بالحسبان أن تحليل الخطاب بحاجة إلى لسانية أخرى غير لسانية الجملة[74]، نجد ما يبرر الانتقال إلى دراسة لغة الخطاب بالاعتماد على الوحدات الاتصالية (النصوص) حقلاً للتحليل اللغوي، وهو ما أطلق عليه لسانيات النص(Text Linguistics)[75]، ذلك أن اتخاذ مكونات النص وحدة

تحليل أساسية متكاملة – سواء أكان النص كلمة واحدة أو عدة جمل متصلة ببعضها أو كتابا كاملا، لمرسله هدف يسعى إلى إيصاله للمتلقي، فضلاً عن كونها غير منغلقة على نفسها، بل منفتحة على ما يوجد خارج النص من مكونات نفسية واجتماعية واقتصادية ذات مساس بالمرسل أو المتلقي معاً – هو ابرز سمات لسانيات النص.

هـ- ثمة تداخل كبير واختراق دلالي واضح بين مفهومي الخطاب والنص بما يجعل الخطاب يأتي في بعض التعريفات مرادفا للنص، مثلما لاحظنا ذلك في التعريفات العربية، وكما سنلاحظه في بعض من التعريفات الغربية.

و- يتبين من خلال الأدبيات التي عنيت بدراسة الخطاب في إطار اللسانيات، أن مفاهيم الخطاب جاءت بالمعاني الثلاثة الآتية[76]:

- الخطاب يعني الكلام.
- الخطاب مرادف للملفوظ.
- الخطاب ملفوظ اكبر من الجملة.

وعلى وفق هذا التصنيف يقوم الباحث منطلقاً من الجوانب المشار إليها بقراءة لبعض مفاهيم الخطاب على سبيل الأمثلة:

في إطار الصنف الأول انطلقت الدراسات اللسانية في تعريفاتها للخطاب من تمييز دي سوسير بين اللغة والكلام، فجاءت مرادفة للمفهوم السوسيري للكلام[*]، إذ أطلق مصطلح الخطاب على أقسام الكلام، وهو المعنى الجاري في اللسانيات البنيوية التي جعلت الخطاب موضوعها، بوصفها (أي البنيوية) الطريقة المثلى في علم اللغة[77]، فالخطاب في منظورها هو الكلام في حركية التواصل، أي اللغة التي تتكلف بانجازها ذات معينة، بمعنى آخر أن أي ملفوظ نصا كان أو كلاما، لكي يكون خطابا لابد من وجود انا الخطاب، أي فاعل الملفوظ[78]، وفي جوهره وحدة تساوي أو تفوق الجملة[79]، وينظر هذا المفهوم للخطاب كرسالة بين طرفين أو ملفوظ أو وحدة لغوية تتجاوز أبعادها الجملة لكنها تعارض اللسان Langue[*]، من حيث أن الجملة لا تدخل في إطار اللسان، بل تنتمي إلى الكلام، بينما عارضت بعض التعريفات مفهوم فردية الكلام

السوسيري استنادا إلى أن التلفظ فعل فردي لانجاز الكلام ذو طبيعة وبنية مجتمعة، عليه فإن الخطاب ينطوي على جميع آثار الكلام والآثار السياقية والأيديولوجية[80].

وفي إطار الصنف الثاني قابلت التعريفات الخطاب بمفهوم الملفوظ الذي يعني وحدة مكونة من متتالية من الجمل، وأن إلقاء نظرة على النص كبناء لغوي تجعل من ذلك النص ملفوظاً، وتجعل منه خطاباً إذا ما درست شروط إنتاجه من زاوية لسانية، فالارتكاز على أساس إنتاج الخطاب جعلت الملفوظ- على وفق الفروقات بين المكون اللساني الذي يثبت المعنى الحرفي بعيدا عن السياق التلفظي وبين المكون البلاغي الذي يدمج الملفوظ في مقام وسياق تواصليين محددين- خاصا بالاستعمال والمعنى، بينما يكون الخطاب (الملفوظ زائدا مقام التواصل) خاصا بخاصية الإنتاج والدلالة، وبذلك يتحدد الملفوظ خارج النطاق التلفظي، بينما ترجع دلالة الخطاب إلى شروط التواصل وملابساته[81].

وقدم اميل بنفنيست – الذي يعد ابرز من عالج موضوع الخطاب بالملفوظ – قدم مفهوم التلفظ Enonciation الذي يشير إلى الفعل الذاتي في استخدام اللغة لإنتاج نص ما[82] كمقابل للملفوظ بوصفه موضوعاً لغويا تم انجازه ويتمتع باستقلالية عن الشخص الذي تفوه به، وعليه يتيح التلفظ المجال لدراسة الكلام ضمن نظرية التواصل ووظائف اللغة، إذ التلفظ موضوعا للدراسة وليس الملفوظ، بمعنى آخر أن الخطاب هو الملفوظ منظوراً إليه من زاوية (الميكانزمات الخطابية) المتحكمة فيه أو المكيفة له، ويقصد بذلك الفعل الحيوي (عملية التلفظ) لإنتاج ملفوظ بوساطة متكلم معين في مقام معين[83].

انطلاقا من ذلك عرف بنفنيست الخطاب بأنه (أي تعبير يفترض وجود راوية ومستمع وقصد من جانب الراوية للتأثير في السامع بطريقة ما)[84]، ويضعنا هذا التعريف أمام تنوع وتعدد في الخطابات سواء أكانت مكتوبة أو شفوية تمتد من المخاطبة اليومية في الخطابات السياسية وصولاً للخطابات الإعلامية.

وعلى ضوء مقولة الخطاب ينشأ عن الكلام - على اعتبار أن الخطاب من طبيعة حادثة المتكلم وهي حادثة راهنة وعابرة - أي ما يتم اختياره من مكونات الكلام على هيئة

جمل تترابط فيما بينها لتأسيس وجود عضوي يتمثل في الخطاب، على ضوء ذلك يضع تزفيتان تودوروف تعريفاً للخطاب شبيها بتعريف اميل بنفنسيت أو تبنيا له، إذ يقول أن الخطاب (أي منطوق أو فعل كلامي يفترض وجود راوية أو مستمع، وفي نية الراوي التأثير في المستمع بطريقة ما)[85]، ويضيف موضحاً بأنه (مجموع التراكيب اللغوية التي تعمل من خلال كل عمل أدبي)[86].

وأشارت تعريفات الصنف الثالث إلى أن الخطاب يعني كل تعبير أو ملفوظ يتجاوز الجملة، وأن هذا التعبير أو الملفوظ قائم على مجموعة العلاقات الرابطة بين الجمل، أي منظورا إليه من وجهة قواعد تسلسل الجمل[87]، فضلاً عن كون وجود الخطاب مرهوناً بنظام متتالية من الجمل تقدم بنية للملفوظ، على وفق ذلك عرف زيلغ هاريس الخطاب بأنه(ملفوظ طويل أو متتالية من الجمل)[88].

ونتيجة للتداخل بين مفهومي الخطاب والنص جاءت بعض تعريفات الخطاب مرادفاً للنص منها على سبيل المثال لا الحصر تعريف هارتمان وستورك بأنه (نص محكوم بوحدة كلية واضحة، يتألف من صيغ تعبيرية متوالية، تصدر عن متحدث فرد يبلغ رسالة ما)[89]، ولفك هذا التداخل وبيان العلاقة بين المفهومين لابد من التطرق إلى مفهوم النص في الثقافة الغربية، ذلك أن اصطلاح النص(text) الذي كان يعني العمل الأدبي شهدت دلالته الاصطلاحية زحزحة معرفية ولاسيما بعد دخول اللسانيات ميدان البحث اللغوي فصار (مجالاً منهجياً لا نعرفه إلا في نشاط القراءة أو في نشاط إنتاجنا له، وأصبح الفارق بين الاثنين (النص والخطاب) اقرب إلى الفارق بين الشيء والعملية وبين النتاج والإنتاج وبين الدال والمدلول، وإذا كان العمل ينطوي على معنى الغائية اللاهوتية التي يشير فيها المصنوع إلى صناعه الأول (المؤلف) فإن النص يغدو مجالاً من النشاط يستفز قارئه المنتج ويتخلق معه وبه)[90].

وسنكتفي من المفاهيم الغربية للنص بمفهوم جوليا كرستيفا على اعتبار أن التطورات المهمة التي حصلت لهذا المفهوم جاءت من طروحاتها، حيث نظرت إليه كممارسة دلالية وإنتاجية، تقول (النص ممارسة خصوصية)[91]، ومن هذا المنظور جاء تعريفها للنص بأنه

(جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان بواسطة، بالربط بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه أو المتزامنة معه، فالنص إذن إنتاجية وهذا يعني:

أ- أن علاقته باللسان الذي (يتموقع) داخله هي علاقة إعادة توزيع، وبذلك فهو قابل للتناول عبر المقولات المنطقية لا عبر المقولات اللسانية الخاصة.

ب- أنه ترحال للنصوص وتداخل نصي، ففي فضاء نص معين تتقاطع وتتنافى ملفوظات عديدة متقطعة من نصوص أخرى)[92].

وعلى هذا الأساس فإن النص لا يعني مجموعة من الملفوظات النحوية أو اللانحوية، انه كما تقول (كل ما ينصاع للقراءة عبر خاصية الجمع بين مختلف طبقات الدلالية الحاضرة هنا داخل اللسان والعاملة على تحريك ذاكرته التاريخية، وهذا يعني انه ممارسة مركبة يلزم الإمساك بحروفها عبر نظرية للفعل الدال الخصوصي الذي يمارس لعبة داخلها بواسطة اللسان)[93].

إن هذه الزحزحة المعرفية في الدلالة الاصطلاحية للنص من النظر إليه كمنتوج أو شيء إلى كونه ممارسة دلالية تجعل تلاحمه مع الخطاب أكثر شدة، تقول كرستيفا (النص الأدبي خطاب... ومن حيث هو خطاب متعدد اللسان أحياناً ومتعدد الأصوات غالباً من خلال تعدد أنماط الملفوظات التي تقوم بمفصلتها)[94]، عليه فإن النص ليس إلا خطاباً لا يمكنه الوجود إلا عبر خطاب آخر، أي لا يوجد إلا بواسطة عمل فلا مرجع للنص سوى الخطاب الذي يجد تعبيره في النص، بمعنى آخر أن الخطاب مفهوم شامل يشكل النص جزءا منه، وبوصف الخطاب مجمل سيرورة التفاعل الاجتماعي، فإن هذه السيرورة تنطوي فضلاً عن النص على عملية إنتاج النص وتأويله التي يشكل النص مصدرها، وإذا كان الاصطلاحان يستخدمان غالباً لوصف أي تركيب لغوي يتجاوز الجملة، فإن تسمية هذا التركيب تتباين على وفق نوع المنظور المعتمد، يسمى خطابا إذا كانت زاوية النظر اجتماعية، بينما يستخدم مصطلح النص إذا كان المنظور لسانياً[95].

ففي إطار لسانيات النص عرف دايك الخطاب بأنه (وحدة مركبة من الشكل

اللغوي والمعنى والفعل والتي من الأفضل أن توضع تحت مفهوم الحدث الاتصالي أو الفعل الاتصالي)[96]، لقد تجاوز دايك بوضعه الخطاب تحت مفهوم الحدث الاتصالي أو الفعل الاتصالي، الفهم اللساني المقتصر على تحليل التلفظات الواقعية، زاجا في التحليل المرسل والمتلقي بوصفهما قطبي العملية الاتصالية وخصائصهما الاجتماعية والظروف المحيطة بهما، لذلك فإن الدراسة المنهجية للنصوص لابد أن تكون عملية مشتركة بين ميادين علمية عديدة[97]، وبذلك يكون النص مرتبطاً بدراسة الأشكال والبني اللغوية، بينما يرتبط الخطاب بدراسة المحتوى والوظيفة الاجتماعية للغة ودلالاتها[98].

انطلاقاً من ذلك وتجاوزاً للحدود الضيقة للسانيات الجملة عرف بيرف زيما الخطاب بأنه (وحدة فوق جملية تولد من لغة جماعية)[99].

يتبين من العرض السابق أن للخطاب السمات الآتية:

أ- إن الخطاب متتالية جملية أو وحدة لغوية من الجملة في اللغة الاعتيادية ومن تشكيلات ونصوص دلالية في اللغة الاصطناعية، أي أن أجزاء الخطاب مكونة من الألفاظ المؤلفة للجمل المفيدة.

ب- تخضع وحدات الخطاب لانتظام وتقنين على وفق نمط دلالي ينتظم عبره بتشكيلة خطابية تتمثل بمتتاليات من العبارات أو الانجازات اللفظية، وترتبط هذه الانجازات اللفظية فيما بينها بروابط منطقية ذات علاقة بالتناسق الصوري والتسلسل المنطقي.

ج- أن المنظومة العبارية ليس بمقدورها التحكم في الخطاب، ذلك أن الخطاب يخضع حسب أبعاده الأخرى لمنظومات اجتماعية وثقافية وحضارية وسايكولوجية، إذ تهيمن على أي مستوى من مستويات المنظومة العبارية (كالحقل الخطابي، الأسلوب، الصيغة الخطابية) بنية معينة تحدد النوع أو الجنس الخطابي كالسرد والتقرير الإخباري والتصريحات السياسية والمقالات الافتتاحية وغيرها.

د- الخطاب حدث مادي أو فعل اتصالي أو إنتاج أو سيرورة، انه ممارسة اجتماعية ودلالية في الوقت نفسه.

هـ- يفترض الخطاب- بوصفه نظاماً من الملفوظات الخاصة بالفرد- الاهتمام ببعض مكونات نظرية الاتصال كالمرسل أو المتلقي، فمفهومه الواسع يحيله إلى موضوع لميادين معرفية عديدة غير اللسانيات كنظرية الاتصال والتلقي وحسب منظور دارسيه.

و- وبما أن الخطاب ملفوظ خاص بالفرد (أي فعل أو حدث اتصالي) فإنه ينطوي على قصدية، ينتج على ضوئها بأسلوب وصيغة معينة بعد تشفيره في سياق استدلالي، أي بشكل مقدمات ونتائج، بمعنى آخر أن الخطاب يحيل إلى ذات متكلمة لها أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها.

ز- أن المنظومة التكوينية للخطاب هي التي تتحكم بفاعليته، ويقصد بالمنظومة التكوينية مجموعة قواعد الممارسة الخطابية متصلة بالعلاقات التي تؤسس لقاعدة تحدد الأشياء التي يجب أن تربط بعلاقة ما داخل الممارسة الخطابية، ويكون بمقدورها الإشارة إلى هذا الموضوع أو ذاك، أو تخرج للوجود عبارات بذاتها أو تستخدم مفاهيم معينة(100)، ذلك أن الخطاب سيرورة اجتماعية لإنتاج المعنى بين طرفي الممارسة الخطابية.

ح- يقتضي الخطاب مرسلا ومتلقيا في الوقت نفسه، يهدف المرسل إلى التأثير في متلقي خطابه.

خامسا: الخطاب الإعلامي

مصطلح الخطاب حديث الاستخدام في علم الإعلام أو الاتصال الجماهيري شأنه في ذلك شأن العلوم اللغوية، فهو وكما مر بنا مصطلح يقع ضمن العلوم اللغوية، ولكن اتساع دلالة الخطاب أتاحت إمكانية استخدامه في العلوم الاجتماعية بضمنها الإعلام، والتي انطلقت من كون اللغة ظاهرة اجتماعية تتحدد على وفق شروط وظروف اجتماعية، فهي لا تعبر عن المجتمع وتعكس ظروفه فحسب، بل تشكل جزءا أساسياً منه، من هذه الزاوية تسللت معظم الاستخدامات السائدة لمصطلح الخطاب بمعناه غير اللساني.

إن تحديدا واضحاً لمصطلح الإعلام يعد ضروريا لتحديد مفهوم الخطاب الإعلامي، وبالنظر لفرادة مصطلح الإعلام في اللغة العربية، وصعوبة تحديده أكاديميا، بحكم كثرة تداوله دون الاهتمام بدلالته[101]، فأننا نستخدم بدلا عنه مصطلح الاتصال الجماهيري الذي يشير إلى بث رسائل إلى مجموعات كبيرة من الناس على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وعلى اختلاف أماكن وجودها بوساطة وسائل الاتصال الجماهيري كالمذياع والتلفاز وغيرها[102]، أي انه تلك العملية الاتصالية التي تتم بين طائفة مهنية متخصصة في هذه الوسائل والجمهور المحلي أو القومي أو العالمي[103].

وطبقاً لما أوردناه عن مفهوم الخطاب بأنه يمثل المنطوق أو الفعل الكلامي الذي يفترض وجود راو ومستمع وفي نية الراوي التأثير في المستمع بطريقة ما حسب تعريف بنفنيست وتودوروف، فإنه من هذه الناحية يشبه العملية الاتصالية التي تقوم بمفهومها البسيط على مجموعة عناصر أساسية هي المرسل(Sender، الرسالة Message، الوسيلة Media، المستقبل Receiver)، التي يمكن تصنيف أنواعها ومستوياتها تبعا لمجموعة من المعايير كموضوع المادة الاتصالية، فيصبح هناك اتصال سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي[104].

على ضوء ذلك يمكن القول أن الخطاب عملية اتصالية لها مستويات عديدة كالخطاب السياسي والإعلامي وغيرهما، وبذلك يمكن تعريف الخطاب الإعلامي بأنه عملية اتصالية، يتم من خلالها نقل رسائل إلى جمهور كبير غير متجانس وغير معروف شخصياً للقائم بالاتصال، وتستعين بوسائل لنقل تلك الرسائل كالمذياع والتلفاز والسينما والصحف والكتب، وتتمثل وظيفتها الأساسية بالأخبار والترفيه والتعليم والإقناع والترويج، وتهدف إلى التأثير وليس مجرد إرسال الرسائل (فلا قيمة للاتصال دون تحقيق أهداف، ولا نجاح للاتصال دون أحداث تأثير)[105].

وطالما يعكس الخطاب الإعلامي الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيشها المجتمع فإنه خطاب متعدد ومتنوع، لذلك فإن ما يميز الواحد منه عن الآخر هو نوع المضمون الذي يحمله والرموز التي يستخدمها والفنون الإعلامية التي يتخذها،

وليس نوع الوسيلة المستخدمة، فالوسيلة لا تميز الخطاب الإعلامي، لأن وسائل الاتصال الجماهيرية محددة ومعروفة رغم تركيز هذا الخطاب أو ذاك على هذه الوسيلة أو تلك.

ويشترك الخطاب الإعلامي مع بعض الخطابات في أنها خطابات طقسية تتحدد بمناسبات وأحداث بعينها كالأحداث الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، حيث يحدد الطقس الفعالية المقترحة أو المفروضة للخطاب وتأثيره في مستقبليه، وهذه الأهمية للطقس تتبين من خلال الخواص الآتية[106]:

أ- **الخواص المتفردة:** إذ ليس بمقدور الفاعل الخطابي تقديم خطابه دون مناسبة، فلابد للموضوع من قدسية، يقول رولان بارت (إن تفرد الأوضاع التاريخية هو الذي شكل وحدة الكتابة الثورية، والأزمات إحدى هذه المناسبات الكبرى، حيث تغدو الحقيقة نتيجة لما تساويه من دم جد ثقيلة مما يجعلها تلتمس للتعبير عن نفسها أشكال التضخم المسرحي)[107]، وعليه فإن قدسية الموضوع وطقوس المقام وحق الأفضلية أو حق التفرد الذي يتمتع به الشخص المتحدث تحدد فاعلية الخطاب وتأثيره في المستقبل[108].

ب- **الأدوار المناسبة:** إذ يعطي الطقس للفاعل الخطابي الدور المناسب، فضلاً عن الإحساس بالمشاركة مع المستقبل في الأحداث التي يعيشها، بالتالي فإن الفاعل يعمل على نقل أحاسيسه للجمهور بهدف جعلهم يشاركونه الإحساس بذلك الحدث، لكسب وده وإقناعه باتخاذ سلوك معين.

وللخطاب عموما بضمنه الخطاب الإعلامي جملة وظائف يمكن تحديدها بالاتي[109]:

أ- الوظيفة الإخبارية أو البلاغية: وهدفها إبلاغ المتلقي بمضمون الخطاب ومحاولة التأثير فيه.

ب- الوظيفة الإنشائية: وتمثل جوهر مضمون الخطاب، إذ يصاغ المضمون بشكل يجعله قادرا على أحداث التأثير في المتلقي، وأن هذه الوظيفة تجعل مضمون الخطاب هدفا بحد ذاته.

ج- **الوظيفة المرجعية:** وتضمن وجود شفرة مفهومة من قبل طرفي الخطاب، حيث يجسد الخطاب مضامينه باللغة التي تعد عاملا أساسيا في عملية الاتصال الجماهيري[110].

د- **الوظيفة الانتباهية:** وتضمن بقاء الصلة قائمة بين طرفي الخطاب أثناء عملية التخاطب.

ويعبر الخطاب الإعلامي عن الوظائف المذكورة بعدة أساليب[111]:

أ- الخطاب المباشر الذي يتسم مضمونه بالمباشرة، وهو خطاب حواري يستغني عن الكثير من التقنيات المجازية، ويمتلك إحالات بسيطة إلى الشيء.

ب- الخطاب الضمني ويتعارض مع الخطاب المباشر، ويهدف إلى إيصال المعنى من خلال رموز تأويلية غير مباشرة، إذ يتميز بامتلاكه قدرة حدسية بالمرجعية، وعلى توليد مستويات من التأويل إلى ما لا نهاية.

ج- الخطاب الإيحائي ويتحدث عن موضوع معين قد يكون في بعض جوانبه مباشرا، ولكنه يوحى بأفكار أخرى، لا يهدف إلى إيصال مضمونه عبر رموز مباشرة أو ضمنية.

ولتحديد خصائص الخطاب الإعلامي وتمييزه عن بقية الخطابات لابد من الاستناد إلى نوع من المقاربة تعتمد على مقارنته مع الخطاب السياسي، بخاصة أن الخطاب الإعلامي أثناء الأزمات يقع في قلب الخطاب السياسي، فضلاً عن كون الخطابين السياسي والإعلامي يمثلان وجهين لعملة واحدة، حيث مثل الخطاب الإعلامي حقبة أساسية في حقل الخطاب السياسي عبر من خلالها عن عملية إعادة إنتاج الخطاب السياسي، وبوصف النشاط الإعلامي تعبيرا عن النشاط السياسي في مختلف الدول، فهما متقاربان بحكم خضوعهما للسلطة السياسية، إذ كل خطاب يخضع بالضرورة لسلطة معينة[112]، والسلطة بالنسبة لبعض الخطابات لا تعني السياسية والايديولوجية فحسب، بل تضم جميع مؤسسات المجتمع، ذلك أن المؤسسات مؤسسة على خطاب ما، تمارس سلطتها عليه، وعلى هذا الأساس فإن الخطابين الإعلامي والسياسي مراقبان ومنظمان داخل المجتمع، وتحت سيطرة السلطة القائمة وبخاصة في دول العالم الثالث، كما تسعى هذه السلطة إلى التقليل من الاستجابة السلبية تجاه خطابها[113].

وينطوي الخطابان (الإعلامي والسياسي) على قصدية تهدف إلى تحقيق الإقناع

والتأثير في المتلقي لتحويل الأفكار والقيم التي يتضمناهما إلى ممارسات سلوكية تنسجم مع أهداف القائم بالاتصال، فالخطاب السياسي الذي يعرف بأنه (جملة التصورات النظرية والمفاهيم والمقترحات المنتظمة في إطار منطقي حول الواقع السياسي في مجتمع ما، في إطار تاريخي محدد، والأفق المطروح لمعالجة مشكلاته وتحديد طبيعة علاقاته بالبيئة الإقليمية والدولية [أو هو] الإيديولوجية أو جزء منها)[114]. بمعنى انه كل أو جزء من (منظومة الأفكار الخاصة برهط اجتماعي تعكس مراكز اهتمام هذا الرهط ومصالحة [أو] منظومة من الأفكار الموجهة للعمل تعكس تصورا للواقع ودافعا محركا لتغييره وتبديله)[115]، وهو المعنى المعطى للايديولوجيا، فإن الخطاب السياسي هنا يعني تصور الواقع على الصعيد العقلي وتمثله نظريا في نظام من المفاهيم التي تأخذ طابعا علنيا مجردا، تتحكم في إنتاجه جملة من الشروط المتفاعلة فيما بينها، أو أن الخطاب محصلة لجميع هذه الشروط، فضلا عن سلطة تمتلك قدرة إنتاج الخطاب وتنفيذه. وهنا يتمثل الفاعل الخطابي عموما في أشكال عدة، كفاعل منطقي وفاعل نحوي، منطقي من حيث ترتيب الأفكار وطبيعة التوجه الإعلامي وصناعة مضمون مقنع محدد، ونحوي بوصفه يضع وحدات وعبارات متعاقبة الجمل النحوية البسيطة. وعلى هذا الأساس يعقب دور الفاعل الإعلامي عملية إنتاج الخطاب السياسي الصادر من جهة رسمية كالحكومة التي تمثل النظام السياسي القائم[116]، وذلك شعورا من المؤسسة السياسية بأن النشاط الإعلامي يضفي عناصر الإقناع والتأثير على خطابها، ذلك أن الأهداف السياسية التي عد الخطاب السياسي على وفقها لا يمكن تحقيقها دون استثمار لتقنيات العمل الإعلامي المستندة إلى أسس علمية ونفسية معدة من الفاعلين الخطابيين الإعلاميين لإنجاح العملية الإعلامية للخطاب السياسي[117].

إن الفاعل الخطابي الإعلامي الذي يمثل مبدأ تجميع الخطابات وأصل ووحدة دلالاتها وبؤرة تماسكها[118]، يكمن دوره في توضيح محتوى الخطاب السياسي وتطويره بما يتلاءم والمنطلقات الإيديولوجية لجهة إنتاجه من جانب وبنية الوسيلة الاتصالية من جانب آخر، ساعيا إلى جعل الجمهور يتمثل رموزه وإشاراته بشكل لا تكون فيه شيئا عابرا، بل يعمل على أن يكون قوله كأنه أمر، وذلك لترسيخ محتوى خطابه وتحويله إلى

قناعات ايديولوجية في وعي الجمهور،فضلا عن تفنيده للخطابات المعادية أو المعارضة لخطابه بشكل يجعلها مثار سخرية المتلقي أو غضبه[119]، إلا أن عملية التأثير والإقناع التي ينشدها الفاعل الخطابي ليست سهلة ولا يمكن أن تبلغ ذروتها دون توفر جملة من المتطلبات منها:

أ- امتلاك الفاعل الخطابي الإعلامي لتفويض إنتاج الخطاب أو إعادة إنتاجه، لكي يحوز على المصداقية، (لان لكل خطاب قوانينه التي لا تشمل تأويل الرسائل فقط، بل وتحدد ماهية من يخول بقولها)[120]، فسلطة الخطاب في حقيقتها ليست سوى السلطة الموكلة للذين فوض إليهم الحديث بلسان جهة معينة حسب طروحات فوكو المذكورة، ويستند الفاعل الإعلامي في إنتاج خطابه إلى سلطة الأداة الاتصالية.

ب- بما أن كل رسالة تهدف إلى التأثير في المتلقي هي نتاج لقرارات عدة بالنسبة لشكلها ومضمونها ونوعية الاستمالة العقلية والعاطفية المستخدمة ومدى قوتها، فإن الفاعل الإعلامي يركز أثناء إعداد خطابه على مضمون الخطاب والشكل الذي يقدم به[121]، ذلك أن نجاح مضمون الخطاب مرتبط بعدة عوامل تساعد الجمهور المستهدف على فهم وتحليل ما ينطوي عليه من أهداف كالوضوح والضمنية وتقديم الأدلة والشواهد وترتيبها وتكرار الرسالة واستخدام الاتجاهات والاحتياجات الموجودة والاستناد إلى معلومات تتفق مع الرأي العام السائد، وعرض الوجوه المختلفة للموضوع[122]، فعلى سبيل المثال كثيرا ما يلجأ الفاعل الإعلامي إلى ما يسمى (ميكانزم الإلحاح) أي تكرار مضامين الخطاب عبر مدة زمنية منتظمة، ولكن بطريقة وكأنه يقول للمرة الأولى ما سبق أن قيل، ذلك أن جزءا كبيرا من أهمية الخطاب تكمن في حادثة التكرار ذاتها[123].

ج- يتوقف نجاح الخطاب الإعلامي على فهم الفاعل الإعلامي الكامل لشتى الظروف المحيطة بمتلقي خطابه، لكي يتسنى له اتخاذ القرارات المناسبة بشأن شكل الخطاب ومضمونه ونوع الاستمالات المستخدمة، لان ذلك يزيد من احتمالات الحصول على السلوك المتوقع من الجمهور.

د- يفترض أحداث التأثير في متلقي الخطاب أن لا تكون لمضمون الخطاب معاني متعددة، لان ذلك يؤدي إلى زيادة في التأويل وضياع المعنى الأساس، بل يجب أن ينطوي الخطاب على معنى واحد[124].

هـ- لابد للفاعل الإعلامي أن يأخذ المزاج السائد للجماهير ووضعها النفسي بالحسبان، لان هذه المراعاة قد تجعل المتلقي يتقبل الخطاب ويتبناه، ذلك أن جماهيرية الخطاب ليست بالضرورة نابعة من تماسكه المنطقي أو نتيجة لصياغته بلغة حديثة، بل قد تذيع جماهيرية خطاب ما على الرغم من تناقضاته وضعفه البنيوي وأسلوبه الركيك وأفكاره البدائية[125].

واستنادا إلى خصائص الخطاب عامة والخطاب السياسي خاصة يمكن القول أن للخطاب الإعلامي السمات الآتية:

أ- أن الخطاب الإعلامي يتكون من تشكيلات ونصوص دلالية لغوية وغير لغوية، ذلك أن النص في المفهوم الإعلامي هو كل رسالة تؤدي وظيفة، وبمعنى دلالي انه لا ينطبق على الرسائل اللغوية فحسب، بل على الرسائل غير اللغوية أيضاً، إذ يجسد الاتصال الجماهيري مضامين الخطاب بالاستعانة باللغة اللفظية واللغة غير اللفظية [116].

ب- يسعى الخطاب الإعلامي إلى إيصال رسالة بأكبر قدر من الفاعلية لتحقيق ما يصبو إليه الفاعل الإعلامي الذي يكيف أهدافه مع طبيعة الرسالة الإعلامية ومتلقي هذه الرسالة.

ج- أن الاهتمام بالمضمون في الخطاب الإعلامي لا يعني إهمال الجوانب الشكلية، بل لابد من إبراز قيمتها، ذلك أن لغة الخطاب الإعلامي لا تقتصر على إيصال المضمون فحسب، بل هي غاية في ذاتها، على اعتبار أن الشكل يعد جزءاً لا يتجزأ من المضمون من خلاله يمكن لفت انتباه المتلقي وجعله يتواصل مع الخطاب

د- يتخذ الخطاب الإعلامي فنوناً عديدة لإيصال مضمونه، فهو قد يكون تصريحاً أو مقالاً أو تعليقاً وغيرها من الفنون المستخدمة في الحقل الإعلامي.

هـ- للخطاب الإعلامي قصدية مباشرة، ذلك أن مضمونه ينطوي على أهداف مختلفة، عليه يسعى مرسله – من خلال الخطاب المباشر أو غير المباشر – إلى أحداث التأثير في المتلقي على وفق أهدافه.

و- استناداً إلى الوسائل السمعية والمرئية والمقروءة المستخدمة في مجال الإعلام يكون الخطاب الإعلامي أما مسموعا أو مقروءا أو مشاهدا، وقد يأخذ الخطاب جميع هذه الوسائل أدوات له في الوصول إلى الجمهور.

ز- الخطاب الإعلامي غير منغلق على نفسه بل منفتح على غيره من الخطابات، فهو إنتاج وإعادة إنتاج لتفاعل خطابات سابقة لا حصر لها، أي انه (تناص خطابي).

ح- للخطاب الإعلامي رسالة أعدت بشكل مسبق وفي إطار محدد، خضعت خلالها لصياغة استدلالية منطقية على وفق قواعد معينة، ترتب على ضوئها حجية منطق الخطاب، مع الأخذ بالحسبان وضوح النص ودقته في التعبير عن الصياغة الخطابية.

ط- أن المتلقي لابد أن يستشف الهدف الذي ينطوي عليه الخطاب من خلال تمثل رسالته الدلالية بهدف اكتمال عملية الاتصال.

انطلاقاً من ذلك فإن المقالات الافتتاحية المنشورة في الصحف العراقية تنطبق عليها جميع شروط الخطاب التي أكدتها الأدبيات النظرية بهذا الخصوص، فعلى سبيل المثال: تحيل المقالات على وفق تحديدات ميشيل فوكو على موضوعات تقع في مجال الأزمات دون غيرها من المجالات الأخرى كما أن طريقة صياغتها شبه واحدة، مما جعلها تشترك في شبكة متشابهة من المفاهيم، فضلاً عن انتسابها لفاعلين محددين يتمثلون في رؤساء تحرير الصحف أو من ينوب عنهم، وهم يتمتعون بوضعية مؤسسية متعارف عليها، وتمنحهم الأهلية للحديث في موضوع الأزمات، فضلا عن ارتباطهم بعلاقات مع العاملين في المؤسسات التي خولتهم سلطة ممارسة كتابة المقال الافتتاحي، بحيث يمكن القول أن (منطقة) المقال الافتتاحي غير مفتوحة لمشاركة آخرين، بل تقتصر على رؤساء التحرير أو من ينوب عنهم فقط.

أما على وفق الثقافة العربية غير المعاصرة، فإن المقال الافتتاحي أثناء إدارة الأزمات، يمكن وصفة بأنه كلام مكتوب يقصد به مرسله إفهام المستقبل بطبيعة الأزمة وأبعادها ومتغيراتها، والتأثير فيه بشكل يجعله يتبنى وجهة نظر العراق بشأن هذه الأزمات، ذلك أن المقال الافتتاحي يعني في جانب كبير منه إعادة إنتاج الخطاب السياسي العراقي، وبذلك يمكن أن نطلق على المقالات الافتتاحية خطاباً إعلاميا.

هوامش الفصل الأول

1- منير بعلبكي، المورد: قاموس انكليزي عربي (بيروت: دار العلم للملايين، 1967) مادة Discourse.

2- كمل أبو ديب، (ثقل التاريخ وشهوة ابتكار العالم) مجلة الأقلام، العدد (1)، 1986، ص 6-7.

3- قدمت المعاجم الأجنبية معاني عديدة لكلمة (Discourse) منها: (Speech Lecture ,Sermon, or talk,) انظر:

A-A.S Hornby, Oxford Advanced Leaner's Dictionary of Current English , Britain, University Press, 1985, Discourse.

B- Webester Ninth New Nollegiate Dictionary, Ninth Edition. Spring Field Massachusetts U.S.A Ameriam Webester, 1986. Discourse.

(*) مثل: عبد السلام المسدي، محمد مفتاح، حمادي صمود، محمد برادة وغيرهم.

4- صفاء صنكور جبارة، (تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية: دراسة في الأسس النظرية) رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: كلية الآداب، قسم الإعلام، 1996) ص11.

5- ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، ط2(بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1987) ص100.

6- اروى خالد هاشم العاني (الخطاب الدعائي الاسرائيلي الموجه ضد العراق: دراسة تحليلية لتصريحات المسؤولين الإسرائيليين للفترة 2/ 8/ 1990-17/ 1/ 1991) رسالة ماجستير غير منشورة: (بغداد: كلية الآداب، قسم الإعلام، 1994) ص138.

7- روبرت شولز، السيمياء والتأويل، ترجمة سعيد الغانمي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994) ص45.

(*) وردت لفظة الخطاب في القرآن الكريم بصيغة المصدر في ثلاث آيات، وبصيغة الفعل في ثلاث آيات أيضاً، انظر:

أ- سورة (ص)، الآيتان (20) و (23).

ب- سورة النبأ، الآية (37).

ج- سورة الفرقان، الآية (63).

د- سورة هود، الآية (37).

هـ- سورة المؤمنون، الآية (27).

و- محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (بيروت: دار الفكر، 1987) مادة خطاب.

(**) على سبيل المثال جاءت (فصل الخطاب) في تفسير الجلالين بمعنى أنعمنا عليه بالبيان الثاني في كل قصد، والبين من الكلام والملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه، فالخطاب الذي يفصل بين الصحيح والفاسد والحق والباطل والصواب والخطأ، وهو كلامه في القضايا والحكومات وتدبير الملك والمشورات في كشاف الزمخشري، وذهب الفيروز آبادي إلى أنها (الفقه في القضاء)، أما الطبري فيراها الكلام الفهم والقدرة على المحاورة والخطب، وذكر ابن كثير الدمشقي على وفق رواية مجاهد أن (فصل الخطاب) تعني (الفصل في الكلام وفي الحكم) ويحيل ابن منظور إلى قول بعض المفسرين بقوله (هو أن يحكم بالبينة أو اليمين، وقيل معناه أن يفصل بين الحق والباطل ويميز بين الحكم وضده وقيل: فصل الخطاب الفقه في القضاء) ويفسر ابن كثير (لا يملكون منه خطابا) بمعنى ليس بمقدور احد على ابتداء مخاطبته إلا بأذنه، إذ لا يتكلم يوم القيامة إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا أي حقا، وفي الجلالين ورد أن أحدا لا يستطيع مخاطبته خوفا منه حيث لا يملك أهل السموات والأرض أن يخاطبون الرحمن بشيء من نقص العذاب أو زيادة في الثواب إلا أن يهب لهم ذلك ويأذن لهم فيه كما بين ذلك الزمخشري، ولم يبتعد الطبري عن المعاني المذكورة، أما (وعزني في الخطاب) فقد فسرها السيوطي بمعنى غلبني في الجدال، وغلبني من عزني إذا قهر وغلب عند ابن كثير، وهي قدرته البيانية في جامع البيان، ويذهب المفسرون المحدثون إلى التفاسير نفسها، إذ يفسر الشيخ مخلوف (فصل الخطاب) بـ (فصل الخصام بالتمييز بين الحق والباطل، أو الكلام الفاصل بين الصواب والخطأ، وهو كلامه في القضايا والحكومات وتدبير الملك

والمشورات) ويماثل هذا التفسير ما ذهب إليه الزمخشري تماماً، بينما يفسر (وعزتي في الخطاب) بـ: غلبني في المحاجة بما لم أطق رده، يقال عزه في الخطاب وعازه غلبه، وإلا بإذنه بالنسبة إلى (ولا يملكون منه خطابا) **أنظر بخصوص هذه التفاسير:**

أ- جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، تفسير الجلالين (بغداد: مكتبة النهضة، بدون تاريخ) ص600وص788.

ب- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، ج3(بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ) ص210 وص365.

ج- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج1(بدون مكان نشر وناشر وتاريخ) مادة خطب.

د- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ج30، ط2 (القاهرة: مكتبة البابي الحلبي وأولاده، 1954) ص21وص119وص140.

هـ- أبو الفداء إسماعيل بن كثير، مختصر تفسير بن كثير، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني،ج3(بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ) ص200و ص593وص594.

ح- ابن منظور، لسان العرب المحيط، المجلد الأول (بيروت: دار لسان العرب، بدون تاريخ) مادة خطاب.

و- حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ط3 (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1987) ص577-578 وص777.

(***) تأتي دلالة الخطاب في المعجم العربي على الوجه الآتي: يورد الفراهيدي في العين الخطاب بمعنى مراجعة الكلام، (وخاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا) في مختار الصحاح، وهما يتخاطبان عند ابن منظور، والخطاب ما يكلم به الرجل صاحبه ونقيضه الجواب كما بين ذلك فؤاد البستاني، لذا فإن الخطاب هو الكلام حسبما ورد في المعجم الوجيز، أو بحسب أصل اللغة يعني توجيه الكلام نحو الغير للإفهام كما يقول بطرس البستاني **انظر بهذا الخصوص:**

أ- أبو عبد الرحمن خليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج4 (بغداد: دار الرشيد، 1982) مادة خطب.

ب- محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح (الكويت: دار الرسالة، 1982) مادة خطب.

ج- ابن منظور، مرجع سابق، مادة خطب.

د- فؤاد افرام البستاني، منجد الطلاب، ط21(بيروت: دار المشرق، 1977) مادة خطب.

هـ- بدون مؤلف، المعجم الوجيز (بيروت: المركز القومي للثقافة، بدون تاريخ) مادة خطب.

و- بطرس البستاني، محيط المحيط (بدون مكان نشر وناشر وتاريخ) مادة خطب.

8- صفاء صنكور جبارة، مرجع سابق، ص24.

9- نزهت محمود نفل الدليمي (الخطاب الدعائي الأمريكي الموجه للعراق: دراسة مقارنة بين مرحلتي قادسية صدام وأم المعارك) رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، 1997) ص3.

10- انظر:

أ- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج1،ط2 (بيروت: دار الهدى، بدون تاريخ) ص18.

ب- محمد علي الفاروقي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، ج 2(القاهرة: دار الكتاب العربي، بدون تاريخ) ص175.

11- عبد الله إبراهيم (اشكالية المصطلح النقدي: الخطاب والنص) مجلة أفاق عربية، العدد (3)، 1993،ص59-60.

12- مرجع سابق، ص18.

13- عبد الله إبراهيم، مرجع سابق، 59-60.

14- علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات (بيروت: مكتبة لبنان، 1978) مادة كلام.

15- انظر هذا التعريف في سيف الدين أبو الحسن الآمدي، منتهى السول في علم الأصول، ج1 (القاهرة: الجمعية العلمية الازهرية المصرية الملايوية، بدون تاريخ)ص17.

16- أبو القاسم محمد بن عبد الغفور الكلاعي الاشبيلي، أحكام صنعة الكلام، تحقيق محمد رضوان الداية، ط2(بيروت: عالم الكتب، 1985) ص97.

17- مرجع سابق، ص17.

(*) القياس المؤلف من المظنونات وهي التي يحكم بها حكما راجحاً اتباعا لغالب الظن مع تجويز بطلانه، أما المقبولات فهي الآراء التي يوقع التصديق الجازم بها لصدورها عن لا شبهة في صدقه مع كونها قابلة الإنكار، **انظر بهذا الخصوص**:

أ- بطرس البستاني، مرجع سابق، مادة خطاب.

ب- محمد علي الفاروقي التهانوي، مرجع سابق، ص177.

ج- عبد الأمير الاعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب (بغداد: مكتبة الفكر العربي، 1985)ص341.

(**) عرف (دليل الخطاب) بأنه (ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفا لمدلوله في محل النطق) بينما أشير إلى أن (فحوى الخطاب) و (لحن الخطاب) بأنه ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت موافقا للحكم في محل النطق) انظر بهذا الشأن: سيف الدين أبو الحسن الآمدي، مرجع سابق، ص68-69.

18- مرجع سابق، ص175.

19- المرجع نفسه، ص175.

20- عبد الله إبراهيم، مرجع سابق، ص59 وص64.

21- محمد علي الفاروقي التهانوي، مرجع سابق، ص175.

22- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (9)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978،ص285.

23- (التحليل البنيوي للسرد) مجلة الأقلام، العدد (3)، 1978،ص4.

24- المرجع نفسه،ص4.

25- الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية (بيروت: دار الطليعة، 1982) ص8-9.

26- المرجع نفسه،ص9.

27- نشوء الخطاب، صحيفة الجمهورية، العدد (5994)، لسنة 1986،ص7.

28- مفهوم الحدود في الخطاب القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد (111)، 1993، ص177.

(*) تشير الدلالة المعجمية للفعل نص إلى معنى الرفع (والنصوص هو المرفوع، ونص الحديث معناه رفعه بالسند المتصل إلى النبي (ﷺ) ونص الرمح أي انتصب والنص من كل شيء منتهاه يقول الأمام علي (عليه السلام): (إذا بلغ النساء نص الحقاق) يعني منتهى بلوغ العقل، حيث يحيل النص في المعجم العربي إلى معنى الظهور والارتفاع والانتصاب. **انظر:** أ- ابن منظور، مرجع سابق، مادة نص. ب- الرازي، مرجع سابق مادة نص. ج- فؤاد افرام البستاني، مرجع سابق، مادة نص. أما الدلالة الاصطلاحية في حقل الأصول والتي تغذت من الدلالة المعجمية فتشير كما يقول الجرجاني إلى (ما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى المتكلم، وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى، وهو أيضاً ما لا يحتمل التأويل) بمعنى الذي يستوي ظاهره وباطنه ويتسم بالظهور التام والوضوح الكافي بعيدا عن اللبس والغموض والابهام، ويضيف ابن حزم بأن دلالته تنحصر في أحكام القرآن والسنة النبوية، إذ هو (اللفظ الوارد في القرآن والسنة مبينا لأحكام الأشياء ومراتبها وهو الظاهر، وهو ما يقتضيه اللفظ الوارد في اللغة المنطوق بها) لذلك تشدد علماء الأصول في عدم إمكانية تأويلها كونها المصدر الذي تستنبط منه الأحكام فيما يتعلق بالواجبات والحقوق والفرائض والعبادات، لان أي خلاف حولها ينعكس لا محالة في نظام الحقوق والواجبات، من ذلك يتضح أن مصطلح النص لا يعني نوعا من التعبير الإنشائي، وإنما تعبيرا خبريا واضحاً لا يخالطه إبهام أو لبس **انظر بهذا الخصوص:**

أ- نصر حامد أبو زيد، النص، السلطة، الحقيقة، الفكر الديني بين إرادة المعرفة وارادة الهيمنة، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1995) ص149-159.

ب- الجرجاني، مرجع سابق، مادة نص.

ج- ابن حزم، رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، ج4 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980) ص415.

29- إبراهيم السامرائي، (رسالة إلى الأقلام)، مجلة الأقلام، العدد (7-8)، 1992، ص138.

30- اديث كيرزويل عصر البنيوية (بغداد: دار آفاق عربية، 1985) ص269.

31- (الخطاب التاريخي العربي خلال فترة ما بين الحربين العظميين: محاولة ابستيمولوجية في إثارة بعض الإشكالات) مجلة المستقبل العربي، العدد (123)، 1989، ص67.

32- (ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي) مجلة المنار العدد(7)، 1985، ص18.

33- مطاع صفدي (خطاب الجهات الأربع) مجلة العرب والفكر العالمي، العدد (5)، 1989، ص1.

34- حفريات المعرفة، مرجع سابق،ص34وص70وص76.

35- جنيالوجيا المعرفة، ترجمة أحمد السلطاني وعبد السلام بنعبد العالي (الدار البيضاء: دار توبقال، 1988) ص6.

36- حفريات المعرفة، مرجع سابق، ص100.

37- عبد الله إبراهيم (اشكالية المصطلح النقدي: الخطاب والنص)، مرجع سابق، ص60.

38- ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، مرجع سابق،ص47.

39- إياد كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد (244)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999) ص276.

40- زكريا إبراهيم، مشكلة البنية (القاهرة: مكتبة مصر، بدون تاريخ) ص163.

41- جيل دلوز، المعرفة والسلطة: مدخل لقراءة فوكو، ترجمة سالم يفوت (بيروت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1987) ص57- ص68- ص69.

42- فرنسوا دوس (عالم فوكو، الفيلسوف الملتزم أو رجل اختراق الحواجز والحدود) مجلة المنار، العدد (2)، 1985، ص168.

43- تزفيتان تودوروف (اللغة والأدب) ترجمة عبد الواحد لؤلؤة، مجلة المهد، العدد(5)، ص1985،ص30.

44- أديث كيرزويل، مرجع سابق، ص227.

45- ميشيل فوكو، جنيالوجيا المعرفة، مرجع سابق، ص21.

46- صفاء صنكور جبارة، مرجع سابق، ص15.

47- ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، مرجع سابق، ص27.

48- فرانسوا دوس، مرجع سابق، ص165.

49- عبد الله إبراهيم (إشكالية المصطلح النقدي، الخطاب والنص) مرجع سابق، ص60.

50- حفريات المعرفة، مرجع سابق، ص128.

51- زكريا إبراهيم، مرجع سابق، ص162-163.

52- جيل دلوز، مرجع سابق، ص10.

53- ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، مرجع سابق، ص128.

54- المرجع نفسه، ص128.

55- عبد الله إبراهيم (إشكالية المصطلح النقدي الخطاب والنص)، مرجع سابق، ص61.

56- ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، مرجع سابق، ص31-35.

57- جبل دلوز، مرجع سابق، ص11-16.

58- ضياء رشوان، مرجع سابق، ص177.

(*) تعرف الوضعية المؤسسية بأنها القدرة المعترف بها مؤسسيا لشخص مصرح له في مناسبات رسمية بأن يستخدم لغة ذات شرعية، مما يعطي خطابه في حد ذاته سلطة ذات تأثيرات عديدة، انظر بهذا الخصوص المرجع نفسه، ص177.

59- ميشيل فوكو، جنيالوجيا المعرفة، مرجع سابق، ص16.

60- **انظر:**

أ- إياد كريب، مرجع سابق، ص277.

ب- فرانسوا دوس، مرجع سابق، ص169.

61- انظر:

أ - نزهت محمود نفل الدليمي، مرجع سابق، ص16-17.

ب- بييرف زيما (نحو سوسيولوجية للنص الأدبي) ترجمة عمار بلحسن، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد (5)، 1989، ص18.

62- ميشيل فوكو، جنيالوجيا المعرفة، مرجع سابق، ص17.

63- المرجع نفسه،ص11.

64 - نزهت محمود نفل الدليمي، مرجع سابق، ص16.

65- المرجع نفسه، ص17.

66- فرانسوا دوس، مرجع سابق، ص165-166.

67- اديث كيرزويل، مرجع سابق، ص270.

68- عبد السلام المسدي (اللسانيات وتظافر المعرفة) مقابلة صحفية أجراها ماجد السامرائي منشورة في مجلة الأقلام، العدد (12)، 1984، ص92-93.

(*) تشير الدراسات الأدبية إلى انجازين أساسيين في مسيرة الشكلانيين الروس، تحدد أولهما أن موضوع الدرس الأدبي ليس الأدب بكليته وإنما المسحة الأدبية التي تنكشف بوساطة المظاهر المشتركة في الأدب، ذلك أن الأدبية أو الشعرية، كما يسميها رومان ياكوبسن بحكم اهتمامه الشعري، هي شكل من الأشكال التي تجيب عن تساؤل ما الذي يجعل من الاتصال اللغوي عملا فنياً؟، وتمثل الانجاز الثاني في استبعادهم التام للثنائية التقليدية المكونة من الشكل والمضمون، فالشكل والمضمون – على وفق تأكيداتهم – يكونان وحدة عضوية متلاحمة لا يمكن فصلهما فالشكل لا يحتوي على المضمون، بل هو محتوى المضمون، وبه يتميز الكلام الأدبي عن سواه، **لمزيد من التفصيل انظر:**

أ - عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب: نحو بديل السني في نقد الأدب (ليبيا، تونس: الدار العربية للكتاب، 1977) ص68.

ب- بول بيرون (السردية.. حدود المفهوم) ترجمة عبد الله إبراهيم، مجلة الثقافة الأجنبية، العدد (2)، 1992، ص27.

ج- رولان بارت (الأدب بلاغة) ترجمة سعيد الغانمي، مجلة آفاق عربية، العدد (10)، 1991،ص121.

د- تيري اجلتن (مدخل إلى نظرية الأدب) ترجمة بوحسن أحمد وحفو نزهة، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (44-45)، 1987،ص75-76.

69- رجاء أحمد هادي ال بهيش (سيمياء الخطاب الدعائي) رسالة دكتوراه غير منشورة 0 بغداد: كلية الآداب، قسم الإعلام، 1998) ص172-173.

70- محمد فوزي محي الدين (السنية النص) مجلة أفاق عربية، العدد (11)، 1991، ص 130.

71- سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1989) ص17.

72- **انظر:**

أ- حميدة سميسم (مدخل في مفهوم الخطاب الدعائي، تحديد فاعليته في إطار التعامل النفسي)، مجلة آفاق عربية، العدد(5)، 1994، ص17.

ب- رولان بارت (مدخل إلى التحليل البنيوي للقصص) ترجمة نخلة فريفر، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد (5)، 1989،ص19.

73- هاشم صالح (طيبولوجيا الخطابات البشرية) مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد(44-45)، 1987،ص54.

74- رولان بارت (مدخل إلى التحليل البنيوي للقصص) مرجع سابق، ص19.

75- محمد فوزي محي الدين، مرجع سابق، ص130-131.

76- صفاء صنكور جبارة، مرجع سابق، ص12.

(*) الكلام في المفهوم السوسيري يعني (فعلا فرديا، وهو عقلي مقصود)، انظر: فردينان دي سوسير، علم اللغة، ترجمة يوئيل يوسف عزيز (بغداد، دار آفاق عربية، 1985) ص32.

77- عناد غزوان، التحليل النقدي والجمالي للأدب (بغداد: دار افاق عربية، 1985)، ص85.

78- اروى خالد هاشم العاني، مرجع سابق، ص18.

79- حميدة سميسم، مرجع سابق، ص17.

(*) تعني مفردة اللسان اللغة عندما تكون في صورة منظمة ذات قواعد وقوانين ووجود اجتماعي انظر:

حاتم صالح الضامن، علم اللغة (الموصل: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1989) ص129.

80- **انظر:**

أ- سعيد يقطين، مرجع سابق، ص24-25.

ب- رجاء أحمد هادي ال هيش، مرجع سابق، ص211.

81- سعيد يقطين، مرجع سابق، ص22-23.

82- عبد العزيز بن عرفة (مدخل إلى نظرية السرد عند غريماس) مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (44-45)، 1987، ص35.

83- سعيد يقطين، مرجع سابق، ص18-19.

84- انظر هذا التعريف في: تزفيتان تودوروف (اللغة والأدب) مرجع سابق، ص34.

85- أروى خالد هاشم العاني، مرجع سابق، ص18، نقلا عن تودوروف.

86- تزفيتان تودوروف (تطور النظرية الأدبية) ترجمة نهاد التكرلي، مجلة أسفار، العدد (6-7)، 1986،ص125.

87- حميدة سميسم، مرجع سابق، ص17.

88- صفاء صنكور جبارة، مرجع سابق، ص12، نقلا عن هاريس.

89- R. R. K. Hartmann and F. C. Stork, Dictionary of Language and Linguistics , (London: Applied Science Publishers Ltd.1976) P.69.

90- اديث كير زويل، مرجع سابق، ص291.

91- جوليا كرستيفا، علم النص، ترجمة فريد الزاهي (الدار البيضاء: دار توبقال، 1991) ص19.

92- المرجع نفسه، ص21.

93- المرجع نفسه، ص14.

94- المرجع نفسه، ص13-14.

95- صفاء صنكور جبارة، مرجع سابق، ص17.

96 - المرجع نفسه، ص 17، نقلا عن فان دايك.

97- تون.أ فان دايك (النص: بناءه ووظائفه، مقدمة أولية لعلم النص) ترجمة جورج أبي صالح، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد(5)، 1989، ص76-77.

98- المرجع نفسه، ص76.

99- بييرف زيما، مرجع سابق، ص93.

100- ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، مرجع سابق، ص69.

101- هادي نعمان الهيتي، اللغة في عملية الاتصال الجماهيري (بغداد: دار سامر، 1997) ص7.

102- أحمد بدر، الاتصال بالجماهير والدعاية الدولية (الكويت: دار القلم، 1974) ص52.

103- يوسف مرزوق، مدخل إلى علم الاتصال (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988) ص66.

104- المرجع نفسه، ص68.

105- المرجع نفسه، ص71.

106- انظر ص36من هذا الكتاب.

107- رولان بارت، درجة الصفر للكتابة، ترجمة محمد برادة، ط3 (الرباط: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1985) ص42.

108- ميشيل فوكو، جنيالوجيا المعرفة، مرجع سابق، ص6.

109- أروى خالد هاشم العاني، مرجع سابق، ص17-18.

110- هادي نعمان الهيتي، اللغة في عملية الاتصال الجماهيري، مرجع سابق، ص12.

111- أروى خالد هاشم العاني، مرجع سابق، ص19.

112- تاديوش كومندانات (رولان بارت والقرن العشرين) مجلة أفاق عربية، العدد (7)، 1991، ص138.

113- عبد العليم محمد، مرجع سابق، ص19.

114- المرجع نفسه، ص18.

115- إلياس فرح، تطور الايديولوجية العربية الثورية: الفكر القومي، ط7 (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1979) ص10.

116- حميدة سميسم، مدخل في مفهوم الخطاب الدعائي، مرجع سابق،ص18.

117- نزهت محمود نفل الدليمي، مرجع سابق، ص79-80.

118- ميشيل فوكو، جنيالوجيا المعرفة، مرجع سابق، ص13.

119- حميدة سميسم، مدخل في مفهوم الخطاب الدعائي، مرجع سابق، ص19.

120- أروى خالد هاشم العاني، مرجع سابق، ص15.

121- جيهان أحمد رشتي، مرجع سابق، ص86.

122- المرجع نفسه، ص ص 486-501

123- ميشيل فوكو، جنيالوجيا المعرفة، مرجع سابق، ص13.

124- رجاء أحمد هادي ال بهيش، مرجع سابق، ص276.

125- سيد ياسين (التحليل الثقافي لازمة الخليج) مجلة المستقبل العربي، العدد (148)، 1991، ص69.

126- هادي نعمان الهيتي، اللغة في عملية الاتصال الجماهيري، مرجع سابق، ص12.

الفصل الثاني

إدارة الأزمات السياسية الدولية
قراءة في المفهوم والأدوات والمبادئ

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- أولا: مفهوم إدارة الأزمة
- ثانيا: متطلبات إدارة الأزمة
- ثالثا: أساليب إدارة الأزمة
- رابعا: أدوات إدارة الأزمة
- خامسا: مبادئ إدارة الأزمة

الفصل الثاني

إدارة الأزمات السياسية الدولية
قراءة في المفهوم والأدوات والمبادئ

أولا : مفهوم إدارة الأزمة

يمكن القول أن إدارة الأزمة[*] Crisis Management مفهوم قديم في مضمونه، حديث في تسميته وآلياته، فهو بعيد الغور في عمق التأريخ وله وجوده الفعلي والموضوعي سواء أكان ذلك على صعيد العلاقات الإنسانية بين الأفراد أم على صعيد العلاقات السياسية الدولية، بما جعلها ظاهرة معروفة ولا سيما في عصر توازن القوى الاوربي [1].

وتشير الأدبيات السياسية إلى أن المفهوم لم يتضمن تسمية إدارة الأزمة أو احد مرادفاتها كمعالجة الأزمة أو التعامل معها، إنما حمل تسميات مغايرة عديدة، ذات أبعاد مرتبطة بقيادة الأزمة سواء أكانت فردية أم جماعية، كالمهارة السياسية أو الحنكة الدبلوماسية أو عبقرية القيادة[2].

ولم يحظ مفهوم إدارة الأزمة باهتمام القاموس السياسي إلا بعد ظهور أسلحة الدمار الشامل، وتحديداً في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، عندما قال وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا جملته الشهيرة (لم يعد هناك بعد الآن مجال للحديث عن الاستراتيجية، وإنما عن معالجة الأزمات)[3]. بعدها تطور المفهوم آخذاً أبعاده العديدة في التراث الأكاديمي ليشتمل على البحث في أهمية الأزمات الدولية وأسبابها ونتائجها ودراسة أزمات السياسة الخارجية وعلاقتها بالأزمات الدولية.

يتبين من ذلك أن الظاهرة اسبق وجوداً من محاولات تأصيلها النظري التي بدأت في مطلع الستينيات، وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على بدايات التأصيل النظري لهذا الاصطلاح، إلا أن تعريفاً محدداً لإدارة الأزمة يحظى باتفاق الدارسين لم يتبلور بعد، وأن التعريفات التي تناولتها أدبيات العلاقات الدولية، اتسمت باختلاف دلالاتها وتباينها في التركيز على الأبعاد التي تضمنتها، فضلاً عن عدم دقتها وغموضها واستخداماتها غير المتماسكة، بحيث أعطت المفهوم معاني عديدة[4]، ويعلل البعض ذلك بأن مفهوم إدارة الأزمة يحمل في ثناياه شيئاً من التناقض، إذ يبدو وكأنه (إدارة شيء لا يمكن إدارته)[5].

إن هذه التباينات في الدلالات والأبعاد جعلت وضع معايير محددة لتصنيف ودراسة هذه التعريفات يشوبها بعض الصعوبة، ولم يكن بالإمكان سوى محاكمتها بدلالة أهدافها، وما تضمنته من أبعاد تساومية وإدارية كطريقة غير قاصرة في الكشف عن اتجاهات مضامينها، حيث تشكل دلالات الأهداف وأبعاد التساوم والإدارة قاسماً مشتركاً نسبياً بينها، وهذا يقتضي استعراض مجمل أهداف إدارة الأزمة، كما عكستها كتابات الباحثين، علما أن الأهداف ذات المضامين المتشابهة قد تم دمجها وأن اختلفت صيغ التعبير عنها، وكانت الأهداف كما يأتي[6]:

أ- تجنب قيام الحرب أو الحد من اتساع نطاقها أو التقليل من نسبة تكاليفها.

ب- تحييد السلبيات التي تؤثر على سلامة عملية صنع قرار الأزمة.

ج- تسوية الأزمة والعودة إلى الوضع السابق لقيامها.

د- إبقاء الأزمة تحت السيطرة والحيلولة دون تصاعدها.

هـ- دعم المصالح الجوهرية للدولة وعدم التضحية بها أو تعريضها للخطر.

و- منع الخصم من القيام بسلوك معين أو إقناعه بقبول سلوك الطرف الآخر.

من خلال التأمل الدقيق والتمعن في تحليل الأهداف المذكورة، يتبين مدى التداخل الذي يشوبها، بما ينعكس على عدم تحديدها بدقة، وبغية إزالة مثل هذا التداخل الذي اكتنفها، يمكن تنميطها إلى الأهداف الرئيسة الآتية:

أ- تجنب قيام الحرب.

ب- تسوية الأزمة.

ج- تحقيق المصالح القومية.

أما بقية الأهداف الأخرى فإنها تندرج بشكل أو بآخر تحت هذه الأهداف التي يشكل تحقيقها معياراً أساسياً لإدارة الأزمة الناجحة، فإلى أي مدى اقتربت أو ابتعدت التعريفات الموضوعة لإدارة الأزمة عن هذه الأهداف؟ هذا ما سيتضح من خلال استعراضها.

أ- **الكسندر جورج**: (السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة وتخفيف حدتها حتى لا تصل إلى حد انفجار العنف الشامل أو الحرب)[7].

ب- **هانز بيتر نيوهولد**: (احتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع)[8].

ج- **اندريه بوفر**: أشار إلى أن إدارة الأزمة تشبه الردع لأنها تسعى إلى منع الدولة المعادية من العمل العسكري[9].

د- **عدي صدام حسين**: (أنماط السلوك الرامية إلى الحيلولة دون تصاعد الأزمة إلى مستوى استخدام القوة العسكرية)[10].

هـ- **عباس رشدي العماري**[11]: (العمل على تجنب تحول النزاع إلى صراع شامل بتكلفة مقبولة لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية).

وكذلك تعريفه (محاولة الخروج من الأزمة بأقل الخسائر الممكنة).

و- **عبد المنعم سعيد**: (عملية الممارسة للتحكم في الأزمة من قبل الحكومات لكي تقلل

من فرص تحولها إلى حالة حرب)[12].

ز- **فيليب ويلامز** [13]: (محاولة للموازنة والتوفيق بين تحقيق الأهداف القومية وتجنب حدوث الحرب) وكذلك تعريفه (هي معنية في جانب من جوانبها بفرض السيطرة على الأزمات وارجاعها إلى الحالة الطبيعية فور حدوثها).

ح- **ج.أي.دوارتي وفالتز جراف**: (قدرة احد أطراف نزاع ما على إقناع خصمه بصدق عزمه على تصعيد النزاع لحمله على التراجع عن تصعيد الأزمة تجنباً للمساس بمصالحه)[14].

ط- **كينتر وشوارتز**: (كسب الأزمة مع الإبقاء عليها في الوقت ذاته في حدود من الخطر والمغامرة يمكن تحملها من قبل كلا الطرفين)[15].

ي- كما عرفت بأنها (السعي إلى إبقاء الأزمة والعمل على توجيهها وإدارتها بشكل يحقق لمدير الأزمة مصالح يقدر أنها اكبر بكثير من تلك التي يوفرها له تجميد الأزمة أو حلها حلاً نهائياً)[16].

يلاحظ أن جميع التعريفات السابقة باستثناء تعريف وليامز، لم تشر إلى الهدف الثاني من أهداف إدارة الأزمة، وربما وجد واضعو التعريفات أن الوصول إلى تسوية الأزمة، لا يشكل هدفاً لإدارة الأزمة على اعتبار أن تحقيق هذا الهدف يعني حل الأزمة، وليس إدارتها، بل تفريغها من أسباب قيامها، وبالتالي انتهاء الأزمة دون الإفادة منها، بينما تعني إدارة الأزمة على وفق هذا الرأي (قيادتها وتوجيهها والإمساك بمتغيراتها وإدارة هذه المتغيرات وتشكيلها بالصورة التي تسمح لمن يدير الأزمة بدفعها في الطريق الذي يرغب في أن تدفع فيه لإيصالها إلى الخاتمة التي ينجز في ظلها أهدافه ويحمي مصالحه)[17].

وحدد تعريف وليامز مفهوم إدارة الأزمة بدلالة مهماتها، حيث تهتم في احد جوانبها بالإجراءات المتخذة للسيطرة على الأزمة وإعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية لكي لا تخرج عن زمام السيطرة وتؤدي إلى الحرب، فضلاً عن السعي إلى حل الأزمة على أساس مقنع يحقق حماية المصالح الحيوية للدولة.

كما تعني إشارة جورج ونيوهولد والعماري في تعريفه الأول إلى محاولة إدارة الأزمة تجنب اتساع نطاق الاشتباكات العسكرية أو العنف الشامل، أنها قد تتضمن حرباً محدودة لتحقيق أهدافها، وهذا ما لم تذكره التعريفات الأخرى.

وانطلاقاً من كون مفهوم الإدارة يعني السيطرة كما عرفها قاموس أكسفورد [18]، نتوصل إلى أن اغلب التعريفات باستثناء تعريفات (جورج وعبد المنعم سعيد ووليامز في تعريفه الثاني) أهملت هذا الجانب على الرغم من اقتران إدارة الأزمة بالسيطرة على الموقف كما يرى هنري كيسنجر [19]، بمعنى انعكاس أبعاد العملية الإدارية فيها.

كما لم تذكر بعض التعريفات أهمية تحقيق المصلحة القومية أو الحفاظ عليها أو دعمها، وينفرد وليامز عن الآخرين كونه مزج في تعريفه الأول بين تجنب الحرب وتحقيق المصلحة القومية وضرورة الموازنة في تحقيق الهدفين، بمعنى أن لا تكون هناك أولوية لأحدهما على حساب الآخر، ويأتي تأكيده من عد الأزمة مرحلة من الفرص وأوقات من الخطر في الوقت نفسه، بينما افتقرت التعريفات لهذا الجانب، إذ انطلق العماري من ضرورة القبول ببعض الخسائر من اجل تجنب تحول الأزمة إلى صراع شامل على حد تعبيره، لأنه يسلم بحتمية خسارة جميع الأطراف أثناء الأزمات، وتتمثل الإدارة الناجحة لأحد الأطراف في خروجه من الأزمة بأقل الخسائر سواء جاءت نهاية الأزمة بعد تسوية سلمية أو بعد قيام حرب، ولكنه لم يحدد الخسارة المتحققة بالقياس للمصالح القومية أم للطرف الآخر.

وعلى ضوء تعريف دوراتي وفالتزجراف نقف عند تركيزهما على إمكانية تطويع إرادة الطرف الآخر أو التلاعب بها على وفق المصالح القومية التي يبتغيها الطرف المقابل، وهذا ما ذهب إليه حامد ربيع أيضاً بتعريفه إدارة الصراع بأنها (تعني التعامل مع متغيرات الموقف بقصد تطويع الموقف بأهداف من يتولى إدارة الصراع)[20] بمعنى آخر تطويع ارادة الطرف الآخر، وهنا يبرز تداخل واضح بين إدارة الأزمة وإدارة الصراع من حيث هدف كل منهما، ومع ذلك فإن الحدود الفاصلة بينهما ليست جامدة بل مرنة، إذ قد يتم اللجوء إلى الاستخدام المحدود للقوات المسلحة في إدارة الأزمات، إلا أنهما لم يركزا على

تجنب قيام الحرب، بل ربطا تصعيد الأزمة بالمساس بالمصالح، بمعنى أن لا مشكلة في تصعيد الأزمة عندما تكون المصالح القومية بمنأى عن الضرر.

كما تضمن تعريف دوارتي وفالتزجراف وكذلك تعريف العماري الأول تداخلاً بين مفهومي النزاع والأزمة، على الرغم من اختلاف المفهومين، ذلك أن النزاع حالة تكشف عن وجود خلاف مستمر ومتصاعد لم يتمكن أي طرف من القضاء عليه، وبالتالي ارتفع إلى مستوى النزاع الذي يعني استمراره احتمال تحوله إلى صراع [21] بينما تشير الأزمة إلى حالة تأزم في العلاقات بين دولتين أو أكثر.

ويولي كينتر وشوارتز تحقيق المصالح القومية أهمية ملحوظة من خلال النظر إلى إدارة الأزمة بأنها (كسب الأزمة)، والتعمد في الابتعاد عن تسويتها، بشكل يجعلها في حالة خطر مستمرة، مع اخذ قدرات الطرف الآخر على تحمل هذه المخاطر دون أن تقوده إلى الحرب بنظر الاعتبار.

وينفرد التعريف الأخير بتمييزه بين إدارة الأزمة وتجميدها وحلها، ذلك أن التعامل مع الأزمات يتم على وفق ثلاثة مستويات لا تشكل فيما بينها مترادفات لحالة واحدة، ذلك أن إدارة الأزمة لا تعني حل الأزمة كما أوضحنا سابقاً أو تجميدها، بل لكل مستوى من هذه المستويات معنى يختلف تماماً عن الآخر، وعلى هذا الأساس فإن إدارة الأزمة مرتبطة بمصالح مديرها، فإذا كانت تتوفر له مصالح اكبر من المصالح التي توفرها له المستويات الأخرى، فلا داعي إلى حل الأزمة أو تجميدها، والذي يؤخذ على هذا التعريف إغفاله لأهداف الأزمة الأخرى.

وأعطت بعض المفاهيم لإدارة الأزمة بعداً آخر من خلال إضافة مفهوم المساومة Bargaining إليها، حيث عنت كلاً من عمليتي تصعيد حدة الأزمة أو تخفيفها والعمل من اجل تسويتها كي لا تصل إلى حد استخدام القوة العسكرية، أو بمعنى القيود التي ترد على عملية ممارسة الضغط الإكراهي في العلاقات الدولية[22].

وشبه اندريه بوفر إدارة الأزمة بالردع الذي يهدف إلى منع دولة معادية من اتخاذ

القرار باستخدام أسلحتها أو (منعها من العمل أو الرد إزاء موقف، باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديداً كافياً)[23]، ويقتصر هذا التشبيه على بعد واحد من بعدي إدارة الأزمة، إذ جعلها حالة وسطية بين السلم والحرب، بمعنى تأكيد بعدها الدفاعي وإغفال بعدها الهجومي[24].

فضلاً عن التعريفات السابقة هناك تعريفات اتسم بعضها بالعمومية مثل: (التعامل مع الأزمة عند حدوثها والعمل على التغلب عليها بالأدوات العلمية، وتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها)[25]، إذ لم يحدد هذا التعريف طبيعة الأدوات العلمية وأنواعها التي يكون بمقدورها تجنب السلبيات والإفادة من الايجابيات، بينما اهتم بعضها الآخر بسلوك أفراد وعناصر فريق إدارة الأزمة وسماتهم الشخصية على اعتبار أن إدارة الأزمة فن تعتمد ممارسته على أشخاص يتحلون بأعصاب ثابتة بحيث لا تهتز أثناء وقوع الأزمات[26]، ويركز مثل هذا التناول على احد أبعاد مفهوم الإدارة بوصفه فناً من جانب وعلماً من جانب آخر، حيث يتطلب قدرات ومهارات فنية خاصة لوضع المبادئ والحقائق موضع التنفيذ[27].

نخلص من ذلك إلى أن وضع تعريف جامع لإدارة الأزمة لابد أن يستند إلى مفهوم الإدارة[*]، ذلك أن الصلة وثيقة بين الإدارة والسياسة، آخذين بنظر الاعتبار اختلاف الواقعة الإدارية Administration Fait عن الواقعة السياسية Politque Fait، وبناء عليه يمكن تعريفها بأنها فن أو علم تسوية الأزمات، والسيطرة على أحداثها باتخاذ الإجراءات التي تحول دون تصاعدها إلى مستوى استخدام القوة العسكرية مع الحفاظ على المصالح القومية.

ثانيا: متطلبات إدارة الأزمة

اتفق المختصون بعلم الإدارة على أن للعملية الإدارية وظائف عديدة، إلا أنهم اختلفوا في عددها أو بعض تسمياتها[28]. وخدمة لأغراض البحث تم الاعتماد على ثلاث وظائف أساسية حظيت باتفاق عدد كبير من علماء الإدارة هي: القيادة، اتخاذ القرار، التخطيط، كما

أطلق الباحث على هذه الوظائف تسمية (متطلبات)، مضيفاً إليها (دقة المعلومات وكفايتها) بوصفها متطلباً ضرورياً للإدارة الناجحة للأزمات، وفيما يأتي وصف لهذه المتطلبات.

أ ـ اختيار فريق إدارة الأزمة (القيادة)

إن الأهمية المتزايدة لإدارة الأزمات دفعت بالأطراف المتأزمة إلى تكوين فرق خاصة لإدارة الأزمات منطلقة من مستويات قرارية عليا في الدولة، تبعاً لخطورة التهديدات التي تواجهها والحاجة إلى الاستجابة السريعة في أوقات الأزمات، وتتخذ هذه الفرق شكلين احدهما ثابت والآخر مؤقت، يتكون الثابت من الأشخاص الذين يحتلون مواقع القيادة، بينما تهتم الوحدات القرارية المؤقتة بالتعامل مع الأزمات الفورية، وعند تسويتها تعود إلى وضعها السابق[29]، وتترافق مع الفريقين هيئات ولجان تضم جميع التخصصات للأزمة بما في ذلك الإعلاميين[30]، لجمع المعلومات وتنسيقها وتحليلها للوقوف على أسباب الأزمة وطبيعتها وما تعكسه من تفاعلات على أطرافها، ومحاولة إدراك نوايا الخصم وسلوكه ومدى الاختلاف معه، فضلاً عن تقديم المقترحات والتوصيات التي لا تتعارض مع مصالحها القومية وأمنها وسياستها[31]، الأمر الذي يمكّن فريق الإدارة من الصياغة الدقيقة لقراراته.

ويقوم فريق إدارة الأزمة بتشخيص نوعية المشكلة وتقويم الموقف الدولي وفحص واختبار المعلومات الواردة عن الأحداث، والبحث عن البدائل المتوفرة عن الموقف كافة، إضافة إلى الاختبار الشامل لنتائج ومضامين البدائل الممكنة كافة، لاستخراج البديل الذي يوفر أعلى إمكانية لزيادة القيم وأعلى نسبة من الأرباح قياساً بالخسائر، وتنفيذ القرارات ومراقبة نتائجها[32].

ويتوقف نجاح القيام بهذه الوظائف على سمات الفريق المشتركة وتحليه بالعلم والتجربة وفن ممارسة السلطة واحترام المسؤولية، فضلاً على وضوح تنظيم خطوط السلطة، وانعدام المنازعات بين شاغلي الأدوار الرئيسة في الإدارة[33].

على صعيد آخر تباينت الآراء حول حجم فريق الإدارة مكونة ثلاثة اتجاهات، أولها

يميل إلى تقليص عدد أفرادها، مؤكداً أن إدارة الأزمة (كأية إدارة أخرى) تحتاج إلى مدير واحد وإلا تعرضت للفشل[34] معللاً ذلك بأن تعدد مديري الأزمة يعني تعدد القوى الضاغطة التي تحاول توجيه الأزمة في الاتجاه الملائم لكل منها، ويكون من نتائج حالة تعادل هذه القوى أما توقف الأزمة وجمودها، أو تطورها الحاد بما يعرض أطرافها للخطر، ويهدف هذا الاتجاه إلى تقليص المناقشات الواسعة جراء ضيق الوقت وشدة التهديد وسرية الموقف، وهذه الاعتبارات لا يمكن تنفيذها دون تحديد عدد الأشخاص المشتركين فيها.

ويميل الاتجاه الثاني إلى زيادة عدد أعضاء فريق إدارة الأزمة، بهدف تعميق المناقشات وضمان الوصول إلى اختيارات دقيقة، ولكن ثمة انتقادات وجهت إلى هذا الاتجاه منها التباطؤ في اتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته، بينما تتطلب إدارة الأزمة السرعة في اتخاذ القرار والإجراءات المتعلقة به، كما توصف هذه الفرق بعدم الانسجام واللاعلمية، وذلك لأن إسناد إدارة الأزمة إلى مجموعة كبيرة من الأشخاص يؤدي إلى ضعف الانهماك في الإدارة وضياع الوقت وتشعب الآراء، فضلاً عن شيوع الانقسامات في الرأي بشكل يمنعها من اختيار البديل الأفضل [35]، بخاصة أن ضغط الوقت والتهديد لا يسمحان بانتشار سلطة صنع قرار الأزمة، لذا فإن قلة عدد أعضاء الفرق أفضل من كثرتهم ولاسيما في الأوقات الحرجة لبداية الأزمة[36]، والإجراء العام السائد هو تولي لجنة صغيرة إدارة الأزمة، بينما يقود رئيس الدولة عملية اتخاذ القرار وتوجيهها[37].

ويظن أصحاب الاتجاه الثالث أن عدد الأفراد لا يحدد فاعلية الإدارة، فقد اتخذت قرارات فاعلة وكان عدد أفراد فرقها متبايناً ولم ينضو تحت قاعدة معينة، واستناداً إلى الأثر الايجابي الواضح للفريق الأمريكي في رسم النهاية السلمية للأزمة الكوبية البالغ عدد المساهمين في صنع قراراتها (15) شخصاً، رأى الخبراء أن العدد المثالي لأعضاء فريق إدارة الأزمات يتراوح بين (12-15) شخصاً، وهناك من يظن أن (5-10) أشخاص يعد عدداً مثالياً إذا ما تناسب طردياً مع نوعية الأزمات[38]، من ذلك يتضح أن العدد محدود وليس ثابتاً.

وشاعت ظاهرة إحاطة صانعي القرار بفرق عمل تمتاز بذهنية حادة لترافق رئيس

الدولة في حالة الأزمات، كما في إدارة مجلس الأمن القومي الأمريكي لأزمة كوبا، وذلك لخبرة هذه الفرق في استثمار الوقت استثماراً أمثل، وقدرتها على خلق أجواء نفسية لتأدية أدوار مساندة في إدارة الأزمة، فضلاً عن القناعات المشتركة التي تخلقها مداولاتهم والاتجاه العفوي نحو تفسير يحظى بإجماع ينتج عنه تضامناً فرقياً يقف في وجه الآراء المنشقة عن الإجماع، إلا أن الفرق غير المرتبطة بالرئيس بروابط إدارية لا تقدم خيارات ملائمة مقارنة بتلك المرتبطة بالرئيس، ومن جملة الانتقادات الموجهة لفريق العمل الذهني عدم قيامه بإجراء فحص تفصيلي للبدائل المتوفرة، كما أن المخاطر المرافقة للبديل المفضل لا تحظى بانشغالها، فضلاً عن عدم توظيف طرائق كفوءة للبحث عن معلومات تساعدها في الوصول إلى البديل الأفضل، بسبب ابتعادها عن العمل في ظل سياقات وإجراءات تقليدية، خصوصاً أساليب الإدارات المعنية بالمعلومات[39].

ب- مستعجلية اتخاذ قرار الأزمة

يعد اتخاذ القرار من أهم العمليات التي تمارسها المؤسسات السياسية في الدول بوصفه احد وظائفها الأساسية[*]. إذ يقوم المركز القراري في الدولة باختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة ووضعه موضع التنفيذ، وذلك بهدف تحقيق أهداف الدولة وحماية مصالحها، وتقتضي تلك الأهداف في كثير من الأحيان احتواء التوترات من خلال اتخاذ سلسلة من القرارات يطلق عليها قرارات الأزمة التي تعرف بأنها (قرارات عادية يتم صنعها في ظروف استثنائية تؤثر سلباً على ما ينبغي أن يتوافر لصنعه في الظروف العادية من بيانات كافية أو تحليل هادئ، وصياغة بدائل متأنية ومفاضلة متروية بين هذه البدائل لاختيار البديل الأفضل من بينها)[40]، وهي في حالة الأزمات السياسية الدولية تعد من القرارات السياسية الخارجية المتميزة عن بقية أنواع القرارات[*] بصفتها السياسية والأهداف التي ترمي إلى انجازها خدمة للنظام السياسي القائم وراءها، لذلك فهي تشترك مع القرارات السياسية من حيث دلالاتها الحقيقية التي تعني[41]:

أ- عمل إرادي من جانب السلطة يتجه إلى (معانقة) الواقع.

ب- افتراض وجود مشكلة معينة تحددت زماناً ومكاناً.

ج- يعبر عن إصرار السلطة على التحول من الإطار المجرد (الأهداف) إلى الواقع (المشكلة).

ومع أن عملية اتخاذ قرار الأزمة(*) تشترك في الكثير من الأطر التنظيمية مع عملية اتخاذ القرار في الحالات الاعتيادية إلا أنها تختلف عنها في مجالات عديدة، نابعة من خصوصية الأزمة وسماتها المميزة التي تنعكس بدورها على هيكل عملية اتخاذ القرار فيها(**)، والتي تتسم هي الأخرى بالسرعة والمركزية والسرية فضلاً عن سعيها لتحقيق أقصى قدر ممكن من أهدافها وتحقيق اكبر قدر ممكن من الاستعداد لمواجهة مخاطر الأزمة ومحاولة التخفيف من حدتها[42]، ذلك أن اتخاذ القرار في الأزمة يتم في ظروف اضطرارية تمتاز بضيق الوقت والمباغتة ونقص المعلومات وقلة البدائل لمواجهة أخطار غير متوقعة لم تتضح أبعادها بعد، إذ يعمل صانعو القرار في مثل هذه الظروف التي تسود فيها المخاطر والشكوك، حيث يتزايد الشعور بالاستعجال والحسابات الخاطئة وعدم التأكد والشك في قابليات العدو، لذلك فإن ضعف الاستجابة للمتغيرات المذكورة ولاسيما الوقت يؤثر على تقدير صانع القرار للموقف واتخاذه للخطوات الإجرائية المطلوبة، مما يقود إلى انتهاج سلوك قد يكون من نتائجه تصاعد حدة الأزمة أو ظهور احتمالية واضحة للحرب، أو تركيز الاهتمام على التهديد دون تقدير قدرات الخصم خصوصاً عندما يستهدف التهديد قيماً أساسية من قيم الدولة، وبهذه الحالة ربما يلجأ صانع القرار إلى اتخاذ قرار باستخدام القوة على الرغم من معرفته بعدم جدوى ذلك قياساً بقدرات خصمه، وبالتالي فشله في نقل الأزمة إلى المستوى الذي يحقق أهدافه[43]، كما تقلل المباغتة من احتمالية ظهور الموقف بشكل طوعي كاستجابة روتينية أو مخطط لها مسبقاً[44].

ويحتمل أن تعيق هذه الجوانب فاعلية صانع القرار في تقديره للموقف، لذلك فإن إدارة الأزمة تتطلب حركة سريعة وتجاوزاً للإجراءات المألوفة لاتخاذ القرار السياسي، كما تقتضي الدقة في جمع المعلومات و(صياغة احتمالات الحركة والتنويع في تقييم البدائل)[45]، وفحص القرارات والإجراءات وبيان ارتباط طرق صناعة القرار مع نوعية الإجراءات اللاحقة، وتأثيراتها على تصعيد الأزمة، فضلاً عن التغلب على الصعوبات والضغوط

وضيق الوقت، وما يستدعيه من رد سريع تجنباً لنشوء مخاطر جديدة في حالة بطء رد الفعل، على أن لا يكون ذلك على حساب إتاحة الوقت الكافي لاتخاذ القرار، لأن السرعة الشديدة تقود إلى التهور الذهني الذي ينعكس بدوره على نوع القرار المتخذ[46] وبذلك يمكن القول أن قرارات الأزمة من القرارات السياسية غير المبرمجة[*].

على هذا الأساس لابد من بناء عملية اتخاذ قرار الأزمة على ضوء محيطها المادي والمعنوي، واخذ المتغيرات الداخلية والخارجية ومدى الملاءمة مع مجريات الأزمة بالحسبان، فللبيئة المحيطة بالأزمة أهمية قصوى في فهم الأزمة واستيعابها وتحديد مسارها وتوقع مستقبلها وتوجهات نتائجها وإفرازاتها فضلاً عن تحديدها لمسارات صناع القرار[47]، وبالتالي تقوية القرار أو إضعافه، فشله أو نجاحه، لذلك فإن اختيار بدائل مواجهة الموقف تكون غير ملائمة إذا ما تغيرت هذه الظروف، ويمكن تحديد المؤثرات التي تخضع لها وحدة اتخاذ القرار عند قيامها باتخاذ قراراتها بالآتي[48]:

أ- المتغيرات الخارجية أو الدولية.

ب- المتغيرات الداخلية أو المحلية.

حيث تضع مكونات الإطار الخارجي أو البيئة الخارجية المتمثلة بالظواهر والعوامل الإقليمية والدولية قيوداً معينة على تحديدات صانع القرار للخيارات المتاحة واتخاذه القرار المطلوب[49]، وتنبع تأثيرات المحيط الدولي من طبيعة النظام الدولي كالهيكلية وتوزيع القوة والموقع الجغرافي للأزمة وتأثيراتها على مصالح الدول العظمى وضغوط المنظمات الدولية، ووضع الدول المتحالفة مع أطراف الأزمة باعتبارها مدخلات لعملية صنع أو عدم صنع القرار.

أمام الإطار الداخلي أو البيئة التي نشأ فيها صناع القرار، فإن هناك مجموعة متغيرات مادية واجتماعية وذاتية متعلقة بصناع القرار أنفسهم، مؤثرة في المسؤولين عن صناعة القرار، وتختلف هذه البيئة باختلاف دول المجتمع الدولي، فعلى سبيل المثال يحدد شكل النظام السياسي في الدولة ومستواه الحضاري فاعلية البيئة الداخلية وتأثيرها في صنع القرار السياسي، فضلاً عن اعتماد تنفيذ قرار الأزمة على البيئة الداخلية من حيث طبيعة

القيادة واستقرار النظام السياسي ومدى شعبيته ومقومات قوة الدولة بشرياً وعسكرياً وجيوبوليتيكياً، إذ تعطي القدرة القومية المتاحة إذا تكيّفت مع الغايات بصورة عقلانية زخماً في الفعالية السياسية أثناء الأزمات[50].

كما أن لإدراك الموقف في الأزمة[*]، بوصفه احد المتغيرات المؤثرة في تشكيل السلوك الدولي دوراً مؤثراً في السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار أو وحدة اتخاذ القرار على حد سواء، بصرف النظر عن حجمها ومرتبتها في سلم الإدارة[51]، لذلك حظي هذا الجانب بالاهتمام انطلاقاً من كون تشكيل القرار السياسي لا يستند لحقائق الموقف أحياناً، بل يتحدد وفقاً لإدراكه والمتغيرات المؤثرة فيه من قبل القادة، ولا يقتصر الإدراك على الموقف أو احد متغيراته أو على مرحلة معينة من الأزمة فحسب، وإنما هو عملية شاملة متجددة تخضع لمسارات التدفق في المعلومات أو الصورة الجديدة لعناصر المشكلة[52] ويشار إلى أن صناع القرار يدركون الأوضاع في الحالات التأزمية ولاسيما الطويلة أو الاضطرارية بأسلوب يختلف عن الحالات الاعتيادية، فندرة المعلومات، وتعقد الأمور والإجهاد البدني تؤدي إلى إرباك وظيفة الإدراك لديهم، وبالتالي يكونون ضحية سوء الفهم وقصور الإدراك والانحياز إلى مواقف بذاتها دون التأكد من جدوى الانحياز وشرعيته، بينما يشير البعض إلى عدم صحة الجزم بقصور الإدراك أثناء الأزمات، مؤكدين أن الأزمات تحث على التفكر الخلاق والنشاط الذهني[53] وتتأثر عملية إدراك الموقف بقيم وعقائد صاحب القرار، حيث تواجه المواقف من خلال إطار عقائدي يكون حاضراً في عملية اتخاذ القرار، لذلك فإن ميول صانع القرار واستعداداته وتعصباته تؤثر في طريقة إدراكه للموقف وتفسيره للازمات السياسية وأسلوبه في إدارتها، فضلاً عن تأثر انتقاءاته للبدائل المتاحة بإدراكاته السابقة وتوقعاته عن الشؤون الدولية[54].

من ذلك يتبين أن حرية اختيار البدائل غير مطلقة، وأن قرار الأزمة والمفاضلة بين البدائل ينبع من شخصية القائد ونوازعه النفسية، فقد أثبتت أزمة كوبا أن إدارة الأزمة ما زالت تخضع لمتغير شخصية الزعيم أو القائد وخصائص فريق إدارة الأزمة، حيث يتحدد أسلوب إدارة الأزمة على وفق ملامح تلك الشخصية وخصائص الفريق، لذا يلاحظ أن

التركيز في إدارة الأزمات ينصب على شخصية صانع القرار وعقيدته السياسية ومذهبه الديني وغيرها من العوامل المساهمة في تشكيل مواقفه من القضايا[55].

من جانب آخر يساعد الإدراك الدقيق والمتكامل للموقف مديري الأزمات على التلاعب بالطرف الآخر من خلال التدخل في عملية إدراكه للازمة، وكذلك في تأدية الوظائف الآتية[56]:

أ- التلاعب بالمتغيرات.

ب- اختيار الأدوات.

ج- اكتشاف المتغير الأساس المتحكم بالموقف.

أما إذا كان صانع القرار لا يمتلك الوعي الكلي بأبعاد الأزمة، فستكون عواقب ذلك وخيمة كقيام الحرب، لذلك فإن اتخاذ قرار الأزمة بحاجة إلى رجال دولة من الطراز الكارزمي، يتسمون بالخبرة والمعرفة والثقة بالنفس والإرادة والقدرة على تحمل المسؤولية وعدم التهور في اتخاذ القرار الحاسم، وعلى درجة عالية من اليقظة والحذر في الحصول على المعلومات ذات الصلة بالأزمة ودراستها بموضوعية وصولاً إلى البديل المناسب[57]، ذلك أن عملية اتخاذ القرار تتطلب الموهبة والقدرة على الاستشراف وتوقع الأحداث قبل وقوعها.

تبين من العرض السابق أن إدارة الأزمات تتطلب سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته وتقويمه.

ج. دقة المعلومات وكفايتها

يقتضي التعامل مع الأزمات جمع المعلومات اللازمة عنها، لما لها من دور مؤثر في اتجاه الأزمة، حيث تتوقف العمليات التي يجريها أطراف الأزمة لقدرات ونوايا بعضهم على ما يتوافر من معلومات عن موقف الأزمة، لذلك عدت المعلومات الخطوة الأساسية الأولى في إدارة الأزمة، وأن نجاحها (أي الإدارة) يتطلب الاستناد إلى معلومات تتسم بالدقة والشمولية والكفاية، فالدقة والكفاية تساعدان في تحديد سلوك فريق الإدارة واتخاذه القرار المناسب سواء كان تصعيداً للموقف أو تخفيفاً لحدته، بينما ينتج عن قلة

المعلومات أو انعدامها أو عدم دقتها سوء تقدير لإرادة الخصم وإمكانياته، فضلاً عن قلة عدد البدائل بما يؤثر سلباً في اتخاذ أحكام صحيحة[58]، لذلك يلجأ في حالة نقص المعلومات إلى مؤشرات غير مباشرة كسلوك الخصم في أزمات سابقة، وموقفه السياسي الداخلي، ودرجة حريته في اختيار بدائله، لكن ثمة مشاكل في الاعتماد على هذه المؤشرات أبرزها أنها تسبب خطأ في التقدير قد يقود إلى فشل إدارة الأزمة[59] كما أن المبالغة في كثرة المعلومات لا يعني نجاح الإدارة، بل قد تحول دون استثمار عامل الزمن استثماراً مثالياً.

وبصدد تفسير المعلومات يشار إلى أن صناع القرار يفسرون المعلومات على وفق ثلاثة عناصر مترابطة هي[60]:

1- منظوماتهم العقائدية.
2- توقعاتهم.
3- الاستراتيجية السابقة لوقوع الأزمة.

وقدم روبرت جيرفز ستة مؤشرات على استيعاب صانع القرار للمعلومات، مؤكداً أن بعض التشوهات أو سوء الإدراك يمكن أن يصاحب عملية استيعاب المعلومات وتفسيرها، وقد ركزت المؤشرات الخمسة الأولى على مستقبل المعلومة، بينما اهتمت الأخيرة بمرسلها وكما يأتي[61]:

1- يزداد تأثير المنظومة العقائدية على تفسير المعلومات إذا كانت ثقة صانع القرار بها عالية، أو في حالة قلة المعلومات المتناقضة معها.
2- المعلومات الجديدة يتم تفسيرها على ضوء الأحداث الجارية.
3- استخدام التشابهات التأريخية في تفسير الأحداث الجارية.
4- تفسر المعلومات الجديدة لكي تنسجم مع العقائد القائمة، وإذا لم تنسجم فإن تفسيرها يتم بحيث تتطلب الحد الأدنى من تغيير العقائد.
5- الرسائل القادمة يجري تفسيرها لكي تتوافق مع الرغبات والتوقعات.
6- يشكل مرسل المعلومة احد مصادر سوء الإدراك، فقد يزعم بأنه أرسل نواياه بطريقة واضحة للمستقبل، في حين تكون المعلومة غامضة أو تم نقلها بطريقة غير آمنة.

بمعنى آخر أن صناع القرار يستبعدون التفسيرات المتناقضة مع عقائدهم ورغباتهم وتطلعاتهم بشكل يجعل تفسيراتهم مشوبة بنظرة شخصية ضيقة، في الوقت الذي يجب أن تتسم فيه عملية تقويم وتفسير المعلومات المتوافرة بالموضوعية استناداً إلى رؤية نقدية شمولية من منظورات متعددة بهدف الكشف عن التباينات في موقف الطرف الآخر.

على صعيد آخر يشار إلى أن استقاء المعلومات كثيراً ما يأتي من قنوات علنية أو ما تسمى بـ (القنوات البيضاء المشروعة) كأجهزة الإعلام والخطب الرسمية والمناقشات البرلمانية والعروض العسكرية، حيث تذهب الدراسات إلى أن 90٪ من المعلومات يمكن الحصول عليها من هذه المصادر[62]. كما تشكل الجاسوسية وأجهزة التجسس كالأقمار الصناعية والطائرات وغيرها مصادر سرية مهمة للمعلومات. من ذلك تتضح أهمية المعلومات لإدارة الأزمة التي تعتمد على ما يتوافر منها وما يرافق الأزمة من مستجدات.

د- التخطيط

يتوقف نجاح إدارة الأزمة على عملية التخطيط بجميع أبعادها، تلك العملية التي تهتم بالدراسة المسبقة للقدرات الحقيقية والتحديد الواضح للأهداف، فهي لا تعدو في جوهرها كونها تدبيراً يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة، لذا فإن الإدارة الناجحة للأزمة تقتضي الاستناد إلى خطة واضحة ودقيقة وسابقة على عملية التنفيذ[63]، وتشتمل على المفردات الآتية [*]:

1- تحديد أهداف إدارة الأزمة.
2- جمع البيانات والإحصائيات عن الأزمة.
3- وضع مجموعة من الخطط البديلة والاختيار بينها.
4- تقسيم الخطة الرئيسة إلى خطط فرعية.
5- متابعة الخطة وتقويمها.

ولأهمية عملية التخطيط في إدارة الأزمة ظن البعض أنها أداة من أدواتها[64]، وذلك لآثارها الواضحة التي من أبرزها تقليل الارتباك في تصور الموقف، مما يساعد صانع القرار على الاستجابة الصحيحة في المواقف المتأزمة. وبما أن أدبيات علم الإدارة تشير إلى أن

التنبؤ والاستعداد للمستقبل يشكلان جوهر عملية التخطيط، فإن إمكانية نجاح إدارة الأزمة وفاعليتها تزداد في حالة الأزمات التي يخطط لها مسبقاً، على الرغم من كون التخطيط المسبق لا يضمن نجاحاً حتمياً، بسبب استناد الخطط المستقبلية إلى التنبؤ المعني بمخاطبة المستقبل، لذلك يندر أن يصدق دائماً[65]، لذلك فإن اعتماد إدارة الأزمة على التخطيط المسبق تعتريه نسبة من الخطأ لابد من وضعها في الحسبان. وتشكل الإفادة من الخبرات السابقة في إدارة الأزمات أو إجراء الدراسات العلمية على الأزمات السابقة عاملاً مساعداً على ترشيد إدارة الأزمات اللاحقة، من خلال أصلاح أوجه الخلل التي تظهر في جهاز صنع القرار، فضلاً عن تحسين قدرة فريق إدارة الأزمة على مواجهة أزمات المستقبل، ومع أهمية عملية التخطيط البالغة إلا أن نجاحها في إدارة الأزمة يتوقف على عوامل عديدة[66]:

1- دقة البيانات والإحصائيات.
2- كفاءة فريق إدارة الأزمة في تنفيذ الخطة.
3- المشاركة في إعداد الخطة.
4- مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

ثالثا: أساليب إدارة الأزمة

تباينت آراء المفكرين والدارسين في تحديد أساليب معينة لإدارة الأزمة، ويبدو أن هذا الاختلاف يعود إلى:

أ- صعوبة التمييز والتداخل الكبير بين أدوات إدارة الأزمة وأساليب إدارتها.

ب- إنكار بعض الطروحات وجود أساليب أو طرائق بذاتها يمكن تطبيقها على جميع أنواع الأزمات الدولية، وذلك لاختلافها وتباين ظروفها ونمطها، فكل أزمة تفرض أدواتها وأساليبها الخاصة[67]، أو أن الأساليب نابعة من شخصية القائد أساساً، وأن المفاضلة بينها أو تنويعها أو استخدام مجموعة منها في الوقت نفسه يرتبط بالخصائص القيادية لإدارة الأزمة[68].

ج- الاستخدام غير العلمي لمفردة الأسلوب، إذ وردت في كثير من الأحيان في غير

مواطنها، ودون أن تعني الطريق التي تدار بها أدوات إدارة الأزمة، بل يستشف منها معانٍ بعيدة عن ذلك، فضلاً عن استخداماتها المزدوجة، فتارة تأتي بالمعنى الذي يشير إلى كيفية إدارة الأدوات، وأخرى بمعنى الأدوات نفسها(*).

لذا يلاحظ في أدبيات إدارة الأزمة على سبيل المثال من يشير إلى أن أسلوب الإدارة يرتبط بالكيفية Techniques التي تستخدم بها الإشارات Signals، بوصف الإشارة (الأداة الأساسية لإدارة الأزمة)(69)، بينما عد آخرون مدرستي إدارة الأزمة الفكريتين بمثابة أسلوبين متناقضين للإدارة، إذ تعادل المدرسة الأولى إدارة الأزمة بالحل السلمي للمواجهة القائمة، وأن نجاحها يعتمد على السيطرة على الموقف، وإزالة احتمالات الأزمة كافة تجنباً للمخاطر الجسيمة، فالأزمة بمنظورها حدث مرضي خطير لابد من تهدئته وإنهائه بالسرعة الممكنة حتى لا يتفاقم ويؤدي إلى (الموت)، وهنا تكون الأزمة هي الخصم وإطرافها يشتركون في مسؤولية أخطارها، وبذلك فإن مصير أطراف الأزمة يتوقف على سلوكهم المتبع والذي يحتم المراعاة المتبادلة لمصالحهم وتأكيدها(70). أما المدرسة الثانية فتقف على النقيض من الأولى بتفسيرها لإدارة الأزمة بأنها (تمرين في الفوز) هدفه إجبار الخصم على التراجع والتنازل عن بعض الامتيازات، ولا تشكل الأزمة في هذه المدرسة عارضاً مرضياً، بل فرصة لزيادة المكاسب، وعليه ينصب التركيز على الخصم دون الأزمة، بما يؤدي إلى قيام منافسة شرسة يحاول أطرافها التأثير في سلوك بعضهم البعض الآخر وتوجيهه، وقبول أشكال المخاطر كافة طالما تحقق أهدافهم(71).

وفي إشارة إلى أساليب إدارة الأزمات أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، أكد الدكتور إسماعيل صبري مقلد أن التهديدات والابتزاز كانت من أبرز الأساليب التي اعتمدها سلوك هاتين الدولتين في إدارة الأزمات الناشبة بينهما(72).

ويميل الباحث مصطفى علوي إلى تصنيف أساليب إدارة الأزمة إلى أسلوبين، أولهما أسلوب التحركات الضاغطة الإكراهية، وثانيهما أسلوب التحركات التوفيقية، ويعبر الأسلوب الأول المكون من إجراءات رئيسة وأخرى اتصالية (مادية، لفظية) عن المصلحة

الذاتية وتهميش المصلحة المشتركة لأطراف الأزمة، حيث يتمثل بجميع الإجراءات الرامية إلى تصعيد الموقف بهدف التأثير في خيارات الخصم لصالح خيار يتفق مع مطالب الطرف الضاغط، بجعله يتخلى عن سياسته ومطاليبه خوفاً من تطورات الموقف، فالإجراءات الرئيسة تشير إلى التحركات الفعلية التي تزيد من درجة عنف سلوك الدولة تجاه الخصم، كفرض الحصار، وتحشيد الجيوش، وقطع العلاقات الدبلوماسية، أما الإجراءات الاتصالية فهي عبارة عن إشارات لنقل النوايا بين أطراف الأزمة، بمعنى أنها إجراءات مادية، كالتحذير والتهديد باستخدام القوة وغيرها.

بينما يعبر الأسلوب التعايشي التوفيقي عن الاهتمام بالمصلحة المشتركة لأطراف الأزمة جراء عملية تسوية الأزمة دون الإخلال الجوهري بالمصلحة الذاتية، وقوام هذا الأسلوب مجمل إجراءات تجنب تصعيد الأزمة بهدف تسويتها كلياً أو جزئياً في وقت لاحق، وهي على نوعين أيضاً، رئيسة واتصالية، تتمثل الرئيسة في اختيار البدائل التوفيقية الفعلية ومثالها النموذجي التنازل الواضح، أما الاتصالية فهي تلك الإشارات التي تعبر عن استعداد احد الأطراف لاختيار بديل توفيقي غير مادي كالتلميح بالاستعداد للتنازل أو تخفيف الأزمة أو تقديم اقتراح بتسوية توفيقية.

وإذا كان البحث الأكاديمي يستدعي القيام بهذا التصنيف بهدف تبسيط العملية وإعطائها الوضوح الكافي، إلا أن الواقع يشير إلى تداخل الأسلوبين معا، لذلك قد تجد في التحرك الرئيس أبعاداً اتصالية، وبما أن موقف الأزمة يجمع بين خصائص حالة الحرب وخصائص حالة السلم، فلابد أن تفرض العلاقة بين استراتيجية القتال وإستراتيجية السلام وجودها على فن إدارة الأزمة، لذلك فإن إدارة الأزمة تتطلب سلوك سبيل التأثير في الجمع بين الإقناع والإكراه، بمعنى أن تكون حازمة ومرنة في الوقت نفسه، وعليه لابد من استخدام أسلوبي إدارة الأزمة معاً (الضاغطة الإكراهية والتعايشية التوفيقية)، على أن يكون احدهما رئيساً والأخر ثانوياً، ذلك أن اعتماد كلا الأسلوبين لا يعني تساوي مساهمتها على طول مراحل تطور الأزمة، بل تكون لأحدهما الغلبة في مرحلة معينة، بينما يكون الثاني مكملاً له على وفق مقتضيات الموقف المتجدد، وبناء على عوامل نابعة من

تقديرات القائمين على إدارة الأزمة لتوازن قوى دولتهم مع الخصم، فضلاً عن شرعية مطالب الطرف الآخر ومواقفه.

رابعا : أدوات إدارة الأزمة

ذكرنا سابقاً أن أدبيات إدارة الأزمات انطوت على تداخل كبير واستخدام مزدوج لأدوات إدارة الأزمة وأساليبها، لذلك ميز الباحث الأدوات المستخدمة في إدارة الأزمة وكما يأتي:

أ ـ التحركات الإعلامية

يشار إلى أن الإعلام أداة أساسية من أدوات الحركة السياسية لصانع القرار[73] بإمكانه تحقيق جملة من الوظائف السياسية التي تؤثر تأثيراً فاعلاً في توجهات سلوك المستقبل، كمراقبة البيئة الخارجية وتفسير معاني الأحداث والتلاعب المدروس في العملية السياسية وغيرها[74] فعلى مستوى السياسة الداخلية للدول مثلاً بمقدوره ربط جميع العناصر التي يتمركز حولها الموقف الداخلي والمتفاعلة فيما بينها بسياج من القوة والفاعلية[*]، بينما تعتمده السياسة الخارجية في خلق الأرضية المساعدة للتأثير في الرأي العام سواء في تعبئته لتأييد سياسة القائم بالاتصال أو تأليبه ضد الطرف المعادي والعمل على شل قدراته وتضليله وخداعه وغيرها، كما أن استخدام وسائل الإعلام في نقل الرسائل السياسية وتبادل الإشارات بين الدول أعطتها – ولاسيما التلفاز منها – وظيفة دبلوماسية باتخاذها قناة للاتصال الدبلوماسي، ومثال ذلك ما أشار إليه جيمس بيكر وزير خارجية أمريكا الأسبق، عندما أكد قيام إدارته بالاستخدام الواسع للتلفاز في إرسال الرسائل إلى القيادة السياسية في العراق وبقية دول العالم إبان أحداث حرب الخليج الثانية[75] ويأخذ الدور السياسي للإعلام أثناء الأزمات أهمية مضاعفة لاعتبارات كثيرة من أبرزها ازدياد حاجة الجمهور لأخبار النشاط السياسي والعسكري وانعكاساته على الواقع الداخلي بهدف خلق حالة موازنة للقلق والخوف الذي ينتاب الإنسان أثناء الأزمات السياسية، فقد أثبتت اغلب البحوث والدراسات أن تأثير وسائل الإعلام يزداد

في أوقات الأزمات، حيث يلجأ الجمهور إلى وسائل إعلام بعينها لتلبية احتياجاته[76]، وبالتالي أتاحت مثل هذه البحوث للإعلاميين القول بإمكانية استثمار وسائل الإعلام لتشكيل اتجاهات الرأي العام أثناء هذه الأزمات بما ينسجم مع أهداف صانع القرار السياسي[77]، فضلاً عن لجوء الأطراف المتأزمة إلى تسوية أزماتها بعيداً عن تصعيدها إلى حافة الحرب من خلال استخدام وسائل الإعلام بوصفها واحدة من ابرز أدوات إدارة الأزمات، والتي يتحدد موقعها بالنسبة لبقية الأدوات تبعاً لطبيعة الأزمة ومستواها وظروف تطورها وشخصية القائد الذي يتولى إدارتها[78].

فقد بينت التجربة التاريخية للسياسة الدولية بعد تطور أسلحة الدمار الشامل، أن الإعلام من العناصر الثابتة والملحوظة في استراتيجية إدارة الأزمات الدولية، ولاسيما في مرحلة الحرب الباردة، وذلك لما يمتلكه الإعلام من دور في تطويع المتغيرات والقوى في التعامل الدولي، عبر الدراسة المسبقة لخصائص الطرف المقابل لأجل وضع التخطيط المناسب لإدارة الأزمة، وعلى هذا فإن تأثيره وخطورته لا تقل أهمية عن بقية أدوات إدارة الأزمة الأخرى، ولهذا شاع استخدام وسائل الإعلام في إدارة الأزمات بدلاً من استخدام القوة[79] فضلاً عن كونها (العربة) التي تختفي خلفها أدوات إدارة الأزمة الأخرى[80].

من هنا تنبع أهمية التحركات الإعلامية في إدارة الأزمات الدولية بوصفها العمليات ذات الصلة بالغزو الفكري الهادف إلى خلق قناعة منطقية داخلياً وخارجياً بدعوى معينة أو قضية جوهرية، بمعنى تحقيق عملية تغطية وتمويه على أهداف الحركة السياسية للقائم بالتحركات الإعلامية، وذلك عبر مسالك مختلفة للتعامل مع الموقف المتأزم كالاقتناع (إعلام) والخديعة (إعلام مختلط بالدعاية) والضغط والقوة والإكراه (الحرب النفسية)، على اعتبار أن التحرك الإعلامي لا ينطلق من فراغ، وفي الوقت نفسه لا يعكس تعاملاً مستقلاً، بل أصبح جزءاً مهماً من الحركة القومية، وبالتالي يندرج ضمن هيكل الدولة، وفي إطار التحرك والخطة السياسية العامة أيضاً، ولكن ذلك لا يعني أن التحرك الإعلامي ينبع من السياسة العامة وأن كان متأثراً بها، بل من القرار السياسي تحديداً[81]. فالمناخ السياسي الممتلئ بالتحركات الإعلامية يضعف إمكانية الأطراف الرئيسة في الأزمة على

التحكم بزمامها، بما يزيد من احتمالية اتخاذ قرارات انفعالية غير دقيقة في التعبير عن التحديات الحقيقية للأزمة[82].

ويؤكد المعنيون بأن أكثر أدوار تلك التحركات خطورة عندما يسعى احد أطراف الأزمة لتصعيدها أو تهبيطها، بحيث يغدو له التحرك الإعلامي لإدارة الأزمة أداة أساسية لجذب الأطراف وإقناعهم بعدم الاهتمام بالأبعاد الفعلية لنتائج قرار الأزمة[83]، كما قد يستعين مدير الأزمة الذي يهدف إلى تشتيت ذهن خصمه لدفعه إلى غايات تبتعد عن محور تحركه الأساس بتحركات إعلامية لتحقيق غاياته، بمعنى أنها أداة مهمة لخلق قوة ضاغطة بمقدورها تغيير مواقف الخصم وإضعافه بأي صورة كانت، فضلاً عن تكتيل الأطراف ذات المواقف المتجانسة مع السياسة القومية للقائم بتلك التحركات في حركة ايجابية تأييداً وتعاطفاً مع أهداف سياسته[84]. وبما أن طبيعة التحركات الإعلامية تنطوي على مستويات وأهداف وأدوات متعددة، فإنها تتطلب إعداداً مسبقاً للمنطق الإعلامي ودراسة وافية لمقومات العملية الاتصالية، واعتماد المراحل المتعددة في التحرك، وتحديد الأهداف الدائمة والمؤقتة وكيفية إدارة هذه التحركات، كما أنها تفترض التخطيط والاستخدام الشامل لجميع الوسائل الإعلامية، واعتماد الصدق أساساً للتحرك، فضلاً عن تناسق العلاقة بين المنطق الإعلامي وموقف الأزمة وبين المنطق والجمهور، وكذلك بين المنطق وخصائص التعامل الدولي، وبين المنطق والحركة السياسية، ناهيك عن أهمية تحقيق نوع من التناسق بين المنطق الإعلامي والأداة الإعلامية المستخدمة، وبين المنطق الإعلامي العام والخاص أو الجزئي، وبينه وبين السياسة الإعلامية، إضافة إلى التوازن الدائم بين التحركات الإعلامية الداخلية والخارجية[85]. ويشير حامد ربيع إلى أن العلاقة بين السياسة الإعلامية وإدارة الأزمة تأخذ في أوسع معانيها ثلاثة نماذج تتجسد في الإعداد للاختراق والتغطية والتمويه والتبرير وخلق الشرعية، **بينما تتبع هذه العلاقة من خمسة متغيرات أساسية تتوقف عليها خصائص التحرك الإعلامي هي**[86]:

أ- طبيعة الأزمة.

ب- طبيعة العملية القرارية.

ج- أسلوب إدارة الأزمة.

د- البعد الفعلي لنتائج القرار.

كما تمر التحركات الإعلامية أثناء الأزمات بمراحل عديدة هي(*):

أ- مرحلة إثارة المشكلة.

ب- مرحلة الإعداد للهجوم.

ج- مرحلة الهجوم المباشر.

د- مرحلة إضعاف الخصم.

هـ- مرحلة التخلص من الآثار السلبية.

وعلى هذا الأساس فالتحركات الإعلامية تسبق إدارة الأزمة وتلازمها بمختلف مراحلها في علاقة تبعية وترابط ذات تنسيق على مستوى الفكر والأداة والأهداف المرحلية، وملاحقة لها أيضاً بعد انتهائها لتصفية الموقف الجديد المرتبط بها سواء لمنع الآثار الجانبية غير المطلوبة لإدارة الأزمة والتخفيف من حدة فشلها أو زيادة قوة نجاحها، أو ترك هامش معين لاحتمالات التراجع، ولكن هذه الملازمة والملاحقة تكون بصفة الأداة وليس المشاركة في إدارة الأزمة(87).

ومن أوضح الأمثلة على استخدام التحركات الإعلامية كأداة في إدارة الأزمة، ما حدث في المواجهة السياسية بين العراق وخصومه عام 1990-1991، حيث كان دورها واضحاً ومدياتها واسعة من حيث التوظيف والاستخدام، ولم تقل أثراً عن بقية أدوات إدارة الأزمة، أن لم تكن متقدمة عليها، وقد منحتها التقنيات الحديثة والبث الآني المباشر لتفاصيل الأزمة فوائد كثيرة انعكست على تعاظم هذا الدور حجماً وتأثيراً(88)، فعندما جرى الإعداد السري للأزمة صمت الإعلام أو ناور، ولكن عندما انفجرت بشكل علني واكبها الإعلام بمختلف مراحلها كأداة من أدواتها(89)، وعمل على إزالة ترددات القوى الدولية تجاه الأسلوب الأمريكي في إدارتها، فضلاً على خلق التماسك الداخلي خلف الإدارة الأمريكية، بمعنى توافقه في الأداء مع أحداث صانع القرار الذي يدير الأزمة تحقيقاً لأهدافه، بمعنى عدم تخليه عن صانع القرار أثناء هذه الأزمة وعدم إتاحته الفرصة

للرأي المعارض أن يأخذ دوره كاملاً[90].

وقد مر التحرك الإعلامي الأمريكي أثناء حرب الخليج الثانية بأربع مراحل هي[91]:

أ- **مرحلة خلق العدو**: حيث صورت وسائل الإعلام الأمريكية العراق بأنه دولة معتدية على دولة آمنة، مرتكباً مجازر وحشية في الكويت، ويشكل تهديداً للقيم الأخلاقية والسلام العالمي.

ب- **مرحلة تبرير التدخل**: وقد ركزت على أن العراق يهدد المصالح الأمريكية ويعرضها للخطر، وانه يسيطر على منابع النفط في الخليج العربي، فضلاً عن أطماعه التوسعية، وسعيه إلى فرض إرادته بالقوة والإكراه.

ج- **مرحلة قبول الخيار العسكري**: وجرى ذلك من خلال إبراز فشل العقوبات الاقتصادية، وتهويل قدرة العراق، وتضخيم إمكاناته العسكرية، رافقها خفض صوت السلام.

د- **مرحلة تسويغ المعركة**: وكان التأكيد يجري في هذه المرحلة بأن المعركة ستكون سريعة ونظيفة، وأن الأسلحة التي سيتم استخدامها تتسم بدقتها وتطورها، وأن الخسائر الأمريكية جراءها ستكون قليلة.

ب- الدبلوماسية

تعد الدبلوماسية The Diplomacy (*) من الأدوات المهمة والفعالة في بناء نظام دولي للعلاقات الدولية، لأن بواسطتها يكون بمقدور الدول حل خلافاتها دون اللجوء إلى العنف[92]، وبما أن هدف التعامل الدولي تطويع الإرادة المعادية، فإن المفاوضات بوصفها جوهر التعامل الدولي تعني التلاعب بإرادة العدو وقيمه ومدركاته، وعليه يكون العمل الدبلوماسي في الأزمات الدولية (صورة من صور القتال السياسي)[93]، ومن وظائفه الرئيسة تنمية القدرات الخاصة على مواجهة الأزمات الدولية[94].

ومن خلال استعراض عملية التفاوض(*)، يتبين أن القدرة على المساومة يشكل محور العملية التفاوضية [95] وتشير عملية المساومة إلى مجمل (التحركات والتكتيكات التي تهدف إلى تغيير البدائل والحوافز وتصور انطباع الطرف الآخر، لغرض تحويل

المحصلة باتجاه يلائم الطرف القائم بعملية التساوم)[96] بمعنى محاولة احد طرفي الأزمة التأثير في الآخر، بما يحفظ هيبته الدولية ومصلحته القومية عبر محاولات متنوعة ومتعددة في أساليبها وأدواتها، بحيث يعظم من مكاسبه ويقلل من خسائره، فالمساومة إذن جزء من إدارة الأزمة ومن أدواتها المهمة.

وتعتمد مفاهيم المساومة على نظرية المباراة إلى حد كبير، لأن معظم حالات الصراع هي حالات مساومة أساساً، وبذلك نقلت حالات الصراع بضمنها الأزمات بين الدول من الإطار العسكري إلى الإطار الدبلوماسي، الذي يعتمد على ما تنطوي عليه القوة من إمكانات وليس استخدامها، أو جعلها خياراً أخيراً[97]، لذلك لابد من الأخذ بالحسبان مجموعة العوامل التي تقوم عليها عملية المساومة والتي تسمى بـ (عناصر التوازن التساومي) متمثلة بالقدرات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية التي تملكها أطراف الأزمة، وما تتمتع به من مهارات في إدارة الأزمات، فضلاً عن الإرادة القومية للنخبة السياسية الملتزمة بأهدافها ومصالحها [98].

وقد تباينت تقسيمات الدارسين للمساومة، فهناك من قسمها إلى نوعين: قسرية وتوفيقية، بينما أضاف إليها آخرون نوعاً ثالثاً سمي بـ (المساومة الاغرائية)[*]، فالمساومة القسرية نمط من الدبلوماسية القائمة على ممارسة الضغط الذي يقوم به احد أطراف الأزمة لإكراه الطرف الآخر على قبول موقفه التساومي، وحثه على اتخاذ موقف برضاه، أو إرغامه على تقديم التنازلات أو الاستسلام[99]، بمعنى فرض إرادة طرف على طرف آخر باستخدام التهديد بالعواقب الخطيرة أو أية طرق قسرية أخرى في حالة عدم الاستجابة لمطالبه[*] مبيناً من خلالها استعداده للدفاع عن مصالحه وأن اقتضى الأمر استخدام القوة العسكرية[**]، ويسود هذا النمط من المساومة في أزمات الدول ذات العلاقة العدائية، بينما يقترب في المساومة التوفيقية موقف الخصم التساومي من الطرف الآخر باتخاذ إجراءات توفيقية مشتركة كتقديم التنازلات وغيرها، بهدف الوصول إلى تسوية عملية للأزمة[100]، ومثل هذه المساومات لها السيادة في أزمات الدول التي تتمتع بعلاقات تحالفية، في حين تعني المساومة الاغرائية القيام بتحركات إقناعية بعيدة عن التهديد أو

استخدام وسائل القوة، هدفها إغراء الخصم بأن التنازل عن مواقفه وقبول المطالب المفروضة عليه لا تشكل تهديداً لمصالحه الحقيقية[101].

وتقتضي المساومة بأشكالها المختلفة طرائق معينة لإيصال الموقف التساومي من طرف إلى آخر[*]، وقد ميز الباحثون بين طريقتين اتصاليتين هما[102]: الدلائل والإشارات Indices and Signals أو التحركات الأساسية Basic Movs والتحركات الاتصالية Communicative Movs.

وتدل الأولى على إرسال رسائل أو إشارات بطريقة متعمدة من طرف إلى آخر تبلغه أن مرسلها ينوي القيام بفعل معين، بينما تعني الثانية اتخاذ احد أطراف الأزمة سلوكاً فعلياً بقصد توصيل موقف معين للطرف الآخر.

وانطلاقاً من اعتبار جميع التحركات التساومية منطوية على وظائف اتصالية، ميز عبد المنعم سعيد بين أربع طرائق اتصالية هي[103]:

1- القرارات Decision وتتضمن تعبئة وتشغيل الموارد الإنسانية والمادية كإعلان تعبئة القوات المسلحة.
2- الرسائل Messages وتشمل عمليات الاتصال المكتوبة والشفوية بين ممثلي الدول الرسميين.
3- الإشارات: وهي تلميحات غير مباشرة للعمل باتجاه معين.
4- الدلائل، ويستخدم فيها مؤسسات لا ترتبط بالحكومة كوسائل الإعلام والبرلمانات للإشارة إلى نية اتخاذ عمل ما أو لتأكيد رسالة سابقة.

ويتضمن التساومان القسري والتوفيقي تحركات فعلية واتصالية[104]، فعلى مستوى التحركات الفعلية القسرية نجد تحركات تصعيدية والتزامية تعهدية Committal وتطويقية Circumferential وتحركات الأمر الواقع Status Quo، حيث تدفع التحركات التصعيدية القائم بها على استخدام القوة أو تمهد لها مولدة شعورا بالخوف لدى الخصم من اندلاع العنف أو تكثيفه، بينما تزيل التحركات الالتزامية التعهدية خيار الاستسلام للملتزم من

خلال قيامه بتصرف مادي أو إداري كنشر القوات على الحدود، ويتمثل التحرك التطويقي بإيجاد بديل لاستخدام العنف حفاظاً على المصالح المهزوزة لذلك الطرف.

أما تحركات الأمر الواقع فهي تحركات مفاجئة للوضع القائم، وتفرض على الخصم عبء القرار لخوض الحرب لضرب ذلك التحول المفاجئ عرض الحائط.

أما بالنسبة للتحركات الاتصالية في التساوم القسري فمن أمثلتها: التهديد الذي يوجه لفرض التأثيرات على خيارات الخصم لتحركه الفعلي المقبل، حيث يغير التهديد من حوافز المهدد بشكل قد يؤدي إلى تعديل هذا الطرف لتقويمه للنتائج التي قد يتمخض عنها هذا الموقف، ويمكن للتحركات الاتصالية اخذ مكانها التأثيري الواضح على التحركات الفعلية المحتملة، إذا تضمنت الأزمة سلسلة من التحركات الفعلية المتتالية والمتعاقبة من قبل طرفي الأزمة.

وعلى صعيد التساوم التوفيقي، فالتنازل يعد تحركاً فعلياً بسبب عدم سماحه للمتنازل بالعودة إلى موقفه التساومي السابق، وكذلك قبول خيار التنازل من قبل الطرف الآخر كأساس لحل الأزمة، بينما يكون التحرك الاتصالي على شكل إشارة تتضمن تنازلاً معيناً أو مقترحاً لتسوية الأزمة، ويتوقف هذا التحرك على مدى استعداد مرسل الإشارة لتبادل الموقف التوفيقي مع خصمه، ذلك أن الولاء هو محور العلاقة السائدة أثناء التساوم التوفيقي بين طرفي الأزمة، بحيث يعزز كل طرف مصداقية تحالفه تعزيزاً كلامياً وفعلياً.

يتبين من ذلك أن المساومة فن ينطوي على مجازفات وتضحيات ومخاطر جسيمة لا يمكن السيطرة عليها بسهولة، مما يؤدي إلى الوقوع في إخطار عواقبها وخيمة أو إلى قيام حرب محدودة لا تهدف إلى تحقيق نصر شامل أو تنازل غير مشروط من الخصم، بل ارهاقه والضغط عليه للتأثير في سلوكه بالاتجاه الذي يتلائم مع الطرف الآخر أو دفعه إلى مائدة المفاوضات لإنهاء أعماله العدائية[105].

كما أن التضحيات المقدمة قد تكون جسيمة دون ضمانات معينة من الطرف المقابل بشكل تجعل الخسارة اكبر من الربح وبالتالي عدم الوصول إلى موقف يرضي الطرفين

ويقربها من حل الأزمة[106] ومع كل عوامل نجاح المساومة فإن إدارة الأزمة باستخدام المساومة ولاسيما القسرية منها لا يساعد كثيراً على نجاحها، فمخاطر سوء الفهم وخطأ التقدير وسوء الإدراك قد يقود إلى قيام الحرب.

ج. القوة العسكرية المحتملة

على الرغم من ازدياد مخاوف وحذر صناع القرار في الأزمات من التورط في الحرب، بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية جراء اقتران التهديد بالأسلحة النووية والقصف الاستراتيجي، إلا أن دور القوة العسكرية للضغط والردع قد تصاعد في إدارة الأزمات، بما جعل منه ظاهرة مبددة للشكوك حول الهدف من القوة العسكرية، فلم يعد هناك شك بأن غرضها الرئيس ليس استخدامها في الحرب فحسب، بل للتهديد بها في السلم، فلم تكتف الأطراف المتأزمة بالاعتماد في إدارتها للازمات على المضامين الاقناعية والمنطقية التي تطرحها عبر الوسائل الدبلوماسية والإعلامية وغيرها لتسوية الأزمات، بل على مقدار ما يملكه احد الأطراف من قوة على إنزال العقوبات اللازمة بالطرف الآخر في حالة رفضه الاستجابة لمبادرته.

وتشير التجارب في إدارة الأزمات إلى ضرورة اتخاذ أعمال عسكرية غير قتالية لردع الخصم وثنيه عن تصعيد الأزمة، أو زيادة درجة استعداد القوات لمواجهة أية عمليات هجومية إذا حدثت الحرب[107]، وبما أن التوازن العسكري بين أطراف الأزمة أصبح حائلاً دون تصاعد الأزمة إلى مستوى الحرب، حيث يحقق هذا التوازن ردعاً متبادلاً يوفر القناعات الأكيدة بأن خسائر قيام الحرب تفوق المكاسب، بشكل جعل فض الأزمات عن طريق استخدام القوة العسكرية أمراً متعذراً[108]، إلا أن القوة العسكرية ظلت الأداة الأكثر فاعلية من بقية الأدوات الأخرى في إدارة الأزمات وتحديد نوعية مصيرها إلى درجة جعلت البعض يظن أن دور القوة العسكرية دون الحرب أو الردع الأداة الوحيدة لإدارة الأزمات[109]، والعمود الفقري لممارسة الدبلوماسية في مجال السياسة الدولية والإقليمية، وذلك لقدرتها على منع الخصم من الإقدام على الفعل أو رد فعل إزاء موقف معين أو اتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية في الأزمة[110]. وذلك لجعل سلوكه ينطلق

من شعوره بالخوف إزاء التهديدات الموجهة له، وبالتالي فإن الهدف من هذه الممارسة سيكولوجيا أكثر منه مادياً، إذ لا يمكن تحقيقه دون استخدام هذه الطريقة[111]، بمعنى تحول القوة العسكرية من أداة قسر مباشرة إلى أداة ذات تأثير نفسي أو سياسي في الأزمات.

ويعزو البعض هذا التحول والتصاعد لدور القوة العسكرية إلى تعذر تخفيف المخاطر في إدارة الأزمة دون مزاوجتها بـ(دبلوماسية العنف) وأن النجاحات المحدودة لأدوات الأزمة خلقت تصورات لدى صناع القرار بأن الاحتماء وراء القوة العسكرية واستخدامها في دبلوماسية قسرية طريقاً صحيحاً لتحقيق أهدافهم، فضلاً عن ازدياد الثقة بدورها في تعزيز الدبلوماسية، كما ينفع استخدامها في معرفة درجة عزم الخصم وخلق الإدراك لديه بأن الطرف الآخر مصمم على القيام بردود أفعال شديدة إزاء حركاته غير المرغوب فيها[112] في حين يعزو البعض الآخر إلى أن التكاليف التي يقتضيها تحقيق الأهداف عن طريق التهديد بالقوة اقل كثيراً قياساً إلى تحقيقها عن طريق استخدام القوة الفعلي[113]. ومع الفوائد الجمة لاستخدامها إلا أن فشلها ينطوي على مخاطر جسيمة، فالميل إلى استخدامها قد يقود إلى تصعيد الموقف وربما الانفجار، خصوصاً عندما يقوم بها حليف أو وكيل لأحد طرفي الأزمة أو كليهما، لذلك تحظى العمليات العسكرية بمراقبة شديدة من لدن صناع القرار المدنيين، بينما تكون السيطرة على هذه العمليات ومراقبتها أكثر سهولة عندما تكون بإمرة الفرق المعنية بإدارة الأزمة[114]. وعلى هذا الأساس تقتضي الإدارة الناجحة للازمة إيصال التهديد إلى الطرف الآخر بصورة قاطعة لا غموض فيها[115]، وضرورة توافر حواجز واضحة تفصل بين القسر بالعنف واستخدام القوة وأن كان محدوداً، لأن من مخاطر الحرب المحدودة استمرار الأزمة وتصعيدها بدلاً من تسويتها خصوصاً عندما تكون غير شرعية أو ابتزازية[116] كما تقتضي أيضاً فرض نوع من القيود والحدود على استخدامها، لأن فشلها المتكرر في تحقيق أهداف إدارة الأزمة ينطوي على رفد لاستخدامها في العلاقات الدولية[117].

د- الضغوط الاقتصادية

تعد الضغوط الاقتصادية بأشكالها المختلفة كالحظر الاقتصادي والمقاطعة وتجميد الأرصدة وغيرها من الأدوات المهمة والنافعة في إدارة الأزمات، ويكون الحظر الاقتصادي Embargo الذي يتم بمقتضاه عدم تصدير سلعة معينة إلى دولة أو دول محددة أما كلياً أي منعاً شاملاً لتصدير السلع أو جزئياً أي منع تصدير السلع بنسب معينة كالحظر الجزئي الذي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على تصدير النفط لأمريكا وبعض الدول الغربية خلال حرب تشرين بين العرب والكيان الصهيوني في عام 1973، وعلى العكس من الحظر الاقتصادي تكون الضغوط الاقتصادية أثناء الأزمات على شكل مقاطعة Boyco tt التي تعني رفض استيراد السلع التي تنتجها الدولة كالمقاطعة الأمريكية للصادرات الكوبية[118]، وقد يستخدم طرفا الأزمة تجميد الأرصدة كإجراء اقتصادي لتحقيق أهدافهما السياسية، ويعني التجميد عدم السماح لأحد طرفي الأزمة باستخدام أرصدته وموجوداته داخل إقليم الدولة التي اتخذت إجراء التجميد حتى يستجيب ذلك الطرف للمطالب السياسية المطلوبة منه، ومثال ذلك تجميد الولايات المتحدة الأمريكية للأرصدة والموجودات الإيرانية خلال أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران عام 1979[119]، ويلاحظ في المواجهة أثناء حرب الخليج الثانية أن الحصار المفروض على العراق اتخذ أشكال الضغوط الاقتصادية كافة بما يكشف حقيقة انه إجراء أمريكي فرض باسم الأمم المتحدة لإدارة الأزمة ضد العراق.

هـ- المنظمات الدولية

توفر المنظمات الدولية إطاراً لحل الأزمات الدولية عبر العمليات التفاوضية أكثر ملائمة من العمليات التفاوضية المباشرة بين الأطراف المتأزمة، بسبب قلة تأثرها بضغوط المصالح القومية قياساً إلى الدول، وما تتمتع به من إمكانيات تنظيمية واسعة تجعلها قادرة على تقديم التسهيلات والوسائل للعمليات التفاوضية اكبر من الإمكانات والوسائل المحددة نسبياً التي توفرها الدول، كما أن إجراءاتها المحدودة تمكنها من استيعاب الصدمات الناتجة عن انفجار الأزمات، فضلاً عن مساعدتها في التغلب على مشكلة الهيبة

والكرامة التي تضاعف من حساسية مواقف الأطراف المتأزمة تجاه ما تثيره من مقترحات ومبادرات[120]، ومع ذلك فإن للمنظمات الدولية نقاط ضعف في احتواء الأزمات منها أنها لا تمتلك أكثر من سلطة التوصية ومحدودية مواردها وقدراتها وسهولة تأثرها بمواقف الدول الكبرى ولاسيما تلك التي تسعى المنظمات الدولية للحصول على تأييدها المادي، أو التي وقعت تحت تأثيرها السياسي والعسكري، بما ساعد تلك الدول على تغطية قراراتها بتأييد دولي مزعوم وأن كان لقرارها مساس بمصالح وأهداف قومية لدولة أخرى[121]، فضلاً عن مقاومة التدابير المقترحة لحل الأزمات التي لا تنسجم مع مصالحها بصرف النظر عن الانعكاسات الخطرة لهذه المقاومة على السلم والأمن الدوليين[122]، كما أن علاقات التبعية أو التحالف أو العداء السائدة بين الدول وجدت انعكاساً لها في المنظمات الدولية المتكونة من عضوية هذه الدول، بما مكن بعض الدول المتنفذة في هذه المنظمات من استغلال دول أخرى واتخاذها وسيلة لتنفيذ سياساتها بتأطير تلك العلاقات بطابع دولي، وبالتالي تحول المنظمات الدولية في أحيان كثيرة إلى أداة لتنفيذ سياسات الدول المهيمنة عليها[123].

وبقدر تعلق الأمر بهيئة الأمم المتحدة فإنها تعد من ابرز المنظمات الدولية المعنية بتسوية النزاعات والأزمات الدولية بين أعضائها عبر وسائلها الوقائية والعلاجية[124]، وعلى الرغم من النجاحات الكثيرة التي حققتها والتي منها مذكرة التفاهم التي توصل إليها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مع العراق في 23 شباط 1998، والتي أنهت أزمة المواقع الرئاسية بين العراق ومجلس الأمن سلمياً، وكذلك الإخفاقات التي منيت بها كعدم التدخل الحاسم في الحرب العراقية الإيرانية، إلا أن هذه النجاحات والإخفاقات أو هامشية دورها وعدم فاعليته في الضغط على أطراف الأزمة من خلال الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تملكها، لا ترتبط بضعف أو قوة المنظمة الدولية ذاتها فحسب، بقدر ارتباطه بأثر علاقات القوة بين الدول الكبرى سواء داخل المنظمة أو خارجها على انجازها لوظائفها بشكل جعل حركتها انعكاساً آلياً لطبيعة هذه العلاقات[125]، مما اضعف دورها في مواجهة الأزمات الدولية التي غالباً ما كانت حلولها

تتقرر خارج نطاقها باستثناء الأزمات التي تجد الدول الكبرى نفسها في اتجاه واحد[126].

إن هذا الاستخدام الانتقائي للشرعية الدولية الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة[127] حول المنظمة الدولية من منظمة هدفها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال إيجاد التسويات السلمية للأزمات الدولية، إلى أداة لإدارة الأزمات على وفق مقتضيات ومصالح الدول المتنفذة فيها، وهذا ما اتضح جلياً في التعامل مع العراق أثناء حرب الخليج الثانية، إذ اتخذت الولايات المتحدة من الأمم المتحدة أداة فاعلة في إدارة الأزمة مع العراق وليس حلها، مستثمرة جميع أدوات الضغط الإكراهية التي تملكها سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية، في وقت انساقت فيه بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مع الممارسات الأمريكية، أو صمت البعض الآخر عنها، مما افقد المنظمة الدولية مصداقيتها كأداة فاعلة لخدمة مصالح أعضائها وليس مصالح دولة أو أقلية دولية مهيمنة[128].

وفضلاً عن الأدوات المارة الذكر هناك أدوات أخرى لإدارة الأزمات، كالأدوات السياسية المتمثلة بالوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق والتوفيق، وكذلك الأدوات القانونية التي تعتمد على فكرة الحق القانوني كالقضاء والتحكيم[129]. وبقي أن نشير إلى أن الأزمة لا يمكن إدارتها بأداة واحدة من الأدوات المذكورة، لأن سيطرة أداة واحدة على تحركات إدارة الأزمة ينتهي بها إلى نتائج سلبية، لذلك يقال مثلاً، أن موقف الإدارة في عملية التفاوض لتسوية الأزمة يكون أقوى إذا سبقها أو تواكب معها استعراض للقوة، معنى ذلك أن إدارة الأزمة تتطلب المواجهة بجميع هذه الأدوات أو بعضها على وفق الأدوار الموزعة عليها بطريقة تناسقية سواء في العمليات السابقة لإدارة الأزمة أو اللاحقة عليها، لأن هذه الأدوات المرتبطة فيما بينها بعلاقات تفاعل مستمرة، تابعة ومنصهرة جميعاً في (النظام الكلي لإدارة الأزمة) الذي يفترض أن تكون لكل أداة القدرة على التخلي عن مكانها للأداة الأخرى دون أن يعني ذلك تنازلها عن دورها، بل هو نتيجة منطقية لتطبيق مبدأ توزيع الأدوار[130].

ويعد التطبيق الصهيوني مثالاً واضحا لمبدأ توزيع الأدوار بين أدوات إدارة الأزمة

حيث (إعلام يرافقه من جانب العمل الدبلوماسي، ومن جانب آخر العمل العسكري، وهي قادرة في أية لحظة على أن تدفع أياً من هذه الأدوات الثلاث لتصير رأس الحربة، ولتحيل الأداتين الأخريين إلى عناصر مكملة لجوقة التعامل)[131].

خامسا : مبادئ إدارة الأزمة

على الرغم من اتساع ظاهرة إدارة الأزمة الدولية زماناً ومكانا، إلا أنها لم تعرف قواعد أو مبادئ ثابتة ومطلقة، حيث كانت الأزمات تدار على وفق قواعد تقليدية تتعلق بالمهارات الفردية للقادة أو ما يسمى بـ (الحنكة الدبلوماسية)، وقد شهدت هذه القواعد تغيرات ملحوظة على مر تأريخها ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية اثر ظهور السلاح النووي وبروز استخدام القوة المحتملة[132]، وهذا ما جعل التأصيل العلمي يعاني نقصاً واضحاً في استخلاص نظرية لإدارة الأزمة تحدد مبادئها ومتطلباتها. ويشكل النصف الثاني من القرن الماضي بداية لانطلاق الجهد الأكاديمي في هذا المجال، وقد تركزت تلك الجهود على دراسات الحالة للأزمات الدولية التاريخية والتجارب السابقة سواء أكانت أزمات ناجحة من خلال تجنب قيام الحرب أو الأزمات المنتهية باندلاع الحرب بين أطرافها، فمن خلال هذه الأزمات أمكن تحديد المبادئ العامة لإدارة الأزمات[133]، وتطرح الكاتبة السياسية كورال بيل لاستخلاص مبادئ لإدارة الأزمات بديلين لا ثالث لهما، أما الرجوع إلى حقائق واقعية تاريخية اختبرت في الواقع، أو افتعال فروض نظرية غير واقعية لم يجر اختبارها، وعند المفاضلة بينهما تنحاز إلى البديل الأول[134]، ولكن الاعتماد على التجربة التاريخية لابد أن يستند إلى مفهوم القياس التاريخي وليس إلى مفهوم التكرار، انطلاقاً من كون الأزمة مجموعة متغيرات متميزة من حيث الزمان والمكان، لا يمكن تكرارها ثانية، ومع ذلك هناك مجموعة من المبادئ يظن أن نجاحها يعتمد على الالتزام الذاتي القائم على التبصر في العواقب، بينما يأتي إهمالها أما عرضياً أو مرتبطاً بفقدان السيطرة على الموقف[135].

أ- تعزيز نظام الاتصالات

يقصد بالاتصال في ابسط معانيه تلك العملية التي يتفاعل بمقتضاها مرسل الرسالة ومستقبلها لنقل أفكار ومعلومات عن قضية معينة[136]. وفي الأزمات الدولية يمارس المعنيون بإدارة الأزمة نشاطاً اتصالياً عبر قنوات اتصالية مختلفة لجمع المعلومات ونقلها من مصادرها إلى وحدة اتخاذ القرار بهدف توضيح الموقف مكاناً وزماناً، الموقف المؤثر في تصعيد الأزمات أو تجميدها أو تسويتها[137].

وبما أن إدارة الأزمة تتطلب تعاوناً مشتركاً بين أطرافها لوقف تداعياتها فإن إبقاء قنوات اتصالية مفتوحة ومتعددة مسألة على قدر كبير من الضرورة لذلك ينصح المعنيون إدارات الأزمات بإيلاء وسائل اتصال الجانب الآخر المباشرة وغير المباشرة عنايتهم الفائقة وعدم تجاهلها وضرورة الرد عليها[138]، لذا فأهميتها بالغة في نجاح إدارة الأزمة سواء أكانت هذه الاتصالات داخلية أم خارجية.

وتتجسد وظيفة الاتصالات في إدارة الأزمة بمستواها الخارجي في كشفها عن طبيعة العلاقة بين طرفي الأزمة، إذ تقوم باطلاع مديري الأزمات على مواقف بعضهم تجاه البعض الآخر، والتعريف ببنية الأزمة لكي تدرك القيم النسبية للمصالح المهددة ومعرفة نوعية التصرفات المسموح بها والمحظورة، وتسهيل عملية التحسس لمشاكل الخصم بما يفيد في معرفة مضامين سلوكه بصورة دقيقة، والابتعاد عن اتخاذ إجراءات من شأنها تصعيد الأزمة نتيجة تقليل الاتصالات من احتمال وضع حسابات خاطئة عن الموقف[139]، في حين يزيد غيابها الإدراكات المشوهة عن الموقف، حيث يرتبط إدراك الموقف بمعرفة تصورات الطرف الآخر لحقيقة الموقف[140]، أما الاتصالات الداخلية فإن تأثيراتها تنعكس على عملية جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها إلى متخذي القرار، فضلاً عن تأثيراتها في نقل قراراتهم إلى المستويات الدنيا[141].

وتسلك أطراف الأزمة مسالك مختلفة في تحقيق الاتصالات منها: السياسة الصريحة، كتأكيد الولايات المتحدة الأمريكية بأن أي هجوم سوفيتي على أوروبا الغربية يعد هجوماً عليها، والشيء نفسه فعله السوفيت بالنسبة لأوروبا الشرقية، وقد يتم التعبير بالمناورات

العسكرية والإعلان عن صفقات أسلحة جديدة أو عرض عسكري أو القيام بتعديلات وزارية أو عبر الشفرات الدبلوماسية أو الحوارات التلفازية والإذاعية والصحفية، كما يمكن أن تتم الاتصالات بين أطراف الأزمة عن طريق سفاراتها أو منظمات دولية أو طرف ثالث سواء أكانت دولة أم منظمة أم شخصية برلمانية أم سياسية من داخل السلطة أو من خارجها، وربما إنساناً عادياً، كما يمكن أن تتسم الاتصالات بشكل سري بين مسؤولين يمثلون أطراف الأزمة. وعموماً فإن صناع القرار في الأزمات لا يعتمدون على الحوار باللغة الاعتيادية وإنما باللجوء إلى الإشارات والإيحاءات والإيماءات[142].

وتواجه العملية الاتصالية في الأزمات مشاكل عديدة كغموض الإشارات المرسلة أو عدم وضوحها الكافي وكثرتها وتناقصها، بشكل يجعل من الصعب إدراك الموقف أو جدية التهديدات أو نوايا الخصم، وذلك لاعتماد التأكد من ذلك على التقدير والتخمين حيث أن غموض المعلومات أو تناقصها يعني احتمال تشوه الرسالة بين قصد المرسل وتفسير المستقبل، ومع ذلك فإن لغموض الإشارات المرسلة جانبين احدهما يؤدي إلى وقوع الكارثة جراء سوء تفسيرها في حين يكون الجانب الآخر خلاقاً ومبدعاً أثناء إدارة الأزمة[143]، وتزيد التصورات السابقة والعلاقات الماضية بين طرفي الأزمة فاعلية الاتصالات لدورها في تفسير الإشارات المرسلة، وانعكاسها على إدراك الموقف[144] فالحاجة تستدعي إذا تكثيف الاتصالات ولا سيما أثناء تصاعد حدة الأزمة، وأن تقليصها يعد من الأخطاء الفادحة، لأنها تضعف من الإمساك بزمام الأزمة، وبالتالي تصورها في اتجاه مضاد لمصالح أطرافها، وهذا ما أثبتته إدارة أزمة الصواريخ الكوبية، إذ انطوت على مضامين عديدة، أبرزها تأكيد أهمية الاتصالات بين أطرافها، وضرورة فتح قنوات اتصال مباشرة بين موسكو وواشنطن أثناء الأزمات تجنباً لسوء الإدراك والسلوك على نحو غير مرغوب فيه، فضلاً عن التعريف المسبق بخطط تعاملهما مع الأحداث والقضايا الدولية، كما حدث في تلغيم موانئ فيتنام الشمالية عام 1972 من قبل الولايات المتحدة، والدخول إلى أفغانستان عام 1979 من قبل الاتحاد السوفيتي السابق[145] لذلك استنتج دارسو الأزمة الكوبية أن الاحتفاظ بقنوات الاتصال المفتوحة بين أطراف الأزمة أسهم في الحل السلمي لها[146].

وعليه لابد من تأمين قنوات اتصالية تتسم بالاستمرارية والدقة والسرية[147]، وأن تحظى بحد أدنى من الثقة في عدم استخدامها لأغراض المخادعة أو إيصال معلومات مزيفة، فالسيطرة على الأزمات لا يقتصر على حماية هذه القنوات من الخلل خشية حدوث سوء الفهم والتقدير والتفسير فحسب، بل تعزيزها لجعلها قادرة على نقل الرسائل والإشارات والمواقف والنوايا، إذ تكمن مصلحة مديري الأزمات في إدامة الاتصالات وليس قطعها، لذلك فإن تعزيز القنوات الاتصالية بين طرفي الأزمة لا يعد من المبادئ المتحكمة في إدارة الأزمة فحسب، بل شرط أساسي من شروطها.

بـ محدودية الأهداف ووضوحها

تعد محدودية أهداف أطراف الأزمة ووضوحها مبدءا أساسياً من مبادئ الإدارة الناجحة للأزمة، إذ لا يمكن السيطرة على الأزمات دون تحديد واضح لتلك الأهداف، وبعكسه قد تكون النتائج تصعيداً لاواعياً للأزمة وزيادة في حدة توترها[148] ذلك أن التحديد الواضح للأهداف التي تدركها جميع الأطراف تكشف عن الحدود التي لا يجوز تجاوزها في التعامل مع الأزمة، فضلاً عن تجنب الوقوع ضحية الخطأ أو عدم التأكد من الفعل المطلوب وتوقع رد الفعل المقابل، كما يدفع الإدراك بعدم إمكانية تحقيق جميع الأهداف إلى عقلانية المطالب، بخاصة إذا كان تجنب الحرب هدفاً مشتركاً لأطراف الأزمة لأن زيادة المطالب تدفع الخصم إلى التمسك الشديد بمواقفه، في وقت تقتضي فيه تسوية الأزمة تعاون الطرفين، مما يتسبب في فشل جهود إدارة الأزمة، لذلك ينصح المعنيون بالأزمات إلا يبتغوا تحقيق مكاسب كبيرة جداً، بل طرح مطالب محدودة وقابلة للاستجابة لأن إدارة الأزمات بأسلوب (المعادلات الصفرية) ربما يقود إلى عدم قبول الأطراف الخاسرة بتحمل خسائرها، لذلك لابد من اللجوء إلى ما يسمى بـ (مباراة تبادل التنازلات) أو صياغة هذه المعادلات بأسلوب يوحي بتحقيق مكاسب خارجية للأطراف الخاسرة لتبرير القبول بخسائرها[149].

استناداً إلى ذلك يجب أن تدار الأزمة على وفق تحقيق الحقوق الناقصة، لأن التمسك بالإرادة الكاملة يفضي بإدارة الأزمة إلى طريق مسدود أمام الحل الوسط الذي من نتائجه

اللجوء إلى استخدام القوة، لكن ذلك لا يعني التنازل عن الأهداف الاستراتيجية، بل يفترض إبقاؤها واضحة ومحددة، بحيث لا تضيع وسط تزاحم الأفعال وردود الأفعال وأن اقتضى الحفاظ عليها استخدام القوة العسكرية[150].

ج. منح الخصم وقتا مناسبا للتدبر

أشارت الدراسات المعنية بالحرب العالمية الأولى إلى أن عامل ضغط الوقت أسهم في دفع الأحداث إلى الحرب[151]، إذ يؤثر ضيق الوقت في صعوبة السيطرة على المواقف المتأزمة، لما يسببه من ضغوط إضافية على فريق إدارة الأزمة كعدم سماحه لأطراف الأزمة للتدقيق في اختيار البديل المناسب من خلال تحديد قدرتها على إدراك أكثر البدائل المطروحة أمامها ملائمة[152]. بينما يرى آخرون أن الطرف المهدَدَ سيحاول المراوغة للتخلص من الضغوط الواقعة عليه إذا ما وجد أن الوقت مفتوح أمامه[153]. من ذلك يتضح أن لضيق الوقت أو سعته جوانب سلبية في إدارة الأزمة، لذا فإن الإدارة الناجحة تقتضي إتاحة الوقت الضروري للخصم ليكون بمقدوره دراسة الأزمة بموضوعية لاختيار البدائل المناسبة التي تجنب طرفي الأزمة اللجوء إلى خيار الحرب.

د ـ حماية قرار الأزمة من المؤثرات الداخلية

ذكرنا سابقاً أن للبيئة المحيطة بالأزمة أهمية كبيرة في دراستها وتحديد مسارها وتوقع مستقبلها ونتائجها، لأن وحدة اتخاذ القرار لا تتحرك في فراغ، بل تتخذ قراراتها متأثرة بعوامل عديدة منها الإطار الداخلي أو المحلي بما يحتويه من قوى مؤثرة كالرأي العام والنخبة المؤثرة وجماعات الضغط والأحزاب والأقليات وغيرها، وتطرقنا أيضاً إلى أن شكل النظام السياسي يحدد فاعلية تأثير البيئة الداخلية في صنع قرار الأزمة، وأن هيمنة البيئة الداخلية في إدارة الأزمة تحدد من خلال قدرة صناع القرار على استيعابها وتحقيق اكبر المكاسب الممكنة في إطارها، لكن ليس بالمقدور اتخاذ القرارات بمعزل عنها، حيث تتأثر حرية صناع القرار أثناء اتخاذ القرارات بطبيعة المؤسسات والمنظمات التي يعملون فيها، وتقاليد وقيم المجتمع الوطني الذي يعيشون فيه، بمعنى عدم جواز تناسي أو تجاهل إدارة الأزمة لأهمية الموقف الداخلي، وبناء على ذلك فإن سلامة قرار الأزمة يتوقف على

بناء حساباتها بموضوعية ومن خلال منظور محدود لمعطيات الموقف الذاتية بمعزل عن المؤثرات الداخلية، وعليه فإن تحصين قرار الأزمة ضد المؤثرات الداخلية يستدعي عزل صناع القرار أو ما يعبر عنه بـ (عزل الأزمة) عن هذه التأثيرات قدر الإمكان.

هـ- توسيع قاعدة دعم قرار الأزمة

تتوقف فاعلية قرارات الأزمة إلى حد كبير على ما يتوفر لها من دعم خارجي وداخلي، لذا لابد من قيام فريق إدارة الأزمة بفحص تلك القرارات من حيث مدى شرعيتها في حل الأزمة، ذلك أن الأبعاد الدولية والمحلية لإدارة الأزمة تقتضي حشد التأييد السياسي اللازم لقراراتها في الدول الحليفة والصديقة والمنظمات العالمية والإقليمية[154]، فضلا عن تحقيق (الإجماع القومي)، وبما أن مقتضيات اتخاذ القرار تفرض سرية وتحييد المؤثرات الداخلية، فلا يعني تحقيق (الإجماع القومي) طرح البديل لاستفتاء شعبي، بل من خلال عدم وجود تعارض بين قرار الأزمة والقيم الجوهرية للمجتمع، وهنا يبرز دور وسائل الإعلام حيث يلجأ إليها صناع القرار من اجل تشكيل رأي عام مساند لقراراتهم بشكل يجعلها وكأنها مطالب شعبية[155].

و- عدم إحراج الخصم

يحظى مبدأ عدم إحراج الخصم بقدسية كبيرة في إدارة الأزمة، لأن النظر إلى الخصم بوصفه شريكاً من الأصول المستقرة فيها، لذلك لابد من الحرص على أن يحفظ ماء وجهه وعدم إحراجه إلى الحد الذي لا يجد أمامه مخرجاً إلا باللجوء إلى العنف، كما يجب أن لا يتجاوز التهديد باستخدام القوة النقطة التي يمكن أن يتحمل فيها الطرف الآخر هزيمته.

ويشير المعنيون إلى أن القاعدة الذهبية في هذا المجال هي أن تعمل الأطراف المتنازعة على توفير مخارج متبادلة[156]. لهذا يقوم نجاح إدارة الأزمة في جانب منه على ترك الخصم بعيداً عن التراجع دون إذلال وتأطير طموحاته وأهدافه، وعدم قطع خطوط الرجعة عليه، بل فتح الجسور أمامه للتراجع عن بعض مواقفه المتصلبة المعلنة، من خلال معاونته في البيئة الخارجية ليكون تراجعه مبرراً، وثمة طرائق تجعل تلك التراجعات وكأنه يفعلها

بمحض اختياره، كعدم تبرئة الذات وإلقاء مسؤولية خلق موقف الأزمة على عاتقه لكي لا يشعر بالظلم ويندفع للتعنت الشديد والدخول في حلقة الاتهامات المتبادلة والوصول بالأزمة إلى مفترق الطرق، لذا ينصح بتبني شروط منطقية مشروعة غير ابتزازية(157)، لذلك أخذت الإدارات الناجحة للأزمات تتحسس مشاكل قرارات الجانب الآخر للحد من خطورة تطورات المواقف.

ز- أحكام السيطرة على القرار الاستراتيجي

يقصد بالقرار الاستراتيجي ذلك القرار الذي يربط بشكل منطقي وعلمي وواقعي ومتوازن بين جوانب الأزمة المختلفة، بحيث يمنع الانحرافات عن الحقيقة الراهنة للأزمة، إذ يقود الانحراف أو البعد عن حقيقة الأزمة المنشغلين بها إلى التعامل مع افتراضات غير واقعية وأن كانت ظاهرياً تبدو ذات صلة بالأزمة، الأمر الذي يجعل قرارات الأزمة تفرض إجراءات لاحقة تؤدي إلى الانحراف عن القرار الاستراتيجي مما يزيد من حدة الأزمة بدلاً من تخفيفها(158)، لهذا اتفق الخبراء الإستراتيجيون على أهمية أحكام السيطرة على القرار الاستراتيجي من قبل القيادة السياسية أثناء الأزمات وذلك تجنباً للمشاكل التي يمكن حدوثها جراء أي تحرك عسكري، فضلاً عن توظيف التحركات العسكرية لخدمة أهداف سياسية محددة بدقة(159)، على ضوء ما ورد عد هذا المبدأ من أكثر المبادئ رسوخاً في إدارة الأزمات واقلها تعرضاً للجدل.

ح- التصعيد التدريجي للضغط أو الخيارات المرنة

إن التصلب في الموقف والتزمت والعناد واعتماد خيارات غير مرنة، جميعها عوامل تقود إلى الابتعاد عن الحل السلمي للأزمة، من خلال زيادتها لحدة التصعيد بين أطرافها، بما يؤول بإدارة الأزمة إلى عدم السيطرة على الموقف، وبالتالي تنفيذها لخيارات خطرة قد يكون من بينها استخدام القوة العسكرية، لذلك يفترض نجاح إدارة الأزمة استخداماً متزامناً ومنسجماً لأساليب الضغط والمرونة على حد سواء، لأن الاقتصار على احدهما دون الآخر يعني الابتعاد عن الجوانب العملية في الإدارة، وبالتالي عدم الوصول إلى أهدافها المنشودة، فعلى سبيل المثال يدفع الاكتفاء باستخدام الضغوط الإكراهية الخصم إلى

التصور بأن نوايا الطرف الآخر عدائية وبعيدة عن التسوية التوفيقية للأزمة، بما يجعل ردود أفعاله مستندة إلى أساليب الطرف الآخر نفسها، وهذا يعني دوام التصعيد والاقتراب من حافة الهاوية[160]، كما لا ينسجم التطرف في استخدام أسلوب التعايش التوفيقي مع الممارسات العملية لإدارة الأزمات[161] لذلك يجب أن لا تصعد مخاطر اللجوء إلى أسلوب الضغط الإكراهي إلى حدودها القصوى، لأن من معانيها عدم الاهتمام بمصالح الطرف الآخر وتعظيم المصالح الذاتية فقط، وهذا يتعارض مع مبادئ إدارة الأزمة بصورة خاصة والعمل السياسي الناجح بصورة عام، لذلك يجب اتسام تلك المخاطر بالاعتدال والمعقولية، لأنها قد تتحول في مرحلة معينة إلى عنصر ضغط على طرفي الأزمة، وبخاصة إذا كانت للخصم قدرة تتساوى مع قدرة المبادر في تحمله للمخاطر وحتمية انقلابها على المبادر إذا كانت حساباته عن إمكانية خصمه خاطئة، فضلاً عن استحالة تحقيق مصالح طرف واحد بصورة مطلقة أثناء الأزمات، لذلك يجب أن يتزامن مع استخدام الضغط الإكراهي تقديم بعض العروض التعايشية التوفيقية. من جانب آخر فإن استخداماً تدريجياً لأسلوبي الضغط الإكراهي والتعايش التوفيقي على وفق طبيعة الأزمة وارتباطاتها بالبيئة الداخلية والخارجية يعد مطلباً أساسياً للإدارة الناجحة للأزمة، إذ يفسح هذا التدرج المجال لتجربة بديل آخر في حالة فشل البديل الأول، ذلك أن استخدام بديل يتسم بالحزم والقوة وعدم المرونة مثلاً، لا يتيح الفرصة للخاسر خصوصاً في بداية الأزمة إلا استخدام القوة تجنباً لخسارة قاسية، وعليه يكون الإجراء السليم عبارة عن خليط مركب من الحزم والقوة متزامناً مع قدر من المرونة من خلال الاستخدامات غير الجامدة لأسلوبي الضغط الإكراهي بشقيه الاتصالي والفعلي، والتعايشي التوفيقي بنوعيه التحركات الكبيرة والصغيرة. فعلى مستوى الإكراهي الاتصالي يكون الخيار بين التهديد المتصلب الواضح والتهديد الغامض تتجسد في الأول الحدود العليا للمصداقية بنقله الانطباع بأن السياسات المتبعة حيال الأزمة تدار من مركز القوى، لكنه يفتقد لمرونة الحركة بشكل يكون تنفيذ الالتزام ضرورياً في حالة عدم امتثال الخصم[162]، بينما يتسم الثاني الذي يرتكز على غموض مطالب المبادر والعقوبات التي ينوي إيقاعها على الخصم في حالة عدم امتثاله، بانخفاض عنصر المصداقية وتقليل القوة الضاغطة مع حرية واسعة

للحركة في حالة التصعيد أو التراجع دون مساس ملحوظ بالقيم المادية والمعنوية للطرف الآخر، فضلاً عن إعطائه فرصة اكبر للعمل من اجل التسوية، من خلال عدم فرضه طابع الإثارة والاستفزاز على التفاعل بين طرفي الأزمة، وبالتالي يرى الخصم أن الامتثال لإعلان عدم الرضا عن الوضع القائم أو انتظار عرض مقبول من الطرف الآخر يجعله في موضع الإحراج(163).

وثمة فريقان تباينت آراؤهما حول استخدامات أسلوب الإكراه الفعلي بخياريه التحركات المتشددة والتحركات غير المتشددة، أولهما يفضل البدء بتحركات متشددة على اعتبار أن التحركات غير المتشددة تظهر من يستخدمها بمظهر عدم الحزم وضعف الإرادة وإعطائها الوقت الكافي للخصم باختيار بدائله المناسبة ودعم جهوده بمساندة أطراف ثالثة، وثانيهما يفضل البدء بتحركات غير متشددة مستنداً إلى إتاحتها المجال واسعاً للعديد من الخيارات التصعيدية أو التوفيقية البديلة بعد التحرك الأول، فضلاً عن مساعدته في الحصول على معلومات صحيحة عن نوايا الخصم، بمعنى توفيره الفرصة للتعرف على ردود أفعاله فيما إذا كان مستعداً للرد على تحركات عنيفة تالية أم لا، وبالتالي اعتماد التحركات المقبلة للطرف المبادر على أسس سليمة بدلاً من البدء بتحرك جامد متشدد، معتمداً على التخمين في تقدير رد فعل الخصم إضافة إلى فاعلية هذا الأسلوب في نقل درجة الحزم التي يتضمنها التحرك المقبل إلى الخصم، وبذلك فإنه أكثر فاعلية من أكثر التهديدات عنفاً في مواجهة الخصم(164).

أما بخصوص استخدامات أسلوب التعايش التوفيقي فإنها محكومة بالظروف الآتية(165):

1- إذا تحققت الأهداف.
2- إذا لم يتحقق الهدف من التصعيد.
3- عند صعوبة تحمل تكاليف تحقيق أهداف التصعيد.
4- عدم الرغبة بالتصعيد نتيجة تغييرات البيئة الداخلية والخارجية للأزمة.

ومع ذلك فالتساؤل المطروح: هل الإدارة الناجحة في مجال استخدام الأسلوب

التوفيقي تستدعي البدء بتحركات تعايشية كبيرة (تنازلات جوهرية)، بخاصة وأنها تحقق تسوية حتمية للأزمة على الرغم من خسائرها الجسيمة أم البدء بتحركات توفيقية صغيرة (تنازلات محدودة وغامضة) يكون تحقيقها للتسوية غير مؤكد وخسائرها محدودة ؟،يتضح أن للأسلوبين ايجابيات وسلبيات، وأن استخداماً تدريجياً لهما يمثل حلاً مثالياً، حيث تكون البداية تقديم تنازلات صغيرة ثم تعقبها تنازلات اكبر نسبياً في حالة عدم تحقق التسوية وهكذا، مع التأكيد إلا يكون الضرر جوهرياً.

نخلص من ذلك إلى أن التصعيد التدريجي للضغوط والخيارات المرنة مبدأ أساسي لإدارة الأزمة، وأن نجاحه مرتبط بنوع التكنيكات المتلائمة مع تطورات الأزمة[166].

انطلاقاً من هذه الأدبيات يتبين أن هناك جملة من الأمور التي يجب على القائمين على إدارة الأزمات سياسياً وإعلامياً وضعها في الحسبان منها: وضوح الأهداف وتعبئة الشعب والاتجاه لتسوية الأزمات بالطرق السلمية وإبداء الاستعداد للمواجهة العسكرية وإبراز شرعية المواقف وتوفر البدائل المناسبة وإدراك موقف الأزمة وسعة نطاق المشاورات ووضع نوايا الخصم في الحسبان والإثارة الإعلامية والدعائية وممارسة الضغوط على اختلافها ووضوح المصالح القومية والتلويح باستخدام القوة العسكرية والتحسب في رد الفعل واخذ الوضع السياسي الدولي بالحسبان، واستمرار المساومة وتعزيز الاتصالات واستخدام المنظمات الدولية والطرق القانونية والسياسية.

هوامش الفصل الثاني

(*) يعود أصل كلمة الأزمة (Crisis) إلى جذور يونانية، إذ تعني الكلمة الإغريقية (Krino) نقطة التحول أو وسائل إدارة أو موضوعا يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم، وقد شاع استخدام الكلمة في المعاجم الطبية في القرن السادس عشر، واقتبس في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدول والكنيسة، وبحلول القرن التاسع عشر استخدم للدلالة على المشاكل الخطيرة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما في المعجم العربي فتعني كلمة الأزمة الشدة والضيق، وتضمن الفقه السياسي لمصطلح الأزمة الكثير من معناه في اللغة، إلا أن المشكلة تكمن في صعوبة تحديد مفهومه لثراء إمكانياته واتساع مجالات استخدامه، إذ بلغ عدد استخدامات كلمة أزمة في وسائل الإعلام (120) استخداما، وعلى الرغم من هذا الشيوع لا نجد في ميثاق الأمم المتحدة إشارة إلى هذا المصطلح، وإنما استخدمت مصطلحات مقاربة مثل موقف، مشكلة، نزاع، أو خلاف دولي، كما اختلف الباحثون في تعريف الأزمات السياسية الدولية، لذلك لم يتم التوصل إلى تعريف جامع شامل يحظى بإجماع المختصين في هذا المجال، ويعزو البعض هذا الاختلاف إلى تضارب المدارس الفكرية وتعدد المناهج التي تناولت الموضوع، ومع ذلك هناك اتفاق على منهجين لدراسة هذا المفهوم، يركز الأول على تعريف الأزمة على وفق مصطلحات عملية صنع القرار داخل دولة من الدول، بينما يعرف الثاني الأزمة على وفق عمليات التعامل بين الدول. ونورد هنا بعضا من هذه التعريفات:

أ- كينيث بولدنج: (وهي بمثابة نقطة تحول أو حد فأصل بين وضعين).

ب- أورانج يونج: (مجموعة من الأحداث التي تتطور بصورة متلاحقة وبالشكل الذي يضاعف من التأثيرات الاختلالية لبعض القوى التي تتفاعل داخل مجموعة الأنظمة الدولية الفرعية المنبثقة عنه، وذلك على نحو غير طبيعي وبما يرفع من احتمال انفجار الموقف، أي درجة من درجات العنف).

ج- عزت عبد الواحد سيد محمود (موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقة بين طرفين أو

أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم في المصالح والأهداف أو نتيجة لإقدام احد الأطراف على القيام بعمل يعتبره الطرف الآخر تهديدا لمصالحه وقيمه الحيوية) **بهذا الخصوص انظر**:

أ- إسماعيل صبري مقلد (الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات) مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2)، 1975، ص23، نقلا عن اورانج يونج وكنيث بولدنج.

ب- أحمد مختار الجمال (المفاوضات وإدارة الأزمات) مجلة السياسة الدولية، العدد(107)، 1992، ص238-239.

ج- عدي صدام حسين (عالم ما بعد الحرب الباردة: دراسة مستقبلية) أطروحة دكتوراه منشورة (بغداد، دار الحرية، 1998) ص41.

د- عزت عبد الواحد سيد محمود (إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة أزمة الخليج الثانية 1990-1991، عرض رسالة ماجستير، مجلة السياسة الدولية، العدد(119)، 1995، ص314.

هـ- عبد المنعم سعيد (إدارة الأزمات والصراعات الدولية: الأسئلة التي يجب إثارتها في الواقع العربي الراهن) مجلة المنار، العدد (20)، 1986،ص65.

و- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير (القاهرة: مركز الأهرام، 1993) ص16-18.

ز- فؤاد افرام البستاني، مرجع سابق، مادة أزمة.

ح- مصطفى حميد كاظم الطائي (الحرب النفسية في الصراع العربي الإسرائيلي وأبعاد المواجهة العربية) رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، 1990) ص144.

ط- محمد عزيز عبد الحسن البياتي (الأمم المتحدة والأزمات الدولية: دراسة في أزمة الخليج 1990-1991) رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: كلية العلوم السياسية 1994) ص2.

ي- مركز البحوث والمعلومات (إدارة الأزمات) مجلة التقرير الشهري، العدد (9)، 1986،ص7.

ك- وليد محمد سعيد الاعظمي (الأزمة الدولية: دراسة نظرية) مجلة العلوم السياسية، العدد(3)، 1988،ص37.

1- أحمد مختار الجمال، مرجع سابق، ص238.

2- عباس رشدي العماري (إدارة الأزمة الدولية المعاصرة) مجلة السياسة الدولية، العدد (90)، 1987، ص231.

3- المرجع نفسه، ص231.

4- فيليب ويليامز، إدارة الأزمة، ترجمة مركز البحوث والمعلومات (بغداد: مركز البحوث والمعلومات، 1986) ص83.

5- أحمد مختار، مرجع سابق، ص238.

6- **بخصوص هذه الأهداف انظر:**

أ- أحمد عباس عبد البديع (إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة) مجلة السياسة الدولية العدد(111)، 1993، ص123.

ب- أمين هويدي (إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ) مجلة السياسة الدولية، العدد(112)، 1993، ص177، وللمؤلف أيضاً (إدارة الأزمة الإقليمية) مجلة العربي، العدد(328)، 1986،ص21.

ج- حارث راضي جاسم الحارثي (تصريحات فرق التفتيش الرسمية والإعلامية حول عملها في العراق: دراسة تحليلية لتصريحات فرق التفتيش حول الأزمات التي إثارتها للمدة من 1991ولغاية 1993) رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد كلية الآداب، قسم الإعلام، 1998) ص17.

د- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص48.

هـ- فيليب وليامز، إدارة الأزمة، مرجع سابق، ص90- 91، ص48.

و- مازن إسماعيل الرمضاني (إدارة الأزمة الدولية: إطار عام) مجلة أم المعارك،

العدد(13)، 1995، ص24.

7- مصطفى علوي (إدارة الأزمة الدولية: نموذج الإدارة الرشيدة للازمة الدولية) مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد(6-7)، 1983،ص187، نقلا عن الكسندر جورج.

8- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق،ص48، نقلا عن هانز بيتر نيوهولد.

9- مازن إسماعيل الرمضاني، مرجع سابق، ص22، نقلا عن اندريه بوفر.

10- مرجع سابق، ص41.

11- إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص19و43.

12- مرجع سابق، ص67.

13- مرجع سابق، ص53، وكذلك ص88-89.

14- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص48، نقلا عن ج. أي دوارتي وفالتزجراف.

15- فيليب وليامز، مرجع سابق، ص87، نقلا عن كينتر وشوارتز.

16- مركز البحوث والمعلومات، مرجع سابق، ص34.

17- المرجع نفسه، ص33.

18- A.S.Hornby.Oxford Students Dictionary of Current English. Second Edition by Christina Ruse. (Oxford University Press.1989) P. Adminstration.

19- مازن الرمضاني، مرجع سابق، ص22، نقلا عن كيسنجر.

20- الحرب النفسية في الوطن العربي (بغداد، دار واسط، 1989) ص318.

21- فاضل زكي (الأزمات الدولية بين مقتربات ومفترقات المصطلحات: دراسة علمية تحليلية مقارنة، دراسة حالة أم المعارك) مجلة أم المعارك، العدد(8-9)، 1996، ص45-46.

22- مصطفى علوي، مرجع سابق، ص187.

23- الردع والاستراتيجية، ترجمة اكرم ديري (بيروت: دار الطليعة، 1970) ص31.

24- فاضل زكي محمد (استراتيجية الصراع والدبلوماسية في العصر النووي: دراسة في الدبلوماسية المعاصرة) مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد(3)، 1986، ص58.

25- سهام البلك (إدارة الأزمات السياسية مع التطبيق على أزمة طابا 1982-1989) عرض أطروحة دكتوراه، مجلة السياسة الدولية، العدد(118)، 1994،ص281.

26- أحمد مختار الجمال، مرجع سابق، ص238.

27- إبراهيم عبد العزيز شيحا، الإدارة العامة (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، بدون تاريخ) ص23.

(*) تعريف الإدارة بأنها (فن أو علم توجيه وتسيير وإدارة عمل الآخرين بقصد تحقيق أهداف محددة) كما عرفت بأنها (مجموع العمليات والإجراءات والخطوات التي هدفها تنفيذ أو تحقيق السياسة العامة التي تعتنقها حكومة ما) للمزيد حول تعريفات الإدارة **انظر**:

أ- نبيل غطاس وآخرون، قاموس الإدارة (بيروت: مكتبة لبنان، 1983) مادة إدارة.

ب- حامد أحمد رمضان بدر، إدارة المنظمات: اتجاه شرطي (بدون مكان نشر، دار القلم، 1982)ص31.

ج- إبراهيم عبد العزيز شيحا، مرجع سابق، ص23.

28- مجبل علوان محمود (التوقعات المستقبلية للإدارة الجامعية في العراق في القرن الحادي والعشرون) اطروحة دكتوراه غير منشورة (بغداد: كلية التربية/ ابن رشد، 1998) ص21.

29- هاني الياس خضير الحديثي (فن عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي) رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، 1981) ص101-102.

30- محمد رشاد الحملاوي (إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية)، عرض كتاب، مجلة السياسة الدولية، العدد(121)، 1995، ص244.

31- فاضل زكي محمد (الأزمة الدولية: دراسة في التفاعلات الاستراتيجية التكتيكية

التطبيقية) مجلة أم المعارك، العدد (3)، 1995، ص8-9.

32- عبد السلام سلمان خريبط الناشيء (سياسة الردع في مواجهة الأزمات الدولية)، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: معهد الدراسات القومية والاشتراكية، 1988) ص63-64.

33- مصطفى علوي، مرجع سابق، ص201-202.

34- مصطفى حميد كاظم الطائي، مرجع سابق، ص152.

35- عبد السلام خريبط الناشئ، مرجع سابق، ص65-66.

36- فاضل زكي محمد (الأزمة الدولية: دراسة في التفاعلات الاستراتيجية التكتيكية التطبيقية)، مرجع سابق، ص10.

37- مصطفى علوي (حرب 1973والازمة الأمريكية – السوفياتية: دراسة في إدارة الأزمة الدولية) مجلة الفكر الاستراتيجي العربي،العدد(10)، 1984،ص38.

38- فاضل زكي محمد (الأزمة الدولية: دراسة في التفاعلات الاستراتيجية التكتيكية التطبيقية) مرجع سابق، ص10.

39- كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص223-224.

(*) يعرف القرار بأنه (مخرجات النظام السياسي أيا كان شكله والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء أكانت هذه القيم داخلية أو خارجية) انظر:
محمد إبراهيم الحلوة، العلاقات الدولية: دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار (الرياض: مطابع الفرزدق، 1987) ص279.

40- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص47-48.

(*) على الرغم من افتقاد نظرية السياسة الخارجية لتقسيمات خاصة بأنواع القرارات، إلا أن بعض الباحثين ميزوا ثلاثة أنواع من القرارات استنادا إلى هدفها **وهي**:
أ- القرار الحاسم ب- قرار التأجيل ج- قرار التوفيق، **بهذا الخصوص انظر**:
حامد ربيع، مرجع سابق، ص124-125.

41- المرجع نفسه، ص122.

(*) تعني عملية اتخاذ القرار (الاختيار بين بدائل متاحة عديدة بهدف تحقيق مصالح الدولة بأقل ما يمكن من الخسائر الحالية) انظر: طارق المهداوي (عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية المعاصرة) مجلة اليقظة العربية، العدد(3)، 1988، ص42.

(**) تتضمن عملية اتخاذ القرار في الأزمة:

أ- تحديد جوهر الأزمة، أسبابها، أطرافها، أهدافها، عوامل تطورها، مخاطرها.

ب- تحديد الهدف

ج- تحديد البدائل المتاحة وتقويمها

د- اختيار البديل المناسب

هـ- تطبيق القرار

و- تقويم النتائج

ز- إجراء التعديلات والإضافات لرفع مستوى الكفاءة الانجازية للتطبيق

فيما يتعلق بهذه العمليات انظر:

أ- حامد أحمد رمضان بدر، مرجع سابق، ص197.

ب- مركز البحوث والمعلومات، مرجع سابق، ص21-22.

42- المرجع السابق، ص22-24.

43- عبد السلام سلمان خريبط الناشئ، مرجع سابق، ص48-50.

44- فيليب ويليامز، مرجع سابق، ص164-165.

45- حامد ربيع، مرجع سابق، ص330.

46- فاضل زكي محمد (الأزمة الدولية: دراسة في التفاعلات الاستراتيجية التكتيكية التطبيقية) مرجع سابق، ص10-11.

(*) يقسم علم الإدارة القرارات على نوعين:

أولا- القرارات المبرمجة Programmed Decision وتتسم بما يأتي:

أ- تعتمد على بيانات مؤكدة نسبياً،

ب- يتكرر اتخاذها،

ج- ظروفها ثابتة،

د- تتخذ في حالة التأكد.

ثانيا- القرارات غير المبرمجة Unprogrammed Decision وتتسم بما يأتي:

أ - تعتمد على بيانات غير مؤكدة نسبيا،

ب- تتخذ مرة واحدة أو تكرارها قليل،

ج- ظروفها متغيرة أو ديناميكية،

د- تتخذ في حالة عدم التأكيد، انظر: حامد أحمد رمضان بدر، مرجع سابق، ص195.

47- محمد حسنين هيكل (ثلاثون عاما على تأميم القناة وحرب السويس: كيف ادار جمال عبد الناصر معركة قناة السويس) مجلة المستقبل العربي، العدد(94)، 1986،ص9.

48- هاني الياس خضر الحديثي، مرجع سابق، ص10-11.

49- محمد إبراهيم الحلوة، مرجع سابق، ص281.

50- عبد السلام سلمان خريبط الناشئ، مرجع سابق، ص61.

(*) يعرف الإدراك بأنه العمليات الذهنية التي تشير إلى أحداث واقعة وموضوعات حاضرة في المحيط المباشر، إذ يشكل الإدراك منظور صانع القرار لموقف الأزمة، ويتوقف على الخبرة والمعلومات، انظر: حامد أحمد رمضان بدر، مرجع سابق، ص206.

51- مصطفى علوي (حرب 1973 والأزمة الأمريكية – السوفياتية: دراسة في إدارة الأزمة الدولية) مرجع سابق، ص49-50.

52- حامد ربيع، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974) ص67

53- كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص215-219.

54- كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1987) ص76-77.

55- محمد إبراهيم الحلوة، مرجع سابق، ص284.

56- حامد ربيع، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص67-69.

57- هاني الياس الحديثي، مرجع سابق، ص105.

58- عبد السلام خريبط الناشئ، مرجع سابق، ص57.

59- مصطفى علوي (إدارة الأزمة الدولية: نموذج الإدارة الرشيدة للازمة الدولية) مرجع سابق، ص201.

60- عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص67.

61- المرجع نفسه، ص67، نقلا عن جيرفز.

62- عباس رشدي العماري (إدارة الأزمات الدولية المعاصرة) مرجع سابق، ص235.

63- حامد عبد الله ربيع، فلسفة الدعاية الإسرائيلية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، 1970) ص57-58.

(*) وضعت هذه المفردات استنادا إلى أدبيات علم الإدارة، انظر: إبراهيم عبد العزيز شيحا، مرجع سابق، ص99-100.

64- حامد ربيع، سلاح البترول والصراع الاسرائيلي، مرجع سابق، ص76.

65- إبراهيم عبد العزيز شيحا، مرجع سابق، ص94-95.

66- المرجع نفسه، ص101-105.

67- وليد محمد سعيد الاعظمي، مرجع سابق، ص54.

68- حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص330.

(*) يتبين الاستخدام المزدوج في مؤلف إسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985) ص411-412، وكذلك في مقال عباس رشدي العماري (إدارة الأزمة الدولية

المعاصرة) مرجع سابق، ص234-236.

69- وليد محمد سعيد الاعظمي، مرجع سابق، ص45.

70- أحمد مختار الجمال، مرجع سابق، ص238.

71- أحمد محمود عبد الحليم (الأساليب الكمية كوسيلة لتحليل وإدارة الأزمات السياسية) عرض أطروحة دكتوراه، مجلة السياسة الدولية العدد (126)، 1996،ص250.

72- (الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات) مرجع سابق، ص27.

73- فوزي هادي جواد الهنداوي (الصراع الدعائي في أم المعارك مع دراسة تحليلية للرسائل الإعلامية لصناع القرار السياسي في العراق والولايات المتحدة الأمريكية) أطروحة دكتوراه غير منشورة (بغداد: كلية الآداب، قسم الإعلام، 1995) ص أ.

74- نزهت محمود نفل الدليمي، مرجع سابق، ص66.

(*) تتحدد العناصر بالقيادة المدعومة بأيديولوجية واضحة والإرادة القومية المتماسكة والتحالفات الدولية والدبلوماسية الناجحة والأداة العسكرية القادرة على القتال أو التهديد به، بشأن هذه العناصر انظر: حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص331-332.

75- جاسم محمد جابر الشيخ (الإعلام الأمريكي في أم المعارك: دراسة في أساليب التضليل الإعلامي) أطروحة دكتوراه غير منشورة (بغداد: كلية الآداب، قسم الإعلام، 1995)،ص14وص114.

76- المرجع نفسه، ص70وص142.

77- انظر:

أ- فوزي هادي جواد الهنداوي، مرجع سابق، ص أ.

ب- أحمد عبد المجيد أمين (الدعاية الكويتية: دراسة تحليلية في تصريحات المسؤولين الكويتيين حول العراق بعد اعترافه بالكويت) رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: كلية الآداب، قسم الإعلام، 1996) ص92.

78- مصطفى حميد كاظم الطائي، مرجع سابق، ص148.

79- المرجع نفسه، ص147-149، وص216.

80- حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص326.

81- المرجع نفسه، ص319.

82- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مرجع سابق، ص411.

83- مصطفى حميد كاظم الطائي، مرجع سابق، ص150-151.

84- حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص320وص330.

85- المرجع نفسه، ص317-326.

86- المرجع نفسه، ص328-330.

(*) تهدف المرحلة الأولى إلى تحديد خطة الانتقال لمرحلة الإعداد للهجوم، لذلك تدور حول تلمس الخصم من الصديق ومعرفة مدى القدرة على الاختراق أو اكتشاف ردود الفعل الحالية والمتوقعة فضلا عن إكمال إعداد الخطة الهجومية ومواقع الهجوم وتعتمد هذه المرحلة على التثقيف المحايد أكثر من اعتمادها على الدعاية، بمعنى عدم احتوائها على الحرب النفسية لأنها معنية بالكشف عن أبعاد موقف الأزمة المستتر خلف التحركات الإعلامية، بينما يسود الإعلام الدعائي المرحلة الثانية التي تتميز بطول مدتها الزمنية نسبيا ومن مبادئها كثرة استخدام الحرب الإعلامية (تخزين الوقائع والحقائق وإطلاقها فجأة) والابتعاد عن استخدام الحرب النفسية في حالات التعبئة، بل تحقيقها عن طريق الواقع، أما المرحلة الثالثة التي تتسم بتتابعها المستمر وقصرها وتركيزها، فيتوقف عليها نجاح الحملة الإعلامية أو فشلها، لذلك تهيمن عليها جميع خصائص العمل الدعائي، وينصح المعنيون عدم البدء بهذه المرحلة دون التأكد من توافر عناصر النجاح، في حين ينصحون لحملات المرحلة الرابعة تجنب تعدد الخصوم، بل البدء باختيار الضعفاء منهم ثم الأقوياء بصرف النظر عن كثرة الخطوات التي تقتضيها هذه المرحلة التي يجب أن تنطلق من عملية تضخيم النجاح المتحقق، وتمثل المرحلة الأخيرة خاتمة للتحركات الإعلامية ويتجسد هدفها في

التخلص من الآثار السلبية التي أحدثتها هذه التحركات في مراحلها السابقة، بهذا الخصوص انظر: المرجع نفسه، ص324-325.

87- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مرجع سابق، ص222.

88- جاسم محمد جابر الشيخ، مرجع سابق، ص1.

89- فوزي هادي جواد الهنداوي، مرجع سابق، ص5.

90- محمد سعد أبو عامود (الإعلام العربي والسياسة الخارجية العربية)، مجلة المستقبل العربي، العدد(182)، 1994، ص92-93.

91- جاسم محمد جابر الشيخ، مرجع سابق، ص146-148.

(*) تعرف الدبلوماسية بأنها (إدارة العلاقات الدولية من خلال المفاوضات) انظر:

أ - محمود خليل (الدول والقوة السياسية) مجلة اليقظة العربية، العدد(3)، 1988، ص37.

ب- جمال بركات (أضواء على الدبلوماسية المعاصرة) مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد(3)، 1986، ص39.

92- محمود خليل، مرجع سابق، ص37-38.

93- حامد ربيع، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص41-42.

94- عباس رشدي العماري (إدارة الأزمة الدولية المعاصرة) مرجع سابق، ص232.

(*) تمر عملية التفاوض التي تعني (جميع التصرفات والاتصالات التي تقوم بها الأطراف بهدف التأثير في النتيجة النهائية للمفاوضات) بخمس مراحل هي: الاستكشاف والاستطلاع، والإعلان عن الموقف، المساومة، الاتفاق على الحل، القبول، **انظر**: أحمد مختار الجمال، مرجع سابق، ص240-241.

95- حامد ربيع، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص41-42.

96- وليد محمد سعيد الاعظمي، مرجع سابق، ص50-51.

97- فاضل زكي محمد (استراتيجية الصراع والدبلوماسية في العصر النووي: دراسة في

الدبلوماسية المعاصرة) مرجع سابق، ص57.

98- عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص61-62.

(*) ورد نوعا المساومة القسرية والتوفيقية في الأدبيات السياسية بتسميات مختلفة وأن كان معناها واحدا في جميع الاستخدامات، فقد اصطلح على القسرية بالإكراهية والقهرية، بينما سميت التوفيقية بالتعايشية.

99- كريم سيد (إدارة الأزمة الدولية في ظل النظام الدولي الجديد: أنموذج أزمة وحرب الخليج) مجلة العلوم السياسية العدد (9)، 1993، ص168.

(*) يعتمد نجاح التساوم القسري على مجموعة من العوامل هي:

أ - تصديق الخصم لجدية تهديدات الممارس للقسر.

ب- القدرة على حث الخصم أو اجباره على عمل شيء ما.

ج- القدرة على الجمع بين عنصري النزاع والتعاون في المفاوضات.

د- غياب المؤسسات الديمقراطية في الدول الموجه إليها التساوم القسري، بهذا الخصوص انظر:

عدنان البكري، (الوجه الإكراهي للدبلوماسية: تجربة إسرائيل في مواجهة العرب) مجلة المستقبل العربي، العدد(53)، 1983، ص22-24.

(**) يرى كثيرون أن المساومة القسرية ترتبط بفكرة الردع، على اعتبار أن المساومة الرادعة تعد من النماذج الراقية في المساومة، إلا أن بين الاثنين نقاط تلاق وافتراق، إذ يتطابقان في اعتمادهما على المساومة بالتهديد بالقوة بينما يفترقان من حيث اهتماماتهما، كون الردع يمنع الخصم من القيام بفعل ضار بالطرف الرادع في حين يجبر الإكراه الخصم على فعل يخدم مصلحة الطرف القائم بالإكراه، والافتراق هنا يأخذ معنى الفعل واللافعل، بمعنى أن الردع يأخذ موقف الدفاع والانتظار، بينما الإكراه عكس ذلك، إذ يحاول فرض اتخاذ المبادرة على الخصم من خلال غرس الاعتقاد في ذهن الخصم بأن تحركه في الاتجاه الذي يرغبه القائم بالإكراه يجنبه الصدام، في حين يكبح الردع سلوك الخصم بأسلوب التخويف من العواقب. أما

من حيث الهدف فالردع بوصفه استراتيجية دفاعية فإنه يهدف للمحافظة على الأمر الواقع، بينما الهدف الأساسي من الإكراه تحطيم إرادة الخصم وليس تدمير قدراته المادية كونه استراتيجية دفاعية هجومية تسعى إلى ابتزاز الخصم ودفعه للتنازل عما يريده الطرف الآخر، بخاصة أن هذا الأسلوب يحقق الأهداف بصورة سلمية اقل كلفة أو أكثر سهولة من استخدام القوة العسكرية، وبذلك يكون أسلوب الإكراه أو الدبلوماسية الإكراهية أكثر خطورة من الردع ولاسيما عند مبادرة الخصم في التصدي له، انظر بهذا الخصوص:
عدنان البكري، مرجع سابق، ص20-22.

100- وليد محمد سعيد الاعظمي، مرجع سابق، ص51.

101- عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص68-69.

(*) استخدام الباحث اصطلاح طرائق اتصالية بدلا من وسائل اتصالية التي استخدمتها بعض المراجع المعتمدة في بحثه، وذلك لان مفهوم الوسيلة يشير إلى الشيء المادي الملموس كالتلفاز والمذياع وغيرهما، وفعل الشيء نفسه عندما استبدل اصطلاح التحرك الأساسي بالتحرك الفعلي، لكي لا يفهم بأن التحرك الاتصالي تحرك ثانوي.

102- المرجع السابق، ص68.

103- المرجع نفسه، ص68-70.

104- وليد محمد سعيد الاعظمي، مرجع سابق، ص51-53.

105- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: دار السلاسل، 1987) ص32.

106- فاضل زكي محمد (قواعد وأعراف إدارة الأزمة الدولية في عالم متغير) مرجع سابق، ص9.

107- أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص 126.

108- أمين هويدي (إدارة الأزمة الإقليمية) مرجع سابق، ص20.

109- أمين هويدي (إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ) مرجع سابق، ص177.

110- أمين هويدي، الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987) ص31-32.

111- اندريه بوفر، الردع والإستراتيجية، مرجع سابق، ص31.

112- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مرجع سابق، ص224-228.

113- عدنان البكري، مرجع سابق، ص18.

114- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مرجع سابق، ص231-232.

115- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص236.

116- فاضل زكي (قواعد وأعراف إدارة الأزمة الدولية في عالم متغير) مرجع سابق، ص9.

117- مازن الرمضاني (القرن الحادي والعشرون: في الملامح السياسية الدولية) مجلة آفاق عربية، العدد (3-4)، 1996، ص30-31

118- محمد إبراهيم الحلوة، مرجع سابق، ص242.

119- المرجع نفسه، ص244.

120- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص367-368.

121- هاني إلياس خضير الحديثي، مرجع سابق، ص127.

122- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص369.

123- هاني إلياس خضر الحديثي، مرجع سابق، ص127-128.

124- سبعاوي إبراهيم الحسن، حل النزعات بين الدول العربية: دراسة في القانون الدولي (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1987) ص6.

125- مازن الرمضاني (القرن الحادي والعشرون: الملامح السياسية الدولية) مرجع سابق، ص32.

126- إسماعيل صبري مقلد (الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات) مرجع سابق، ص28.

127- أمين هويدي (التحولات الاستراتيجية الخطيرة: البيروسترويكا وحرب الخليج الثانية) عرض كتاب مجلة السياسة الدولية العدد(131)، 1998، ص348-349.

128- مازن الرمضاني (القرن الحادي والعشرون: في الملامح السياسية الدولية) مرجع سابق، ص32.

129- عزت عبد الواحد سيد محمود، مرجع سابق، ص314.

130- حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، 1975)، ص160.

131- حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص328.

132- محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص8.

133- أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص125.

134- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص212، نقلا عن كورال بيل.

135- انظر:

أ- فاضل زكي (قواعد وأعراف إدارة الأزمة الدولية في عالم متغير) مرجع سابق، ص11.

ب- مازن الرمضاني (إدارة الأزمة الدولية: إطار عام) مرجع سابق، ص28.

136- جيهان أحمد رشتي، مرجع سابق، ص53.

137- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص320-321.

138- أمين هويدي (إدارة الأزمة الإقليمية) مرجع سابق، ص22.

139- عبد السلام سلمان خريبط الناشئ، مرجع سابق، ص91-92.

140- حامد ربيع، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص66-67.

141- مصطفى علوي (إدارة الأزمة الدولية: نموذج الإدارة الرشيدة للازمة الدولية) مرجع سابق، ص202.

142- أمين هويدي (إدارة الأزمة الإقليمية) مرجع سابق، ص21.

143- عباس رشدي العماري (إدارة الأزمة الدولية المعاصرة) مرجع سابق، ص236.

144- عبد السلام سلمان خريبط الناشئ، مرجع سابق، ص91.

145- عدي صدام حسين، مرجع سابق، ص41-42.

146- أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص126.

147- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص364.

148- فاضل زكي محمد (الأزمة الدولية: دراسة في التفاعلات الاستراتيجية التكتيكية التطبيقية) مرجع سابق، ص17.

149- مركز البحوث والمعلومات، مرجع سابق، ص35-36.

150- محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص6

151- أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص125-126.

152- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مرجع سابق، ص223.

153- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص361.

154- أحمد مختار الجمال، مرجع سابق، ص239.

155- فوزي هادي جواد الهنداوي، مرجع سابق، ص27.

156- أمين هويدي (إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ) مرجع سابق، ص178.

157- مصطفى علوي (إدارة الأزمة الدولية: نموذج الإدارة الرشيدة للازمة الدولية) مرجع سابق، ص195.

158- فاضل زكي (الأزمة الدولية: دراسة في التفاعلات الاستراتيجية التكتيكية التطبيقية) مرجع سابق، ص9.

159- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص217.

160- فاضل زكي محمد (الأزمة الدولية: دراسة في التفاعلات الاستراتيجية التكتيكية التطبيقية) مرجع سابق، ص16.

161- مصطفى علوي (إدارة الأزمة الدولية: نموذج الإدارة الرشيدة للازمة الدولية) مرجع سابق، ص198.

162- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص411-412.

163- مصطفى علوي (حرب 1973 والأزمة الأمريكية –السوفياتية) مرجع سابق، ص43.

164- مصطفى علوي (إدارة الأزمة الدولية: نموذج الإدارة الرشيدة للازمة الدولية) مرجع سابق، ص195-196.

165- المرجع نفسه، ص197.

166- انظر:

أ- أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص126.

ب- فاضل زكي (قواعد وأعراف إدارة الأزمة الدولية في عالم متغير) مرجع سابق، ص8.

الباب الثاني

الإطار التطبيقي

الفصل الثالث

اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة ديفيد كي
(1991/9/23-1991/9/26)

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- أولا: موضوع الأزمة
- ثانيا: إدارة الأزمة
- ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي

الفصل الثالث

اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة ديفيد كي
(1991/9/26-1991/9/23)

أولاً: موضوع الأزمة[1]

يتعلق موضوع أزمة ديفيد كي بمحاولة فريق التفتيش النووي السادس الذي رأسه الأمريكي ديفيد كي الاستيلاء بطريقة استفزازية على كميات كبيرة من وثائق أنشطة منظمة الطاقة الذرية العراقية، الموجودة في احدى ادارات المنظمة الواقعة مقابل فندق الرشيد في بغداد [2] والتي زارها الفريق برفقة فريق عراقي مختص في ساعة مبكرة من اليوم التالي لوصوله إلى بغداد اليوم (22/ 9/ 1991).

وعلى الرغم من استفزاز فريق التفتيش – المكون من (44) مفتشا يشكل الأمريكان فيه نسبة (67٪)، إلا أن السلطات العراقية وافقت على حيازة الفريق لتلك الوثائق شرط توثيقها بمحضر رسمي، لكن ديفيد كي رفض الامتثال لطلب الجانب العراقي [3]، واصر على البقاء في مبنى الدائرة بحجة أن الجانب العراقي منعه من حيازة وثائق(معينة)، ونتيجة للمشاورات التي جرت بين الجانب العراقي وفريق التفتيش، فضلا عن الاتصالات التي

أجراها كي مع جهات أمريكية في واشنطن، واللجنة الخاصة في نيويورك بوساطة أجهزة اتصال نصبها في ساحة المبنى، نتيجة لذلك وافق الفريق على مغادرة المبنى، على أن يتسلم الوثائق بعد جردها وتوثيقها لاحقا[4].

وقد زود الجانب العراقي فريق التفتيش جميع الوثائق التي طلب حيازتها بعد توثيقها بمحضر رسمي مشترك في حوالي الساعة الثانية والنصف من صباح اليوم التالي [5].

ولم ينته موضوع الأزمة بذلك، بل أن فريق التفتيش قام قبل انتهاء زيارته لدائرة إدارة الأفراد التابعة لمنظمة الطاقة الذرية ووزارة الصناعة والمعادن يوم (24/ 9/ 1991)، بالاستيلاء على وثائق واضابير بضمنها اضابير شخصية تتعلق بالجوانب الذاتية للعاملين في المنظمة كأسمائهم وعناوينهم وتخصصاتهم وأحوالهم الاجتماعية وغيرها من المعلومات الأخرى،فضلا عن تصويرها وتسريبها في السيارات العائدة لهم[6]، لكن المسؤولين العراقيين الذين فوجئوا بهذا السلوك، رفضوا السماح بذلك مطالبين رئيس الفريق بإعادتها، إلا أن كي رفض مغادرة الدائرة وإعادة الوثائق التي بحوزته، مدعيا أن السلطات العراقية قامت باحتجازه وأعضاء فريقه في الدائرة التي قاموا بزيارتها [7] مثيرا بذلك أزمة بين العراق ومجلس الأمن [8].

ثانيا : إدارة الأزمة

بدأ العراق إدارته للازمة يوم (23/ 9/ 1991) بمجموعة من التصريحات الإعلامية[9]، أولها تصريح لناطق رسمي في وزارة الخارجية، اخذ بنظر الاعتبار جانبين مهمين، احدهما يتعلق بإيضاح موقف العراق من الأزمة، وثانيهما كشف عن جانب من نوايا الخصم المحتملة التي ينطوي عليها سلوك فريق التفتيش، أشير في الجانب الأول إلى أن السلطات العراقية المختصة لم تمنع فريق التفتيش من حيازة الوثائق المطلوبة، بل بمقدوره حيازة ما يحتاجه منها شرط تنظيم محضر (تسليم واستلام) يوقع من قبل الجانب العراقي وفريق التفتيش، بخاصة أن تنظيم مثل هذه المحاضر أمر متفق عليه مع فرق التفتيش كافة، إذ جرى العمل على وفقه بالنسبة للوثائق والمعدات التي ترغب فرق التفتيش في حيازتها،

بينما تناول الجانب الثاني كيف أن تنظيم المحاضر يمنع الجهات المعادية من دس وثائق مزورة (مغشوشة)، يمكن نسبها للعراق ضمن الوثائق التي بحوزة فريق التفتيش، وبها يوفر هذا الفعل المحتمل فرصة للجهات المعادية لتوجيه اتهامات (باطلة) ضد العراق.

ولان الاستيلاء على وثائق شخصية يعد هدفا استخباريا يمكن أن تؤول إليه تلك الوثائق إلى المخابرات الأمريكية والصهيونية وغيرها من الجهات المعادية بما يكشف إسرار العراق ويجعل أسماء علمائه أهدافا مستباحة لتلك الجهات، للتخلص منهم في نهاية المطاف [10]، عليه أكد السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي في المؤتمر الصحفي الذي عقده في بغداد يوم (24/ 9)، قرار العراق بعدم السماح لفريق التفتيش بتصوير هذه الوثائق و(أخذها عنوة)، فضلا عن عدم القبول بتجاوز مهماتها أو أن تحول مهماتها الموصوفة في قرارات مجلس الأمن إلى مهمات ذات طبيعة استخبارية، وفي إشارته القانونية إلى أحكام القرار(687) وصف أعمال الفريق بأنها (لامشروعة ولانظامية) كعملية التصوير التي لا تستند إلى أساس قانوني، ذلك أن الاستيلاء على هذه الوثائق ليس من اختصاص الفريق ولا يرتبط بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة والتي تفتقر إلى نص يشير إلى وجوب تسليم هذه الوثائق، أما مرونة العراق في السماح لفريق التفتيش بمشاهدتها فقد جاءت لتأكيد خلوها مما له صلة بالنشاط الفني الصناعي، كما أبدى السيد طارق عزيز احترام العراق لنص وروح قرار مجلس الأمن رقم(687) واستعداده لتنفيذه، داعيا رئيس فريق التفتيش إلى الالتزام بنص القرار وروحه واحترام المهمة التي جاء من اجلها، وعدم إضافة أهداف بعيدة عن الإغراض الأساسية التي جاءوا من اجلها، إذ كان وجودهم في الموقع بحسب رغبتهم، لذلك لهم الحرية الكاملة في مغادرة الموقع أو البقاء فيه شرط إعادة الوثائق على حد تعبيره.

وعلى صعيد الحركة الدبلوماسية أوضح السيد أحمد حسين وزير خارجية العراق خلال مقابلته مع رئيس مجلس الأمن السفير جان برنار ميريميه في نيويورك يوم (23/ 9)، أن سياقات العمل مع فرق التفتيش تقوم على توثيق المواد أو الوثائق التي تطلبها فرق التفتيش، لذلك بمقدور فريق التفتيش تسلم الوثائق بعد توقيع المحضر مع السلطات العراقية.

ولتوصيف مهمة فريق التفتيش ذكر السيد محمد سعيد الصحاف وزير الدولة للشؤون الخارجية لمراسلي وكالات الأنباء وشبكات التلفزة العربية والأجنبية الذين زاروا مكان الأزمة يوم (24/ 9) أن مهمة فريق التفتيش تكمن في تقويم البرنامج النووي العراقي، الأمر الذي أثار طلب حيازة وثائق شخصية لا علاقة لها بمهمة فريق التفتيش استغراب الصحاف. من جانبه ابلغ السفير عبد الأمير الانباري ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة رئيس مجلس الأمن في اجتماع عقد يوم(24/ 9) بموقف العراق القاضي بعدم السماح لفريق التفتيش بالاستيلاء على الاضابير الشخصية والأفلام، كما لا يوافق على تسليمها إليه، بينما أدان مجلس الأمن الدولي الحكومة العراقية بشدة لمنعها فريق التفتيش من تنفيذ مهمته داعيا العراق إلى تطبيق بنود القرار(707)[11].

كما أشار الانباري في رسالة الاحتجاج الشديدة التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن في اليوم نفسه إلى المضامين القانونية للقرار(687) من خلال بيان عدم وجود علاقة تربط بين المعلومات الواردة في الاضابير الشخصية والقسم(ج) من القرار المذكور[12]، وبالتالي فإن سلوك فريق التفتيش يعرقل عملية تنفيذ القرار، وينم عن أهداف بعيدة عن قرارات مجلس الأمن بخاصة وأهداف الأمم المتحدة بعامة، فضلا عن الإساءة إلى علاقات التعاون القائمة بين الجهات العراقية المختصة وفرق التفتيش الأخرى.

وصرح السيد أحمد حسين عقب اجتماعه بديكويلار الأمين العام للأمم المتحدة للصحفيين في محاولة للاتجاه بالأزمة نحو التسوية السلمية (إن العراق مستعد للتعاون التام لحل مشكلة فريق التفتيش، ولكن على الطرف الآخر أن يتعاون أيضاً) قاصدا بالطرف الآخر مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة وفريق التفتيش.

وانطلاقا من هذا الاستعداد تضمنت الرسالة الرسمية العراقية التي سلمها الانباري إلى رئيس مجلس الأمن أثناء اجتماعه به عصر يوم (25/ 9) أربع نقاط يمكن إيجازها بالاتي:

أ- رغبة العراق في مجئ ايكيوس رئيس اللجنة الخاصة إلى بغداد خلال الـ(48)ساعة المقبلة للبحث معه عن معالجة الموقف الراهن.

ب- إصرار العراق عند عدم مجيء ايكيوس، على تنظيم محضر مشترك بين الجانب العراقي

وفريق التفتيش بكل الوثائق والأفلام التي أخذها الفريق قبل السماح له بإخراج أي شيء من الموقع.

ج- عدم اعتراف العراق بأية وثيقة أو صورة لم يسجل بها محضر مشترك من قبل الطرفين، ويعني الادعاء بوثائق أو صور غير مثبتة في المحضر المشترك أن هناك نية مبيتة للإساءة إلى العراق.

د- تأكيد احتجاج العراق الشديد على الأسلوب المتعمد الذي تعامل به فريق التفتيش وبخاصة رئيسه ديفيد كي مع الجانب العراقي، وأن سبب إثارة المشاكل يكمن في تكليف أشخاص أمريكان بمهمات التفتيش، وقيام هؤلاء بتطبيق سياسة حكومتهم المتجاوزة لنص قرارات مجلس الأمن وروحها، بقصد فرض سياستها المعادية لقيادة العراق.

وصرح الانباري بعد انتهاء الاجتماع بأن على اللجنة الخاصة في الأمم المتحدة أن تجد الشخص الملائم لرئاسة فرق التفتيش، إذا ما ارادت أن يتم العمل بشكل جيد، لان ديفيد كي عمل على أن تتزامن إثارة المشاكل مع بدء المناقشات العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة لعرقلة رفع الحصار.

من جانبه أجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية لمناقشة الرسالة العراقية، والاستماع إلى تقرير ايكيوس بشأن نتائج اجتماعه مع السيد أحمد حسين يوم (25/ 9)[13]، وعقب انتهاء المشاورات أعلن عن موافقة مجلس الأمن على الشروط التي وضعها العراق، إذ قال رئيس مجلس الأمن (إن أعضاء المجلس يفهمون بأن العراق موافق على السماح للمفتشين بالمغادرة مع الوثائق بعد إعداد قائمة تسلم واستلام بها، وأن التعليمات الصادرة لفريق التفتيش تقضي بعدم المغادرة دون المستندات)، في حين قال المندوب الأمريكي توماس بيكرنغ (إن المجلس لم يبد اعتراضات على طلب العراق أن يوقع المفتشون على قائمة جرد للمستندات التي يرغبون في امتلاكها).

من جانبها فندت وزارة الثقافة والإعلام النشاط الدعائي الذي أثاره سلوك ديفيد كي، إذ وصف السيد حامد يوسف حمادي وزير الثقافة والإعلام نشاط فريق التفتيش

(بالبهلوانية الإعلامية) التي تعطي الإدارة الأمريكية (الحجج الواهية) للاستناد إليها في الاستمرار بحملتها السياسية والإعلامية المغرضة ضد العراق، وقد أورد مثالا على ذلك، بأن ديفيد كي ابلغ الصحفيين في فندق الرشيد بأن يكونوا على استعداد لالتقاط أفلام فيديو وصور فوتوغرافية لفريق التفتيش عند دخول البناية، واوعز لعدد من أعضاء فريقه بتسلق سياج البناية، بينما كان الدخول اعتياديا من الباب الرئيس لإظهار الجانب العراقي وكأنه منعهم من الدخول، ولكي يعطي كي للصحفيين مادة إعلامية، تعمد عدم التوقيع على وصل استلام الوثائق التي اختارها وجمعها في سبعة صناديق، فضلا عن تمهيده لمادة إعلامية كاذبة أخرى مفادها أن العراقيين لم يعطوه وثائق حساسة أخرى حسب زعمه عندما تعمد التأخر في التوقيع على وصل الاستلام فيما بعد.

وعندما سلم الجانب العراقي الوثائق والبيانات التي رغب فريق التفتيش بحيازتها بمحضر استلام وتسليم في يوم (26/ 9)، غادر أكثر من ثلثي فريق التفتيش المبنى عائدين إلى الفندق، وبذلك انتهت الأزمة بين العراق ومجلس الأمن، حيث غادر الفريق العراق يوم (30/ 9).

لم يوقف العراق نشاطه بانتهاء الأزمة، بل أعقبها بكلمة وتصريح، كشفت الكلمة التي ألقاها وزير خارجيته في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم (27/ 9) ونشرت صحيفة القادسية بعضا من فقراتها عن جانب من نوايا الخصم التي تقف وراء افتعال الأزمات، إذ قال (إن تكرار الأحداث وبهذا الشكل والتوقيت في بداية اجتماعاتنا،.....(يهدف) إلى خلق أجواء متأزمة ضد العراق، وهذا يؤكد ما أعلناه من أن هذا الشخص (ديفيد كي) يعمل على وفق توجيهات مغرضة لا تنسجم مع ما يكلف به من الأمم المتحدة).

في حين أكد التصريح النقطة الثالثة التي تضمنتها رسالة العراق إلى مجلس الأمن [14]، وجاء هذا التأكيد بعد قيام الصحافة الأمريكية، وخصوصا مجلة نيوزويك بحملة إعلامية ضد العراق بترويجها (مزاعم معينة) حول برنامج العراق النووي قبل أن ينجز فريق التفتيش مهمته.

ثالثا : اتجاهات الخطاب الإعلامي

أ ـ تبويب الفئات (الاتجاهات)

تم تحليل الخطابات الإعلامية الخاصة بأزمة ديفيد كي ، فظهرت الإجابات المثبتة في الجدول رقم (2).وقد تضمنت الخطابات الإعلامية ستة اتجاهات ضمن أربع مراتب.

جدول رقم (2) يبين المرتبة القيمية لكل اتجاه وعدد تكراراته ونسبته المئوية واتجاهات خطابات كل صحيفة وعدد تكراراتها في أزمة ديفيد كي

التسلسل	المرتبة القيمية	الاتجاه	التكرار حسب الصحيفة			مجموع التكرار	%
			الجمهورية	الثورة	القادسية		
1	1	أ	–	2	3	5	31,25
2	2	ب	–	1	3	4	25
3	3	ت	–	1	1	2	12,5
4	3	ث	–	–	2	2	12,5
5	3	خ	–	1	1	2	12,5
6	4	ذ	–	–	1	1	6,25
7	–	ج	–	–	–	–	–
8	–	ح	–	–	–	–	–
9	–	د	–	–	–	–	–
10	–	ر	–	–	–	–	–
11	–	ز	–	–	–	–	–
12	–	س	–	–	–	–	–
13	–	ش	–	–	–	–	–
14	–	ص	–	–	–	–	–
15	–	ض	–	–	–	–	–
16	–	ط	–	–	–	–	–
17	–	ظ	–	–	–	–	–
18	–	ع	–	–	–	–	–
19	–	غ	–	–	–	–	–
20	–	ف	–	–	–	–	–

التسلسل	المرتبة القيمية	الاتجاه	التكرار حسب الصحيفة			مجموع التكرار	%
			الجمهورية	الثورة	القادسية		
21	–	ق	–	–	–	–	–
22	–	ك	–	–	–	–	–
23	–	ل	–	–	–	–	–
24	–	م	–	–	–	–	–
25	–	ن	–	–	–	–	–
26	–	هـ	–	–	–	–	–
27	–	و	–	–	–	–	–
28	–	ي	–	–	–	–	–
29	–	أ[2]	–	–	–	–	–
30	–	ب[2]	–	–	–	–	–
31	–	ت[2]	–	–	–	–	–
32	–	ث[2]	–	–	–	–	–
33	–	ج[2]	–	–	–	–	–
34	–	ح[2]	–	–	–	–	–
35	–	خ[2]	–	–	–	–	–
36	–	د[2]	–	–	–	–	–
37	–	ذ[2]	–	–	–	–	–
38	–	ر[2]	–	–	–	–	–
39	–	ز[2]	–	–	–	–	–
40	–	س[2]	–	–	–	–	–
المجموع			–	5	11	16	100

ب- تفسير النتائج

يتبين من خلال تحليل الخطابات الإعلامية الخاصة بأزمة ديفيد كي ما يأتي:

أولا: فضح نوايا الخصم (أ)

حظي هذا الاتجاه بالموقع الأول على سلم الاتجاهات ، وقد ورد في خطاب صحيفة القادسية من خلال التأكيد أن للولايات المتحدة الأمريكية نوايا مبيتة جراء افتعال أزمة ديفيد كي هي[1]:

- الإجهاز على مظاهر التقدم الحضاري والعلمي لإبقاء العراق دولة متخلفة كدول (مشايخ النفط).
- النيل من إرادة الشعب العراقي وكرامته وتمسكه بخياراته السياسية والاجتماعية والوطنية.
- التجسس على العراق بهدف اختراق أمنه القومي.
- حماية عملائها في فرق التفتيش.
- اغتيال العلماء العراقيين.
- تعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم ومؤسساته الدولية ،متمثلا في ضعف الموقف الدولي إزاء السلوك الأمريكي المعادي للعراق.

وقد استدلت على هذه النوايا (بتلغيم) فرق التفتيش بشخصيات مزودة بمعدات تجسسية مهمتها الرئيسية استفزاز العراق ،وتدخلها بما تملكه من ثقل سياسي وعسكري في الأزمة ،ومسارعتها إلى دعوة مجلس الأمن لإصدار قرار أو فرض شروط جديدة ضد العراق ، متزامنا مع إجراءات لشن هجوم عسكري محتمل دون اعتبار للعلاقات الدولية والأمن والسلام العالميين، بينما اختلفت النوايا الأمريكية في خطابات صحيفة الثورة عنها في القادسية ، إذ أشارت إلى أن أمريكا تهدف من وراء (اختلاق مشاكل ثانوية أو التشبث بمسائل هامشية) إلى[2]:

- تأخير رفع الحصار.
- التغطية على الاتفاق الأمريكي الكويتي (*).

- تسويغ القيام بعمل عسكري جديد ضد العراق.

وأوردت الثورة مثالا على الهدف الأول بأن الرئيس الأمريكي جورج بوش دعا صراحة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تجديد الحصار على العراق.

ثانيا: تعبئة الشعب (ب)

احتل هذا الاتجاه المرتبة الثانية على سلم الاتجاهات، وتبين من خلال الإشادة بصبر الشعب العراقي وصموده غير المحدود ووفائه لمبادئه الوطنية والقومية وتمسكه بقرار عدم تسليم (رقبة)علمائه وفنييه إلى أجهزة المخابرات الأمريكية والموساد الصهيوني ،لان سر قوة العراق تكمن في عقول أبنائه وسواعدهم على حد تعبير صحيفة القادسية[3].

في حين أثنت الثورة على إرادة العراقيين القوية والثابتة التي لا يمكن قياسها بتقديرات الأعداء[4].

ويأتي اهتمام الخطاب الإعلامي باتجاه تعبئة الشعب من ضرورة حماية قرار الأزمة من المؤثرات الداخلية ،ذلك أن وحدة اتخاذ القرار لا تتحرك في فراغ ،بل تتخذ قراراتها متأثرة بعوامل عديدة منها الإطار الداخلي أو المحلي ، عليه فإن سلامة قرار الأزمة يتوقف على بناء حساباته بموضوعية على وفق معطيات الموقف الذاتية بمعزل عن المؤثرات الداخلية[5]، استنادا إلى ذلك فإن دور وسائل الإعلام في تعبئة الشعب أثناء الأزمة يسهم في تحويل الإطار المحلي من عامل يؤثر سلبا في قرار الأزمة ،إلى داعم لموقف فريق إدارة الأزمة.

ثالثا: توازنت في المرتبة الثالثة ثلاثة اتجاهات هي (ت) و (ث) و (خ).

أ- تأكيد شرعية مواقف العراق (ت)

أوضحت خطابات هذا الاتجاه أن العراق يمارس (حقا شرعيا) في عدم قبوله (انحراف) فريق التفتيش عن مهماته المحددة في قرارات مجلس الأمن ، إذ انتهك فريق كي نصوص تلك القرارات ،لذلك فإن مشروعية (الاعتراضات) العراقية نابعة من مراعاتها لأمن العراق وسيادته ، على العكس مما يقال بأن العراق يفرض شروطا ومعوقات أمام تلك الفرق[6].

ب- إبراز لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث)

وتجسد في المضامين التي تناولت تجاوز فريق التفتيش لمهامه الموصوفة في قرارات مجلس الأمن الدولي ، حيث وصف عمله بـ (اللامشروع واللاقانوني)، وهو لا يعدو من وجه نظرها سوى عمل (مخابراتي) ، لا يمت بأية صلة للمهمة التي كلف بتنفيذها[7].

ج- فضح ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة بالسياسات المعادية للعراق (خ)

أشارت الخطابات إلى أن فرق التفتيش (أمريكية في تشكيلاتها وتكويناتها وليست فرقا دولية)[8]، لذلك (لغمتها) واشنطن بشخصيات مهمتها الرئيسة استفزاز العراق، فضلا عن تزويدها بمعدات لا تتلاءم مع مهامها ، بل هي (مخصصة لأغراض التجسس)[9].

رابعا- الإقلال من شأن هيئة الأمم المتحدة (ذ)

في المرتبة الأخيرة على السلم جاء هذا الاتجاه ، وتمثل في انتقاد خطاب صحيفة القادسية للدور الضعيف و (العائم) الذي تمارسه هيئة الأمم المتحدة التي أصبحت في ظل الهيمنة الأمريكية على العالم (مجرد تجمع ومركز عمليات لتنفيذ فصول المؤامرة على العراق)[10].

استنادا إلى هذا التحليل يتبين أن اهتمام المؤسسات الإعلامية وخطاباتها بخصوص هذه الأزمة اتسم بما يأتي:

أ- لم تحظ هذه الأزمة باهتمام كاف من قبل المؤسسات الإعلامية ، إذ كانت خطاباتها قليلة جدا قياسا لمدة الأزمة وأهميتها ، إذ لم تخصص للأزمة سوى خمسة خطابات، ثلاثة منها لصحيفة القادسية واثنان لصحيفة الثورة، بينما أغفلت صحيفة الجمهورية الأزمة تماما.

ب- لم يركز الخطاب الإعلامي على جوهر الأزمة وأسبابها وحيثيات الموقف العراقي ودواعيه مكتفيا بإطلاق عبارات (عمومية).

ج- جاء الخطاب الإعلامي متأخرا عن بدء إدارة الأزمة ، حيث بدأت الأزمة يوم (23/ 9) في حين نشر أول خطاب يوم (25/ 9) ، أي بفارق يوم واحد على وفق طبيعة العمل

الصحفي، وبذلك فإن الخطاب الإعلامي لم يواكب إدارة الأزمة زمنيا، بينما تشير الأدبيات إلى أن التحركات الإعلامية يجب أن تلازم إدارة الأزمة بمختلف مراحلها[11]، كما أن افتقاد السرعة اللازمة لمواجهة تطورات الأزمة يؤدي إلى وقوع الإعلام في العديد من الأخطاء أثناء استخدامه في إدارة الأزمة ،كعدم الوضوح و التضارب ، الأمر الذي يدعم من حالة عدم القبول بمصداقيته[12].

د- أن الخطاب الإعلامي الذي يمثل في جانب منه إعادة إنتاج للخطاب السياسي ولاسيما أثناء إدارة الأزمات ، لم تنعكس فيه اغلب مضامين الخطاب السياسي الذي ركز عليها فريق إدارة الأزمة العراقي بصورة وافية، ويمكن القول أن الخطاب الإعلامي كان خطابا مبتسرا، فإزاء المضامين المتعددة التي تناولها الخطاب السياسي، نجد أن الخطاب الإعلامي لم يهتم سوى بستة اتجاهات، استحوذ فيها اتجاه فضح نوايا الخصم على حصة الأسد ، بينما يفترض الخطاب الإعلامي أن تكون علاقته بإدارة الأزمة علاقة تبعية وترابط ذات تنسيق على مستوى الفكر والأهداف المرحلية[13].

هـ- يشير اختلاف مضامين الخطاب الإعلامي داخل الاتجاه نفسه كما هو الحال في اتجاه فضح نوايا الخصم، إلى غياب الرؤية الموحدة التي تقتضيها إدارة الأزمات، بشكل يجعلنا نؤول ذلك إلى غياب التنسيق بين المؤسسات الإعلامية في التعامل مع الأزمة.

هوامش الفصل الثالث

أولا: هوامش موضوع الأزمة وإدارتها

1- اكتفى الباحث في كتابة الهوامش المتعلقة بالصحف العراقية في هذه الأزمة وغيرها من الأزمات، بإيراد اسم الصحيفة والعدد والتاريخ، وذلك تجنبا لسعة المساحة التي يمكن أن تشغلها هذه الهوامش من صفحات البحث، لطول عناوين الأخبار والتقارير والمقالات، بخاصة أن البحث اقتضى استخدامات متكررة للعدد من الصحيفة.

2- مقابلة شخصية أجراها الباحث مع اللواء حسام محمد أمين مدير الرقابة الوطنية بتاريخ 5/ 3/ 1999.

3- ذكر السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي أن المعلومات المتوفرة للعراق تشير إلى أن ديفيد كي احد ضباط المخابرات الأمريكية، وقد ثبت لاحقا (والكلام للباحث) صحة هذه المعلومات عندما طرد كي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعد افتضاح أمر إرساله الوثائق العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدل إرسالها إلى الوكالة وعبر رولف ايكيوس رئيس اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة عن عدم ارتياحه لهذا الأسلوب في العمل، كون فرق التفتيش الدولية خاضعة للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فقط.

4- مقابلة شخصية مع اللواء حسام محمد أمين، مرجع سابق.

5- حارث راضي جاسم الحارثي، مرجع سابق، ص 90.

6- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج اوهام القوة والنصر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992) ص 585.

7- لقد أخذت الأمم المتحدة بهذا الادعاء، وذكرت في تقاريرها أن (فريق التفتيش يحتجز في موقف سيارات لأربعة أيام بعد اكتشافه وثائق تصف خطة عراقية لتطوير أسلحة نووية) انظر:

United nations, the united nations and the iraq Kuwait conflict 1990-1996(New York: United Nations Department of Public information, 1996) P.126.

8- زار العراق اثنا عشر فريقا تفتيشيا خلال المدة من 15/ 5/ 1991 ولغاية أزمة ديفيد كي، نفذت مهماتها دون إشكالات باستثناء بعض الحوادث الطفيفة.

9- ابتعد الباحث في أسلوب معالجته للكيفية التي أدار بها العراق الأزمات عن إيراد المضامين المتكررة في خطابات فريق إدارة الأزمة على اختلاف أماكن وزمن صدورها، في محاولة لتجنب الإطالة على الرغم من أهمية تكرار المضامين بالنسبة لفريق الإدارة بهدف ترسيخها في ذهن الطرف المقابل، فضلا عن لفت انتباه وسائل الإعلام إلى مضامين بعضها.

10- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، 585.

11- يطلب مجلس الأمن من العراق على وفق هذا القرار ما يأتي:

أ- الكشف بصورة تامة ونهائية عن جميع برامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن جميع ما لديه من تلك الأسلحة ومكوناتها ومنشآت إنتاجها ومواقعها.

ب- السماح للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفريق التفتيش بالوصول الفوري وغير المشروط إلى (أي) والى كافة المناطق والمنشآت والسجلات والمعدات ووسائل النقل التي يرغبون في تفتيشها.

ج- الإيقاف الفوري لأية محاولة إخفاء أو نقل أو تدمير مواد أو معدات تتصل بأسلحة الدمار الشامل دون إخطار للجنة الخاصة وموافقتها المسبقة.

د- السماح للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفرقهما التفتيشية القيام برحلات طيران بالطائرات ذات الأجنحة الثابتة والطائرات الهليكوبتر على حد سواء في سائر أرجاء العراق لجميع الأغراض ذات الصلة.

هـ- إيقاف جميع الأنشطة النووية من أي نوع إلا لاستخدام النظائر المشعة للأغراض الطبية والزراعية و الصناعية.

و- ضمان سلامة وحرية تنقل ممثلي اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ز- توفير أي وسائل نقل أو دعم طبي أو سوقي تطلبه اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفرقهما التفتيشية.

ح- الاستجابة إلى أي طلب بصورة تامة وكاملة وفورية للجنة الخاصة والوكالة وفرقهما التفتيشية فضلا عن الإجابة عن أسئلتهما.

انظر نص هذا القرار: الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن، 1991 (نيويورك: الأمم المتحدة، 1993) ص ص 44-47.

12- من البنود الأساسية التي تضمنها القسم (ج) من القرار (687) أن يقوم العراق دون شرط وتحت إشراف دولي بتدمير ما يأتي أو إزالته أو جعله عديم الضرر:

أ- جميع الأسلحة الكيميائية والبايولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع.

ب- جميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلو مترا والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق أصلاحها وإنتاجها.

انظر بهذا الشأن المرجع السابق، ص ص 23-24.

13- الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 50.

14- تتضمن النقطة الثالثة عدم اعتراف العراق بأية وثيقة أو صورة لم يسجل بها محضر مشترك بين الجانب العراقي وفريق التفتيش.

ثانيا: هوامش تحليل الخطاب الإعلامي

1- انظر صحيفة القادسية:

أ- العدد (3715) في 26/ 9/ 1991.

ب- العدد (3716) في 27/ 9/ 1991.

ج- العدد (3718) في 29/ 9/ 1991.

2- انظر صحيفة الثورة:

أ – العدد (7733) في 25/ 9/ 1991.

ب– العدد (7734) في 26/ 9/ 1991.

(*) لم تتطرق صحيفة الثورة إلى تفاصيل هذا الاتفاق ، واكتفت بهذه العبارة المبهمة

3- انظر صحيفة القادسية:

أ – العدد (3715) في 26/ 9/ 1991.

ب– العدد (3716) في 27/ 9/ 1991.

4- صحيفة الثورة ، العدد (7734) في 26/ 9/ 1991

5- انظر: الفصل الثاني، موضوع حماية قرار الأزمة من المؤثرات الداخلية.

6- انظر صحيفتي:

أ – الثورة ، العدد (7734) في 26/ 9/ 1991.

ب– القادسية ، العدد (3716) في 27/ 9/ 1991.

7- انظر صحيفة القادسية:

أ – العدد (3715) في 26/ 9/ 1991.

ب– العدد (3716) في 27/ 9/ 1991.

8- صحيفة الثورة ، العدد (7734) في 26/ 9/ 1991.

9- صحيفة القادسية ، العدد (3716) في 27/ 9/ 1991.

10- صحيفة القادسية، العدد (3718) في 29/ 9/ 1991.

11- انظر: الفصل الثاني، موضوع التحركات الإعلامية.

12- محمد سعد أبو عامود ، مرجع سابق ، ص ص96-87.

13- انظر: الفصل الثاني، موضوع التحركات الإعلامية

الفصل الرابع

اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة تفتيش وزارة الزراعة والري (1992/7/5-1992/7/29)

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- أولا: موضوع الأزمة
- ثانيا: إدارة الأزمة
- ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي

الفصل الرابع

اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة تفتيش وزارة الزراعة والري (1992/7/29-1992/7/5)

أولا : موضوع الأزمة

يتلخص موضوع الأزمة بقيام فريق تفتيش مشترك (كيمياوي، بايولوجي، صواريخ) تابع للجنة الخاصة بمداهمة مفاجئة لمبنى وزارة الزراعة والري[1]، مدعيا فيها مواد ووثائق ذات صلة بالموضوعات التي يختص بها قرار مجلس الأمن رقم (687) [2]. لكن السلطات العراقية المختصة منعت الفريق من دخول المبنى لتعارض ذلك مع مبادئ السيادة الوطنية وما يشكله من إهانة للحكومة العراقية، فضلا عن عدم شموله بواجبات الفريق على وفق أحكام القرار المذكور[3]، مما ادى إلى إثارة واحدة من (أهم وأخطر) الأزمات التي شهدتها العلاقة بين العراق ومجلس الأمن[4]، وعلى الرغم من ذلك قام الفريق- الذي مدد مدة مهمته التي كان من المقرر أن تنتهي يوم (11/ 7/ 1992)- بمحاصرة المبنى[5]، مانعا الموظفين والمراجعين من الدخول إليه أو مغادرته، بما في ذلك

تفتيش أوراق المواطنين الذين جاءوا لقضاء مصالح خاصة.

وقد خيمت على الأزمة منذ بدايتها يوم (5/ 7/ 1992) وحتى نهايتها في (29/ 7/ 1992)، حملة إعلامية غربية كثيفة، متزامنة مع تهديدات عسكرية بضرب العراق، كان (يمكن أن ترعب نصفها أو ربعها دولة عظيمة) على حد تعبير السيد طارق عزيز. ومن جملة التهديدات العسكرية الغربية ما صرح به رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي (باحتمال القيام بعمل عسكري ضد العراق، إذا ما استمر تدخله في أعمال فرق التفتيش، (وتأكيد الولايات المتحدة بأن من حقها) استخدام الخيارات كافة بما في ذلك الخيار العسكري لإجبار العراق على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة)[6].

بينما شهدت بغداد تظاهرات كبيرة طوال مدة الأزمة، احتجاجا على تصرف فريق التفتيش، واستنكارا للتهديدات العسكرية الغربية، إذ لم يمر يوم دون أن تكون هناك تظاهرة احتجاجية أمام مبنى الوزارة، حيث يرابط فريق التفتيش التاسع والثلاثون[7].

ثانيا : إدارة الأزمة

ادعت كارين جانسن في بداية الأزمة بأنها غير واثقة من كون هذا المبنى مقرا لوزارة الزراعة والري، على الرغم من تأكيدات ممثل وزارة الخارجية لها، لذلك قام العراق بأولى خطواته لإدارة الأزمة، متمثلة في استدعاء عدد من ممثلي المنظمات الزراعية والغذائية الدولية الموجودة في بغداد، ومنها منظمة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية للحديث مباشرة مع فريق التفتيش عن هوية المبنى، إلا أن جانسن أصرت على التفتيش وأن كان المبنى مقرا لهذه الوزارة على حد تعبيرها.

وأعقبت هذه الخطوة قيام وزارتي الثقافة والإعلام والخارجية بدعوة مندوبي وكالات الأنباء وشبكات التلفزة الأجنبية، ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في بغداد لزيارة المبنى والتعرف إلى محتوياته، بهدف تأكيد خلوه من المواد المحظورة. كما جرت مباحثات بين الجانب العراقي وفريق التفتيش في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا من اليوم نفسه، اقترح فيها المسؤولون العراقيون على فريق التفتيش السماح بمغادرة المبنى

تحت رقابته، لكن الفريق لم يوافق على المقترح إلا بعد إصرار الجانب العراقي على ضرورة توفير مستلزمات الراحة لهم.

وعبر ناطق باسم وزارة الخارجية عن موقف العراق القاضي بعدم السماح بتفتيش الوزارة، لما يشكله ذلك من إهانة للحكومة العراقية، فضلا عن عدم ارتباطه بالتزامات العراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم (687)، مؤكدا أن طلب التفتيش محاولة استفزازية لتحقيق أهداف سياسية، ويمثل تحولا في مهمات فرق التفتيش.

أما من الناحية القانونية، فقد ذكرت جانسن لمراسل رويتر في بغداد، بأن مباحثات ايكيوس ومستشاره القانوني، أكدت أحقية دخول فريق التفتيش للوزارة، بينما رد اللواء حسام محمد أمين رئيس الجانب العراقي على ذلك بأن القرار (687) يبيح تفتيش المواقع ذات العلاقة بالأنشطة البالستية والأسلحة الكيماوية والبايولوجية فقط.

من جانبه عقد مجلس الأمن الدولي يوم (7/6) جلسة مشاورات لمناقشة الأزمة، اصدر في أعقابها رئيس المجلس بيانا رئاسيا نيابة عن أعضاء المجلس قال فيه (مطلوب من العراق.....ان يسمح للجنة الخاصة بالقيام على الفور بأعمال تفتيش في الموقع، ولاية مواقع تحددها اللجنة..... أن رفض العراق الحالي السماح لفريق التفتيش الموجود حاليا في العراق بالوصول إلى الأماكن التي حددتها اللجنة الخاصة، يشكل انتهاكا ماديا وغير مقبول من جانب العراق لحكم من أحكام القرار(687)..... ويطلب أعضاء المجلس أن يوافق العراق فورا على السماح لمفتشي اللجنة الخاصة بدخول الأماكن المعنية حسبما يطلبه رئيس اللجنة، كيما تحدد اللجنة الخاصة ما إذا كان يوجد داخل تلك الأماكن أية وثائق أو سجلات أو مواد أو معدات لها صلة بمسؤوليات اللجنة)[8].

وتعقيبا على هذا البيان، وصف السيد أحمد حسين وزير الخارجية تفسير مجلس الأمن لموقف العراق (بالتسرع واللامنطقية)، مشددا على أن تفتيش مقر وزاري لا يمت بصلة إلى مهمات فرق التفتيش، وبالتالي فإن هذه العملية تندرج في إطار افتعال الأزمات التي يكثر حدوثها عندما يكون رئيس الفريق أمريكي الجنسية، ومجندا للمخابرات الأمريكية بهدف مواصلة الحصار وتبرير التآمر الأمريكي ضد العراق.

وعندما التقى الجانب العراقي بممثل ايكيوس الأمريكي دوكلاس انكلاند الذي وصل إلى بغداد قادما من نيويورك يوم (7/ 8) قدم انكلاند-بعد اجتماعه مع جانسن وعدد من أعضاء فريقها فور وصوله- قدم مجموعة مقترحات تتعلق بتفتيش المبنى دون أن يحصل على رد الجانب العراقي[9]. وبعد ثلاثة أيام من وصول انكلاند، غادرت جانسن العراق للمشاركة في اجتماعات تعقد في نيويورك لتقويم الموقف يرافقها خمسة مفتشين بغية استبدالهم بآخرين، تاركة اثني عشر مفتشا يتناوبون على محاصرة المبنى، وقد انيطت رئاسة الفريق بالأمريكي مارك سيلفر، واستمرار إشراف انكلاند الذي صرح بأن التعليمات التي تلقاها تقضي بعدم مغادرة المبنى لحين السماح بتفتيشه.

كما لم تسفر الجولة الثانية من المباحثات التي عقدت بين انكلاند والجانب العراقي مساء يوم(12/ 7)، عن نتيجة تذكر سوى انتظار فريق التفتيش لما يقرره مجلس الأمن بهذا الصدد بحسب ما قال انكلاند وسيلفر.

وقبل أن يعقد مجلس الأمن اجتماعه بيومين جدد السيد طه ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهورية، موقف العراق بشأن الأزمة، خلال لقائه بوفد نقابة المهندسين الزراعيين الأردنيين، ودلل رمضان على فقدان مجلس الأمن لشرعيته وخروجه على مبادئ الأمم المتحدة ومواثيقها، وازدواجيته في إصدار القرارات الدولية وتطبيقها، بامتناع المجلس عن الاجتماع للنظر في شكاوى العراق،بينما اجتمع فورا عندما رفض العراق السماح لفريق التفتيش بدخول مبنى وزارة الزراعة والري.

أما مجلس الأمن فقد سلم بعد الاجتماع الذي عقده يوم (7/14) مذكرة إلى ممثل العراق لدى الأمم المتحدة، يبلغه فيها أن المجلس يرى ضرورة تولي فريقه تفتيش المبنى، حيث استند المجلس في مذكرته هذه إلى ادعاء ايكيوس الذي رأى أن خبراء اللجنة الخاصة هم القادرون دون غيرهم على تقويم الوثائق الفنية التي يعتقد أنها موجودة في مبنى الوزارة، إلا أن ممثل العراق ابلغ بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة بإصرار العراق على موقفه، كما أعلن بعد اجتماعه مع رئيس مجلس الأمن أن العراق لن يسمح لفريق التفتيش أو مجلس الأمن بابتزازه.

لقد دفع تمسك العراق بموقفه مجلس الأمن إلى إيفاد رئيس اللجنة الخاصة إلى بغداد التي وصلها ظهر يوم (7/17)، لكنه صرح فور وصوله بأنه يحمل رسالة من مجلس الأمن إلى الحكومة العراقية، وأن مهمته ليست تفاوضية، بل لمناقشة الأزمة مع المسؤولين العراقيين بمشاركة مرافقته اليل هيلت وعدد من أعضاء فريق التفتيش بضمنهم ممثلة انكلاند،على هذا الأساس عقد الصحاف مع ايكيوس ثلاثة اجتماعات في مبنى وزارة الخارجية خلال يومي(18و19/7). وأوضح السيد أحمد حسين أثناء اجتماعه مع رئيس اللجنة الخاصة والوفد المرافق له، بأن تجربة العراق مع فرق التفتيش تؤكد أن بعضا من أعضائها يعينون ليس لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وإنما لخدمة الأهداف السياسية للدول المتنفذة في المجلس، بينما تناول اللقاء الذي جمع السيد طارق عزيز وايكيوس جملة أمور منها أسباب تمسك العراق بموقفه، وقد حدد نائب رئيس الوزراء سببين أساسيين:

أولهما: أن مقر الوزارة يعد رمزا من رموز السيادة الوطنية.

وثانيهما: عدم اعطاء فرق التفتيش سابقة يمكن أن تستغلها للمساس بسيادة العراق مستقبلا، فأجابه ايكيوس أن مجلس الأمن يخول الفرق تفتيش أي موقع في العراق، فرد السيد عزيز بالنفي مؤكدا أن بمقدور فرق التفتيش زيارة المؤسسات ذات الصلة بالميادين المشمولة بالقرار (687) فقط، مذكرا ايكيوس بموقف العراق الذي ثبت أمام أعضاء مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. كما اقترح السيد عزيز أثناء اللقاء بديلا أكثر مرونة من موقف العراق السابق، تمثل في استعداد العراق وبقرار منه دعوة خبراء من دول محايدة من أعضاء مجلس الأمن أو غيرهم كالهند والصين والنمسا وسويسرا لتفتيش مقر الوزارة، ويهدف العراق من هذا البديل تأكيد خلو الوزارة من المواد المحظورة، فضلا عن اتمام عملية التفتيش بمعزل عن ولاية اللجنة الخاصة، وبالتالي التخلص من التفسير الواسع لولايتها. لكن ايكيوس رفض المقترح في بداية الأمر متعذرا بصعوبة تنفيذه، لكون الخبراء الجدد غير مدربين، وليس لديهم المعرفة الكافية بأساليب عمل فرق التفتيش، بعد ذلك توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بأن لا يعمل ايكيوس ضد هذا البديل، الذي سيقترحه العراق على أعضاء مجلس الأمن من خلال ممثل العراق في الأمم المتحدة، وعند هذا

الاتفاق غادر ايكيوس بغداد فيما بقي الفريق محاصرا الوزارة بانتظار تعليمات تصدر له من نيويورك التي اخلف فيها ايكيوس وعده للسيد عزيز من خلال تصريحه بأن (الصيغة) التي اقترحها العراق لحل الأزمة غير مقبولة.

وبهذا تكون الأزمة قد بلغت ذروتها، ولاسيما وأن التهديدات العسكرية مازالت مستمرة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها[10]، والتي استنكرتها التظاهرة الاحتجاجية التي نظمها المجلس الوطني العراقي لأعضائه أمام مبنى الوزارة، وسلم خلالها مذكرة لفريق التفتيش تعبر عن امتعاض ممثلي الشعب من ممارساته التي تتناقض مع الفقرة السابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بينما رد الانباري على تلك التهديدات بأن (أي تهديد حسب ميثاق الأمم المتحدة هو عمل من أعمال العدوان، وأن لغة التهديد هي لغة العاجزين عن التوصل إلى حل وسط).

لقد استغل مارك سيلفر هذه التظاهرة وغيرها من التظاهرات الكبيرة والكثيفة التي نظمت بالقرب من الوزارة، ليبلغ مراجعه في نيويورك بأن حياة المفتشين في خطر، مدعيا عدم استجابة الجانب العراقي لطلبه بتشديد الحماية، إلا أن رئيس الجانب العراقي كذب ادعاء سيلفر، مذكرا أن كارين جانسن ودوغلاس انكلاند هما اللذان سبق أن قدما طلبا بهذا الشأن، وتمت الاستجابة لطلبهما، لذلك فإن ادعاءات سيلفر جاءت بقرار أمريكي لتصعيد موقف الأزمة وتضليل الرأي العام العالمي.

على الصعيد نفسه صرح ايكيوس في نيويورك يوم (7/21) بأن تصاعد الأزمة قد يضطره لسحب فريق التفتيش، كما أعلن ميريميه مندوب فرنسا في الأمم المتحدة أن رئيس اللجنة الخاصة يفكر بسحب فريقه يوم (7/23) أو اليوم الذي يليه.

استثمرت الولايات المتحدة ادعاءات سيلفر في مجلس الأمن بهدف خلق جو سلبي ضد العراق، وبالتالي لم يحظ المقترح العراقي بقبول أعضاء المجلس، بخاصة أن ممثل العراق قد استبعد من الاجتماع لكي لا تتاح الفرصة له لشرح موقف الأزمة، فضلا عن صمت أعضاء المجلس الآخرين.

بعد هذا التصعيد سحب سيلفر فريقه من أمام المبنى صباح يوم (7/22) مدعيا وبعده ايكيوس بأن الفريق تعرض لأذى بدني، حيث توجه بالفريق إلى فندق فلسطين، ثم إلى شيراتون، وفي مساء اليوم نفسه التقى مسؤول الجانب العراقي بسيلفر، وعبر له عن غرابة ادعائه، ذلك أن أحدا من أعضاء الفريق لم يتعرض لأذى، على الرغم من تصاعد الحشد الجماهيري، إذ عمل المسؤولون عن الحماية على عدم حصول احتكاك بين الفريق والمواطنين، مما اتاح له استمرار رصد ومتابعة وتصوير تطورات الموقف، وتحدى مصدر مسؤول في وزارة الخارجية سيلفر أن يذكر له حادثة واحدة تعرض فيها فريقه لأذى بدني، مختتما تعقيبه على ادعاءات سيلفر بأن (قرار انسحاب فريق التفتيش جاء بسبب المأزق الذي وقعت فيه اللجنة الخاصة بعد أن ابدى العراق استعداده لقيام فريق محايد بتفتيش الوزارة..... وأن ذريعة التهديد البدني باطلة،الغاية منها خلق وضع يمكن الدول المتنفذة في مجلس الأمن التدخل غير المشروع في العراق، بما يحقق أغراضها السياسية العدوانية) كما تطرق السيد طارق عزيز في المؤتمر الصحفي الذي عقده في اليوم التالي إلى موضوع انسحاب فريق التفتيش مؤكدا أن قرار الانسحاب اتخذ في نيويورك وليس في بغداد، وأن الجهات العراقية المختصة أبلغت سيلفر عندما طلب العودة ثانية إلى مبنى الوزارة مع تعزيز الحماية، بأن امر العودة من شأنه، وأن إجراءات الحماية كافية.

ولإثبات أن الهدف من افتعال الأزمة سياسي وليس (فني أو عملي) أورد السيد عزيز بأن اللجنة الخاصة إذا كانت لديها معلومات مؤكدة عن وجود مواد محظورة في البناية على وفق البيانات التي أصدرتها، فكيف تتركها منذ صباح يوم (7/22)، إذ يتيح ذلك وقتا كافيا للجانب العراقي لرفع المواد التي تفتش عنها، مستخلصا أن موقفا أمريكا مدبرا يستخدم أجهزة الأمم المتحدة وخاصة اللجنة الخاصة لإهانة العراق والتدخل في شؤونه الداخلية.

دعا تصاعد الأزمة ايكيوس إلى الاجتماع بالانباري في نيويورك يوم (7/22) عارضا عليه أفكارا ومقترحات لحل الأزمة، وصرح الانباري عقب الاجتماع بأن الأطراف التي تعمل على تصعيد الموقف بشكل يتقاطع مع قرار وقف إطلاق النار ستأسف على ذلك،

لان النتائج ستسفر عن عكس ما ترجوه. وقد أرسل العراق يوم (23/ 7) مقترحا متكاملا يتكون من جملة نقاط ردا على المقترحات التي قدمها ايكيوس هي:

أ- اختيار خبراء من دول لم تشترك في العمليات العسكرية عام 1991 لتفتيش الوزارة، بالتنسيق بين العراق واللجنة الخاصة، مع رغبة العراق بمشاركة الهند والصين.

ب- ويمكن تقسيم هذه النقطة إلى مجموعة نقاط:

- أن لا تكون للخبراء مشاركات سابقة بمهمات التفتيش في العراق.
- إيجاز الخبراء فنيا من قبل اللجنة الخاصة إذا كانوا غير عارفين بأساليب عمل اللجنة.
- إبلاغ الخبراء تحريريا بالأشياء التي يفتشون عنها.
- نقل المواد المثيرة للشكوك والتي يصعب البت بها بالمعاينة إلى مكان آخر خارج الوزارة، يتفق عليه الطرفان لفحصها بمشاركة خبراء آخرين.

ج- عدم السماح للخبراء بدخول مكاتب الوزير أو وكلائه.

د- لا يجوز اخذ معلومات ذات صلة بالجوانب الآتية:

- الموظفون.
- خزين الحبوب والمواد الغذائية والمساحة المزروعة، وخطط الري ومشاريعه لكونها ذات صلة بأمن العراق القومي.

من جانبه نقل الانباري المقترح إلى ايكيوس الذي عبر عن انطباعات ايجابية بشأنه، مقترحا في جوابه الذي وصل العراق بسبب فارق الوقت بين بغداد ونيويورك يوم الجمعة (24/ 7) بعض التعديلات، كطول المدة التي يستغرقها تنفيذ البنود التي تضمنها المقترح، خصوصا وانه (أي ايكيوس) يتعرض لضغوط شديدة في هذه الأزمة على حد تعبيره.

وقد استجاب العراق لهذه التعديلات مركزا على جوهر المقترح الذي يشترط أن يكون الخبراء من دول لم تشترك في العمل العسكري ضد العراق، فضلا عن معرفة أسماء الخبراء.

وعلى الرغم من اقتراب مقترحات ايكيوس من المقترح العراقي، إلا أن ايكيوس صعد الأزمة في مساء الجمعة، إذ قال في مؤتمر صحفي (إن الموقف خطير والحالة حرجة، إذ تعرض فريق التفتيش إلى تهديدات جسمانية) كما أصر على بعض التعديلات، وتمسك بأسماء بعض الخبراء بوصفهم لا مثيل لهم، وكان هذا التصعيد معاكسا تماما لطبيعة المحادثات التي جرت بينه وبين الانباري في اليوم السابق. وقد أعقب مؤتمر ايكيوس تصريحات تهديدية لفيتز ووتر الناطق باسم البيت الأبيض الأمريكي، كما أعلن الرئيس الأمريكي بوش عن ذهابه إلى واشنطن ومنها إلى كامب ديفيد للاجتماع بمساعديه بدلا من الذهاب إلى منتجعه الشخصي، وكان يراد بذلك الضغط على مجلس الأمن واللجنة الخاصة.

أما بالنسبة لفريق التفتيش فقد مارس سلوكا استفزازيا، حيث قام بوضع آلات تصوير في الطابق السابع عشر في فندق الشيراتون لمراقبة وزارة الزراعة، لذلك ابلغ رئيس الجانب العراقي سيلفر في الاجتماع الذي عقد بينهما ظهر يوم (7/23)، بأن هذه المراقبة غير صحيحة، إذ لايجوز وضع آلات التصوير أو أية أجهزة مراقبة أخرى في الفندق سواء لمراقبة مبنى الوزارة،أو أية مناطق أخرى، كما أشار في تصريحه للصحافة إلى أن وزارة الخارجية بعثت إلى الأمين العام للأمم المتحدة مذكرات شكوى عديدة بهذا الشأن، لكن الأمم المتحدة أهملت وبصورة متعمدة الرد على هذه الشكاوى، ولم تعرها الاهتمام اللازم.

في غضون ذلك وحسب أوامر ايكيوس، غادر سيلفر مع سبعة من أعضاء فريقه بغداد في صباح يوم (7/24)، متوجها إلى البحرين، ولم يبق من فريق التفتيش سوى مفتشين احدهما فرنسي والآخر روسي، دون معرفة سبب عدم مغادرتهما أو المهام التي يقومان بها.

بعد مرور يومين على هذه التطورات، أعلن في نيويورك في ساعة متأخرة من يوم (7/26) عن توصل الانباري وايكيوس إلى اتفاق يقضي بتوجه ايكيوس مع فريق تفتيش دولي جديد إلى بغداد يوم الثلاثاء (7/28) لتفتيش الوزارة باستثناء مكاتب الوزير أو وكلائه، ويتكون الفريق على وفق الاتفاق من دول أوربية محايدة لم تشترك في الحرب ضد العراق مباشرة، هي السويد وفنلندة وألمانيا وسويسرا وروسيا.

لقد شهدت جميع محافظات العراق في يوم الثلاثاء تظاهرات كبيرة دعما لموقف القيادة العراقية، تزامن بعضها مع وصول فريق التفتيش الذي حطت طائرته في مطار الحبانية في الساعة الثامنة والنصف صباح ذلك اليوم، وفي الساعة الحادية عشرة اجتمع الصحاف بايكيوس ومساعديه بحضور عدد من أعضاء الفريق الفني العراقي، وتمت في الاجتماع مناقشة توقيتات وتفاصيل خطة التفتيش التي بدأت في الساعة الثالثة والنصف مساء، مستغرقة ست ساعات، فتش خلالها الفريق اغلب طوابق الوزارة والأبنية الملحقة بها، إلا أن رئيس الفريق اخيم بيرمان طلب في الساعة التاسعة مساء تأجيل تفتيش الطوابق الثلاثة المتبقية إلى صباح اليوم التالي لإحساس أعضاء الفريق بالتعب، وعندما فشل الفريق في الحصول على أشياء محظورة، غادر المبنى في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا معترفا بعدم وجود أشياء محظورة على العكس مما ادعته جانسن.

وفي مساء اليوم نفسه أكد السيد طارق عزيز أثناء لقائه بايكيوس الذي حضره الصحاف واحمد حسين، أن العراق يرفض أي نوع من أنواع السلوك الذي يمس سيادته وكرامته وأمنه الداخلي.

وعلى الرغم من انتهاء الأزمة، إلا أن رئيس الفريق حاول من خلال تصريحاته في البحرين ونيويورك خلق جو من الغموض والشكوك لدعم مزاعم تتهم العراق بنقل المواد المحظورة قبل دخول الفريق إلى مبنى الوزارة[11]، إذ قال (هناك بعض النقاط الواجب دراستها من قبل أعضاء الفريق).

لذلك عقب ناطق باسم وزارة الخارجية (بأن هذه التصريحات محاولة مهلهلة للتغطية على الفخ الذي نصبته المخابرات الأمريكية للجنة الخاصة، بتسريبها معلومات مضللة إلى اللجنة عن وجود مواد ذات صلة بالقرار (687) داخل البناية (مشيرا) إلى أن هذه اللعبة ذات صلة بالأهداف السياسية والدعائية لجورج بوش في حملته الانتخابية).

ثالثا : اتجاهات الخطاب الإعلامي

أ ـ تبويب الفئات (الاتجاهات)

تم تحليل الخطابات الإعلامية الخاصة بأزمة تفتيش وزارة الزراعة والري ، فظهرت الاتجاهات المثبتة في الجدول رقم (3)، وقد تضمنت الخطابات الإعلامية اثني عشر اتجاها ضمن سبع مراتب.

جدول رقم (3) يبين المرتبة القيمية لكل اتجاه وعدد تكراراته ونسبته المئوية واتجاهات خطابات كل صحيفة وعدد تكراراتها في أزمة تفتيش وزارة الزراعة والري

التسلسل	المرتبة القيمية	الاتجاه	التكرار حسب الصحيفة			مجموع التكرارات	٪
			الجمهورية	الثورة	القادسية		
1	1	أ	2	2	4	8	17,77
2	2	ت	1	2	3	6	13,33
3	2	خ	1	3	2	6	13,33
4	3	ح	–	3	2	5	11,11
5	4	ز	1	2	1	4	8,88
6	5	ب	1	–	2	3	6,66
7	5	ث	1	1	1	3	6,66
8	5	د	1	1	1	3	6,66
9	6	ر	–	1	1	2	4,44
10	6	ز	–	1	1	2	4,44
11	6	س	–	–	2	2	4,44
12	7	ش	–	1	–	1	2,22
13	–	ج	–	–	–	–	–
14	–	ص	–	–	–	–	–
15	–	ض	–	–	–	–	–
16	–	ط	–	–	–	–	–
17	–	ظ	–	–	–	–	–

التسلسل	المرتبة القيمية	الاتجاه	التكرار حسب الصحيفة			مجموع التكرارات	٪
			الجمهورية	الثورة	القادسية		
18	–	ع	–	–	–	–	–
19	–	غ	–	–	–	–	–
20	–	ف	–	–	–	–	–
21	–	ق	–	–	–	–	–
22	–	ك	–	–	–	–	–
23	–	ل	–	–	–	–	–
24	–	م	–	–	–	–	–
25	–	ن	–	–	–	–	–
26	–	هـ	–	–	–	–	–
27	–	و	–	–	–	–	–
28	–	ي	–	–	–	–	–
29	–	أ[2]	–	–	–	–	–
30	–	ب[2]	–	–	–	–	–
31	–	ت[2]	–	–	–	–	–
32	–	ث[2]	–	–	–	–	–
33	–	ج[2]	–	–	–	–	–
34	–	ح[2]	–	–	–	–	–
35	–	خ[2]	–	–	–	–	–
36	–	د[2]	–	–	–	–	–
37	–	ذ[2]	–	–	–	–	–
38	–	ر[2]	–	–	–	–	–
39	–	ز[2]	–	–	–	–	–
40	–	س[2]	–	–	–	–	–
المجموع			8	17	20	45	99,94

بـ تفسير النتائج

تبين من خلال تحليل الخطابات الإعلامية الخاصة بأزمة تفتيش وزارة الزراعة والري ما يأتي:

أولا: فضح نوايا الخصم (أ)

وقع هذا الاتجاه في المرتبة الأولى على سلم الاتجاهات ، وقد أوردت الخطابات بأن إثارة أزمة تفتيش وزارة الزراعة والري تأتي في إطار المخطط الأمريكي المعادي للعراق والساعي إلى تحقيق أهداف عديدة ، ففي خطابات صحفية القادسية تم الكشف عن الأهداف الآتية[1]:

- تأخير رفع الحصار
- إهانة الحكومة العراقية وانتهاك حرمة مؤسساتها المدنية والإنتاجية والخدمية.
- زعزعة استقرار العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- الربط بين الموقف من العراق وفرص الرئيس بوش الانتخابية.
- وعلى الرغم من تماثل بعض الأهداف بين صحيفتي القادسية والثورة ، إلا أن خطابات صحيفة الثورة كشفت عن أهداف لم ترد في القادسية مثل[2]:
- التدخل في شؤون العراق الداخلية.
- التجسس على انجازات العراق.

ويلاحظ أن صحيفة الجمهورية لم تأت بجديد بهذا الخصوص ، بل تماثلت مع الصحيفتين المذكورتين ، ويمكن القول أن التشابه في التعبير عن بعض الأهداف كان كبيرا ولاسيما بين صحيفتي الثورة والجمهورية ، إلى درجة أنهما لم تختلفا حتى بالصياغة اللغوية ، فعلى سبيل المثال ورد في صحيفة الثورة أن (اتخاذ عملية تفتيش مبنى الوزارة سابقة يمكن أن تستغلها فرق التفتيش مستقبلا في التطاول على سيادة الشعب وكرامته)[3]. في حين جاء في صحيفة الجمهورية (لجعلها سابقة خطيرة يمكن أن تستغلها فرق التفتيش في المستقبل في التطاول على سيادة العراق وكرامته)[4]

ثانيا: وقع كل من الاتجاهين (ت) و (خ) في المرتبة الثانية على السلم

أ - تأكيد شرعية مواقف العراق (ت)

وبينت الخطابات مشروعية موقف العراق بعدم السماح بتفتيش وزارة الزراعة والري واستناده إلى الشرعية الدولية ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية[5]، فضلا عن تمثيل الوزارة لرمز من رموز السيادة الوطنية[6] التي لا تجيز القوانين والأعراف الدولية انتهاكها من خلال التفتيش، كما استمد هذا الموقف مشروعيته في بعض الخطابات من كونه تجسيدا لإرادة الشعب العراقي[7].

وركزت الصحف على أن ثبات موقف العراق لا ينطلق من إخفاء مواد محظورة تقع ضمن اهتمام فرق التفتيش في الوزارة، بل جاء منعا لاتخاذ عملية التفتيش سابقة لانتهاك مقرات السيادة الوطنية[8]، بخاصة أن طلب التفتيش يعبر عن موقف أمريكي ينطوي على أهداف سياسية واضحة[9] واستدلت الخطابات على ذلك بدعوة العراق الصحفيين والدبلوماسيين العرب والأجانب في اليوم الأول للأزمة لزيارة مبنى الوزارة بهدف تأكيد خلوه من المواد المحظورة التي ادعى (الأوغاد) وجودها فيه[10].

وتشير أدبيات إدارة الأزمة إلى أن فاعلية قرارات الأزمة تتوقف على مدى شرعيتها[11]، وهذا ما جسدته الخطابات بتأكيدها شرعية موقف العراق في هذه الأزمة.

ب- فضح ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة بالسياسات المعادية للعراق (خ)

اتضح هذا الاتجاه من خلال التأكيد بأن فرق التفتيش بضمنها الفريق رقم (39) فرق أمريكية غربية أكثر منها دولية[12]، ذلك أن تجربة العراق كشفت عن أن بعض عناصر هذه الفرق ورؤسائها على وجه التحديد تعمل على تنفيذ أهداف سياسية تآمرية تجسسية لدول بعينها[13].

وقد استعانت الخطابات بأمثله واضحة على أحكامها هذه ، منها اعتراف كارين جانسن صراحة بأنها تحمل رتبة رائد في الجيش الأمريكي ، وقيام ديفيد كي بإرسال المعلومات التي حصل عليها من العراق إلى جهات أمريكية في واشنطن بدلا من إرسالها

إلى مقر اللجنة الخاصة في نيويورك[14]، فضلا عن كون رئيس فريق التفتيش الحالي أمريكي هو الآخر[15].

وعللت صحيفة الثورة إرجاء موعد مغادرة فريق التفتيش العراق لحين القيام بمهمة تفتيش الوزارة على الرغم من انجازه لمهامه المكلف بها ،إلى تلقيه معلومات من جهة خاصة في آخر لحظة[16]، كما نفت أن تكون الصدفة وراء تبؤ عناصر أمريكية رئاسة هذه الفرق ، بل أن إسناد الرئاسة إلى عناصر تنتمي إلى المخابرات المركزية الأمريكية والجيش الأمريكي عمل مقصود[17]، لذلك جاء تماديها في نهجها بتوجيه مباشر من إدارة (المجرم بوش) والمخابرات المركزية[18].

ثالثا: الإشادة بالموقف الجماهيري (ح)

حظي هذا الاتجاه بالمرتبة الثالثة على سلم الاتجاهات، وقد بدا من خلال الإشادة بمظاهر التعبير الجماهيري العربية والعراقية المستنكرة لمحاصرة فريق التفتيش الوزارة وإصراره على تفتيشها[19].

وأكدت صحيفتا الثورة والقادسية – باستثناء الجمهورية التي لم تتناول خطاباتها هذا الاتجاه – أن (التظاهرات الصاخبة) التي أقيمت بالقرب من الوزارة جسدت الموقف الجماهيري الرافض للمخططات الأمريكية الهادفة إلى إهانة العراق[20]. إذ قالت صحيفة الثورة أن هذا الموقف الذي بدأ (منذ الخامس من تموز وعلى امتداد أيام المواجهة التي استمرت (22) يوما..... يدعم موقف القيادة ويؤيد إدارتها الناجحة اللازمة)[21]، فضلا عن تأييده لجميع المواقف التي اتخذتها القيادة تجاه قرارات مجلس الأمن وإجراءات فرقه التفتيشية[22].

وعبرت صحيفة القادسية عن إشادتها قائلة (مازلت صورة الغضب العراقي تتصاعد مع تصاعد مناورات وتهديدات الأمريكان التي تخللتها ألاعيب انسحاب أعضاء فريق التفتيش بدعوى ومزاعم باطلة)[23].

رابعا: الإقلال من شأن هيئة الأمم المتحدة (ذ)

جاء تسلسل هذا الاتجاه في المرتبة الرابعة ، وأوضح أن تفتيش الوزارة (محاولة أمريكية مفضوحة لاستخدام أجهزة الأمم المتحدة لإهانة العراق)[24]. ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت من الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفرق التفتيش غطاء لتحقيق أهدافها السياسية[25]، بما حول هذه الأجهزة إلى أدوات (طيعة بيد الطاغوت الأمريكي)[26]. وبلغ الأمر في صحيفتي الثورة والجمهورية أن شبها مجلس الأمن بـ (لوحة إعلانات تكتب عليها واشنطن ما تشاء)[27]. كما كتبت الثورة متسائلة (ما برح مجلس الأمن متمسكا بموقفه تجاه العراق..... لماذا، لان الإدارة الأمريكية وبريطانيا تهدفان إلى زعزعة الأوضاع الداخلية في العراق)[28].

في حين وصفت صحيفة القادسية موقف مجلس الأمن تجاه العراق (بالمتزمتة وغير العقلانية) بسبب تأثرها (بالمزاعم والافتراءات الأمريكية) الهادفة إلى تأزيم الموقف وإظهار العراق بمظهر غير الملتزم بقرارات مجلس الأمن[29]. ويكشف مضمون هذا الاتجاه عن حقيقة الواقع الذي تمر به أجهزة الأمم المتحدة ، ذلك أن المنظمة الدولية كما تقول الأدبيات والواقع السياسي الدولي قد تحولت بعد انتهاء الحرب الباردة من الحفاظ على السلم والأمن الدولي من خلال إيجاد التسويات السلمية للأزمات الدولية إلى أداة لإدارة الأزمات على وفق مقتضيات مصالح الدول المتنفذة فيها[30].

خامسا- نالت المرتبة الخامسة ثلاثة اتجاهات هي: (ب) و (ث) و (د).

أ – تعبئة الشعب (ب)

تمثل هذا الاتجاه الذي برز في خطابات صحيفتي القادسية والجمهورية بينما أغفلته خطابات صحيفة الثورة، في حث الشعب العراقي على مواصلة التمسك بمواقفه المبدئية الرافضة تفتيش مقر وزارة الزراعة والري، وعدت ذلك سلوكا استفزازيا وموقفا مدانا ومرفوضا، مؤكدة أن العراقيين سيواصلون (منهجهم الجهادي) في فضح المواقف الأمريكية التآمرية مهما كانت (الأغطية) التي تتلفع بها[31]، ذلك أن شعبنا كما تقول صحيفة القادسية (خبر وسائل وأساليب الحلف الأمريكي الصهيوني الأطلسي ،ولن

تزيده إلا إصرارا على المضي قدما في مسيرة الجهاد والبناء)[32].

وأشادت صحيفة الجمهورية بالسمات التي يتحلى بها الشعب العراقي كالتحضر والأصالة والشجاعة التي جعلته (اكبر من هذه الألاعيب ومقاصدها) مشيرة إلى أن الأحداث السابقة في حرب الخليج الثانية أثبتت أن الشعب العراقي جدير (في مواجهة التحديات الكبيرة ليخرج منها أعمق إيمانا وأشد صلابة وأكثر تماسكا)[33]. وبهذا الصدد تشير أدبيات إدارة الأزمات إلى أن صناع القرار يلجئون إلى وسائل الإعلام لتشكيل رأي عام مساند لقراراتهم بشكل يجعلها وكأنها مطالب شعبية ، ذلك أن فاعلية قرارات الأزمة تتوقف إلى حد كبير على ما يتوفر لها من دعم داخلي [34].

ب- إبراز لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث)

وتبين من خلال المحاكمة القانونية والأخلاقية لمحاولة فريق التفتيش ،فقد كشفت الخطابات من زاوية قانونية أن حدود قرار مجلس الأمن (687) ، لا تجيز الدخول إلى المباني الحكومية[35] ، فضلا عن عدم شمول مبنى الوزارات بواجبات الفريق على وفق أحكام القرار المذكور ، وبالتالي فإن سلوك الفريق يشكل تحولا في مهماته الحقيقية ، إلى جانب كونه تجاوزا لتخويلات ذلك القرار[36]. استنادا إلى ذلك تساءلت صحيفة الجمهورية (إلا يعرف ايكيوس أن ما أقدم عليه فريق التفتيش هو عمل خاطئ لا شرعية له..... وهو يعرف جيدا حدود قرارات مجلس الأمن)[37].

ووصفت الخطابات – في معرض محاكمتها الأخلاقية لسلوك فريق التفتيش – محاولة الدخول إلى الوزارة (بالبؤس والعقم في التصرف)[38] وافتقارها إلى (الخلق والتحضر واللياقة والاحترام والشرعية والحق)[39] ويتضح من التساؤل الذي طرحته صحيفة الثورة أن سلوك فريق التفتيش لا يمكن تفسيره إلا على وفق ما ورد من أخلاقيات (وإلا كيف نفسر قيام الفريق وبوقاحة ملحوظة بتطويق مبنى الوزارة وإقدامه على منع المواطنين المراجعين وبينهم فلاحون ومزارعون وأصحاب مصالح ، جاءوا من مختلف محافظات البلاد من الخروج على الرغم من إبرازهم الأوراق النظامية والوثائق التي تثبت كونهم مراجعين وليسوا خبراء أسلحة كيماوية كما يظن إثما خبراء هذا الفريق الفطن)[40].

ج- إيضاح البدائل العراقية (د)

حظي هذا الاتجاه باهتمام الصحف الثلاث، إذ أوردت جميعها استعداد العراق لدعوة عدد من المختصين بالحقول النووية والكيماوية والبايولوجية من دول عدم الانحياز أو بلدان محايدة من الأعضاء في مجلس الأمن أو من دول غيرها لتفتيش مقر الوزارة إلا أن خطاباتها اختلفت في التعبير عن إيضاحاتها لهذا المقترح ، ففي صحيفة الجمهورية تبين انه يمعن في كشف السلوك الأمريكي الاستفزازي التآمري ، بما يجعل الولايات المتحدة على (المحك) ، لذلك تحدت صحيفة الجمهورية الولايات المتحدة أن تقبل به ، لان القبول به (يفضح دورها ويعري عناصرها) في فرق التفتيش[41]، في حين عدته صحيفة القادسية (قرارا عادلا ومنطقيا ، ويعبر عن الثقة العالية بالنفس والتمسك بالحقيقة والموضوعية المتعارضة مع الدعاوى الأمريكية الباطلة)[42]، بينما اكتفت صحيفة الثورة بأنه يؤكد خلو مقر الوزارة مما تدعيه اللجنة الخاصة [43].

وينطلق اهتمام الخطاب الإعلامي بهذا الاتجاه من كون الاعتماد على خيارات غير مرنة ، والتصلب في الموقف يقود إلى الابتعاد عن الحل السلمي للأزمة ، من خلال زيادتها لحدة التصعيد بين أطرافها ، بما يؤول بإدارة الأزمة إلى عدم السيطرة على الموقف ، فإدارة الأزمة بوصفها تعبيرا عن قوى حقيقية متصارعة وذات مصالح متضاربة تقتضي المرونة وتبادل التنازلات بين أطرافها[44].

سادساً- توازنت في المرتبة السادسة على السلم ثلاثة اتجاهات هي: (ر) و (ز) و (س).

أ- المطالبة بضرورة وعي حقيقة الموقف الأمريكي (ر)

انفردت صحيفة القادسية بهذا الاتجاه المطالب بوعي حقيقة الموقف الأمريكي المعادي لقيادة العراق ونظامها السياسي، موضحة أن الموقف الأمريكي (السخيف) أثناء الأزمة تجاوز أبسط مفاهيم الصراع بين الأطراف المتناقضة، وبات موضع حيرة حلفائها وعليه فإن الإدارة الأمريكية وفي مقدمتها الرئيس بوش وضعت نفسها في مأزق لا تحسد عليه[45]،

لذلك على أعضاء مجلس الأمن الذين لا يشتركون في المخطط الأمريكي وعي حقيقة هذا الموقف ، واتخاذ المواقف المنسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة والضمير الإنساني[46].

ب - تأكيد تعاون العراق مع اللجنة الخاصة (ز)

وتبين هذا الاتجاه من خلال وصف تعاون العراق مع فرق التفتيش بالحكمة والدراية والايجابية ، على الرغم من تعسف قرارات مجلس الأمن الدولي ، واستدلت الخطابات عليه بالأرقام التي أوردها السيد طارق عزيز في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم (7/23) عن عدد الفرق التي زارت العراق والمواقع التي فتشتها، فضلا عن عدد الطلعات الجوية التي تمت للغرض نفسه أو لأغراض أخرى[47].

كما أشارت إلى التسهيلات الكافية والحماية اللازمة التي وفرها الجانب العراقي لفرق التفتيش أثناء عمليات تدمير الأسلحة أو تفتيش المواقع ، مستشهدة باعتراف كارين جانسن نفسها بهذا التعاون لوكالات الأنباء الغربية قبل مغادرتها بغداد[48].

ج - إبداء الاستعداد للمواجهة العسكرية (س)

انطوى هذا الاتجاه على التأكيد بأن القوات المسلحة العراقية على أتم الاستعداد لمواجهة جميع النتائج المترتبة على رفض العراق تفتيش الوزارة[49] ، مشيرة إلى حتمية انتصار إرادة الشعب العراقي وقواته المسلحة على (الألاعيب) الأمريكية[50].

سابعا- إيضاح طبيعة الأزمة (ش)

في المرتبة الأخيرة على سلم الاتجاهات جاء هذا الاتجاه وتمثل في إيضاح موضوع الأزمة للرأي العالم ، وكتبت صحيفة الثورة دون غيرها قائلة (قيام فريق تفتيش كيماوي وبايولوجي مشترك مؤلفا من سبعة عشر مفتشا دوليا برئاسة السيدة كارين جانسن أمريكية الجنسية بمحاولة استفزاز استهدفت تفتيش موقع ادعى الفريق انه مشمول بواجباته ، إلا أن المسؤولين في وزارة الخارجية أوضحوا لرئيسة الفريق.....)[51].

استنادا إلى هذا التحليل تبين أن اهتمام المؤسسات الإعلامية وخطاباتها الخاصة بهذه الأزمة اتسم بما يأتي:

أ- أولت المؤسسات الإعلامية هذه الأزمة اهتماما خاصا، تجسد في عدد الخطابات المخصصة لها، فضلا عن كثرة الاتجاهات التي انطوت عليها خطاباتها، إذ بلغت ضعف الاتجاهات التي وردت في الخطابات الإعلامية أثناء إدارة أزمة ديفيد كي ومن تلك الاتجاهات ما كان جديدا، ويؤشر ذلك تلمس الجهات القائمة وراء إدارة الأزمة سياسيا وإعلاميا ضرورة اتساع مساحة الدور الذي يجب أن يؤديه الإعلام العراقي في إدارة الأزمة.

ب- يتضح عند مقارنة مضامين الخطاب الإعلامي بتلك التي طرحها الخطاب السياسي ، أن الخطاب الإعلامي لم يبادر بطرح أفكار جديدة يمكن أن تنبه فريق إدارة الأزمة على أشياء بعينها ، أو تساعده في إيجاد تفسيرات معينة للازمة وأبعادها.

ج- تمكن الخطاب الإعلامي من تحديد أهداف الخصم - المتنوعة والعديدة - تحديدا واضحا ، وهذا يعني أن إدراك أهداف الخصم يكشف على وفق أدبيات إدارة الأزمة الحدود التي لا يجوز تجاوزها في التعامل مع الأزمة ، فضلا عن تجنب الوقوع ضحية الخطأ أو عدم التأكد من الفعل المطلوب وتوقع رد الفعل المقابل[52].

د- استخدم الخطاب الإعلامي أساليب التهكم والسخرية والاستخفاف والتصغير ضد فرق التفتيش والجهات القائمة عليها مثل: فرق الكلاب الضالة ، الأوغاد ،المجرم بوش ، فريق التفتيش الفطن ، ، السخيف وغيرها.

هـ- ركز الخطاب الإعلامي على رفع معنويات المواطنين وتعزيز ولائهم لقيادة الرئيس صدام حسين ، وتعميق كراهيتهم لأعداء العراق ، كما عملت من خلال كشفها لنوايا الخصوم على تعميق وعي المواطنين بحقيقة أهداف المخططات الأمريكية الصهيونية المعادية للعراق ، وبذلك فإن الخطاب الإعلامي سعى إلى توجيه مشاعر الحب والكراهية نحو رموز محددة ومقصودة ، وهذا ما يتفق مع طروحات بعض الباحثين العرب بأن الإعلام العراقي اتجه إلى القيام بوظيفة التعبئة الجماهيرية للشعب العراقي[53].

و- عند محاكمة الخطابات على وفق الوحدة المستقلة للموضوع التي يفترض اتسام الخطاب الإعلامي بها ، أو على حد قول عبد اللطيف حمزة (لا ينبغي حشو المقال بحقائق يزحم بعضها بعضا أو تتراكم تراكما يحول دون فهم الرأي الذي يبسطه الكاتب أو الفكرة التي كتب من اجلها المقال (بل) ينبغي للمقال أن يكون ذا موضوع معين وغاية واحدة ، ولابد من معالجته بطريقة يظهر بها المقال كأن له وحدة مستقلة بذاتها)[54] ، عند هذه المحاكمة وقياسا بعدد الخطابات التي خصصتها كل صحيفة للأزمة ، نجد أن الفاعل الخطابي الإعلامي لم يلتزم في خطاباته بالوحدة المستقلة للخطاب ، ويتعارض تشعب الاتجاهات في كل خطاب مع تكنيكات أحداث التأثير في المتلقي التي تفترض إلا يكون لمضمون الخطاب معاني متعددة لكونها تزيد في تأويل المتلقي لمعنى الخطاب ، فضلا عن ضياع المعنى الأساس ، لذلك يجب أن ينطوي الخطاب على معنى واحد[55].

ز- يلاحظ أن مستوى إغفال الخطابات للاتجاهات الواردة في أزمة ديفيد كي كان طفيفا.

هوامش الفصل الرابع

أولا: هوامش موضوع الأزمة وإدارتها

1- يتكون هذا الفريق من (17) مفتشا برئاسة الأمريكية كارين جانسن التي اعترفت بأنها تحمل رتبة رائد في الجيش الأمريكي، وتعمل في احد مراكز البحوث البيولوجية الأمريكية، وقد زارت العراق قبل حدوث هذه الأزمة ست مرات كرئيسة وعضو لبعض فرق التفتيش.

2- انظر: رافد بطرس سعيد حداد (الحملات الإعلامية في العراق: دراسة تحليلية للحملات في الصحافة العراقية 1990 ـ 1993) رسالة دكتوراه غير منشورة (بغداد، كلية الآداب، قسم الإعلام، 1995) ص 220.

3- كشف تقرير بثته إذاعة صوت أمريكا مساء يوم (13/ 7/ 1992) عن إيحاء دوائر المخابرات الأمريكية لفريق التفتيش بوجود أسرار أسلحة دمار شامل في مبنى الوزارة، مما دفع ايكيوس رئيس اللجنة الخاصة إلى إصدار أمر باستمرار مهمة الفريق، كما اعترف بارني ليفنغ منسق عمليات فرق التفتيش والمقيم في البحرين بأن مهمة الفريق تستند إلى معلومات استخبارية تمده بها بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

4- منال لطفي (عامان على اندلاع حرب الخليج: إدارة نتائج ما بعد الحرب) مجلة السياسة الدولية، العدد (111) 1993، ص 107.

5- United Nations. op. cit, pp. 130-131.

6- منال لطفي، مرجع سابق، ص 107.

7- قام الفريق المذكور ـ الذي يشكل الأميركيون فيه نسبة (40٪) منذ وصوله إلى العراق يوم (26/ 6/ 1992) وحتى بداية الأزمة الحالية بإحدى عشرة عملية تفتيش دون أي عقبات تذكر،كما فتش في الأيام الثلاثة الأولى للازمة ثمانية مواقع أخرى.

8- انظر:

أ- قرارات ومقررات مجلس الأمن 1992 (نيويورك: الأمم المتحدة، 1993) ص 117.

ب- United, Op.Cit,p.130.

9- تناقلت الإذاعات في ذلك اليوم أن دوغلاس انكلاند سلم رسالة إلى الجانب العراقي تتضمن رأي اللجنة الخاصة بالأزمة، وهو ما نفاه رئيس الجانب العراقي.

10- في هذه الأثناء عقد الرئيس صدام حسين اجتماعاً لعدد من كبار ضباط القوة الجوية والدفاع الجوي، ويمكن عد هذا الاجتماع ـ الذي لم يصدر عنه ما يوضح فحواه ـ إشارة إلى استعداد العراق لمواجهة التهديدات العسكرية الأمريكية في حالة حصولها.

11- ما ورد في كتاب (The United Nation and the Iraq-Kuwait Conflict, 1990-1996) يشير إلى تبني الأمم المتحدة هذه المزاعم، إذ ورد في الكتاب (إن سماح العراق للفريق بالدخول أخيرا، جاء بعد أن تم نقل المحتويات المحظورة أثناء مدة رفض دخول الفريق).

ثانيا: هوامش تحليل الخطاب الإعلامي

1- انظر صحيفة القادسية:

أ- العدد (3953) في 6/ 7/ 1992.

ب- العدد (3966) في 21/ 7/ 1992.

ج- العدد (3969) في 25/ 7/ 1992.

د- العدد (3971) في 27/ 7/ 1992.

2- انظر صحيفة الثورة:

أ- العدد (7991) في 21/ 7/ 1992.

ب- العدد (7994) في 24/ 7/ 1992.

3- صحيفة الثورة ، العدد (7991) ، في 21/ 7/ 1992.

4- انظر صحيفة القادسية:

أ- العدد (8237) في 6/ 7/ 1992.

ب- العدد (8251) في 21/ 7/ 1992.

5- صحيفة الثورة ، العدد (7994) في 24/ 7/ 1992.

6- صحيفة الجمهورية ، العدد (8251) في 21/ 7/ 1992.

7- صحيفة الثورة، العدد (7991) في21/ 7/ 1992.

8- صحيفة القادسية ، العدد (3969) في 25/ 7/ 1992.

9- صحيفة الثورة ، العدد (7994) في 24/ 7/ 1992.

10- صحيفة الثورة ، العدد (7991) في 21/ 7/ 1992.

11- انظر: الفصل الثاني من هذا الكتاب، موضوع توسيع قاعدة قرار الأزمة.

12- صحيفة الثورة ، العدد (7991) في 21/ 7/ 1992.

13- صحيفة الجمهورية ، العدد (8251) في 21/ 7/ 1992.

14- صحيفة القادسية ، العدد (3966) في 21/ 7/ 1992.

15- صحيفة الثورة ، العدد (7994) في 24/ 7/ 1992.

16- صحيفة الثورة ، العدد (7977) في 6/ 7/ 1992.

17- صحيفة الثورة ، العدد (7994) في 24/ 7/ 1992.

18- صحيفة القادسية ، العدد (3969) 25/ 7/ 1992.

19- صحيفة القادسية ، العدد (3966) في 21/ 7/ 1992.

20- صحيفة الثورة ، العدد (7998) في 29/ 7/ 1992.

21- المصدر نفسه.

22- صحيفة الثورة ، العدد (7991) في 21/ 7/ 1992.

23- صحيفة القادسية ، العدد (3969) في 25/ 7/ 1992.

24- صحيفة الثورة ، العدد (7994) في 24/ 7/ 1992.

25- صحيفة القادسية ، العدد (3966) في 21/ 7/ 1992.

26- المصدر نفسه.

27- انظر صحيفتي:

أ- الجمهورية ، العدد (8251) في 21/ 7/ 1992.

ب- الثورة ، العدد (7991) في 21/ 7/ 1992.

28- صحيفة الثورة ، العدد (7994) في 24/ 7/ 1992.

29- صحيفة القادسية ، العدد (3966) في 21/ 7/ 1992.

30- انظر: الفصل الثاني، موضوع المنظمات الدولية.

31- صحيفة القادسية ، العدد (3966) في 21/ 7/ 1992.

32- صحيفة القادسية ، العدد (3953) في 6/ 7/ 1992.

33- صحيفة الجمهورية ، العدد (8237) في 6/ 7/ 1992.

34- انظر: الفصل الثاني، موضوع توسيع قاعدة دعم قرار الأزمة

35- صحيفة الجمهورية ، العدد (8237) في 6/ 7/ 1992.

36- صحيفة القادسية ، العدد (3953) في 6/ 7/ 1992.

37- صحيفة الجمهورية ، العدد (8237) في 6/ 7/ 1992.

38- صحيفة القادسية ، العدد (3953) في 6/ 7/ 1992.

39- صحيفة الجمهورية ، العدد (8237) في 6/ 7/ 1992.

40- صحيفة الثورة ، العدد (7977) في 6/ 7/ 1992.

41- صحيفة الجمهورية ، العدد (8251) في 21/ 7/ 1992.

42- صحيفة القادسية ، العدد (3966) في 21/ 7/ 1992.

43- صحيفة الثورة ، العدد (7991) في 21/ 7/ 1992.

44- انظر: الفصل الثاني، موضوع التصعيد التدريجي للضغط أو الخيارات المرنة.

45- صحيفة القادسية ، العدد (3971) في 27/ 7/ 1992.

46- صحيفة القادسية ، العدد (3966) في 21/ 7/ 1992.

47- صحيفة القادسية ، العدد (3969) في 25/ 7/ 1992.

48ـ صحيفة الثورة ، العدد (7977) في 6/ 7/ 1992.

49- صحيفة الثورة ، العدد (7994) في 24/ 7/ 1992.

50- صحيفة القادسية ، العدد (3969) في 25/ 7/ 1992.

51- صحيفة الثورة ، العدد (7977) في 6/ 7/ 1992.

52- انظر: الفصل الثاني، موضوع محدودية الأهداف ووضوحها.

53- محمد سعد أبو عامود ، مرجع سابق ، ص ص 96-97.

54- عبد اللطيف حمزة، المدخل إلى فن التحرير الصحفي ، ط2 (القاهرة: دار الفكر العربي ، بدون تاريخ) ص ص 216-217.

55- انظر: الفصل الأول، موضوع الخطاب الإعلامي.

الفصل الخامس

اتجاهات الخطاب الإعلامي
أثناء إدارة أزمة الكاميرات
(1993/7/5-1993/7/31)

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- **أولا:** موضوع الأزمة
- **ثانيا:** إدارة الأزمة
- **ثالثا:** اتجاهات الخطاب الإعلامي

الفصل الخامس

اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة الكاميرات (1993/7/31-1993/7/5)

أولا : موضوع الأزمة

يتعلق موضوع أزمة الكاميرات بمنع العراق فريق تفتيش أرسلته اللجنة الخاصة إلى بغداد في منتصف شهر آيار عام 1993، من نصب كاميرات مراقبة في منشأتي الرفاء واليوم العظيم[1]، كجزء من تنفيذ متطلبات قرار مجلس الأمن الدولي رقم (715)، الذي لم يحظ بموافقة العراق آنذاك، بزعم إمكانية استخدام المنشأتين لاختبار محركات صواريخ يزيد مداها عن (150) كم، وهو المدى الذي سمح قرار مجلس الأمن رقم (687) به للعراق بإنتاج الصواريخ. من جانبه لم يعترض العراق من حيث المبدأ على نصب الكاميرات، على الرغم من تخصص المنشأتين باختبار الصواريخ التي يقل مداها عن المدى المذكور[2]، إلا انه طلب تأجيل نصبها لحين انتهاء حواره مع الأمم المتحدة بشأن مسألة قبوله الرسمي بالقرار (715)، الذي بدأ بالتقاء السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء مع السيد بطرس

غالي الأمين العام للأمم المتحدة.

وكان العراق قد اشترط لامتثاله لنصب الكاميرات، انتهاء اللجنة الخاصة من تنفيذ متعلقات القرار (687) الخاص بإخلاء العراق من أسلحة الدمار الشامل، لكون ذلك جزءا من المراقبة المستقبلية اللاحقة لهذا القرار. وبالتالي فإنها يجب أن تعقب رفع الحصار[3].

بناء على ذلك عد مجلس الأمن واللجنة الخاصة طلب العراق بمثابة رفض العراق للمراقبة المستقبلية برمتها[4]، تلك المراقبة التي عدت الوسيلة الوحيدة لمنع العراق من استخدام منشآته لأغراض محظورة بأقل تدخل من اللجنة الخاصة حسب ادعاء رئيسها ايكيوس[5]، مما أدى إلى قيام أزمة أطلق عليها أزمة الكاميرات كان لوسائل الإعلام الغربية بمختلف أنواعها وبخاصة هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C دور واضح في تمهيد الأجواء للمسئولين الأمريكيين الذين أعلنوا صراحة عن نيتهم القيام بعمل عسكري ضد العراق.

ثانيا: إدارة الأزمة

قبل تناول تفاصيل إدارة العراق لازمة الكاميرات لابد من الإشارة إلى أن الأزمة لم تبلغ ذروتها إلا بعد أن سحبت اللجنة الخاصة فريقها المكلف بنصب الكاميرات من بغداد يوم (7/5) وإرسال الفريق رقم (60) المتخصص بالصواريخ البالستية برئاسة الأمريكي مارك سيلفر يوم (7/10) ليقوم بمهمة – أعلنها ايكيوس لوسائل الإعلام قبل أن يغادر فريق التفتيش نيويورك – ختم موقعي فحص الصواريخ في المنشأتين لضمان عدم استخدامها لإغراض اختبارية لحين نصب الكاميرات.

ولم يتعامل العراق مع الأزمة إعلاميا، على الرغم من تأكيد اللجنة الخاصة في تقريرها المقدم إلى الأمم المتحدة يوم (6/16) أن العراق رفض نصب كاميرات المراقبة، وقام بتفكيك الهيكل المعدني الرئيسي لمنصة الاختبار، ونشر أجزائها على ارض احد الموقعين، والإشارة إلى إمكانية تركيبه وتهيئته للعمل ثانية خلال أيام قلائل[6]، الأمر الذي

دفع مجلس الأمن إلى دعوة العراق يوم (6/18) للموافقة على طلب فريق التفتيش، وتحذيره من خطر رفض التعاون مع البنود العائدة للقرار (687)(7)، فضلا عن استدعاء رئيس مجلس الأمن ديفيد هاناي سفير العراق لدى الأمم المتحدة السيد نزار حمدون يوم (7/2) لإبلاغه بضرورة الامتثال السريع لطلب مجلس الأمن بنصب الكاميرات[8].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن إدارة العراق للأزمة بدأت يوم (7/6) بتأكيده على لسان وزير الخارجية السيد محمد سعيد الصحاف، انه لم يرفض عملية نصب الكاميرات، بل طلب تأجيلها، لارتباط هذا الموضوع بالقرار (715) الذي مازال موضع مناقشة فنية وقانونية وسياسية بين العراق ومجلس الأمن لانطوائه على إجراءات (تعسفية وتدخلية) في شؤون العراق الداخلية، فضلا عن عدم صلة القرار (715) بالقرار (687) الذي ينص في فقراته (8 و 9 و 10 و 11 و 12 و13) على إخلاء العراق من أسلحة الدمار الشامل سواء بتدميرها أو بجعل معدات صناعتها غير قادرة على إنتاجها.

وعقب ذلك تصريحان لوزير الثقافة والإعلام السيد حامد يوسف حمادي في يومي (9 و 7/10) أشار خلالهما إلى طلب العراق تأجيل نصب الكاميرات لما بعد الاجتماع الذي طلب عقده مع اللجنة الخاصة لمراجعة وتقويم تنفيذه للقرار (687) والذي كان مقررا عقده في نيويورك يوم (7/12)، إلا أن ايكيوس رفض عقد الاجتماع في حينه لممارسة بعض الضغوط على العراق، مؤكدا أن جوهر الأزمة يكمن في محاولة اللجنة الخاصة دمج مرحلتي المراقبة المستقبلية والقرار (687) في مرحلة واحدة، ذلك أن المراقبة المستقبلية يجب أن تعقب رفع الحصار لكونها تهدف إلى التحقق من عدم إنتاج العراق أو حيازته لأسلحة دمار شامل أو صواريخ ذات مديات أكثر من (150) كم، بينما عدت مرحلة القرار(687) بحكم المنتهية وأن لم تقدم اللجنة تقريرها الذي يعلم مجلس الأمن بانتهائها، لكي يبادر برفع الحصار.

وعلى مستوى التعامل مع فريق التفتيش أكد السيد عامر محمد رشيد مدير هيئة التصنيع العسكري رئيس الجانب العراقي لمارك سيلفر أثناء لقائهما مساء يوم (7/10) استعداد العراق لنقل معدات المنشأتين إلى مكان آخر يتفق عليه الجانبان، فطلب سيلفر

إعطاءه مهلة لابلاغ ايكيوس بالموقف، واعلام الجانب العراقي بجوابه، إلا أن سيلفر طلب في مساء اليوم نفسه زيارة المنشأتين في صباح اليوم التالي دون إعلام الجانب العراقي برد ايكيوس على مقترحه، وقام سيلفر أثناء زيارته لمنشأة الرفاه بوضع سياج من الحبال حول المنشأة ومحاولة ختمها بطريقة استفزازية، إذ وجه حاكية جهاز التسجيل إلى أعضاء الفريق العراقي المرافق متسائلا هل تمنعوني من ختم المنشأة ؟ فأبلغه أعضاء الجانب العراقي بأنهم ينتظرون جواب اللجنة الخاصة على المقترح، بعدها اتصل سيلفر هاتفيا بمراجعه في نيويورك التي أبلغته بمغادرة العراق.

على ضوء هذه التطورات بعث العراق رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يوم (7/11) تضمنت جوانب عديدة منها:

أ- أن طلب وضع الأختام على معدات المنشأتين يعد سابقة خطيرة يمكن استغلالها للتوسع في تطبيقها لشل الصناعة العراقية لإغراض سياسية، ذلك أن استخدام الأختام محدد حصرا بالمعدات المستخدمة سابقا في نشاطات محظورة، وبالتالي منع استخدامها لحين الاتفاق على إجراءات الرقابة المستقبلية.

ب- أن معدات الموقعين مفككة ومخلاة في أماكن خارج المنشأتين، ضمن إجراء وقائي لاحتمال وقوع هجوم عسكري أمريكي على العراق، وأن بمقدور فريق التفتيش معاينة المعدات والتأكد من عدم استخدامها، فضلا عن عدم ممانعة العراق من نقلها إلى موقع آخر تسهل فيه معاينتها من قبل فرق التفتيش.

ج- احتفاظ العراق بحقه في إعادة المعدات المفككة إلى موقعيها الأصليين حال انتهاء الأزمة، وبإمكان فريق التفتيش زيارة الموقعين للتأكد من استخداماتها دون الحاجة إلى ختم المعدات أو نصب الكاميرات.

د- أن افتعال أزمة وضع الأختام مخطط لها لتهيئة الأجواء لشن هجوم عسكري ضد العراق، فضلا عن (تشويشها) على موقف العراق، وذلك للحيلولة دون أن ينظر مجلس الأمن في اقتراحات العراق، ومنعه من اتخاذ إجراءات رفع الحصار.

وعلى النطاق العسكري أطلق آل غور نائب الرئيس الأمريكي أثناء زيارته إلى طوكيو تهديدات بتوجيه ضربة عسكرية للعراق، فرد السيد رشيد الرفاعي سفير العراق هناك أن العراق لن يرضخ للتهديدات الأمريكية، لأنه لم يمنع المفتشين من أداء عملهم، بل أراد التفاوض بشأن الموضوع، وتساءل الرفاعي لماذا لا ينتظر الأمريكان نتائج المفاوضات التي ستجرى يوم (12/ 7) بشأن الجوانب الفنية لموضوع المنشأتين.

مؤكدا أن آل غور تحدث باسم الأمم المتحدة وكأنها جزء من وزارة الخارجية الأمريكية، في حين أوضح السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس الجمهورية في معرض تعليقه على تصريحات آل غور، أن رئيس اللجنة الخاصة يريد القفز فوق القرار (687)، ليباشر في تنفيذ قرارات أخرى، بينما يطالب العراق مجلس الأمن بتنفيذ التزاماته برفع الحصار قبل الاتجاه إلى مناقشة العمل بأي قرار آخر مع الاحتفاظ بالحق في الإنتاج العسكري والمدني طبقا للقرار (687)، عليه وبخصوص احتمال اتخاذ العراق عملا انتقاميا كرد على التهديدات الموجهة إليه في حالة عدم الموافقة على ختم الموقعين، قال السيد عامر محمد رشيد في مقابلة أجرتها معه شبكة C.N.N الإخبارية الأمريكية (علينا قبول احتمال القيام بعمل عسكري، إذ ليس لدينا خيار آخر، وهم يتركون العراق بدون خيار ويضعونه دائما في مثل هذا المأزق).

في مجلس الأمن أسهم موقف الصين الداعي إلى ضرورة حل الأزمة بالحوار والطرق السلمية، في عدم توصل الأعضاء الدائمين إلى موقف موحد في المشاورات السرية التي أجراها المجلس يوم (11/ 7)، مما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الموافقة على مقترح إرسال ايكيوس إلى بغداد، الذي صرح للصحفيين بعد مشاورات المجلس بأن ذهابه إلى بغداد ليس للتفاوض، بل لإقناع العراق بالرقابة المستقبلية.

من جانبه أبدى السيد نزار حمدون عقب اجتماعه مع رئيس مجلس الأمن استعداد العراق للحوار مع ايكيوس لإيجاد صيغة للتعاون مع اللجنة الخاصة بشكل مهني بعيدا عن الأغراض السياسية، كما أشار إلى تحفظات العراق وبعض أعضاء مجلس الأمن بشأن تجاهل المجلس لما نفذه العراق من أحكام قراراته.

وعقد ايكيوس خلال الخمسة أيام التي قضاها في بغداد ست جلسات تباحثية، كانت أولاها مع الصحاف والأخريات مع السيد طارق عزيز، الذي اعلن في ختامها عن التوصل إلى حل مؤقت يقضي بعدم تشغيل الكاميرات قبل التوصل إلى نتائج واضحة في المحادثات المخصصة لبحث القضايا المعلقة المقرر إجراؤها في نيويورك اواخر شهر آب عام 1993، في حين صرح ايكيوس بعد مغادرته بغداد أن العراق ابدى التقيد خطيا بخطط المراقبة والتحقق المستقبلي من قدراته العسكرية.

واستنادا إلى الحل المؤقت صاغ العراق ورقة موقف موجهة إلى ايكيوس في (18/ 7)، وأعلمت وزارة الخارجية العراقية رئيس مجلس الأمن بها في رسالة رسمية بعثتها له قبل أن يعقد مجلس الأمن مشاوراته غير الرسمية المقرر إجراؤها يوم (21/ 7)، واستهلتها بإبداء رغبة العراق في التعاون مع المجلس واللجنة الخاصة للتوصل إلى حل للقضايا المعلقة بما فيها رفع الحصار، وقد تضمنت ورقة الموقف المقترحات الآتية:

أ- استعداد العراق للامتثال لإحكام خطط الرقابة والتحقق المستقبلي على وفق ما جاء في القرار (715).

ب- اعتماد اللجنة الخاصة على وسائل عراقية في حالة الرقابة والتحقق بالوسائل الجوية مع إمكانية استخدام وسائل أخرى يتفق عليها الطرفان.

ج- يتعهد مجلس الأمن واللجنة الخاصة بما يأتي:

- احترام سيادة العراق وأمنه الداخلي وضمان حقه في (التطور الصناعي والعلمي والتقني والتنمية) في جميع الميادين غير المحظورة أثناء تطبيق الخطط المذكورة.
- تطبيق الفقرة (22) من القرار (687) تطبيقا فوريا وكاملا وبدون شروط إضافية.
- رفع الحظر الذي نصت عليه الفقرة (24) من القرار (687)[9].
- العمل الفوري والجاد على تطبيق الفقرة (14) من القرار (687)[10].

د- مطالبة حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا باحترام سيادة العراق وأمنه ووحدة أراضيه احتراما كاملا، والتوقف عن خرق أجوائه والكف عن التدخل في شؤونه الداخلية.

وبورقة الموقف هذه تكون حدة الأزمة قد خفت عن ذي قبل، لكن سياسة مجلس الأمن تجاه العراق لم تتغير، فقد عقد المجلس جلسة مستعجلة ومغلقة سبقت تقديم ايكيوس لتقريره الخاص عن مهمته في بغداد، اتخذ خلالها قرارا يقضي بتمديد مدة الحصار بزعم أن العراق لم يلتزم بقرارات المجلس[11]، بعد ذلك جرت مشاورات غير رسمية استمع فيها الأعضاء لتقرير ايكيوس، وكانت ملاحظاتهم حول التقرير (ايجابية جدا) على حد تعبير احد دبلوماسي الدول الأعضاء في المجلس، مما حدا برئيس المجلس إلى الترحيب بجهود ايكيوس في نزع فتيل الأزمة، والإجراءات المؤقتة التي تم التوصل إليها، وتمنياته بنجاح المحادثات عالية المستوى التي يتوقف عليها قرار مجلس الأمن. في حين أعلن ايكيوس في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد المشاورات عن موافقة العراق على النصب المؤقت للكاميرات، وأن فريقا سيسافر يوم (22/7) لنصبها، مشيرا إلى الضمانات والتأكيدات السياسية الصريحة التي قدمها السيد طارق عزيز بهذا الخصوص. وبذلك انتهت أزمة الكاميرات التي قرر العراق الموافقة على تشغيلها في الرسالة التي وجهها الصحاف إلى ايكيوس يوم (23/ 9/ 1993).

ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي

أ- تبويب الفئات (الاتجاهات)

حللت الخطابات الإعلامية الخاصة بأزمة الكاميرات ، فظهرت الاتجاهات المثبتة في الجدول رقم (4) ، وقد تضمنت الخطابات خمسة عشر اتجاها ضمن خمس مراتب.

ب- تفسير النتائج

يتضح من خلال تحليل الخطابات الإعلامية الخاصة بأزمة الكاميرات ما يأتي:

أولا: فضح نوايا الخصم (أ)

احتل الاتجاه (أ) المرتبة الأولى على سلم الاتجاهات، حيث أولته الصحف الثلاث اهتماما ملحوظا كما هو حالها في الأزمتين السابقتين، فقد أكدت خطاباتها أن أهدافا سياسية وليست فنية تكمن وراء افتعال هذه الأزمة، ففي صحيفة القادسية سلط الضوء على هدفين أساسيين[1]:

- أحداث تداخل بين قراري مجلس الأمن (687) و(715) ، وما يؤديه هذا التداخل من تجاوز لمرحلة تنفيذ مجلس الأمن لالتزاماته المتمثلة برفع الحصار عن العراق.
- منع العراق من التقدم الصناعي وتدمير منشآته ، واستدلت على ذلك باتخاذ القرار (715) غطاء لتمرير أهدافها ، فضلا عن الزيارة التي قام بها كولن باول رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية للكويت لبحث ما اسماه تعزيز منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق.

في حين ركز خطاب صحيفة الجمهورية على الهدفين الآتيين[2]:

- التمويه على التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة ، من خلال تجاوز القرار (687) والمطالبة بتنفيذ القرار (715) ، على الرغم من عدم إكمال اللجنة الخاصة لواجبها السابق المتمثل بإقرارها تنفيذ العراق لالتزاماته طبقا لقرار (687).
- إثارة الرأي العام لتسويغ اتخاذ إجراءات غير شرعية ضد العراق.

واستدلت الجمهورية على هذين الهدفين بالتصريحات المبالغ فيها التي أدلى بها اوران كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية لشبكة C.N.N يوم (7/ 7) ، والتي قال فيها أن فريق التفتيش حاول نصب كاميرات على بعض المواقع النووية ، وتساءلت الجمهورية هل يجهل كريستوفر أن المنشأتين مخصصتان لأجراء التجارب على الصواريخ ؟ وأجابت أن كريستوفر يتعمد عدم الدقة وتضخيم الأزمة.

وتبين من خطابي صحيفة الثورة أن الأهداف المتوخاة تتجسد في تسويغ شن هجوم عسكري جديد على العراق وتأخير رفع الحصار الاقتصادي [3].

ثانيا: تماثل في المرتبة الثانية على السلم اتجاهان: هما (ب) و (ث).

أ – تعبئة الشعب (ب)

تجلى في حث الشعب العراقي على أن الاستمرار في مسيرة النضال وبناء المستقبل على أسس المبادئ التي وضعها الرئيس صدام حسين ،والتمسك بسياسة الصمود وعدم التنازل عن الحقوق الثابتة من شأنها تحقيق نتائج ايجابية عديدة بضمنها إنهاء الحصار[4] ، في حين أشادت خطابات صحيفة القادسية بصمود الشعب العراقي وشجاعته في مواجهة

العدوان الأمريكي، ووفائه لتضحيات شهدائه، ومواصلته لمسيرة الجهاد والبناء، والتفافه حول قيادته التاريخية، وتأكيده لإرادته الحرة المستقلة، ومؤكدة أن هذه الصفات جعلته يحظى بتأييد الجماهير العربية والإسلامية والشرفاء من (الغرب الاستعماري ذاته)، كما حثته على عدم إضاعته حقوقه ومواصلة مسيرته بلا وجل من (الأعمال المسرحية المفتعلة)، مذكرة الشعب العراقي بتجاربه الشجاعة السابقة في مواجهة (الطاغوت الأمريكي)[5].

ب- إبراز لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث)

تجسد هذا الاتجاه من خلال التأكيد بأن محاولة الربط بين قراري مجلس الأمن (687) و (715) ، لا تستند إلى مسوغ شرعي ، وتمثل تحولا في عمل فرق التفتيش من مراقبة معدات محظورة إلى مراقبة معدات غير محظورة ، وأوضحت الخطابات أن أزمة ختم المنشأتين تدخل في إطار تنفيذ القرار (687) ، ولا تمت بصلة لآلية تنفيذ القرار (715) ، لان وظيفة القرارين مختلفة ، إذ تتعلق وظيفة المراقبة المستقبلية التي ينص عليها القرار (715) بضمان عدم استئناف إنتاج أسلحة الدمار الشامل أو حيازتها ، بينما تنص وظيفة القرار (687) على التفتيش والتدمير ، وعليه فإن تنفيذ القرار (715) يفترض أن يبدأ من حيث ينتهي تطبيق القرار (687) ، وأن القبول بها يشكل سابقة خطيرة يمكن الاستناد إليها في ختم المؤسسات غير المحظورة بالقول أنها مؤسسات مدنية يمكن استخدامها لأغراض عسكرية[6]. واستغربت صحيفة الثورة أن توافق اللجنة الخاصة على استخدام العراق للمنشأتين قبل عام ونصف العام ، ثم تدعي بعد ذلك أن لها الحق في مراقبتهما بواسطة كاميرات ميدانية دون أن تفي بالتزاماتها المحددة في القرارات الدولية[7].

ثالثا: تساوت الاتجاهات (ج) و(د) و (ش) و (ط) و (ظ) و (ع) في عدد تكراراتها ونسبتها ، حاصلة على الموقع الثالث في سلم الاتجاهات.

أ- تفنيد الحملات الدعائية المعادية (ج)

اقتصر الاهتمام بهذا الاتجاه على صحيفتي القادسية والجمهورية التين فندت خطاباتهما الحملات الدعائية الضخمة التي رافقت الأزمة بقصد تشويه حقائقها ، وأكدت تلك الخطابات أن وسائل الإعلام الغربية تعمدت الإثارة والمبالغة وأشاعت المخاوف[8]،

فضلا عن ترويجها لتصريحات غير دقيقة وعدوانية أدلى بها مسؤولون أميركيون كالرئيس كلينتون ونائبة آل غور ووزير خارجيته كريستوفر ، مشيرة إلى أن (الفبركات المضللة) التي قامت بها تلك الوسائل صورت العراق كأنه خارق لقرار المراقبة المستقبلية[9].

واستنادا إلى التنظيرات في هذا المجال يمكن القول أن تفنيد الحملات الدعائية يراد بها مواجهة التحركات الإعلامية الغربية الهادفة إلى [10].

- التغطية والتمويه على أهداف الحركة السياسية الأمريكية.
- تضليل الرأي العام العالمي وبضمنه العراقي بحقيقة الأزمة.
- تكتيل الأطراف الأخرى ، وازالة ترددها تجاه الأسلوب الأمريكي في إدارة الأزمة سواء بتصعيدها أو تخفيفها.

وقد أثبتت التجارب السابقة ولاسيما في بداية حرب 1991، أن وسائل الإعلام الغربية لم تأل جهدا سواء أكان ماديا أم فنيا أم معنويا إلا ووظفته لترسيخ وجهة النظر الأمريكية بالأحداث ، وعدم إتاحتها المجال أمام الآراء المعارضة[11].

ب- إيضاح البدائل العراقية (د)

ورد هذا الاتجاه في ثنايا الخطابات التي أوضحت البدائل التي قدمها العراق لتسوية الأزمة ، كطلب تأجيل عملية نصب الكاميرات لحين تأدية مجلس الأمن لالتزاماته تجاه العراق[12] ، مستعرضة مبادرة الصحاف التي أبلغ من خلالها مجلس الأمن في بداية الأزمة عدم رفض العراق من حيث المبدأ لعملية نصب الكاميرات ، واقتراحه البديل المذكور[13].

ج- إيضاح طبيعة الأزمة (ش)

تناولت الخطابات في هذا الاتجاه بعض تفاصيل موضوع الأزمة ، كقرار ايكيوس المفاجئ في نيويورك إرسال فريق تفتيش لختم المنشأتين ، وكيفية مغادرة فريق التفتيش العراق[14] ، متطرقة إلى ادعاء اللجنة الخاصة بشأن العلاقة بين عملية نصب الكاميرات والقرار (715) ، واتخاذ رفض العراق ذريعة لافتعال هذه الأزمة[15].

د - الدعوة إلى تحقيق مطالب العراق (ط)

تبين هذا الاتجاه من خلال دعوة اللجنة الخاصة إلى الاعتراف الصريح بأن العراق أوفى بالتزاماته ، لكي يتسنى حث مجلس الأمن على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليه[16]. ووجهت صحيفة الجمهورية خطابها إلى ايكيوس تحديدا ، ودعته إلى الاعتراف بأن تطبيق المراقبة المستقبلية يجب أن يعقب رفع الحصار ، وبخلافه فإنه يعد (متواطئا مع إمبراطورية الشر) لإبادة الشعب العراقي[17].

هـ - الاستهانة بالتهديدات العسكرية (ظ)

بدا هذا الاتجاه من خلال تأكيد الخطابات أن العراق لا يأبه للتهديدات العسكرية الغربية على اختلاف أنواعها ومصادرها، وعدم رهبته من التلويح باستخدام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لخزينهما من الأسلحة المتطورة، مذكرة بفشل الولايات المتحدة في ثني العراق عن التمسك بحقوقه المشروعة والدفاع عن سيادته إبان الهجوم العسكري (الثلاثيني) أو الهجمات الصاروخية التي سميت بـ (الرجعات)[*]، على الرغم من استخدامها لما تحويه ترسانتها من هذه الأسلحة المتطورة[18].

وإذا كانت التهديدات العسكرية في إدارة الأزمات تهدف إلى تأزيم الطرف الآخر نفسيا واجتماعيا وسياسيا ، بحسب ما أشارت إلى ذلك الأفكار التي تم تناولها في موضوع القوة العسكرية المحتملة[19]، فإن استهانة الخطاب الإعلامي بهذه التهديدات يراد به إفراغها من مضمونها ، وإفشال أهدافها المتمثلة بإشاعة الخوف والرعب في صفوف الشعب العراقي ، أو ترسيخ القناعات بأنها الأداة الأكثر فاعلية من بقية الأدوات الأخرى في تحديد مصير الأزمة ، لكن من شأن هذا الاستهانة بأسلوبها المتحدي أن تعني من جانب آخر استفزاز الطرف الآخر ، وتصعيدها لموقف الأزمة بدلا من تخفيفها.

د - إبداء الاستعدادات لتسوية الأزمة سلميا (ع)

ظهر هذا الاتجاه من خلال تعبير الخطابات عن استعداد العراق لتسوية الأزمة بالطرق السلمية ، حيث قالت صحيفة القداسية (إننا مستعدون للحوار)[20]. في حين

اشترطت صحيفة الثورة لهذا الاستعداد أن يبادر ايكيوس بطرح مقترحات جديدة تفي العراق حقه، وتلزم مجلس الأمن بأداء التزاماته التي حددتها بشكل واضح وصريح قرارات مجلس الأمن، ولاسيما القرار (687) على حد تعبيرها[21].

وينطلق اهتمام الخطاب الإعلامي بهذا الاتجاه من اعتبار أن التمسك بالإرادة الكاملة يفضي بإدارة الأزمة إلى طريق مسدود أمام الحلول الوسط ، والذي من أبرز نتائجه اللجوء إلى استخدام القوة[22]، كما لم يغفل الخطاب هدف العراق الاستراتيجي المتمثل برفع الحصار، بل أبقاه واضحا ومحددا وسط تزاحم الأفعال وردودها التي شهدتها الأزمة.

رابعا ـ في المرتبة الرابعة على سلم الاتجاهات توازنت ستة اتجاهات هي: (ت) و(خ) و (ذ) و (ص) و (ض) و (ف) ،

أ - تأكيد شرعية مواقف العراق (ت)

بدا هذا الاتجاه واضحا في ثنايا خطاب لصحيفة الجمهورية ، وأكد أن موقف العراق المطالب بتنفيذ المراقبة المستقبلية بعد رفع الحصار جاء منسجما مع مضامين القرارين (687) و(715) ، لذلك فإن من حق قيادة العراق التمسك بمواقفها والدفاع عن حقوقها وحماية مستقبل أجيالها ، وبخاصة أن هذه الأزمة يراد بها وضع العراق في موضع الاتهام دائما ، لكي تسوغ الولايات المتحدة مواصلتها تأخير رفع الحصار عنه وتحطيم ركائز تقدمه[23].

ب- فضح ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة بالسياسات المعادية للعراق (خ)

أوردت الخطابات في هذا الاتجاه أمثلة تدل على ارتباط بعض أعضاء فريق التفتيش بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن تلك الأمثلة: عدم تعيين ايكيوس مفتشا من جنسية محايدة لرئاسة فريق التفتيش ، وتعمده تعيين الأمريكي مارك سيلفر[24].

إن تأكيد هذا الموضوع قد يجعل اللجنة الخاصة بفرقها التفتيشية أكثر تعنتا بإزاء موقفها من الأزمة ، في وقت يمكن فيه التركيز على ما يقرب بين الجانبين (العراقي واللجنة الخاصة) بصيغ ودية وبأسلوب تكتيكي ضمن استراتيجية بعيدة المدى تسعى إلى

تحقيق الأهداف الكبيرة بخاصة أن الفاعل الخطابي الإعلامي على بينة من نوايا بعض أعضاء اللجنة الخاصة الساعية إلى افتعال الأزمات بهدف إطالة مدة الحصار ، ويبدو أن السبب في تركيز الخطاب الإعلامي على هذا الجانب يعود إلى خضوعه للخطاب السياسي.

ج- الإقلال من شأن هيئة الأمم المتحدة (ذ)

أكد خطاب لصحيفة الثورة ظهر من خلال هذا الاتجاه، أن تجاوز اللجنة الخاصة لمجلس الأمن يعد إقلالا من شأنه ، فالموقف والإجراءات التي اتخذتها أثناء الأزمة كانت بمعزل عنه، فضلا عن محاولتها ختم المنشأتين قبل أن يعقد المجلس اجتماعه للاطلاع على تطورات الأزمة والتعرف على مواقف العراق منها[25].

د- بيان رد الفعل الدولي (ص)

اتضح هذا الاتجاه في خطاب لصحيفة الثورة ، وسلط من خلاله الضوء على ردود الأفعال الدولية إزاء التهديدات الأمريكية باستخدام القوة ضد العراق، موضحا أن تلك التهديدات لم تحظ بقبول الأوساط الدولية المؤثرة في فعاليات المنظمة العالمية، وأن مواقف بعض أعضاء مجلس الأمن رافضة للتورط بتأييد إجراءات عسكرية، أمريكية ضد العراق[26].

وبهذا الصدد يشار إلى أهمية البيئة الدولية المحيطة بالأزمة، في استيعاب الأزمة وتحديد مسارها وتوقع مستقبلها وتوجهات نتائجها وإفرازاتها، فضلا عن تحديد مسارات صناع قراراتها، لذلك لابد من أخذ القوى المؤثرة في المحيط الدولي بنظر الاعتبار والتي منها المواقف الدولية من الأزمة[27].

هـ - الدعوة إلى تعزيز الاتصال مع العراق (ض)

تمثل هذا الاتجاه في دعوة خطاب صحيفة الثورة اللجنة الخاصة إلى الاتصال بالمسؤولين العراقيين مباشرة، بقصد التعرف على وجهة نظرهم من الأزمة، بوصف ذلك خيارا وحيدا لاحتوائها، خصوصا وأن ايكيوس بصدد دراسة مقترحات عراقية يفترض اتخاذها (أرضية) للحوار المقرر إجراؤه بين ايكيوس والمسؤولين العراقيين في بغداد[28].

وتستمد الدعوة الواردة في هذا الاتجاه أهميتها من دور الاتصال في كشف العلاقة بين طرفي الأزمة ، واطلاع مديري الأزمات على مواقف بعضهم تجاه البعض الآخر ، والتعريف ببنية الأزمة ، ومعرفة نوعية التصرفات المسموح بها والمحظورة، وتسهيل عملية تحسس مشاكل الخصم، بما ينفع في معرفة ما ينطوي عليه سلوكه بصورة دقيقة، فضلا عن الابتعاد عن اتخاذ إجراءات من شأنها تصعيد الأزمة، وعلى هذا الأساس فإن إدارة الأزمة تستدعي تكثيف الاتصالات، ولاسيما أثناء تصاعد حدة الأزمة[29].

و - الإشادة بحسن الإدارة العراقية للأزمة (ف)

تمثل هذا الاتجاه بالإشادات التي حظيت بها الإدارة العراقية للأزمة ، وما حققته من نتائج ايجابية ، وقد تمثلت هذه النتائج في خطاب صحيفة الثورة بالآتي[30]:

- رصانة المنطق العراقي ورجحان حججه بما أضعف ادعاءات الطرف الآخر.
- كشف الأهداف الأمريكية وتعزيز التعاطف مع العراق في رفض خيار الصدام العسكري.
- اتساع التفهم الدولي لمشروعية الطروحات العراقية.
- استمرار تمسك العراق بحقوق السيادة ورفع الحصار.

وتعود أسباب تحقيق هذه النتائج كما ترى الخطابات إلى السمات التي تحلى بها فريق إدارة الأزمة العراقي والمتمثلة في[31]:

- حسن تعامله مع الأزمة ، وطول أناته في مواجهة ادعاءات الخصم الاستفزازية.
- إدراكه السليم لأبعاد الأزمة.
- التدبر الواضح لاحتمال النوايا غير المعلنة.

استنادا إلى هذا التحليل تبين أن اهتمام المؤسسات الإعلامية وخطاباتها المتعلقة بهذه الأزمة اتسم بما يأتي:

أ - يلاحظ ظهور اتجاهات جديدة ، ويعود هذا الظهور والاختفاء إلى الخصائص الذاتية لكل أزمة ، ذلك أن الأزمات عبارة عن مجموعة متغيرات من حيث الزمان والمكان ولا يمكن تكرارها ثانية[32].

ب- انعكست في الخطاب الإعلامي أغلب مضامين الخطاب السياسي، مما يدل على متابعة القائم بالاتصال لحيثيات الأزمة وأبعادها، إلا انه أغفل بعضا من تلك المضامين، منها ما كان مهما في إدارة الأزمة مثل: إغفاله لاتجاه إبداء الاستعداد للمواجهة، الذي ورد على لسان عامر محمد رشيد بقوله (علينا قبول احتمال القيام بعمل عسكري ، إذ ليس لدينا خيار آخر.....) وكذلك مطالبة العراق برفع الحظر الذي نصت عليه الفقرة (24) من القرار (687) ، فضلا عن دعوته للعمل الفوري والجاد على تطبيق الفقرة (14) من القرار المذكور ، وذلك يشير إلى أن الخطابات الإعلامية كانت تسعى إلى التخفيف من حدة الأزمة بدلا من تصعيدها.

ج- عدم مواكبة الفعل الإعلامي لإدارة الأزمة ، حيث نشر أول خطاب في صحيفة الجمهورية يوم (7/12) ، بينما بدأت إدارة الأزمة يوم (7/6) ، أي بفارق ستة أيام ، دون الأخذ بالحسبان أن الأزمة تعود بجذورها إلى يوم (6/16) ، ويمكن تفسير ذلك بانتظار الفاعل الخطابي الإعلامي لتوجيهات المؤسسة السياسية بهذه الخصوص، فقد أشير إلى أن الخطاب الإعلامي يخضع لسيطرة السلطة السياسية ولاسيما في العالم الثالث بضمنه العراق ، فهو خطاب مراقب ومنظم داخل المجتمع[33].

د- على الرغم من تقارب الصحف في مستوى تكرارها للاتجاهات، إلا أن القائم بالاتصال لم يلتزم بالوحدة المستقلة للخطاب ، فقد تضمن كل خطاب من خطابات صحيفة الجمهورية (4) اتجاهات ، في حين بلغت في صحيفة الثورة (5,5) اتجاها لكل خطاب، و(5) اتجاهات لكل خطاب في صحيفة القادسية.

هـ- تبين أن الاهتمام الإعلامي بهذه الأزمة كان محدودا ، وأن الصحف تساوت في مستوى ذلك الاهتمام ، إذ خصصت كل صحيفة خطابين للازمة.

هوامش الفصل الخامس

أولا: هوامش موضوع الأزمة وإدارتها

1- مقابلة شخصية مع اللواء حسام محمد أمين، مرجع سابق.

2- وافقت اللجنة الخاصة على طلب العراق بإنشاء منشأة الرفاه عام 1992 لفحص الصواريخ التي تستخدم الوقود الصلب، كما لم تمانع من الاستمرار باستخدام منشأة اليوم العظيم لفحص الصواريخ التي تستخدم الوقود السائل.

3- شهريات السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، 1993، ص 305 و ص 316.

4- United Nation, Op,.Cit,p134.

5- حارث راضي جاسم الحارثي، مرجع سابق، ص 113.

6- حارث راضي جاسم الحارثي، مرجع سابق، ص 113.

7- United Nation, Op,.Cit,p134.

8- شهريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ص 316-317.

9- قرر مجلس الأمن في هذه الفقرة أن تواصل جميع الدول الحيلولة دون قيام رعاياها ببيع أو توريد الأسلحة أو الاعتدة وكافة أشكال المعدات العسكرية التقليدية وغير التقليدية إلى العراق سواء الموجهة منها للقوات العسكرية أو شبه العسكرية، وكذلك التكنولوجيا المتصلة بتصميم أسلحة الدمار الشامل أو تطويرها أو تصنيعها أو استخدامها أو صيانتها أو نقلها أو تخزينها، فضلا عن الحيلولة دون ترويج أو تيسير هذا البيع أو التوريد أو إتمامه من أراضيها أو استخدام الطائرات أو السفن التي ترفع علمها.

10- أشار مجلس الأمن في هذه الفقرة إلى أن الإجراءات التي اتخذها بصدد نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع قذائف إيصالها، وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية.

11- شهريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 317.

ثانيا: هوامش تحليل الخطاب الإعلامي

1- انظر صحيفة القادسية:
   أ- العدد (4236) في 13/ 7/ 1993.
   ب- العدد (4238) في 17/ 7/ 1993.
2- صحيفة الجمهورية ، العدد (8514) في 12/ 7/ 1993.
3- صحيفة الثورة ، العدد (8252) في 14/ 7/ 1993.
4- صحيفة الجمهورية ، العدد (8514) في 12/ 7/ 1993.
5- انظر صحيفة القادسية:
   أ- العدد (4236) في 13/ 7/ 1993.
   ب- العدد (4238) في 17/ 7/ 1993.
6- انظر صحف:
   أ- الجمهورية ، العدد (8514) في 12/ 7/ 1993.
   ب- القادسية ، العدد (4236) في 13/ 7/ 1993.
   ج- الثورة ، العدد (8252) في 14/ 7/ 1993.
7- صحيفة الثورة ، العدد (8262) في 14/ 7/ 1993.
8- صحيفة الجمهورية ، العدد (8514) في 12/ 7/ 1993.
9- صحيفة القادسية ، العدد (4236) في 13/ 7/ 1993.
10- انظر: الفصل الثاني من هذا الكتاب، موضوع التحركات الإعلامية.
11- جاسم محمد جابر الشيخ ، مرجع سابق ، ص 173.
12- صحيفة القادسية ، العدد (4236) في 13/ 7/ 1993.
13- صحيفة الثورة ، العدد (8252) في 14/ 7/ 1993.
14- صحيفة الجمهورية ، العدد (8514) في 12/ 7/ 1993.
15- صحيفة القادسية ، العدد (4236) في 13/ 7/ 1993.

16- صحيفة الثورة ، العدد (8254) في 16/ 7/ 1993.

17- صحيفة الجمهورية ، العدد (8518) في 17/ 7/ 1993.

(*) تشير تسمية الرجعات (الأولى والثانية والثالثة) إلى الهجمات الصاروخية التي شنتها القوات الأمريكية ضد مواقع مدنية وعسكرية عراقية كمنشأة النداء وجهاز المخابرات وغيرهما في (17/ 1/ 1993) و (27/ 6/ 1993) و (3و 4/ 9/ 1996).

18- انظر صحيفتي:

أ - الثورة ، العدد (8254) في 16/ 7/ 1993.

ب- القادسية، العدد (4238) في 17/ 7/ 1993.

19- انظر: الفصل الثاني، موضوع القوة العسكرية المحتملة.

20- صحيفة القادسية ، العدد (4238) في 17/ 7/ 1993.

21- صحيفة الثورة ، العدد (8254) في 16/ 7/ 1993.

22- انظر: الفصل الثاني، موضوع محدودية الأهداف ووضوحها.

23- صحيفة الجمهورية ، العدد (8514) في 12/ 7/ 1993.

24- المصدر نفسه.

25- صحيفة الثورة ، العدد (8252) في 14/ 7/ 1993.

26- المصدر نفسه.

27- انظر: الفصل الثاني، موضوع مستعجلية اتخاذ قرار الأزمة.

28- صحيفة الثورة ، العدد (8252) في 14/ 7/ 1993.

29- انظر: الفصل الثاني، موضوع تعزيز نظام الاتصالات.

30- صحيفة الثورة ، العدد (8252) في 14/ 7/ 1993.

31- المصدر نفسه.

32- انظر: الفصل الثاني، موضوع مبادئ إدارة الأزمة.

33- انظر: الفصل الأول، موضوع الخطاب الإعلامي.

الفصل السادس

اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة تحركات الجيش العراقي قرب الحدود الكويتية (1994/10/6 - 1994/11/14)

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- أولا: موضوع الأزمة
- ثانيا: إدارة الأزمة
- ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي

الفصل السادس

اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة تحركات الجيش العراقي قرب الحدود الكويتية (1994/10/6-1994/11/14)

أولا: موضوع الأزمة

يتعلق موضوع الأزمة بتزامن قيام بعض القوات العسكرية الموجودة في محافظة البصرة بإجراء (تدريباتها الروتينية)، مع صدور بيان تحذيري اتخذته القيادة العراقية في اجتماعها المشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي يوم (6/ 10/ 1994)، حذرت فيه مجلس الأمن الدولي من عدم اتخاذه إجراء باتجاه رفع الحصار عن العراق في اجتماعه المقرر يوم (10/ 10/ 1994).

وقد جاء هذا التحذير بعد أن تبين للقيادة العراقية من خلال اطلاعها على نتائج لقاءات وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف والفريق عامر محمد رشيد مدير هيئة التصنيع العسكري مع ايكيوس يوم (3/ 10)، تبين أن رئيس اللجنة الخاصة غير ملتزم بالاتفاق

المبرم بينه وبين العراق في شهر ايلول من عام 1993، والقاضي بوجوب الإشارة إلى حقوق العراق في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن حالما يفي العراق بالالتزامات المترتبة عليه في إطار القرارات الدولية، إذ قال ايكيوس في اجتماعيه المطولين مع الصحاف (انه لا يستطيع أن يثبت في تقريره إلى مجلس الأمن أن العراق قد أوفى بكامل التزاماته بموجب الفقرات من (8-13) من القسم (ج) وكما أشير إليها في الفقرة (22) من القرار 687).

وبالتالي توصلت القيادة العراقية إلى استنتاج مفاده أن أعداء العراق وفي مقدمتهم الولايات المتحدة مصممون على إطالة مدة الحظر الاقتصادي المفروض عليه منذ أربع سنوات على الرغم من تنفيذه لقرارات مجلس الأمن، لذلك قررت في اجتماعها المشترك انتظار ما يسفر عنه اجتماع مجلس الأمن المخصص للمراجعة الدورية (لمسألة العراق)، وبعد ذلك (سوف يتحمل كل ذي موقف مسؤولية موقفه) على حد تعبير الناطق الرسمي باسم الاجتماع.

وقد فسر هذا الموقف بأن العراق يهدد مجلس الأمن بعدم التعاون مع فرق التفتيش إذا لم يتخذ المجلس إجراء برفع الحصار[1]، بينما استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هذين الحدثين للقيام بحملة إعلامية مكثفة سبقت بيوم واحد الجلسة الاستثنائية التي عقدها مجلس الأمن يوم (8/ 10)، ادعتا فيها أن (حشودا) للحرس الجمهوري تعد لهجوم على دولة الكويت بالقرب من المنطقة المنزوعة السلاح بين الدولتين[2]، كما أطلق مسئولو الدولتين تصريحات عديدة تبرز تصعيدهم لموقف الأزمة وإرسالهم للمزيد من القوات والسفن الحربية لمنطقة الخليج العربي بحجة توفير الحماية لدولتي الكويت والسعودية.

فعلى سبيل المثال: قررت وزارة الدفاع الأمريكية وضع أكثر من مائة ألف جندي في حالة الإنذار وإرسال تسعة عشر ألفا آخرين من قوات البحرية وسبع مائة طائرة قاذفة إلى المنطقة فضلا عن قواتها الموجودة هناك، على الرغم من تأكيدات فيسيلين كوفتوت المتحدث باسم مراقبي الأمم المتحدة الذي قال بأن (الوضع هادئ) في المنطقة المنزوعة السلاح، وكذلك استغراب الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية من القوات الكبيرة التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى المنطقة، مؤكدة أن المعلومات المتوفرة لدى بلادها لا تستدعي إرسال مثل هذه القوات،إلا أن التصعيد الأمريكي والبريطاني للازمة ومارافقته

من ردود أفعال إقليمية ودولية مساندة لهذا التصعيد أدى إلى تكثيف غيوم الأزمة منذرة بقيام الحرب.

وقد حظي موقف العراق في هذه الأزمة باهتمام بعض الباحثين، حيث عزا بعضهم أسباب ذلك إلى الآتي[3]:

أ- التشدد الدولي في تطبيق الحظر الاقتصادي خلال مدة السنوات الأربع المنصرمة،

ب- بروز دعوات على الصعيد الإقليمي تحث على إعادة النظر في الحظر الاقتصادي.

ج- المطالبة بضرورة السعي إلى تحقيق المصالحة العربية وإعادة العراق إلى الصف العربي.

د- انشغال الإدارة الأمريكية في جبهات عديدة منها:

- خلافاتها الداخلية بشأن قضيتي هاييتي والصومال.
- خلافاتها الخارجية ولاسيما مع روسيا بسبب قضية البوسنة.
- سعيها إلى إجراء تقدم في مسيرة التسوية بين سوريا والكيان الصهيوني.
- إعدادها لانتخابات التجديد النصفي للكونغرس.

هـ- وجود بعض المؤشرات الدالة على التعاطف الدولي مع العراق، وبدايات تصدع التحالف الدولي المناهض له، ومن جملة هذه المؤشرات المبادرة التي طرحتها فرنسا على المستوى الدبلوماسي في المدة السابقة للازمة، مقترحة فيها البدء بتخفيف الحظر الاقتصادي أو رفعه بصورة مؤقتة لمدة ستة أشهر كاختبار لحسن نوايا العراق، حيث أجرت اتصالات مع روسيا والصين اللتين أبدتا استعدادهما لتأييد المبادرة حال عرضها على مجلس الأمن.

وقد جاءت هذه المبادرة على اثر اجتماع عقده وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبيه مع السيد طارق عزيز في نيويورك، والذي حذر فيه جوبيه واشنطن من استمرار الحصار على العراق، فضلا عن المطالبة التركية الشديدة برفع الحصار والتي سبقت المبادرة الفرنسية.

ثانيا : إدارة الأزمة

استهلت الإدارة العراقية الأزمة برد الناطق الرسمي باسم وزارة الثقافة والإعلام يوم (10/7)، على تصريح أدلى به متحدث في وزارة الخارجية البريطانية بشأن تحركات القوات العراقية في الجنوب، إذ أكد الناطق بأن لا احد له الحق في الحديث عن تنقل قطعات الجيش العراقي الموجودة ضمن أراضيه الوطنية، وليس هناك ما يلزم العراق بتقديم كشف عن أماكن وجود قطعاته وتنقلها وإقامتها ومناهج تدريبها وتمارينها.

كما أكد السيد نزار حمدون عقب اجتماعه مع ديفيد هاناي رئيس مجلس الأمن يوم (10/8) أن العراق دولة ذات سيادة لها الحق في تحريك قواتها إلى أي مكان ضمن أراضيها وحدودها، وقال الدكتور رياض القيسي وكيل وزارة الخارجية العراقية في حق الرد على ادعاءات المندوبة الأمريكية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن الاعتماد على ادعاءات مادلين أولبرايت يعني أن تحرك أية قوات داخل حدودها الوطنية هو تحرك ذو نيات غير سلمية.

وعلى الرغم من مشروعية موقف العراق بضمنه تحريك قواته ضمن أراضيه الوطنية، إلا أن مجلس الأمن اصدر في جلسته رقم (3435) المعقودة بتاريخ (10/8) بيانا رئاسيا، جاء فيه (يلاحظ مجلس الأمن مع القلق البالغ البيان الصادر في (10/6) عن مجلس قيادة الثورة العراقي.

ويؤكد أن ما انطوى عليه من أن العراق قد يتراجع عن التعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة هو أمر غير مقبول تماما، ويؤكد المجلس ضرورة التنفيذ الكامل لجميع قراراته ذات الصلة.

بما في ذلك تعاون العراق التام دون تدخل مع المهمة الأساسية للجنة الخاصة، وقد تلقى المجلس بقلق أيضاً التقارير التي تفيد بأنه يعاد وزع إعداد كبيرة من القوات العراقية، بما فيها وحدات من الحرس الجمهوري على الحدود مع الكويت)[4]، لذلك يطلب المجلس من الأمين العام ضمان قيام بعثة المراقبة بين العراق والكويت مضاعفة يقظتها والإبلاغ فورا عن أي انتهاك للمنطقة المجردة من السلاح[5].

في غضون ذلك أرسلت الحكومة الروسية رسالة إلى الخارجية العراقية نقلها القائم بأعمال سفارتها في بغداد يوم (10/8)، أشارت إلى قلق الحكومة الروسية من تطور الأحداث المستجدة في الخليج وبخاصة أنباء حركات القوات العراقية، والاستعدادات التي يقوم بها الأمريكان، وما يترتب من نتائج على استخدام لغة التهديد وأعمال القوة.

وأعربت الرسالة عن الأمل في إنهاء الأزمة، وإيقاف نقل القوات، والإعلان الواضح بعدم وجود النية بالدخول إلى الأراضي الكويتية، وقد أوضح الصحاف للقائم بالأعمال الروسي أن الإدارتين الأمريكية والبريطانية تفسران أي تصريح أو أي عمل عراقي على وفق أغراضهما المسبقة ضد العراق، بخاصة عندما يحرجان من قبل أعضاء مجلس الأمن حال الطلب منهما الانتصاف للعراق لامتثاله لقرارات مجلس الأمن، مشيرا إلى أن جيش العراق سواء أكان في البصرة أم الموصل، فإنه ضمن أراضيه الوطنية، وتساءل الصحاف كيف يفسر العراق المناورات العسكرية المستمرة التي تقوم بها القوات الكويتية والأميركية على مقربة من أراضيه ومياهه الإقليمية، بينما لم تتجاوز القوات العراقية على أراضي غيرها أو تخرق أجواءها أو مياهها. كما نفى الصحاف في إجابته عن أسئلة صحفية استبدال العراق لسعيه السياسي من خلال الدبلوماسية بأسلوب الضغط العسكري لحل مشكلة الحصار، بل انه يعلق أمالا على المساعي السياسية والدبلوماسية وبخاصة المبذولة من الأطراف المتفهمة لقضية العراق في مجلس الأمن كروسيا وفرنسا والصين في أن تؤدي إلى نتيجة محددة وحاسمة لرفع الحصار، داعيا مجلس الأمن إلى ممارسة دوره في (لجم) المساعي الأمريكية غير المشروعة والهادفة إلى التصعيد المتعمد للازمة كالاقتراح بمنع وجود القوات العراقية في عمق ما من الأراضي في جنوب البصرة، بذريعة خطورة ذلك على الكويت، مذكرا بأن المسؤولين الأمريكان والبريطانيين سبق لهم أن أثاروا مثل هذا الموضوع، ولكن خطورته التي من نتائجها سلب سيادة العراق دفعتهم للإقلاع عنها. بينما حذر السيد سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني العراقي مجلس الأمن بإيقاف تنفيذ قراراته في حالة تماديه في سياسية إطالة أمد الحصار، واصفا موقف ايكيوس غير الملتزم باتفاقه مع العراق بانطوائه على نوايا مسبقة، مطالبا رئيس اللجنة الخاصة بقول الحقيقة التي تنصف العراق.

وفي اليوم الذي استمع فيه أعضاء مجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي أثناء اجتماع مشترك حضره وزيرا الخارجية والثقافة والإعلام يوم (10/10)، إلى تقرير قدمه السيد طارق عزيز عن نتائج اتصالاته مع أعضاء مجلس الأمن ورؤساء الوفود إلى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ذلك اليوم استجابت القيادة العراقية لالتماس عدد من أصدقائها، فقررت نقل قطعاتها العسكرية إلى مواقع في الخلف لإكمال تمارينها المقررة دون أن يمس ذلك بحق العراق في السيادة والتصرف داخل أراضيه الوطنية على حد تعبير وزير الخارجية، الذي ابلغ سفراء الصين وروسيا وباكستان وجيبوتي وعمان وجيكيا ونايجيريا في بغداد بذلك أثناء استقباله لهم، في حين ابلغ السيد نزار حمدون رئيس مجلس الأمن بقرار العراق الذي جاء – كما وصفه – نتيجة للقلق الذي عبر عنه بيان مجلس الأمن في (8/ 10).

واستند قرار نقل القطعات من وجهة نظر العراق إلى الحقائق الآتية:

أ – القلق الذي أبدته الأوساط الدولية والإقليمية الصديقة خلال اتصالاتها مع العراق من وجود بعض قطعات الحرس الجمهوري في البصرة.

ب– اتخاذ الولايات المتحدة وجود القطعات ذريعة للتخلص من ضغط أصدقاء العراق والمجتمع الدولي الهادف إلى تغيير موقفها من الحصار.

ج– تأكيد الأوساط الدولية والإقليمية بأن امن المنطقة واستقرارها لا يمكن تحقيقهما مع استمرار فرض الحصار على العراق.

وعلى العكس من المساعي العراقية، عمل المسؤولون الأمريكان على تصعيد حدة الأزمة بادعائهم زيادة العراق لتحشداته العسكرية في الجنوب، مما دعا وزير الثقافة والإعلام إلى الرد بأن الجهات المسؤولة التي اتصل بها أكدت له بأنها لم تزد من حجم أو عدد القطعات التي تحدث عنها الأمريكان في بداية الأزمة.

أما في مجلس الأمن فقد عقدت جلسة خاصة يوم (10/10)، استمع خلالها أعضاء المجلس لتقرير رئيس اللجنة الخاصة عن نتائج عمل اللجنة بشأن إكمال نصب أجهزة

المراقبة الدائمة في منشآت الصناعة العسكرية والبدء بتشغيلها، ومارست الولايات المتحدة خلال الجلسة ضغوطا شديدة لدفع المجلس إلى تشديد الموقف إزاء العراق، إلا أن فرنسا وروسيا والصين طالبت بالانتباه لموقف العراق الملتزم بالقرارات الدولية وفي مقدمتها القرار (687)، وأن ينظر المجلس بشكل عملي إلى تحديد مدة المراقبة الاختبارية تمهيدا لبدء إجراءات رفع الحصار.

لم يرض تقرير ايكيوس المسؤولين العراقيين الذين وجدوا فيه – حسب قول السيد عامر محمد رشيد– تجاهلا لتعاونهم مع اللجنة الخاصة، فضلا عن انطوائه على مغالطات وجمل مغرضة تنكر ما أكده ايكيوس للعراق خلال المحادثات التي جرت معه في بغداد ونيويورك بشأن تعاون العراق التام، وأوضح أن التقرير أجريت عليه لاحقا بعض التعديلات المعادية للعراق نتيجة الضغوط التي مارستها الأطراف المتنفذة في مجلس الأمن على ايكيوس.

وعلى صعيد التحرك العسكري أعلن الصحاف عن انتقال جميع القوات العراقية مع مقرات قياداتها إلى مواقعها الخلفية باستثناء لواءين سيكملان انتقالهما خلال يوم واحد، كما طلب من السفارتين الروسية والصينية في بغداد تكليف ملحقيهما العسكريين بالذهاب إلى المنطقة الجنوبية للتحقق من ذلك، وبالفعل أرسلت السفارتان ملحقيهما اللذين أكدا مشاهدتهما انسحاب القوات العراقية شمالا إلى أماكن التمركز الثابت.

أما على صعيد الموقف الدولي فقد اتخذت دعواته إلى تسوية الأزمة بالطرق السلمية أبعادا متعددة، تجلت بصورة واضحة في الموقفين الروسي والفرنسي، حيث أكدت روسيا على لسان وزير خارجيتها اندريه كوزيرف ضرورة مواصلة البحث عن طرق سياسية بعيدة عن المواجهة العسكرية كمخرج للازمة، وأنها مستمرة في بذل الجهود النشطة لتخفيف حدة التوتر من خلال اتصالاتها الدائمة مع الأطراف المعنية بالأزمة، وأشار كوزيرف إلى أن حكومته استلمت تأكيدات من القيادة العسكرية بعدم وجود نوايا لخروج قواتها من إطار التدريبات، فضلا عن قيامها بسحب تلك القوات من جنوب البصرة، لذلك كلف الرئيس الروسي بوريس يلتسن النائب الأول لوزير خارجيته ايغور ايفانوف بالتوجه إلى العراق وبعدها إلى الكويت، ثم تقرر بعد ذلك إرسال كوزيرف أيضاً.

بينما عارضت فرنسا فكرة إقامة منطقة حظر برية جنوب العراق التي طرحتها الولايات المتحدة أثناء المشاورات التي أجرتها مع أعضاء مجلس الأمن، إذ قال آلان جوبيه وزير الخارجية الفرنسي عقب اجتماع مصغر عقد في باريس بحضور الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران يوم (12/ 10) أن بلاده لا تؤيد توسيع منطقة الحظر بين العراق والكويت، في حين أكد فرانسوا ليوتار وزير الدفاع الفرنسي أن تحركات القوات العراقية شرعية وبذلك لم ينتهك العراق قرارات الأمم المتحدة.

لاقت هذه المواقف ترحيبا عراقيا لإنصافها لحقوقه ومعارضتها للمحاولات الأمريكية الرامية إلى التدخل في شؤونه الداخلية، فضلا عن تفاعل الحكومة العراقية مع جهود روسيا الدبلوماسية التي أسفرت عندما التقى الرئيس صدام حسين في يومي (12 و 13 / 10) بايغور ايفانوف الذي حمل رسالة شفوية من الرئيس يلتسن، وكذلك لقائه بكوزيريف، أسفرت عن صدور بيان مشترك (بيان بغداد) أكد فيه الجانبان المواقف الآتية:

أ- استعداد العراق لحل مسألة الاعتراف بسيادة الكويت وحدودها التي تقررت بموجب قرار مجلس الأمن رقم (833) بشكل ايجابي.

ب- استعداد العراق لمواصلة التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتحري عن مصير المواطنين الكويتيين المفقودين.

ج- دعم روسيا بعد اعتراف العراق الرسمي بسيادة الكويت وحدودها، موضوع تحديد البدء الرسمي بتشغيل نظام الرقابة المستقبلية بموجب قرار مجلس الأمن (715) على أن لا تزيد المدة الاختبارية للتأكد من فاعلية نظام الرقابة عن ستة أشهر.

د- قيام مجلس الأمن بعد انتهاء المدة الاختبارية بتطبيق الفقرة (22) من القرار (687) بصورة كاملة وبدون شروط إضافية.

هـ- وقوف روسيا إلى جانب رفع العقوبات الأخرى على ضوء التقدم الذي ينجزه العراق في تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد أدى بيان بغداد والمعارضة الدولية والفرنسية تحديدا إلى تراجع الولايات المتحدة

عن فكرة فرض منطقة حظر برية جنوب العراق التي حاولت اولبرايت تمريرها على مجلس الأمن دون تشاور مسبق مع الأعضاء الآخرين يوم (11/ 10)، إلا أنها عرضت في اجتماع آخر عقده ممثلو الدول الخمس الدائمة العضوية بناء على طلب روسيا اقتراحا جديدا يطالب مجلس الأمن بإصدار قرار أو بيان يهدد العراق بالعواقب الوخيمة إذا ما هدد الكويت عسكريا مرة أخرى، فضلا عن سحب قوات الحرس الجمهوري إلى مواقعها السابقة التي كانت ترابط فيها قبل اندلاع الأزمة، وتماشيا مع تطورات الأزمة قرر العراق إعادة قواته العسكرية إلى مواقعها السابقة قبل اندلاع الأزمة، بناء على ذلك شهدت المشاورات التي أجراها مجلس الأمن خلال يومي (14 و 15/ 10) خلافات واضحة حول مشروع القرار الأمريكي المقدم للمجلس بشأن العراق، حيث هدد الوفد الروسي باستخدام حق النقض أن لم توافق الولايات المتحدة على إجراء بعض التعديلات على مشروع القرار بضمنها رفع فقرة تدعو العراق إلى إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة قبل خمسة عشر يوما إذا ما أراد إرسال قوات عسكرية إلى المنطقة الجنوبية، وفي حالة مخالفة هذه الفقرة، فإن المجلس قد يعمد إلى استخدام القوة العسكرية ضده.

وحظي الموقف الروسي بتأييد كل من فرنسا والصين وباكستان واسبانيا ونيوزلندة، مما اضطر الولايات المتحدة إلى الموافقة على الطلب الروسي خشية استخدام حق النقض فيفشل القرار بأكمله. واختتم المجلس مشاوراته في الجلسة (3438) بإصدار القرار (949) الذي رحبت ديباجته بجميع الجهود الدبلوماسية وغيرها من الجهود الرامية إلى حل الأزمة، فضلا عن ملاحظة المجلس استعداد العراق لحل مسألة الاعتراف بسيادة الكويت وحدودها بطريقة ايجابية على وفق ما أيده القرار (833)[6] وتضمن القرار:

(أ- إدانة عمليات الوزع العسكري التي قام بها العراق مؤخرا في اتجاه الحدود مع الكويت.

ب- مطالبة العراق بأن يكمل فورا سحب جميع الوحدات العسكرية التي وزعت مؤخرا في الجنوب العراقي إلى مواقعها الأصلية.

ج- مطالبة العراق بأن لا يستعمل مرة أخرى قواته العسكرية أو أية قوات أخرى بشكل عدواني أو استفزازي في تهديد جيرانه أو عمليات الأمم المتحدة في العراق.

د- مطالبة العراق بالتالي بأن لا يعيد وزع الوحدات المشار إليها في الفقرة (ب) أعلاه باتجاه الجنوب أو يتخذ أية إجراءات أخرى لتعزيز قدرته العسكرية في الجنوب العراقي.

هـ- مطالبة العراق بأن يتعاون تعاونا تاما مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة.

و- إبقاء المسألة قيد نظره النشط).

وعلى الرغم من وضوح نص قرار مجلس الأمن، والشرح المفصل الذي قدمه السيدان طارق عزيز وكوزيريف لمضمون بيان بغداد وبعض الجوانب ذات العلاقة بالأزمة في الجلسة الرسمية لمجلس الأمن التي عقدت يوم (10/17) بناء على طلب روسيا، على الرغم من ذلك فسرت الولايات المتحدة القرار تفسيرا خاصا، حيث ادعت أولبرايت أن القرار يسمح باستخدام القوة ضد العراق، بينما نفى نائب المندوب الروسي فاسلي سيدروف ذلك بقوله انه لا يقدم أساسا لأي استخدام للقوة العسكرية، وهو ما أكده السفير الفرنسي ميريميه بأن أي تفسير مغاير يمكن مناقشته في مشاورات مجلس الأمن في الوقت المناسب لكن الإدارتين الأمريكية والبريطانية لم تأبها للموقفين الروسي والفرنسي، فسلمتا من خلال ممثليهما في الأمم المتحدة السيد نزار حمدون كلا على انفراد يوم (10/20) مذكرتين تحذران العراق باستخدام القوة العسكرية إذا ما حرك قوات الحرس الجمهوري إلى الجنوب باتجاه الكويت مرة أخرى، وقد اعترضت روسيا وفرنسا على هذا التحذير لعدم أحقية الولايات المتحدة وبريطانيا في استخدام القوة دون قرار خاص من مجلس الأمن، بينما وجد الصحاف في ذلك محاولة أمريكية للتسلط على مجلس الأمن، لذلك دعا إلى ضرورة التفسير القانوني والمنصف والمتوازن لقرارات المجلس، وأبدى في تصريح له يوم (10/22) استعداد العراق لتسوية الأزمة سلميا منطلقا من النية الحسنة التي جسدها العراق في بيان بغداد وكذلك البيان الذي ألقاه السيد طارق عزيز في مجلس الأمن، فضلا عن الإجراءات الملموسة التي اتخذها قبل صدور قرار مجلس الأمن رقم (949).

من جانب آخر اتفق العراق وروسيا أثناء لقاء السيد طارق عزيز بوزير الخارجية الروسي في موسكو يوم (11/8) على استكمال مباحثاتهما السابقة في العراق، وبالفعل

وصل كوزيريف إلى بغداد في اليوم التالي، وسلم أثناء لقائه بالرئيس صدام حسين رسالة من الرئيس يلتسن جوابا على الرسالة التي بعثها الرئيس صدام حسين إليه، وقد عبرت الحكومة العراقية في هذا اللقاء عن تقديرها للمبادرة الروسية بإيجاد حلول (سلمية ومتوازنة وصحيحة) للمشكلات القائمة في المنطقة، فضلا عن دورها في الدعوة والعمل على رفع الحصار. كما حضر كوزيريف برفقة السيدين طارق عزيز والصحاف الجلسة الاستثنائية التي عقدها المجلس الوطني العراقي صباح يوم (10/ 11) لمناقشة موضوع العلاقة بين العراق ومجلس الأمن، والتي صدر في ختامها إعلان أكد فيه المجلس تأييده لاعتراف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وعلى ضوء إعلان المجلس الوطني قرر مجلس قيادة الثورة الاعتراف بدولة الكويت وبالحدود الدولية على وفق ما رسمته لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين البلدين.

وأثناء اجتماعه القصير بها يوم (14/ 11) سلم السيد طارق عزيز مادلين أولبرايت بصفتها رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر، وثائق الاعتراف العراقي التي تضمنت رسالة من وزير خارجية العراق إلى رئيس مجلس الأمن وإعلان المجلس الوطني، وقرار مجلس قيادة الثورة ونسخة من الصحيفة الرسمية العراقية التي نشرت فيها هذه الوثائق، طالبا منها توزيعها على جميع أعضاء مجلس الأمن، الذين رحبوا في الجلسة (3459) المعقودة بتاريخ (16/ 11) باعتراف جمهورية العراق بدولة الكويت بموجب إجراءات دستورية وافية ورسمية، وعلى النحو المطلوب في قرارات مجلس الأمن (687) و (833) و (949)، وعد المجلس الاعتراف العراقي خطوة مهمة في اتجاه تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة، مؤكدا أن أعضاءه سيتابعون عن كثب تنفيذ العراق لقراره، فضلا عن مواصلتهم إبقاء الإجراءات التي اتخذها العراق لإتمام تنفيذه لجميع قرارات المجلس ذات الصلة قيد العرض[7]، وبذلك انتهت الأزمة، وانجلت غيومها من سماء المنطقة.

ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي

أ- تبويب الفئات (الاتجاهات)

أخضعت الخطابات الإعلامية الخاصة بأزمة (التحركات العسكرية العراقية قرب الحدود الكويتية) للتحليل، فظهرت الاتجاهات المثبتة في الجدول رقم (5) ،وقد تضمنت الخطابات اثنين وعشرين اتجاها ضمن ثمان مراتب.

جدول رقم (5) يبين المرتبة القيمية لكل اتجاه وعدد تكراراته ونسبته المئوية واتجاهات خطابات كل صحيفة وعدد تكراراتها في أزمة التحركات العسكرية العراقية

التسلسل	المرتبة القيمية	الاتجاه	التكرار حسب الصحيفة			مجموع التكرارات	%
			الجمهورية	الثورة	القادسية		
1	1	أ	3	2	6	11	11,22
2	1	ف	4	2	5	11	11,22
3	2	ب	2	1	6	9	9,18
4	2	ص	4	1	4	9	9,18
5	2	غ	2	2	5	9	9,18
6	3	ن	–	1	5	6	6,12
7	4	ت	1	2	2	5	5,10
8	5	ق	2	1	1	4	4,08
9	6	ج	2	–	1	3	3,06
10	6	خ	–	1	2	3	3,06
11	6	ز	–	–	3	3	3,06
12	6	س	3	–	–	3	3,06
13	6	ش	–	–	3	3	3,06
14	6	ط	–	1	2	3	3,06
15	6	ظ	1	–	2	3	3,06
16	6	ل	1	1	1	3	3,06

التسلسل	المرتبة القيمية	الاتجاه	التكرار حسب الصحيفة			مجموع التكرارات	٪
			الجمهورية	الثورة	القادسية		
17	6	م	–	–	3	3	3,06
18	7	ث	–	–	2	2	2,04
19	7	ع	2	–	–	2	2,04
20	7	و	1	1	–	2	2,04
21	8	ك	1	–	–	1	1,02
22	–	ح	–	–	–	–	–
23	–	د	–	–	–	–	–
24	–	ذ	–	–	–	–	–
25	–	ر	–	–	–	–	–
26	–	ض	–	–	–	–	–
27	–	هـ	–	–	–	–	–
28	–	ي	–	–	–	–	–
29	–	أ[2]	–	–	–	–	–
30	–	ب[2]	–	–	–	–	–
31	–	ت[2]	–	–	–	–	–
32	–	ث[2]	–	–	–	–	–
33	–	ج[2]	–	–	–	–	–
34	–	ح[2]	–	–	–	–	–
35	–	خ[2]	–	–	–	–	–
36	–	د[2]	–	–	–	–	–
37	–	ذ[2]	–	–	–	–	–
38	–	ر[2]	–	–	–	–	–
39	–	ز[2]	–	–	–	–	–
40	–	س[2]	–	–	–	–	–
المجموع			29	16	53	98	99,96

بـ تفسير النتائج

تبين من خلال تحليل الخطابات الإعلامية الخاصة بأزمة التحركات العسكرية العراقية قرب الحدود الكويتية ما يأتي:

أولا: توازن في المرتبة الأولى اتجاهان هما:(أ) و (ف) ،

أ – فضح نوايا الخصم (أ)

ركزت الصحف الثلاث على موضوع النوايا التي تبتغي الولايات المتحدة تحقيقها جراء افتعالها وتصعيدها لهذه الأزمة ، وأجمعت على أن الهدف الأساس المعلن لها يتجسد في إطالة أمد الحصار[1]، ومثال ذلك إجابة مساعد وزير الخارجية الأمريكية في جلسة الاستماع التي عقدتها لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس يوم (13/ 10)، عن سؤال يتعلق بموقف الإدارة الأمريكية في مسألة الحصار إذا اعترف العراق بسيادة الكويت، فقال أن بلاده لن ترفع الحصار[2]. كما كشفت عن بعض النوايا غير المعلنة مثل:

- خلط الأوراق والتعتيم على إغفال تقرير ايكيوس لتطبيق العراق لجميع التزاماته وتعامله مع اللجنة ، فضلا على التعتيم على حقيقة خضوع تقرير ايكيوس لأوامر الإدارة الأمريكية[3].
- التملص من تنفيذ التزامات مجلس الأمن[4].
- تعزيز المواقف الداخلية للرئيس الأمريكي كلينتون، والتغطية على فضائحه المالية والأخلاقية كفضيحة وايت ووتر (white water) وغيرها[5].
- تسويغ القيام بعمل عسكري ضد العراق عامة وقوات الحرس الجمهوري خاصة، مستندة (الخطابات) إلى أن سلسلة التصريحات التي أطلقها المسؤولون الأميركيون ككريستوفر وأولبرايت ووليم بيري وغيرهم من القادة العسكريين تشير إلى أن الولايات المتحدة أعدت خطة عسكرية شاملة لضرب العراق وتدميره ، بما يتيح لها تجاوز الأخطاء التي لم تمكنها من تدمير القوات المسلحة العراقية كليا في عام1991[6].
- إرهاب العراق وإسكاته عن المطالبة بحقوقه[7].

وتميزت خطابات صحيفة الثورة عن خطابات صحيفتي القادسية والجمهورية بإيرادها بعض النوايا الأمريكية المشخصة من قبل المسؤولين الفرنسيين مثل:وزير الدفاع الأسبق شوفنمان الذي أكد أن أحداث (الأيام الماضية) تظهر أن هناك عملية تضليل وتسميم واسعة يقودها الاميركيون بهدف غسل دماغ الرأي العام ، وكذلك إشارة القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية السابق جانو لاكاز إلى أن (الضجة) التي أثيرت حول تحريك العراق لقواته هي عملية تضليل أمريكية يراد بها تحقيق أغراض خاصة ، في حين نقلت عن وزير الدفاع فرانسوا ليوتار قوله بأنه لا يستبعد أن يكون (التحرك) الأمريكي في الخليج مرتبطا بالاستحقاقات الانتخابية الأمريكية[8].

ب- الإشادة بحسن الإدارة العراقية للأزمة (ف)

وتمثل في الإشارة إلى النتائج الايجابية التي حققتها الإدارة العراقية للأزمة ، تلك الإدارة التي وقفت وراءها قيادة اتسمت بقوة أعصابها وحزمها وحسمها للأمور ووعيها لما تقول وتفعل وصعوبة احتوائها من قبل الخصم ودقة استشرافاتها وتحليلاتها واستنتاجاتها ومواقفها الاستباقية التي فضحت من خلالها المواقف المعادية[9] ، كما تحلت تلك القيادة بالحلم والتحسب والشجاعة ورجاحة العقل وسلامة المنطق والتقديرات الصائبة للمواقف والاستجابات السريعة والاستناد إلى الشعب، فضلا عن المصداقية العالية والثبات المبدئي الذي لا يتأثر بردود الأفعال الطارئة والاعتماد على استراتيجيات واضحة[10].

فحكمة فريق إدارة الأزمة العراقي التي تشكل الوجه الآخر (للبطولة والفروسية والاقتحامية) في تحريك الأحداث وصنعها، ومنع الأعداء من الانفراد بتأثيراتهم ،إذ أثبتت أيام الأزمة (سلامة سياسة القيادة العراقية بنسبة 100٪)[11].

وأجملت الخطابات النتائج المتحققة بالآتي:

- كسب المواقف الدولية المؤيدة لرفع الحصار كمواقف روسيا وفرنسا وغيرهما ،فضلا عن كسب آراء الكثير من الصحف والشخصيات السياسية وأوساط واسعة من الرأي العام ، الأمر الذي أبقى قضية العراق ماثلة في ذهن الرأي العام ، وهي نتيجة مناقضة لما تسعى الولايات المتحدة إليه[12].

- تعرية المواقف الأمريكية ومنعها من القيام بعمل عسكري جديد ضد العراق من خلال سحب العراق لقواته واستعداده لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالكويت[13].
- إلحاق الفشل بالإدارة الأمريكية للأزمة ، متمثلا في عدم قدرتها على حجب مواقف التأييد الدولية لمطاليب العراق ، بما يؤكد حقيقة الانتصار العراقي على الرغم من قيامها بحملات إعلامية للتغطية على هذا الجانب[14].
- الحصول على التزام روسي بدعم مطالب العراق على وفق ما تضمنه بيان بغداد[15].
- نقل الأزمة من ساحة العراق مع مجلس الأمن إلى ساحة أعضاء المجلس أنفسهم ، من خلال ما قام به وزير الخارجية الروسي كوزيريف ، بشكل حقق انعطافة دولية لصالح حقوق العراق المشروعة في السيادة الوطنية وإزالة الحيف الذي لحق بشعبه[16].
- مساعدة الرأي العام العالمي في إدراك مسؤولية الولايات المتحدة عن قيام الأزمة ، فضلا عن مسؤوليتها في حدوث الأزمات والحروب التي مر بها العالم منذ عام 1989، إذ تقوم بتفجير الأزمات وإدارتها سواء بتصعيدها أو تخفيفها دون أن تضع الحلول المناسبة لها، بقصد جعل الأطراف المتأزمة في حرج من أمرها ولا سبيل لها لإخماد أزماتها سوى طلب عونها[17].

ويلاحظ أن السمات التي أكدت الخطابات تحلي سلوك القيادة العراقية بها أثناء إدارتها لهذه الأزمة ، تتماثل مع تلك التي مر ذكرها في موضوع إدارة الأزمة ، حيث أشير إلى أن إدارة الأزمات فن تعتمد ممارسته على أشخاص يتمتعون بمهارات وقدرات فنية خاصة لوضع المبادئ والحقائق موضع التنفيذ ، فضلا عن الثقة العالية بالنفس والإدارة والقدرة على تحمل المسؤولية وعدم التهور أو الاستعجال في اتخاذ القرارات الحاسمة ، واتسامهم بأعصاب ثابتة بحيث لا تهتز أثناء وقوع الأزمات[18].

ثانيا: في المرتبة الثانية تساوت ثلاثة اتجاهات: (ب) و (ص) و (غ).

أ ـ تعبئة الشعب (ب)

انطوى على حث الشعب العراقي على الثبات والمطاولة والاستعداد للتضحية والتمسك بالثوابت الوطنية بوصفها كفيلة بتحقيق (العبور) أي رفع الحصار[19]، فضلا عن اليقظة

والحذر وشحذ (السيوف والأقلام) استعدادا لأسوأ الاحتمالات[20]. كما أشادت بصموده وتمسكه (بمنهجه الجهادي الصبور) وإرادته القوية وعزمه الذي لا يلين وتوحده خلف قيادته في مواجهة المخططات الأمريكية وإفشالها وإلحاق (الخيبة والخذلان والعار) بالخونة والعملاء[21] ، مؤكدة أن من ابرز الحقائق التي أفرزتها حرب عام 1991 هي حتمية الصمود بوجه (العدوان الثلاثيني)[22].

وربطت بعض الخطابات بين الصبر والنصر والإيمان مشيرة إلى مقولة (من يصبر كثيرا يظفر أخيرا)، مشبهة صبر قيادة العراق وشعبها على قساوة قرارات مجلس الأمن بصبر النبي أيوب عليه السلام[23]. في حين حاول بعضها الآخر إشاعة روح التفاؤل بقرب انتهاء التضحيات وسعة مجال الأمل برفع الحصار ، ما يقتضي إعلان المواقف المساندة والاستعداد للتضحية من أجل الوطن والقائد بوضوح وعلى مرآى ومسمع الأعداء[24].

ب- بيان رد الفعل الدولي (ص)

بينت الخطابات وعلى طول مدة الأزمة المواقف السياسية والدولية المناهضة للأفكار والمواقف والمشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة في مجلس الأمن ، وخصوصا تلك التصريحات والنشاطات الدبلوماسية التي قامت بها الدول دائمة العضوية في المجلس كروسيا وفرنسا والتي منها بالنسبة لروسيا التحرك الدبلوماسي لإنهاء الأزمة، كالتهديد باستخدام حق النقض (الفيتو) في حالة عدم موافقة أمريكا على إجراء التعديلات التي اقترحتها على مشروع القرار (949) ، بضمنها رفع الفقرة الخامسة منه ، وطلب إرجاء عقد جلسة مستعجلة لمجلس الأمن لحين وصول وزير خارجيتها إلى نيويورك ليبلغ أعضاء المجلس بتفاصيل مبادرته المكلف بها من الرئيس يلتسين ، ونفيها على لسان كوزيريف في ندوة تلفازية يوم (4/ 11) في موسكو أن تكون قد قدمت تنازلات أو غيرت موقفها من الحظر المفروض على العراق ، والتأكيد بأن مصلحتها تكمن في رفع الحصار[25].

في حين أجمعت تصريحات المسؤولين الفرنسيين كوزيري الخارجية والدفاع ومواقف مجلس الشيوخ الفرنسي والاجتماع المصغر الذي عقده الرئيس فرانسو ميتران ،أجمعت على

عدم خرق العراق لقرارات مجلس الأمن، وضرورة رفع الحصار ، والتأكيد بأن أغراضا انتخابية داخلية وراء التصعيد الأمريكي للأزمة[26].

ولم تغفل الخطابات الموقفين الصيني والبريطاني الذي دعا أولهما جميع الأطراف إلى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ، واصفة هذا الموقف بأنه أفضل من المواقف الصينية السابقة وأن كان اقل حماسا من الموقفين الروسي والفرنسي ، بينما رفض الثاني الخطة الأمريكية الهادفة إلى فرض منطقة حظر بري في جنوب العراق[27]، كما كشفت عن بعض التطورات الجوهرية التي شهدها الموقف التركي الذي جاء في بدايته على لسان القائم بالأعمال التركي في بغداد ، الذي قال أن بلاده تدعو جميع الأطراف إلى احترام قرارات الأمم المتحدة ، لكنه سرعان ما تبدل إلى أن تركيا قد لا تسمح باستخدام أراضيها لضرب العراق ، مع تصاعد مطالبتها برفع الحصار[28].

وذكرت الخطابات أيضاً أن لألمانيا وايطاليا مواقف مناهضة للموقف الأمريكي على الصعيدين الرسمي والشعبي ، إلا أنها لم تفصح عن مضامين تلك المواقف[29].

وخلصت الخطابات إلى أن المواقف الدولية سالفة الذكر أدت إلى تفكيك التحالف الدولي ضد العراق ، بما جعل مجلس الأمن يواجه انقساما حادا وواضحا ، مشيرة إلى أن المراقبين أجمعوا في أول ملاحظاتهم عن الأزمة على أن مجلس الأمن رفض الرضوخ للأوامر الأمريكية لأول مرة منذ عام 1990[30].

إن العناية التي أولتها الخطابات لهذا الاتجاه تؤكد في جانب منها شرعية وفاعلية المواقف التي اتخذتها القيادة العراقية ، ونجاحها في حشد التأييد السياسي اللازم لقراراتها في الدول الحليفة والصديقة ، وبذلك تعكس الخطابات اهتمام القيادة العراقية لمبدأ من أهم مبادئ إدارة الأزمات أطلق عليه (توسيع قاعدة دعم قرار الأزمة)[31].

ج- بيان ردود أفعال الخصم (غ)

ظهر هذا الاتجاه من خلال بيان ردود أفعال الأطراف الدولية المعادية للعراق وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتان عملتا على تصعيد الأزمة سياسيا

وإعلاميا وعسكريا، ومن تلك الردود إصدار مجلس الأمن لبيان رئاسي (غريب) استجابة لمشروع البيان الرئاسي الذي تقدمت به أمريكا إلى جلسة المشاورات الطارئة التي عقدها المجلس قبل يومين من الموعد المقرر لاستماعه لتقرير ايكيوس بشأن المراجعة الدورية للحظر الاقتصادي، بناء على طلب الجانب الأمريكي الذي ادعى في مشروعه اعتزام قوات الحرس الجمهوري دخول الكويت ثانية[32]. كما تطرقت إلى قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بحملة عسكرية واسعة، حيث تقرر إرسال إعداد كبيرة من قواتها المسلحة بمختلف تشكيلاتها كالسفن الحربية وحاملة الطائرات جورج واشنطن ومشاة البحرية إلى مناطق الخليج العربي[33]، متزامنة مع حملة إعلامية (شرسة) وظفت فيها كبريات شبكات الإذاعة والتلفزة[34]. كما كشفت عن التهديدات والتحذيرات التي أطلقها مسؤولو الدولتين ضد العراق كتأكيد الرئيس كلينتون أثناء جولته في عدد من البلدان العربية بأن دعم التسوية في (الشرق الأوسط) يعني مجابهة الإجراءات العدائية التي يتخذها العراق ضد جيرانه، وإعلان وزير الدفاع البريطاني مالكولم وريفكند بأن الكويت اتفقت مع بلاده على شراء صواريخ ستار بيرك (star berck) للدفاع الجوي بقيمة خمسين مليون جنيه استرليني ، وكذلك ما قاله وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري بأن بلاده أقامت عمليا مع بريطانيا وبعض دول الخليج منطقة حظر بري جنوب العراق لمنع الحكومة العراقية من تهديد الكويت[35].

وذكرت الخطابات أن أجواء الحرب خيمت على المنطقة جراء تلك التهديدات والتحذيرات فغاب الأمل في السلام والأمن والاستقرار ، وحل الحزن واليأس في نفوس الكثير من الناس[36]. وإذا كانت السياسة الصريحة والمناورات العسكرية والإعلان عن صفقات أسلحة جديدة والاستعراضات العسكرية والقيام بالتعديلات الوزارية وغيرها تعد من المسالك التي تسلكها أطراف الأزمة لتحقيق الاتصالات فيما بينها ، كما تبين ذلك في موضوع مبدأ تعزيز الاتصالات[37] ، فإن الخطابات بتناولها لهذا الاتجاه تكون قد كشفت عن بعض مسالك أعداء العراق لتحقيق اتصالاتهم بالقيادة العراقية واطلاعها على موقفهم من الأزمة كالسياسة الصريحة والإعلان عن صفقات أسلحة جديدة والحملات العسكرية والإعلامية.

ثالثاً تفنيد ادعاءات الخصم (ن)

حصل الاتجاه (ن) على الموقع الثالث على سلم الاتجاهات ، وتجلى من خلال تفنيد بعض الادعاءات التي روجها خصوم العراق ، كادعاء الإدارة الأمريكية نية العراق (غزو) الكويت ، وتأكيدها على لسان وزير دفاعها بأن القوات الموجودة في جنوب البصرة قادرة على اجتياح الكويت بأقل من ساعة[38]. وقد أوردت الخطابات في معرض تفنيدها لهذه الادعاءات جملة من الحقائق التي تدلل على افتقادها لأبسط مقومات المنطق العسكري والسياسي على حد تعبيرها ، منها[39]:

- علانية حركة القوات العراقة في إجراء تمارينها.
- قدرة الولايات المتحدة على رصد التحركات العسكرية العراقية من خلال الأقمار الصناعية وطائرات التجسس، والدليل على ذلك عرضها لصور ملتقطة عن هذه القوات على مجلس الأمن.
- صعوبة الدخول للكويت بفرقتين عسكريتين من الحرس الجمهوري لا يتجاوز عدد جنودهما (80) ألف جندي على وفق المعلومات التي أوردتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية ، بينما حشد العراق لتحقيق هذا الهدف عام 1990 حولي (500) ألف جندي حسب تقدير الدوائر العسكرية الغربية ، في وقت كانت فيه الكويت خالية من القوات الأمريكية ، ولم تكن هناك منطقة محظورة على الطيران العراقي.
- بعد المسافة الفاصلة بين الكويت والقوات العراقية المتمركزة في معسكرها الدائم في منطقة الأثل والبالغة (110) كم يضاف إليها (10) كم أخرى من الأرض العراقية الداخلة ضمن المنطقة المنزوعة السلاح والتي تبعد عن معسكر القوات العراقية حوالي (20) كم ، وبذلك تكون المسافة الفاصلة حوالي (140) كم.
- عدم توفر الغطاء الجوي لهذه القوات مقابل قوات أمريكية برية وبحرية وجوية كبيرة مزودة بأحدث التقنيات كأجهزة الإنذار المبكر وطائرات (u2) وغيرها.
- سهولة اكتشاف تحرك القوات العراقية من قبل مراقبي الأمم المتحدة الموجودين في المنطقة المنزوعة السلاح ، والذين سيبلغون مجلس الأمن بالتحرك فورا.

- الحاجة الكبيرة إلى قوات مساندة أخرى لمواجهة الاحتمالات العسكرية المفاجئة ، وما تقتضيه عملية دخول الكويت من توفير قدرات فنية لفتح الطرق ومعالجة الألغام وتأمين خطوط الإمدادات.
- تأزم الوضع السياسي الدولي في الوقت الراهن.

وأبرزت الخطابات تناقض التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الأميركيون عن تحرك القوات العراقية وانسحابها كقولهم: (الانسحاب قد تم ، لكن مازالت بعض القوات في محلها) و (انسحبت القوات العراقية ولكن المنطقة عززت بقوات أخرى) و (القوات العراقية انسحبت ولكن الأزمة لم تنته بعد)[40].كما أشارت إلى اتهام مادلين اولبرايت لإذاعة B.B.C البريطانية بأنها مسؤولة عن ترويج فكرة المنطقة البرية المحظورة في جنوب العراق ، مؤكدة أن الفكرة طرحت من قبل اولبرايت في الاجتماع الذي عقده الأعضاء الدائميون بناء على طلب الجانب الأمريكي ، حيث نوقشت هذه الفكرة بدلا من مناقشة تقرير ايكيوس ، وأن الصاق اولبرايت هذه التهمة بالإذاعة جاء بعد أن أيقنت من عدم قدرة بلادها على تسويق فكرة المنطقة المحظورة ، بعد أن لاقت معارضة روسية فرنسية صينية شديدة[41]. أما الادعاءات الأمريكية القائلة بفقدان العراق لمواقف التأييد بسبب تحريك قواته ، فقد وصفتها (بالإشاعة الوهمية) للاستخفاف بمواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والتي أظهرت افتراقا واضحا عن مواقفها بهدف احتواء هذه الأزمة بالاستباق (اللا اخلاقي) في التمهيد الإعلامي في طرح المواقف.فعلى سبيل المثال:أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوم (5/ 11) أن حكومته تتوقع تأييد مجلس الأمن مواصلة العقوبات المفروضة على العراق عندما يعيد المجلس النظر فيها[42]. وعدت الخطابات اعتبار الرئيس كلينتون صدور القرار (949) نصرا شخصيا له وسبيلا للفوز في انتخابات الثامن من تشرين الثاني 1994، ودليلا على افتعال الإدارة الأمريكية للأزمة بقصد تصريف مشكلات الرئيس الداخلية ، فضلا عن كونه انتصارا للعراق (وخيبة أمل مريرة للإدارة الأمريكية)[43].

وامتدت التفنيدات إلى بعض ادعاءات ايكيوس كإعلانه بأن الرقابة المستقبلية

سيحدد موعد بدئها خلال الأيام القليلة المقبلة ، إذ أشارت إلى أن الرقابة بدأت قبل سنتين ونصف السنة من الآن ، وهو ما اعترفت به القنوات البارزة في الإعلام الغربي ، وبالتالي لا قيمة للادعاءات المتعلقة (بمدة الاختبار) ، بخاصة أن قرارات مجلس الأمن لم تنص عليها[44].

إن اهتمام الفاعل الخطابي الإعلامي بتفنيد ادعاءات خصوم العراق بالاستناد إلى أدلة منطقية بهدف استمالة متلقي خطابه عقليا ، كما اتضح ذلك في تفنيد الادعاءات الأمريكية بشأن اتهام العراق بنية الدخول إلى الكويت ، وأن هذا الاهتمام ينسجم مع ما أشارت إليه أدبيات الخطاب الإعلامي القائلة بأن دور الفاعل الخطابي يمتد إلى تفنيد الخطابات المعارضة لخطابه ، وجعلها مثار سخرية المتلقي أو غضبه [45].

رابعا: تأكيد شرعية مواقف العراق (ت)

احتل الاتجاه (ت) الموقع الرابع على سلم الاتجاهات ، وتناولت خطاباته لتأكيد شرعية مواقف العراق ثلاثة جوانب: أولها يشير إلى حرية العراق بوصفه دولة ذات سيادة في تحريك قطعاته العسكرية داخل حدوده الوطنية ، خصوصا وأن وجودها في محافظة البصرة جاء بقصد إجراء مناورات روتينية اعتادت القوات المسلحة القيام بها في مناطق متعددة من البلاد وفي أوقات مختلفة[46]. في حين ركز الثاني على أحقية ومشروعية إعلان العراق بعدم السكوت على استمرار الحصار ، ذلك أن جميع الشرائع أقرت هذا الحق ابتداء من الأديان وانتهاء بالقانون الدولي ، وعليه فإن تهديد الحق في الوجود يسوغ جميع الإجراءات المتخذة لحمايته ، ويجعلها في الوقت نفسه مقبولة ومطلوبة ، مستدركة بأن موقف العراق كان مشروطا باستمرار الحصار ، وليس في هذا الشرط خروج على المألوف[47]، ونقلت لإثبات هذه الشرعية عن مراسل إذاعة B.B.C السابق في الشرق الأوسط تيم لويلين قوله (إن الرسالة التي تأتي من مجلس الأمن وخاصة من الأمريكيين الذين يهيمنون على المجلس ويديرونه هي انه مهما فعل] الرئيس[صدام حسين ، وحتى لو اعترف بالكويت وبحدودها..... فإن العقوبات لن ترفع)[48]، بينما تطرقت في الجانب الثالث إلى قرار العراق تخفيض بعض كميات مفردات البطاقة التموينية ، والأهداف

الاقتصادية والاجتماعية التي أوضحها الرئيس صدام حسين لهذا التخفيض أثناء حديثة لأمناء سر وأعضاء فروع بغداد للحزب ولرؤساء تحرير الصحف المحلية يوم (28/ 9/ 1994) ، وشرحه لأبعاد القرار كإجراء تحسبي لضمان إمكانية تزويد المواطنين بالغذاء لأطول فترة ممكنة ، لإطالة مدة مجابهتهم للحصار ،مشيرة إلى أن البطاقة التموينية تكلف الدولة ما مقداره (1,621) مليار وستمائة وواحد وعشرون مليون دينار عراقي شهريا ولغاية صدور قرار التخفيض ، وأن الدولة تقدم للفرد الواحد عبر البطاقة التموينية دعما مقداره (6888) دينار شهريا ، مما أدى فضلا عن عوامل أساسية أخرى إلى ضعف القدرة الشرائية للدينار العراقي[49].

وينطلق التأكيد على هذا الاتجاه في جانب منه، من سعي السلطة القائمة وراء الخطاب إلى جعل خطابها مقبولا ومقنعا، فضلا عن تقليل الاستجابات السلبية تجاهه[50]، وذلك من خلال تأكيد شرعيته بإيراد الأدلة التي تثبت ذلك. كما تذهب الأدبيات أيضاً إلى أن سعي التحركات الإعلامية إلى خلق الشرعية للمواقف السياسية إنما تجسد أحد النماذج الثلاثة التي تأخذها العلاقة بين السياسة الإعلامية وإدارة الأزمة[51].

خامسا: تأكيد أهمية دور العراق في استقرار المنطقة (ق)

الموقع الخامس على سلم الاتجاهات كان للاتجاه (ق)، وأكدت الخطابات المعنية به أن المواقف التي اتخذها العراق في الأزمة دللت وأقنعت الرأي العام العالمي عامة والأميركي خاصة بأن دور العراق الإقليمي والعالمي لم ينته بعد الصفحة العسكرية من حرب عام 1991 ، بل مازالت قوة أساسية بمقدورها تقرير حالتي السلم والحرب في المنطقة ، مستشهدة على تأكيداتها باعتراف أولبرايت يوم (15/ 10) بالصعوبة الشديدة في احتواء الرئيس صدام حسين[52] ،لذلك دعت الخطابات إلى الإقرار بحقيقة تمتع العراق بقدرات تجعل استقرار المنطقة لا يمكن أن يمر إلا عبر بوابته[53] وليس عبر بوابة (الحلب الأمريكي) ويقصد بذلك ما تقدمه دول الخليج العربي من أموال لتغطية نفقات القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في المنطقة ، وعليه لابد من رفع الحصار بوصفه الطريق المناسب لتحقيق السلام والاستقرار في الإقليم ، وهو ما حدده العراق وأكده وزير الخارجية الروسي

أثناء اجتماع مجلس الأمن بقوله (إن المنطقة ستعود إلى نزاعاتها عندما تستمر العقوبات على العراق وخاصة ما يتعلق بنزاعات الحدود)[54]. ودعت الخطابات أيضاً الولايات المتحدة إلى استيعاب هذا (الدرس الكبير) الذي مفاده (إن لا سلم ولا حرب ولا استقرار ولا تنمية ولا تقدم ولا ضمان للمصالح المشروعة للقوى الخارجية إلا عبر عراق قوي يلعب دورا أساسيا في أخطر منطقة في العالم وأهمها)[55].

سادساـ تماثلت الاتجاهات الآتية: (ج) و (خ) و(ز) و(س) و(ش) و (ط) و (ظ) و (ل) و(م) في الموقع السادس على سلم الاتجاهات.

أ – تفنيد الحملات الدعائية المعادية (ج)

تبين في هذا الاتجاه أن وسائل الإعلام الغربية قامت بحملات إعلامية واسعة النطاق ضد العراق ، تركزت التقارير والإخبار والمقابلات التي بثتها على مدار الساعة حول التكهنات والاستنتاجات المسبقة عن مصير الأزمة ، بينما أساءت التصريحات التي نقلتها عن مسؤولين أميركيين وبريطانيين كالرئيس كلينتون وأولبرايت ووزير الخارجية البريطاني وآخرين من حكومات (عميلة أو تابعة) للولايات المتحدة، أساءت لموقف العراق[56]، وقد اعترفت الخطابات بالنجاح الواضح لتلك الحملات خصوصا في الأيام الأولى للأزمة في تعبئة الرأي العام العالمي ضد العراق، والتي من أهم مظاهر نجاحها بروز شبه إجماع عالمي وإقليمي يعتقد أن تحريك العراق لقواته العسكرية في محافظة البصرة، أغلق جميع بوابات (الأمل) في رفع الحصار ، كما اتخذت روسيا والصين وفرنسا نتيجة ذلك مواقف تحمل العراق مسؤولية انفجار الأزمة ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل قام بعض المسؤولين العرب باستدعاء سفراء العراق في بلدانهم بتأكيد مواقفهم غير المؤيدة لأعمال العراق المهددة لسلامة الكويت حسب تعبيرهم[57]. وأكدت بعض الخطابات أن المضامين التي روجت لها تلك الوسائل تظاهرت بالتعقل والتعاطف مع العراق من خلال ترديد مقولات أعدتها المخابرات الأمريكية كالقول بإضاعة العراق لجميع فرص رفع الحصار بسبب اختياره توقيتا سيئا لتحركاته العسكرية ومواقفه السياسية[58] ، وسخرت خطابات صحيفة الجمهورية من مقولة (ما كان يجب أن تستفز

أمريكا والأمم المتحدة) قائلة: (كان المطلوب هو أن يستمر الصمت العراقي وأن يزداد انحناء العراق)[59]، مشبهة هذه المضامين بالقصور التي تبنى فوق الرمال ، إذ سرعان ما تنهار حال اصطدامها بموجة قوية[60].

ب- فضح ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة بالسياسات المعادية للعراق (خ)

تجسد هذا الاتجاه من خلال الخطابات التي أكدت استخدام الولايات المتحدة للجنة الخاصة وفرقها التفتيشية كأداة لتحقيق أهدافها(61).

واستشهدت الخطابات في الكشف عن ارتباط اللجنة الخاصة بالولايات المتحدة بالاعتراف الذي نقله مراسل إذاعة B.B.C في الأمم المتحدة جون لاين يوم (10/11) عن ايكيوس (بأن تقريره كان السبب في إشعال فتيل الأزمة)[62]. وأضافت أن سياسة المماطلة التي اتبعها ايكيوس تكشف عن دوره التآمري في خدمة المخطط الأمريكي ضد العراق[63].

ج- تأكيد تعاون العراق مع اللجنة الخاصة (ز)

ورد هذا الاتجاه من خلال إشارة خطابات صحيفة القادسية إلى تعاون العراق الوثيق مع اللجنة الخاصة، والذي حظي باعتراف ايكيوس في تصريحاته وتقاريره على مدى سنتين، وأوضح أن التقرير الأخير الذي قدمه إلى مجلس الأمن يوم (10/10) على الرغم من (مغالطاته وتناقضاته)، إلا انه يؤشر التعاون الايجابي للعراق مع عمل اللجنة الخاصة، وبذلك يكون العراق قد أوفى بجميع الالتزامات المترتبة عليه في إطار القرارات التي أصدرها مجلس الأمن[64].

د - إبداء الاستعداد للمواجهة العسكرية (س)

برز هذا الاتجاه في خطابات صحيفة الجمهورية فقط ،التي أكدت استعداد العراق للقبول بالخيار العسكري عندما يكون الخيار الوحيد المطروح أمامه ، أو عندما تنتهك سيادته وكرامته[65]، مؤكدة أن نتائج المعركة ستكون لصالح العراق ، وأن حسابات أمريكا بعيدة المدى مصيرها الخيبة ، مثلما خابت حسابات الرئيس بوش[66]، في إشارة

للتهديدات الأمريكية بتغيير النظام الوطني في العراق. وقالت الخطابات مخاطبة الرئيس كلينتون (اشرب من البحر يا سيد كلينتون فهو قريب منك الآن ، أما مياه العراق الحلوة فلن تذوقها أبدا ما دمت تأتي كمستعمر وغاز)[67] ، كما حاولت تسويغ القبول بالخيار العسكري بعده طريقا لفتح أبواب المستقبل وإجباره لأمريكا على إعادة النظر بسياستها المعادية للعراق ، فضلا عن تشجيعه للأطراف الأخرى على التحرك بشجاعة للتقرب من العراق ، مقللة من شأن الخسائر التي يحتمل أن تنجم عن الصدام العسكري ، بأنها لن تصل لأكثر من عشر أو خمس خسائر العراق الفعلية في الوقت الراهن[68].

هـ - إيضاح طبيعة الأزمة (ش)

أوضحت صحيفة القادسية في هذا الاتجاه دون سواها، أن سبب انفجار الأزمة يكمن في مماطلات وتسويفات رئيس اللجنة الخاصة الهادفة إلى إطالة أمد الحصار، ولاسيما بعد أن تطابقت نتائج زيارة ايكيوس الأخيرة إلى بغداد مع استنتاجات القيادة في العراق بشأن تلك المماطلات والتسويفات، مما دعا الناطق الرسمي عن الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق للحزب إلى الإعلان بأن قيادة العراق متهيئة لدراسة موقف جديد يضع حقوق العراق في نصابها بما يخرج شعبه من المحنة التي هو فيها، لذلك تقرر الانتظار حتى العاشر من شهر تشرين الأول عام 1994 وبعدها سوف يتحمل كل ذي موقف مسؤولية موقفه ،وهي بهذا الموقف الذي ترافق مع إجراء القوات المسلحة العراقية لتمارينها الاعتيادية على أرضها الوطنية ،إنما تطالب مجلس الأمن بتطبيق الفقرة (22) من القرار (587) القاضية برفع الحظر النفطي عن بلادها[69]. وتكون الخطابات بإيضاحها لهذا الاتجاه قد سلطت الضوء على أسلوب التحركات الضاغطة الإكراهية الذي استخدمه العراق في إدارته للأزمة ، سواء أكانت هذه التحركات فعلية كتحريك القوات العسكرية في الجنوب أم اتصالية كتحذير مجلس الآن بالانتظار حتى العاشر من تشرين الأول 1994، وتشير الأدبيات بخصوص أساليب إدارة الأزمة إلى أسلوبين: أولهما أسلوب التحركات الضاغطة الإكراهية ، وثانيهما أسلوب التحركات التوفيقية[70]. كما يعتقد أن استخدام القوة العسكرية المحتملة يعد طريقا صحيحا لتحقيق الأهداف ، وله

دور كبير في تعزيز الدبلوماسية ، فضلا عن دوره في معرفة درجة عزم الخصم وخلق الإدراك لديه بأن الطرف الآخر مصمم على القيام بردود أفعال شديدة إزاء حركاته غير المرغوب فيها[71]. ومن بين ما عكسته الخطابات في هذا الاتجاه مبدأ إتاحة الوقت الضروري للخصم (الوقت غير الواسع وغير الضيق) ليكون بمقدوره دراسة الأزمة بموضوعية لاختيار البدائل المناسبة التي تجنب طرفي الأزمة اللجوء إلى خيار الحرب[72]، وذلك من خلال تناولها لقرار العراق بالانتظار حتى يوم العاشر من تشرين الأول عام 1994.

و - الدعوة إلى تحقيق مطالب العراق (ط)

وبدأ من خلال دعوة مجلس الأمن والولايات المتحدة إلى تحقيق مطالب العراق المتمثلة برفع الحصار والتعامل الايجابي مع مواقفه الجديدة ،وأعربت هذه الدعوات التي تزامن بعضها مع اجتماع مجلس الأمن ليوم (10/10) عن أملها بأن يسفر الاجتماع عن نتيجة واضحة ومحددة تضع الأمور في نصابها ، وأن يقوم المجلس بأداء واجبه (المقدس) بتسوية الأزمة حفاظا على الأمن والسلم الدوليين الذين لن يتحققا دون إصداره لقرار برفع الحصار ، خصوصا بعد أن اعترف ايكيوس بتعاون العراق مع اللجنة الخاصة حسب تقاريره الموثقة لدى المجلس[73]. في حين دعت خطابات أخرى الولايات المتحدة إلى التجاوب مع الإرادة الدولية (الحقيقية) ممثلة بإرادة الأغلبية من أعضاء مجلس الأمن والتعامل الايجابي مع مضامين بيان بغداد[74]. ويلاحظ في هذا الاتجاه أن مطالب العراق التي دعت الخطابات إلى تحقيقها اتسمت بعموميتها وغموضها ،وذلك لا ينسجم مع مبادئ إدارة الأزمات ،إذ لا يمكن السيطرة على الأزمات دون أن تكون أهداف أطراف الأزمة واضحة ومحددة وبعكسه تكون النتائج تصعيدا لاواعيا للأزمة وزيادة في حدة توترها[75].

ز - الاستهانة بالتهديدات العسكرية (ظ)

قللت الخطابات المهتمة بالاتجاه (ظ) من قيمة التهديدات العسكرية الأمريكية ضد العراق ، نتيجة مقابلة الشعب العراقي لها (بهدوء وبقدر أعلى من استقرار الثقة بالنفس

وبنظرة أكثر تفاؤلا بالمستقبل) على حد تعبير الرئيس صدام حسين[76]. إذ يتعذر على القدرة العسكرية الأمريكية القيام بعمل عسكري مماثل (للهجوم الثلاثيني) عام 1991 لأسباب عديدة[77]:

- عدم القدرة على حشد قوات عسكرية لا تقل عن ربع مليون جندي.
- صعوبة تمويل حرب شاملة.
- غياب المسوغات المقنعة للدول الكبرى بالقيام بعمل عسكري.
- قوة الموقف العراقي على العكس من أحداث آب عام 1990.

وعلى ضوء هذه الأسباب فإن التهديدات لا تعدو أن تكون سوى إطلاق صواريخ عن بعد لا يمكنها تغيير أي واقعة على الأرض ، كما انطوى التأكيد على هذا الاتجاه على عبارات إنشائية تدلل على استهانة الفاعل الخطابي الإعلامي بتلك التهديدات كقوله (إن التهديدات الأمريكية الوقحة تتلاشى أصداؤها النشاز عند جدار العراق الحصين)[78].

ح- إظهار لا شرعية إجراءات مجلس الأمن (ل)

ترددت في خطابات الاتجاه (ل) انتقادات للبيان الرئاسي والقرار (949) الذين أصدرهما مجلس الأمن الدولي، فضلا عن انتقاد غموض تفسيرات المجلس للقرارات السابقة التي اتخذها ، حيث أوضحت أن بيان المجلس ليوم (8/ 10) أعتمد على ادعاءات أمريكية بشأن تحرك القوات العراقية ، ذلك أن أية جهة بضمنها مراقبو الأمم المتحدة في المنطقة المنزوعة السلاح والدول دائمة العضوية في المجلس باستثناء الولايات المتحدة لم تبلغ عن خروقات قامت بها تلك القوات ، لكن المجلس على الرغم من ذلك أعرب عن قلقه إزاءها ، وتضمن بيانه فقرة يطلب فيها الأمين العام للأمم المتحدة من المراقبين زيادة اليقظة والإبلاغ عن أية خروقات للقرار (687) أو أية أعمال (عدائية)(79). كما انتقدت عدم دقة ملاحظات المجلس والتي منها ملاحظاته عن أمور لم تحدث بعد ، فعلى سبيل المثال جاء في بيانه (إن المجلس يلاحظ بقلق بالغ عدم قبول العراق التعاون مع اللجنة الخاصة) ، بينما الحقيقة أن العراق لم يرفض في مواقفه المعلنة ولاسيما التي صدرت عن الناطق باسم مجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق التعاون مع اللجنة الخاصة ، بل أكد

انتظاره للعاشر من تشرين الأول 1994، لكي يحدد المسار اللاحق للعلاقة بينه وبين اللجنة الخاصة على ضوء الاستنتاجات التي يستخلصها من تقرير ايكيوس المقدم إلى مجلس الأمن[80].

من جانب آخر حاكمت بعض الخطابات القرار (949) الذي يدعو العراق في إحدى فقراته إلى أبعاد قواته إلى الشمال من مدينة البصرة، محاكمة قانونية على وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، واستنتجت أن القرار يخرق قاعدتين من قواعد التعاون الدولي هما: قاعدة المساواة في السيادة بين الدول وقاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما نصت عليهما الفقرتان (1) و (2) من المادة الثانية من فصل ميثاق الأمم المتحدة الأول ، وعليه يكون القرار قد انتهك حق العراق في تحريك قواته العسكرية داخل حدوده الوطنية ، ويجعل من مجلس الأمن جهة لإصدار قرارات لا يحق له اتخاذها، فضلا عن التدخل في الشؤون الداخلية[81]. ولم تكتف الخطابات بذلك، بل أوضحت أن القرار استند إلى شكوك وليس إلى حقائق ثابتة مما يشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية ، وأن صدوره تم بعد أن سحب العراق قواته بما يكشف (زيف) الادعاءات القائلة أن صدوره جاء لمنع عمل عسكري عراقي محتمل ضد الكويت[82]، في حين بينت خطابات أخرى أن المجلس قدم تفسيرات غامضة لبعض قراراته ، ومنها تفسيره للقرار (687) الذي ينص صراحة على التزامات متقابلة بين العراق ومجلس الأمن، مؤكدة عدم إمكانية تفسير تنفيذ العراق للقسم (ج) من القرار المذكور إلا بالانتقال إلى الفقرة (22) منه، بينما رأى المجلس ضرورة تنفيذ القرار (715) قبل تطبيق الفقرة (22) من القرار (687)(83).

ط- ازدراء مواقف بعض الأقطار العربية (م)

وتمثل في ازدراء خطابات صحيفة القادسية للمواقف التي اتخذتها بعض الدول العربية كمصر والكويت والسعودية، والتي منها ممارسة الرئيس المصري حسني مبارك للدور ذاته الذي مارسه قبل قيام حرب الخليج الثانية وبعدها ، وقرار حكام الكويت أثناء اجتماعهم مع وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر يوم (12/ 10) بتمويل التحركات العسكرية إلى منطقة الخليج كافة سواء أكانت للولايات المتحدة الأمريكية أم لحلفائها ، واستعرضت

الخطابات تصريحا سابقا لقرار الكويت أكد فيه سفير الكويت في القاهرة عبد الحميد البعيجان أن بلاده ليست لديها مشكلة في تمويل التحركات الأمريكية معلنا عدم اعترافه بدور الجامعة العربية وحرصه الشديد على المصالح الأمريكية التي يضعها على (سطح واحد) مع ما يسميه حماية الكويت، ونقلت عن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أثناء اجتماعه مع الرئيس كلينتون استعداد بلاده بفتح مطاراتها أمام الطائرات الأمريكية ، وفي عبارة اتسمت بعموميتها وصفت القادسية رضا (العملاء في دول الخليج وفي الوطن العربي) على الاحتلال الأمريكي للمنطقة بعدم الشعور بضرورة التستر على المواقف التآمرية[84].

سابعا: توازنت في المرتبة السابعة الاتجاهات الآتية: (ث) و (ع) و (م).

أ – إبراز لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث)

انطلقت موضوعات هذا الاتجاه من عدم نص تقرير اللجنة الخاصة المقدم إلى مجلس الأمن على وفاء العراق بالالتزامات المترتبة عليه في إطار قرارات مجلس الأمن ، وعدم تحديده لمدة محددة للرقابة الاختبارية وخضوعه لأوامر الإدارة الأمريكية بتغيير العديد من فقراته التي كانت لصالح العراق ، معززة ذلك بالتعليق الذي بثته إذاعة مونت كارلو لبول ماري دي لاغورس يوم (10/12) ، كما بينت خطابات صحيفة القادسية التي انفردت بتناولها هذا الاتجاه نقض رئيس اللجنة الخاصة جميع الوعود التي أعلنها للعراق بهذا الشأن[85].

ب– إبداء الاستعداد لتسوية الأزمة سلميا (ع)

اتضح الاتجاه (ع) من خلال إيضاح بعض دلالات المواقف التي اتخذها العراق كقراره بسحب قواته ، إذ أكدت خطابات صحيفة الجمهورية التي اهتمت بهذا الاتجاه أن تغيير مواقع القوات يمثل إشارة حسن نية لتسوية الأزمة بالطرق السلمية ،إضافة إلى كونها ردا عمليا على الادعاءات القائلة بأن العراق يهدد الكويت[86]. وتساءلت الجمهورية هل يمكن تجنب الأزمة والحيلولة دون تحولها إلى صراع عسكري ؟ وأجابت على تساؤلها بالإيجاب، وذلك عن طريق الالتزام بالطبيعة القانونية لقرارات مجلس الأمن، وتطبيقها في هذا الإطار[87].

ج- تحذير الطرف المقابل (و)

جاء اتجاه تحذير الطرف المقابل أو الخصم في خطاب صحيفة الجمهورية متسما بغموضه واستخدامه لمفردة ذات طابع محلي، إذ ورد في الخطابات انه في حالة استمرار الحصار فإن (النحنحة العراقية) ويقصد بها الفعل العسكري والموقف السياسي الذين اتخذهما العراق يمكن أن تتحول إلى (أشياء أكثر خطورة وتحديدا لمسار أحداث العالم)[88]، بينما كان خطاب صحيفة الثورة في هذا الاتجاه أكثر وضوحا عندما حذر مجلس الأمن في حالة عدم اتخاذه قرارا برفع الحصار أثناء اجتماعه يوم (10/10)، بأنه سيدفع العراق مضطرا إلى البحث عن طريق آخر في التعامل معه ، والى إعادة النظر بالتعامل مع اللجنة الخاصة ، وأن النتائج والإجراءات التي سيتمخض عنها اجتماعه ستضع الأمور على مفترق طرق[89]. ويأتي استخدام الخطاب للتهديد الغامض والواضح كممارسة لأسلوب الضغط الإكراهي الاتصالي الذي تقول الأدبيات أن استخدامه النموذجي يبدأ بتهديدات غامضة غير استفزازية تتحول تدريجيا إلى تهديدات أكثر وضوحا، ذلك أن التهديد الغامض يمتاز بانخفاض مصداقيته ومرونة حركته ، بينما يتسم التهديد الواضح بارتفاع مصداقيته وافتقاده لمرونة الحركة[90].

ثامنا: الإشادة بموقف الجامعة العربية (ك)

وقع الاتجاه (ك) في أسفل سلم الاتجاهات، وقد انطوى على الإشادة بموقف الجامعة العربية الذي تحول من انتقاد العراق إلى إطراء مواقفه والمطالبة برفع الحصار عنه[91].

سمات الخطاب الإعلامي

استنادا إلى هذا التحليل يتبين أن اهتمام المؤسسات الإعلامية وخطاباتها بخصوص هذه الأزمة اتسم بما يأتي:

أ- يلاحظ أن الاتجاهات التي ركزت عليها الخطابات الإعلامية ، فاق عددها البالغ (21) اتجاها عدد الاتجاهات التي وردت في الخطابات أثناء إدارة الأزمات السابقة ، وذلك يدل على أهمية هذه الأزمة بالنسبة للعراق قياسا بالأزمات السابقة.

ب- انطوت الخطابات في هذه الأزمة على اتجاهات جديدة لم ترد سابقا، ويرتبط ذلك باختلاف طبيعة هذه الأزمة عن الأزمات السابقة.

ج- على الرغم من مواكبة الخطاب الإعلامي الزمنية لبدء إدارة الأزمة، إلا أن هذه المواكبة لم تستمر حتى نهايتها، ذلك أن آخر خطاب منشور قد تخلف بواقع أربعة أيام عن النهاية الفعلية لإدارة الأزمة من قبل الجانب العراقي، وبواقع عشرة أيام عن النهاية الرسمية للأزمة من قبل مجلس الأمن، فضلا عن تباين المؤسسات الإعلامية في مواكبتها لنهاية الأزمة، إذ توقفت صحيفة الثورة عن نشر خطاباتها بتاريخ (10/16)، بينما توقفت الجمهورية في (10/30)، وآخرها كانت صحيفة القادسية في (11/6). وبذلك لم تلازم الخطابات إدارة الأزمة بمختلف مراحلها ، بمعنى أنها لم تلتزم بما أكدته التنظيرات الإعلامية بوجوب استمرار الملازمة[92].

د- تطرقت الخطابات إلى مضامين عديدة ، لكنها لم تعكس بعضا من الموضوعات المهمة كاعتراف العراق بسيادة الكويت وحدودها ، ومضامين بيان بغداد ، ودواعي نقل العراق لقطعاته العسكرية وغيرها من الموضوعات التي تناولها الخطاب السياسي ، حيث أن ما ورد من مضامين بهذا الخصوص كان تناوله عابرا ومبتسرا ، فضلا عن تطرقها إلى موضوعات لم ترد في الخطاب السياسي، كإبداء الاستعداد للمواجهة العسكرية ، وازدراء مواقف بعض الدول العربية وغيرها.

هـ- يلاحظ احتلال الاتجاه (الإشادة بحسن الإدارة العراقية للأزمة) موقعا متقدما على سلم الاتجاهات ، فبعد أن احتل هذا الاتجاه الموقع الرابع في أزمة الكاميرات. نجده يتقاسم مع الاتجاه (أ) المرتبة الأولى في هذه الأزمة ، ويمكن ربط اهتمام الخطابات المتميز بهذا الاتجاه بالدور المبادر للقيادة العراقية في صنع الأحداث وتحريكها بحسب تعبير خطابات صحيفة الجمهورية ، بخاصة أن هذه الأزمة قد حظيت على العكس من الأزمات السابقة باهتمام أعلى المستويات القرارية في العراق متمثلة بإدارة الرئيس صدام حسين العلنية لها ، وهذا يعني على وفق ما ورد في موضوع اختيار فريق إدارة الأزمة، أن الأزمة انطوت على قدر كبير من الخطورة استدعت مثل هذا الاهتمام

للحاجة الماسة إلى الاستجابات السريعة[93].

و- كانت مبادرات الصحف الفردية في إيراد اتجاهات جديدة محدودة ، إذ اقتصر ذلك على خطابات صحيفة الجمهورية بالنسبة للاتجاه (ك) ، وخطابات صحيفة القادسة بالنسبة للاتجاه (م) ،كما انعدمت مشاركة خطابات صحيفة الثورة بتأكيدها على اتجاه بعينه.

ز- اتضح أن الفروقات كانت كبيرة بين خطابات الصحف الثلاث في مستوى تكرارها للاتجاهات ، فضلا عن عدم التزام فاعليها الخطابيين بالوحدة المستقلة للخطاب، ويدل عدم الالتزام بالوحدة المستقلة للخطاب على عدم تبلور موضوعات محددة في ذهن الفاعل الخطابي ، بينما تقتضي إدارة الأزمات أن تكون موضوعات الخطاب الإعلامي مركزة ومحددة وواضحة.

ح- على الرغم من استخدام الفاعل الخطابي للأسلوب التقريري في تقديم خطابه كما هو حاله في الأزمات السابقة، بما وسم خطابه بالمباشرة والوضوح والابتعاد عن الكثير من التقنيات المجازية ، إلا انه لجأ وفي حدود ضيقة إلى استخدام الأسلوب الإيحائي (كالنحنحة العراقية) و(الحلب الأمريكي) وغيرها ، وتذهب الأدبيات إلى أن الخطاب الإيحائي يتحدث عن موضوع معين قد يكون في بعض جوانبه مباشرا، لكنه يوحي بأفكار أخرى، فهو لا يهدف إلى إيصال مضمونه عبر رموز مباشرة أو ضمنية[94]. وكان يفترض بالفاعل الخطابي الإعلامي أن يبتعد عن مثل هذه التعبيرات المحلية التي قد يستعصي فك رموزها بالنسبة للجمهور الخارجي، بخاصة أن الخطاب الإعلامي في إدارة الأزمات غير مخصص للاستهلاك المحلي فحسب ، بل يستهدف استمالة الجمهور الخارجي لمواقف العراق عربيا كان أم أجنبيا.

ط- يتبين أن عدد الاتجاهات التي اشتركت خطابات الصحف الثلاث في إغفالها من الاتجاهات السابقة خمسة اتجاهات ، ويدل ذلك على أن الخطابات تتعامل مع الأزمة بكيفية اعتباطية ، استنادا إلى تصورات فردية انطباعية لا تنم عن وجود مركزية في تحديد الثوابت ونقاط الانطلاق على ضوء رؤية استراتيجية للعمل الإعلامي.

هوامش الفصل السادس

أولا: هوامش موضوع الأزمة وإدارتها

1- صلاح سالم زرنوقة (أزمة الحشود العسكرية العراقية قرب الحدود الكويتية) مجلة السياسة الدولية، العدد (119)، 1995، ص 173.

2- المنطقة المنزوعة السلاح شريط حدودي عمقه خمسة عشر كيلومتراً، تقع عشرة منها على الجانب العراقي، والخمسة الأخرى على الجانب الكويتي.

3 -صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص ص 173-174.

4- الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1994 (نيويورك: الأمم المتحدة، 1996)، ص94.

5- انظر: United Nations,Op.cit,p.136

6- انظر: الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1994، مرجع سابق، ص 94.

7- الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1994، مرجع سابق، ص 95.

ثانيا: هوامش تحليل الخطاب الإعلامي

1- انظر:

أ- الثورة، العدد (8579) في 14/ 10/ 1994.

ب- الجمهورية، العدد (8828) في 11/ 10/ 1994.

ج- القادسية، العدد (4569) في 13/ 10/ 1994.

2- صحيفة الثورة، العدد (8579) في 14/ 10/ 1994 .

3- صحيفة القادسية، العدد (4570) في 15/ 10/ 1994 .

4- صحيفة القادسية ، العدد (4565) في 8/ 10/ 1994 .

5- انظر صحيفة الجمهورية:

أ- العدد (8828) في 11/ 10/ 1994.

ب- العدد (8849) في 26/ 10/ 1994.

6- صحيفة الجمهورية ، العدد (8843) في 18/ 10/ 1994 .

7- صحيفة الجمهورية ، العدد (8828) في 11/ 10/ 1994 .

8- صحيفة الثورة ، العدد (8579) في 14/ 10/ 1994 .

9 - انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (4569) في 13/ 10/ 1994.

ب- العدد (4573) في 18/ 10/ 1994.

10- انظر صحيفة الثورة:

أ - العدد (8579) في 14/ 10/ 1994.

ب- العدد (8580) في 16/ 10/ 1994.

11- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد (8840) في 15/ 10/ 1994.

ب- العدد (8843) في 18/ 10/ 1994.

ج- العدد (8846) في 23/ 10/ 1994.

12- انظر صحيفتي:

أ - القادسية ، العدد (4570) في 15/ 10/ 1994.

ب- الجمهورية ، العدد (8842) في 17/ 10/ 1994.

ج- القادسية ، العدد (4586) في 6/ 11/ 1994.

13- انظر صحيفتي:

أ - القادسية ، العدد (4573) في 18/ 10/ 1994.

ب- الجمهورية ، العدد (8843) في 18/ 10/ 1994.

14- انظر صحيفتي:

أ - الثورة ، العدد (8579) في 14/ 10/ 1994.

ب- القادسية ، العدد (4586) في 6/ 11/ 1994.

15- صحيفة الثورة ، العدد (8580) في 16/ 10/ 1994 .

16- انظر:

أ - المصدر السابق.

ب- القادسية ، العدد (4573) في 18/ 10/ 1994.

ج- القادسية ، العدد (4579) في 27/ 10/ 1994.

17- صحيفة الجمهورية ، العدد (8846) في 23/ 10/ 1994 .

18- انظر: الفصل الثاني، موضوع اختيار فريق إدارة الأزمة.

19- صحيفة الثورة ، العدد (8576) في 10/ 10/ 1994 .

20- صحيفة الجمهورية ، العدد (8843) في 18/ 10/ 1994 .

21- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (4565) في 8/ 10/ 1994.

ب- العدد (4566) في 9/ 10/ 1994.

ج- العدد (4569) في 13/ 10/ 1994.

22- صحيفة القادسية ، العدد (4586) في 6/ 11/ 1994 .

23- صحيفة القادسية ، العدد (4573) في 18/ 10/ 1994 .

24- صحيفة الجمهورية ، العدد (8840) في 15/ 10/ 1994 .

25- انظر صحف:

أ - الجمهورية ، العدد (8840) في 15/ 10/ 1994.

ب- الجمهورية ، العدد (8846) في 23/ 10/ 1994.

ج- الثورة ، العدد (8580) في 16/ 10/ 1994.

د- القادسية ،العدد (4586) في 6/ 11/ 1994.

26- انظر صحف:

أ - القادسية ، العدد (4569) في 13/ 10/ 1994.

ب- القادسية العدد (4586) في 6/ 11/ 1994.

ج- الجمهورية ، العدد (8840) في 15/ 10/ 1994.

27- صحيفة الجمهورية ، العدد (8840) في 15/ 10/ 1994 .

28- المصدر نفسه.

29- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (4579) في 27/ 10/ 1994.

ب- العدد (4586) في 6/ 11/ 1994.

30- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد (8840) في 15/ 10/ 1994.

ب- العدد (8842) في 17/ 10/ 1994.

31- انظر: الفصل الثاني، موضوع توسيع قاعدة دعم قرار الأزمة.

32- صحيفة الثورة ، العدد (8575) في 9/ 10/ 1994.

33- انظر صحف:

أ - القادسية ، العدد (4566) في 9/ 10/ 1994.

ب- الثورة ، العدد (8579) في 14/ 10/ 1994.

34- صحيفة القادسية ، العدد (4579) في 27/ 10/ 1994 .

35- المصدر نفسه.

36- صحيفة الجمهورية ، العدد (8840) في 15/ 10/ 1994 .

37- انظر:الفصل الثاني، موضوع تعزيز نظام الاتصالات.

38- صحيفة الثورة ، العدد (8579) في 14/ 10/ 1994 .

39- انظر:

أ - المصدر السابق.

ب- صحيفة القادسية ،العدد (4570) في 15/ 10/ 1994.

40- صحيفة القادسية ، العدد (4570) في 15/ 10/ 1994.

41- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (4569) في 13/ 10/ 1994.

ب- العدد (4570) في 15/ 10/ 1994.

42- صحيفة القادسية (العدد (4586) في 6/ 11/ 1994 .

43- صحيفة القادسية ، العدد (4573) في 18/ 10/ 1994 .

44- صحيفة القادسية ، العدد (4565) في 8/ 10/ 1994 .

45- انظر: الفصل الأول، موضوع الخطاب الإعلامي.

46- انظر صحيفة الثورة:

أ - العدد (8575) في 9/ 10/ 1994.

ب- العدد (8579) في 14/ 10/ 1994.

47- صحيفة الجمهورية ، العدد (8828) في 11/ 10/ 1994 .

48- صحيفة القادسية ، العدد (4566) في 9/ 10/ 1994 .

49- صحيفة القادسية ، العدد (4565) في 8/ 10/ 1994 .

50- انظر: الفصل الأول، موضوع الخطاب الإعلامي.

51- انظر: الفصل الثاني، موضوع التحركات الإعلامية.

52- صحيفة الجمهورية ، العدد (8842) في 17/ 10/ 1994 .

53- صحيفة الثورة ، العدد (8575) في 9/ 10/ 1994.

54- صحيفة القادسية ، العدد (4573) في 18/ 10/ 1994 .

55- صحيفة الجمهورية ، العدد (8840) في 15/ 10/ 1994 .

56- صحيفة القادسية ، العدد (4566) في 9/ 10/ 1994 .

57- صحيفة الجمهورية ، العدد (8840) في 15/ 10/ 1994 .

58- المصدر نفسه.

59- المصدر نفسه.

60- صحيفة الجمهورية ، العدد (8849) في 26/ 10/ 1994 .

61- صحيفة القادسية ، العدد (4565) في 8/ 10/ 1994 .

62- صحيفة القادسية ، العدد (4569) في 13/ 10/ 1994 .

63- صحيفة الثورة ، العدد (8575) في 9/ 10/ 1994 .

64- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (4565) في 8/ 10/ 1994.

ب- العدد (4569) في 13/ 10/ 1994.

ج- العدد (4570) في 15/ 10/ 1994.

65- صحيفة الجمهورية ، العدد (8825) في 8/ 10/ 1994 .

66- صحيفة الجمهورية ، العدد (8828) في 11/ 10/ 1994 .

67- صحيفة الجمهورية ، العدد (8851) في 30/ 10/ 1994 .

68- صحيفة الجمهورية ،العدد (8825) في 8/ 10/ 1994 .

69- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (4565) في 8/ 10/ 1994.

ب- العدد (4566) في 9/ 10/ 1994.

ج- العدد (4579) في 27/ 10/ 1994.

70- انظر: الفصل الثاني، موضوع أساليب إدارة الأزمة.

71- انظر: الفصل الثاني، موضوع القوة العسكرية المحتملة.

72- انظر: الفصل الثاني، موضوع منح الخصم وقتا مناسبا للتدبر.

73- صحيفة الثورة ، العدد (8576) في 10/ 10/ 1994 .

74- صحيفة القادسية ، العدد (4570) في 15/ 10/ 1994 .

75- انظر: الفصل الثاني موضوع محدودية الأهداف ووضوحها.

76- صحيفة القادسية ، العدد (4586) في 6/ 11/ 1994 .

77- صحيفة الجمهورية ، العدد (8825) في 8/ 10/ 1994 .

78- صحيفة القادسية ، العدد (4570) في 15/ 10/ 1994 .

79- صحيفة الثورة ، العدد (8575) في 9/ 10/ 1994 .

80- المصدر نفسه

81- صحيفة الجمهورية ، العدد (8843) في 18/ 10/ 1994 .

82- المصدر نفسه.

83- صحيفة القادسية ، العدد (4565) في 8/ 10/ 1994 .

84- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (4566) في 9/ 10/ 1994.

ب- العدد (4569) في 13/ 10/ 1994.

ج- العدد (4573) في 18/ 10/ 1994.

85- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (4569) في 13/ 10/ 1994.

ب- العدد (4070) في 15/ 10/ 1994.

86- صحيفة الجمهورية ، العدد (8828) في 11/ 10/ 1994 .

87- صحيفة الجمهورية ، العدد (8825) في 8/ 10/ 1994 .

88- صحيفة الجمهورية ، العدد (8846) في 23/ 10/ 1994.

89- صحيفة الثورة ، العدد (8576) في 10/ 10/ 1994.

90- انظر: الفصل الثاني، موضوع التصعيد التدريجي للضغط أو الخيارات المرنة

91- صحيفة الجمهورية ، العدد (8842) في 17/ 10/ 1994 .

92- انظر: الفصل الثاني، موضوع التحركات الإعلامية.

93- انظر: الفصل الثاني، موضوع اختيار فريق إدارة الأزمة.

94- انظر: الفصل الأول، الخطاب الإعلامي.

الفصل السابع

اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة طرد المفتشين الأمريكيين (1997/10/29 – 1997/11/30)

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- أولا: موضوع الأزمة
- ثانيا: إدارة الأزمة
- ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي

الفصل السابع

اتجاهات الخطاب الإعلامي أثناء إدارة أزمة طرد المفتشين الأمريكيين
(1997/11/30-1997/10/29)

أولا: موضوع الأزمة

يتعلق موضوع الأزمة بقرار العراق طرد المفتشين الأمريكيين العاملين في اللجنة الخاصة وإعطائهم مهلة لمدة أسبوع لمغادرة الأراضي العراقية.

وتعود جذور هذه الأزمة إلى عمليات (الشد والجذب) التي حدثت في شهري أيلول وتشرين الأول عام 1997 بين العراق من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن الدولي واللجنة الخاصة من جهة أخرى، بسبب تدهور العلاقة بين العراق واللجنة خلال الشهور الستة الماضية من السنة نفسها[1]، حيث اتهم العراق اللجنة الخاصة بعدم الحياد والموضوعية في عمليات التفتيش التي قامت بها، إذ اعتمدت على أساليب غير معمول بها دوليا في قضايا نزع السلاح، استهدفت تقويض تعاونه معها خلال السنوات الست الماضية حسب ما يقول مسؤولون في دائرة الرقابة الوطنية[2].

كما أن الادعاءات التي دونها ريتشارد بتلر رئيس اللجنة الخاصة في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن لمناقشته يوم (16/ 10)، والتي تشير إلى تذمر المفتشين أو عدم راحتهم مما اسماه تدخل السلطات العراقية في أعمال اللجنة، وعدم السماح لها بالوصول إلى أماكن "معينة"، وتعريض سلامة أفرادها للخطر، فضلا عن منعها من (إزالة وتدمير) وثائق تهمها[3]، هذه الادعاءات أنهت آمال العراق برفع الحصار، وأغلقت أبواب تفاؤله برحيل ايكيوس رئيس اللجنة السابق الذي كان هو الآخر منحازا لواشنطن، وبناء على ذلك حذر العراق بتلر بإيقاف تعاونه مع اللجنة في حالة فرض مجلس الأمن أية عقوبات إضافية عليه[4].

استثمرت الولايات المتحدة وبريطانيا ادعاءات رئيس اللجنة الخاصة لاستصدار قرار من مجلس الأمن ضد العراق، وبالفعل نجحت الدولتان في مسعاهما، حيث اصدر المجلس الذي كان منقسما على نفسه[5] في جلسته (3826) المنعقدة في (23/ 10) بعد أسبوع من التحذير العراقي، القرار رقم (1134)، الذي يهدد بفرض عقوبات جديدة عليه في (أي وقت) لإجباره على التعاون مع اللجنة الخاصة بضمنها تهديد بفرض حظر على سفر المسؤولين العراقيين في حالة عدم سماح العراق لفرق التفتيش بالوصول الفوري وغير المشروط أو المقيد إلى المناطق والمرافق والمعدات والسجلات ووسائل النقل والمسؤولين والأشخاص الخاضعين لسلطة الحكومة العراقية، فضلا عن أرجاء المراجعة الدورية لمسألة الحصار إلى شهر نيسان عام 1998.

لقد أكد صدور هذا القرار للحكومة العراقية تخلي مجلس الأمن عن الإيفاء بالتزاماته المتقابلة وانتفاء افق واضح لرفع الحصار، فأحالت القضية إلى المجلس الوطني لدراستها ورفع التوصيات التي يراها مناسبة للقيادة، واستنادا لتوصياته التي اتخذها يوم (26/ 10)(6) والتي كانت محور مناقشات اجتماعي مجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي خلال يومي (28 و 29/ 10)، وردا على قرار مجلس الأمن، واستذكارا لخلفيات الاجتماعات السابقة التي عقدها مجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق (لنفس الغرض أو لأغراض مماثلة وعلى وجه التحديد منذ 16/ 3/ 1997) على حد تعبير بيان القيادة العراقية، قرر مجلس قيادة الثورة يوم (29/ 10) عدم التعامل مع

المفتشين الأمريكيين العاملين في اللجنة الخاصة، والطلب من اللجنة سحب غطائها عن الطائرة الأمريكية U2 واستبدالها بطائرة من دولة أخرى بالاتفاق مع العراق[7].

رفضت الولايات المتحدة القرار العراقي وعدته بمثابة اعتداء على هيئة الأمم المتحدة، ودليل على لا مبالاة العراق بالمجتمع والقانون الدولي، وأكدت أن بإمكانها اللجوء إلى استخدام جميع الخيارات بما في ذلك الخيار العسكري لإجبار العراق على التراجع عن قراره، وبالفعل بدأت بحشد قواتها في منطقة الخليج العربي كإرسال حاملة الطائرات نمتز Nimitz والسفن الحربية ذات القدرة على أطلاق الصواريخ بعيدة المدى نوع توما هوك Tomahawk لتعزيز قواتها الموجودة هناك[8].

أما مجلس الأمن فقد رد على القرار العراقي على الفور ببيان رسمي صدر في أعقاب جلسة المشاورات (3828) في (10/29) حذر فيه العراق من العواقب الخطيرة لعدم (امتثاله امتثالا تاما وفوريا) لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويطالبه بالتعاون مع فرق التفتيش دون إملاء شروط أو وضع قيود على عملهم[9].

ورداً على التصعيد الأمريكي للازمة، ودعما لقرار القيادة العراقية عمت التظاهرات الشعبية في بغداد والمحافظات في اليوم التالي لصدور ذلك القرار.وذهب بعض الباحثين إلى أن القيادة العراقية كانت تهدف من تصعيدها المقابل للتصعيد الأمريكي للازمة تحريك الموقف سياسيا، ولفت الأنظار للمعاناة التي يعيشها الشعب العراقي، والإقرار بالتقدم الذي أحرزه في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن الإصرار على ضرورة تحديد موعد لانتهاء الحصار، بخاصة وأن مجلس الأمن وبضغط أمريكي وبريطاني رفض الإشارة إلى هذه الجوانب في أي من القرارات أو البيانات الصادرة عنه، على الرغم من المطالبة الروسية والفرنسية والصينية بذلك، مؤكدين أن الحكومة العراقية استندت في هذه الأزمة إلى مجموعة مؤشرات اعتقدت أنها في صالحها مثل[10]:

أ- تعويل العراق على مواقف كل من روسيا وفرنسا والصين المعارضة لفرض عقوبات إضافية ضده، فعلى سبيل المثال وصفت فرنسا الاقتراح الأمريكي بفرض حظر على سفر المسؤولين العراقيين بأنه غير عملي إذا تم القبول به.

ب- ظهور بوادر معارضة في مواقف معظم الأقطار العربية لقيام الولايات المتحدة بهجوم عسكري ضد العراق.

ج- حدوث الأزمة قبل موعد انعقاد مؤتمر الدوحة الخاص بالتعاون الاقتصادي في (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بمدة محدودة، الأمر الذي يمنع الولايات المتحدة من القيام بعمل عسكري ضد العراق لكي لا يؤثر ذلك على المؤتمر.

ثانيا: إدارة الأزمة

بعثت الحكومة العراقية في أولى خطواتها لإدارة الأزمة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن جوان سومافيا عزت فيها قرار طرد المفتشين الأمريكيين إلى سببين أساسيين يتعلقان بطبيعة عمل اللجنة الخاصة هما:

أ- إتباعها نهج الإطالة المتعمدة في العمل، وعدم تقديمها لمجلس الأمن التقرير (الوقائعي والموضوعي) الذي يؤدي إلى تطبيق الفقرة (22) من القرار (687).

ب- عدم حياديتها كمؤسسة دولية في تنفيذ أحكام القرارين (687) و (715)، بسبب كثرة عدد العناصر الأمريكية وتبوءهم المراكز القيادية المؤثرة فيها.

وقدمت الحكومة العراقية لمعالجة الأزمة ثلاثة مقترحات:

أ- مشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في المسؤوليات القيادية في مركزي اللجنة الخاصة في نيويورك وبغداد بشكل متوازن وفعال في جميع مهمات اللجنة بما في ذلك الاستنتاجات الفنية المتعلقة بملفات الأسلحة.

ب- استعداد العراق لاستقبال لجنة أو عدة لجان متخصصة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أو غير الدائمة باستثناء أمريكا، بصورة منفردة أو مجتمعة، وفي إطار عمل اللجنة الخاصة أو خارجه للتحقق من ادعاءات الإخفاء بصورة نهائية من خلو العراق من الأسلحة المحظورة بشكل تام.

ج- سماح العراق للجان بزيارة المواقع التي ترغب بزيارتها، والإجابة على أسئلتها بالشكل الذي يؤمن وسائل تحقق متقنة في إطار احترام سيادة العراق وأمنه.

وقد تفهمت كل من روسيا والصين وفرنسا دواعي موقف العراق[11]، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا عملتا على تصعيد الموقف مستثمرين ادعاءات رئيس اللجنة الخاصة القائلة أن العراق أثار الأزمة لان فريقه اقترب من اكتشاف مخزن سري لغاز الأعصاب القاتل VX، وإعلانه بأن الولايات المتحدة سوف ترسل طائرة U2 للتحليق في أجواء العراق على الرغم من طلب السيد نزار حمدون سفير العراق لدى الأمم المتحدة في الرسالة التي بعثها إليه، إنهاء رحلات هذه الطائرة والتهديد بإسقاطها[12].

ونتيجة المواقف المتباينة لأعضاء مجلس الأمن الدائميين، اخفق المجلس في المشاورات التي أجراها يوم (10/31) في الوصول إلى أي اتفاق، حيث اقترحت روسيا وفرنسا والصين إرسال بعثة من الأمين العام إلى العراق، بينما حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا إعاقة هذا المقترح من خلال الإيحاء بأن العناصر الأمريكية في فرق التفتيش ليست السبب في قيام الأزمة، وإنما عدم تعاون العراق مع اللجنة الخاصة، مصورة الخلاف وكأنه بين العراق والأمم المتحدة.

وكانت الخطوات التي اتبعها العراق في هذه الأزمة مرنة ومتشددة في الوقت نفسه، إذ لخص الرئيس صدام حسين أثناء ترؤسه للجلسة الخاصة لمجلس الوزراء يوم (2/ 11) موقف العراق بالنقاط الآتية:

أ- طلب العراق من المنظمات الدولية وضوحا كاملا بشأن رفع الحصار، وعدم ممانعته أن تكون الخطوة الأولى تطبيق الفقرة (22) تطبيقا قانونياً.

ب- دعوة الطرف الآخر إلى الحوار الذي يضع الأمور في نصابها، بحيث تكون الحقوق والالتزامات واضحة.

ج- استعداد العراق لمواجهة العدوان في حالة لجوء الخصم إلى استخدام القوة العسكرية

وما يمكن عده تأكيدا للنقطة الثالثة اجتمع الرئيس صدام حسين في اليوم التالي بالقيادة العامة للقوات المسلحة وقائد القوة الجوية وهيئة ركنها بشكل منفصل، وكان اجتماعه بالقيادة العامة بحضور السيد قصي صدام حسين المشرف على قوات الحرس

الجمهوري، في حين رد السيد محمد سعيد الصحاف وزير الخارجية على ادعاء بتلر الذي أدلى به لشبكة C.N.N يوم (1/ 11) بأن العراق خرق القانون بقراره عدم التعامل مع المفتشين الأمريكيين، بقوله أن بتلر لم يشر إلى القانون الذي يقصده، واستشهد لتأكيد سلامة قرار العراق بما قاله احد الخبراء الفرنسيين الذي عمل في اللجنة الخاصة عام 1991 لصحيفة ليبراسيون الفرنسية يوم (23/ 10/ 1991) (يبدو واضحا أن بعض المخبرين السريين الأمريكان وبعض رجال الـ C.I.A يعملون لحساب وكالتهم بدلا من العمل لحساب الأمم المتحدة، فمهمتهم هي جمع المعلومات.. والقيام ببعض التصرفات التي تستفز بغداد لتبرير التدخل الجوي للطائرات الأمريكية والعودة لإكمال مهمتها).

وعندما رفض الجانب العراقي السماح للمفتشين الأمريكيين بدخول المواقع التي توجهت بعض فرق التفتيش لتفتيشها يوم (3 و 4 و 5 و 6 و 7/ 11)، ألغى بتلر تلك التفتيشات وأمر الفرق بالعودة إلى مقراتها، وقد تناقلت وسائل الإعلام الغربية هذه الأحداث مروجة بأن العراق منع فرق التفتيش من أداء مهماتها، الأمر الذي دعا الدكتور همام عبد الخالق وزير الثقافة والإعلام إلى نفي ما تناقلته هذه الوسائل، والتأكيد أن فرق التفتيش بإمكانها القيام بنشاطاتها وحسب السياقات المتفق عليها مع دائرة الرقابة الوطنية، وأن المنع يسري على المفتشين الأمريكيين فقط، وتعزز تأكيد وزير الثقافة والإعلام باعتراف ايوين بوكانان المتحدث باسم اللجنة الخاصة في مقر الأمم المتحدة الذي قال أن المسؤولين العراقيين صرحوا لأعضاء فرق التفتيش بالقيام بمهماتهم دون مشاركة المفتشين الأمريكيين. كما فند مسؤول مختص في دائرة الرقابة الوطنية ادعاءات بتلر بشأن غاز VX التي نشرتها صحيفة الاوبزرفر البريطانية في عددها الصادر يوم (2/ 11) بأنها ادعاءات كاذبة يراد بها تضليل الرأي العام، ذلك أن فريقا من الاختصاصيين الدوليين زار العراق للمدة من (22-25/ 9/ 1997) لإجراء مناقشة نهائية لتقويم ما توصل إليه العراق في مجال تحضير هذا الغاز، حيث عقدت سبع جلسات نقاشية تبين فيها أن النتائج التي توصل إليها الفريق لا تختلف جوهريا عما أعلنه العراق بأنه نجح في تحضيره على المستوى المختبري بينما فشل في إنتاجه بشكل مستقر صناعيا فضلا عن عدم تسليحه.

بحثت الحكومة العراقية في اجتماع عقدته يوم (4/ 11) ضم السيد عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والسادة أعضاء المجلس طه ياسين رمضان وطارق عزيز وعلي حسن المجيد بحضور الدكتور سعدون حمادي ومحمد سعيد الصحاف، بحثت تطورات الموقف السياسي وموضوع البعثة التي اتفق الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مع العراق على إرسالها إلى بغداد للحوار مع السلطات المختصة نيابة عنه بشأن العلاقة بين العراق واللجنة الخاصة. والتي تتكون من الأخضر الإبراهيمي وزير خارجية جزائري سابق وجان الياسون سكرتير دولة في وزارة الخارجية السويدية ووكيل سابق للامين العام للشؤون الإنسانية وأيميلو كارديناس مندوب الأرجنتين في الأمم المتحدة، واستجابة لالتماس الأمين العام من الحكومة العراقية في الاتصال الهاتفي الذي أجراه مع السيد طارق عزيز يوم (4/ 11)، ورغبة منها في توفير الأجواء الايجابية لإنجاح مهمة البعثة، قرر العراق تأجيل أبعاد العناصر الأمريكية إلى حين انتهاء مناقشة مجلس الأمن لنتائج مهمة البعثة، كما قرر إرسال وفد عالي المستوى برئاسة السيد طارق عزيز إلى نيويورك بعد انتهاء مهمة البعثة لشرح موقف العراق ومطالبه لأعضاء مجلس الأمن، الأمر الذي رحب به الأمين العام في بيان أصدرته الأمم المتحدة وعدته بداية ايجابية لمهمة البعثة.

وقد حملت البعثة التي وصلت إلى بغداد يوم (5/ 11) معها رسالة من الأمين العام إلى الرئيس صدام حسين أشارت فيها إلى النواحي الآتية:

أ- أجماع أعضاء مجلس الأمن على رفض القرارات العراقية والدعوة إلى التراجع عنها بلا شروط.

ب- عد مجلس الأمن قرارات العراق بأنها تشكل تحديا خطيرا لسلطته، الأمر الذي يهدد إمكانية إكمال اللجنة الخاصة لتفويضها الذي كلفها به المجلس بموجب قراره رقم (687).

ج- انطواء الأزمة على احتمالات خطر كبير.

د- دعوة الرئيس صدام حسين إلى إصدار الأمر السريع بإنهاء الأزمة، مع تأكيد امتثال

العراق لقرارات مجلس الأمن والالتزامات التي ارتبط بها مع الأمم المتحدة، وعدم مخالفة ميثاقها.

واستمعت البعثة التي قالت الولايات المتحدة عنها، أن هدفها أبلاغ رسالة إلى العراق وليس من اجل التفاوض، خلال مباحثاتها التي استغرقت زهاء يومين[13] إلى شكاوى العراق ومطالبه التي تبلورت في الرسالة الجوابية التي بعثها السيد طارق عزيز نيابة عن الرئيس صدام حسين بصفته المسؤول المخول من القيادة في متابعة العلاقة مع اللجنة الخاصة، للامين العام بوساطة رئيس البعثة الأخضر الإبراهيمي، تبلورت هذه المطالب في النقاط الآتية:

أ- تطبيق الفقرة (22) فورا ودون شروط إضافية.

ب- ـ العمل بعد ذلك على رفع الحصار في المجالات الأخرى بصورة كاملة وشاملة.

ج- تحقيق التوازن في تركيبة اللجنة الخاصة.

د- إلغاء أرجاء المراجعة الدورية لمسألة الحصار إلى نيسان 1998، وعودتها إلى سياقها السابق (كل شهرين) لمناقشة التقدم في مجالات نزع الأسلحة.

هـ- عدم التجاوز على المواقع السيادية (بتاتا)، وتعليق التفتيش على المواقع ذات الصلة بالأمن الوطني.

و- استبدال الطائرة الأمريكية U2 بطائرة أخرى من بلد محايد.

ز- تعهد مجلس الأمن كمؤسسة وأعضاء المجلس كدول باحترام سيادة العراق.

ح- أشراك العراق بشكل فاعل عند مناقشة مجلس الأمن لتقارير اللجنة الخاصة.

كما تناول الدكتور سعدون حمادي رئيس المجلس الوطني في حديثه لتلفاز العراق يوم (6/ 11) جانبا من تلك المطالب، إلا انه شدد على أن لا طريق أمام مجلس الأمن لتسوية الأزمة سوى رفع الحصار، أو الإعلان عن تطبيق الفقرة (22) كبداية لرفع الحصار.

لم يكتف العراق بذلك، بل أبدى استعداده للتوصل مع اللجنة الخاصة إلى صيغة

محايدة تشترك فيها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، إذا كانت هناك ضرورة لمثل هذا النشاط، وطلب في رسالة رسمية بعثها السيد نزار حمدون إلى رئيس مجلس الأمن أن يلغي بتلر تحليقات الطائرة U2 المقرر إجراؤها يومي (5 و 7/ 11)، وحمله المسؤولية عن النتائج المترتبة على قراره بإرسالها في وقت تتهيأ فيها المقاومات المضادة للجو لمواجهة احتمالات العمل العسكري، بخاصة وأن تحليقات الطائرة في أجواء العراق تزداد كلما تصاعدت الأزمات حسب ما يقول قائد الدفاع الجوي العراقي، حيث تقوم هذه الطائرة بأعمال استطلاعية لجمع المعلومات والمراقبة البعيدة، مؤكداً أن المسارات التي سلكتها والأمكنة التي حلقت فوقها تشير إلى ابتعاد مهماتها عن الأهداف المحددة للجنة الخاصة وقرارات مجلس الأمن، إزاء ذلك استجاب بتلر لطلب العراق، وأعلن في بيان وزعه في مقر الأمم المتحدة عن إيقاف تحليقات الطائرة لمدة أسبوع، ويلاحظ في هذا الجانب أن العراق على الرغم من إصراره على موقفه بشأن الطائرة إلا انه اظهر بعض الرسائل التهديئية كعدم إسقاطها أو إطلاق النار عليها كترجمة لتهديده.

استمر المسؤولون العراقيون أثناء إدارتهم للازمة بتفنيد ادعاءات الأطراف المعادية التي يراد بها تصعيد الموقف وتضليل الرأي العام العالمي وإثارة أعضاء مجلس الأمن والإيحاء لهم بأن العراق ارتكب خطأ جسيما ومارس تحديا ضد المجتمع الدولي، فازاء ادعاء بتلر بأن نقل العراق لمعدات منشآته إلى مواقع أخرى، جاء بهدف القيام بنشاطات محظورة، ابلغ السيد طارق عزيز بعثة الأمين العام تعهد العراق بعدم استخدام المعدات المنقولة في أي نشاط محظور، وأن نقلها جاء كأجراء مؤقت لحمايتها من ضربات عسكرية أمريكية محتملة، مؤكدا عدم إمكانية استخدامها دون أن يكون معها جميع المستلزمات والخدمات التي تساعد على الإنتاج، في حين أشارت الرسالة التي بعثها السيد محمد سعيد الصحاف إلى رئيس مجلس الأمن كين هواصن، ردا على المزاعم التي وردت في رسالة بتلر إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ (5/ 11) والتي ادعى فيها قيام العراق بالتلاعب عن عمد بأجهزة المراقبة في عدد من المواقع[14]، أشارت الرسالة إلى موضوعات عديدة منها:

أ – عدم العبث بكاميرات المراقبة التابعة للجنة الخاصة، مع الإشارة إلى حدوث انفجار

في موقع المعتصم أثناء تجربة (استاتيكية) لمحركي صاروخ (أبابيل/ 50) يوم (5/ 11)، مما أدى إلى حدوث أضرار بكاميرتين أحداهما عراقية والأخرى تابعة للجنة الخاصة.

ب- تأكيد احترام العراق لالتزاماته بموجب الرقابة الواردة في القرار (715).

بينما وصف المحرر السياسي لوكالة الأنباء العراقية مزاعم بتلر بأن مناقشة مجلس الأمن لمطالب العراق تشكل اخطر تحد يواجه المجلس في تاريخه، وصفها بأنها تكشف عن ابتعاد بتلر عن اختصاصه الفني الذي حددته ولاية اللجنة الخاصة، وقيامه بممارسة دور سياسي مرسوم له من جهات معادية.

بعد انتهاء مهمة الأمين العام والتي اكتفى الأخضر الإبراهيمي في ما يخص نتائجها بالقول في مؤتمر صحفي عقده في مبنى وزارة الثقافة والإعلام صباح يوم (7/ 11) بأنه سينقل ما سمعه من شكاوى العراق ومطالبه إلى مجلس الأمن، وأن القرار بشأنها متروك له، وأكد انه لا يستطيع الحكم على النتائج التي سيخرج بها المجلس بعد استماعه إلى السيد طارق عزيز.

بعد انتهاء مهمة البعثة، استعرضت الحكومة العراقية في الاجتماع الذي ترأسه الرئيس صدام حسين وضم السادة أعضاء مجلس قيادة الثورة وبحضور الدكتور سعدون حمادي، ومحمد سعيد الصحاف يوم (7/ 11) نتائج المباحثات مع البعثة والموقف السياسي بشكل عام، وإعطاء التوجيهات للسيد طارق عزيز للعمل على وفقها أثناء مباحثاته التي سيجريها مع أعضاء مجلس الأمن في نيويورك.

وأبدى العراق على لسان السيد طارق عزيز في مؤتمر صحفي عقده في اليوم نفسه استعداده، للتعامل مع اللجنة الخاصة على وفق ما عمل معها خلال السنوات الماضية، وإجراء حوار بناء مع الأمين العام أو مجلس الأمن كهيئة، بينما ندد متحدث باسم وزارة الثقافة والإعلام في اليوم التالي بطروحات بيل ريتشاردسون المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة خلال اجتماعه مع مندوبي مصر وسوريا والبحرين والجامعة العربية، مؤكدا أن

تصريح ريتشارد سون بفشل مهمة بعثة الأمين العام قبل عودتها لتقديم تقرير عن نتائج مباحثاتها إلى مجلس الأمن، يشير إلى أن واشنطن تنصب نفسها وصية على قناعات الأمم المتحدة من خلال فرضها النتائج المسبقة لاي تحرك دولي، فضلا عن سعيها إلى إعاقة الجهود الدبلوماسية لمنع المجتمع الدولي من الاستماع لشكاوى العراق وحجب الحقائق عنه، واثنى المتحدث على مواقف المندوبين الذين أكدوا للمندوب الأمريكي رغبة حكوماتهم في إتاحة الفرصة أمام الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة.

لم تتوقف الحكومة العراقية عن طرح البدائل المرنة للوصول بالأزمة نحو التسوية السلمية، بخاصة أن الحلول المقدمة من الأطراف الأخرى لم تحظ بقناعة الحكومة العراقية التي ابدت على لسان الرئيس صدام حسين استعدادها أثناء اجتماع مجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق الذي عقد يوم (9/ 11)، للقبول بالحلول البديلة للموقف العراقي شرط أن تكون واضحة وتقدم إجابات محددة على مطالب العراق المنقولة إلى الأمين العام ليعرضها على مجلس الأمن، وفي إشارة إلى استعداد العراق لمواجهة احتمالات العمل العسكري التقى الرئيس صدام بقائدي القوة الجوية والدفاع الجوي مرتين متتاليتين خلال يومي (9 و 10/ 11).

قام العراق قبل أن يعقد مجلس الأمن مشاوراته ليوم (10/ 11)، بجملة إجراءات كمتابعة تطورات الموقف السياسي في اللقاء الذي عقده الرئيس صدام حسين مع السادة طه ياسين رمضان وعلي حسن المجيد ومحمد سعيد الصحاف، واللقاءات التي عقدها السيد طارق عزيز في نيويورك التي جاءها قادما من باريس خلال يومي (10و 11/ 11) مع الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وسفراء بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن كروسيا وفرنسا ومصر وكينيا وغينيا بيساو وكوستاريكا والبرتغال وتشيلي، والتي طلب فيها منح العراق فرصة التحدث مع مجلس الأمن، واستعداده لتبادل الحقائق مع اللجنة الخاصة تحت أنظار الأمين العام أو مجلس الأمن، فضلا عن استعداده للإيفاء بجميع التزاماته، وعدم رغبته بخوض الصراعات مع مجلس الأمن أو اللجنة الخاصة.

وتطرق السيد عزيز إلى ادعاءات بتلر القائلة بتوازن تركيبة اللجنة الخاصة من خلال

إشارته إلى مشاركة أشخاص عراقيين من بين الجنسيات العاملة فيها، ونسبة المشاركة التشيلية البالغة (22٪) حيث أوضح بأن مهمة الأشخاص العراقيين لا تعدو القيام ببعض الاعمال الخدمية المساعدة كسياقة السيارات، وأن المشاركة التشيلية تقتصر على ملاك الطائرات المروحية الثلاث، وبالتالي فإن الطرفين (العراق وتشيلي) لا يقومان بأي نشاط ذي علاقة بنزع السلاح أو أداء دور قيادي في أعمال اللجنة، بينما بلغ عدد المشاركين من الولايات المتحدة منذ تأسيس اللجنة وحتى الأزمة الراهنة أكثر من (700) أمريكي (44٪) يقومون بنشاطات اللجنة الأساسية. ومن الإجراءات المتخذة أيضاً إبلاغ الأمين العام في رسالة بعثها إليه السيد محمد سعيد الصحاف أن العراق سيتعامل مع الطائرة U2 والطائرات الأمريكية الأخرى التي خرقت أجواءه يوم (10/ 11) بوصفها غير ممثلة للأمم المتحدة.

كما ذكر الصحاف خلال لقائه بالصحفيين يوم (11/ 11) بعدم التزام اللجنة الخاصة بتنفيذ الاتفاق الذي عقد بين ايكيوس والجانب العراقي بشأن استبدال الطائرة U2 بطائرة عراقية أو فرنسية، فضلا عن تقديم روسيا طائرة لها المواصفات نفسها التي للطائرة الأمريكية، بخاصة وأن طلب العراق بإنهاء عمل الطائرة الأمريكية يعود إلى عام 1994. وطمأن الصحاف الأقطار الخليجية بنوايا العراق السلمية فيم عرض رده على تحذير الرئيس الأمريكي كلينتون للعراق من الاعتداء على دولتي الكويت والسعودية. وأعطى الاعتراف الذي ادلى به وليام كوهين وزير الدفاع الأمريكي في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم (10/ 11) في مقر وزارة الدفاع الأمريكية (بأن نشاطات مهمة يمكن مراقبتها من خلال الطائرة U2)، أعطى الدليل للمتحدث باسم وزارة الثقافة والإعلام على استخدام الولايات المتحدة لهذه الطائرة لأغراض استخبارية بعيدة عن مهام واختصاصات اللجنة الخاصة، وبخصوص مزاعمه بمحاولة العراق تطوير أسلحة نووية وكيميائية وبايولوجية، استشهد المتحدث بتأكيدات مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام 1991 على عدم وجود أي نشاط نووي في العراق، فضلا عن عدم إشارة آخر تقريرين قدمتهما اللجنة الخاصة والوكالة في تشرين الأول عام 1997 إلى وجود نشاط محظور في العراق.

أما على مستوى مجلس الأمن فقد عبرت كل من روسيا وفرنسا والصين أثناء مشاورات المجلس بما في ذلك الجلسة العلنية التي عقدها يوم (12/ 11) عن رفضها الشديد لاستخدام القوة ضد العراق، وهو ما كانت تسعى الولايات المتحدة لاستحصال موافقة عليه، فضلا عن تأكيدها بأن تكون الجهود الدبلوماسية المبذولة لتسوية الأزمة في إطار مجلس الأمن، وقد قادت هذه المواقف المتباينة مجلس الأمن إلى اتخاذ القرار رقم (1137)، الذي قضى بمنع سفر المسؤولين العراقيين ممن يعدهم المجلس مسؤولين عما يسمى بحالات عدم الامتثال أو انتهاك العراق لالتزاماته بموجب قرارات المجلس ذات الصلة ومطالبته بإلغاء قرار أبعاد المفتشين الأمريكيين[15]

وردا على هذا القرار اتخذت القيادة العراقية في اجتماعها المشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق الذي عقد بتاريخ (13/ 11) قرارا متشدداً تمثل بطرد كل حاملي الجنسية الأمريكية من العراق، وابقاء التعامل مع اللجنة الخاصة بموظفيها الحاليين أو أي موظفين جدد من جنسيات غير أمريكية.

وعقب اتخاذ العراق لقراره اوقف بتلر في اليوم نفسه فعاليات اللجنة الخاصة، وسحب جميع أعضاء فرق التفتيش باستثناء العاملين في مركز بغداد[16]، وبالفعل غادر المفتشون العراق يوم (14/ 11) متوجهين إلى البحرين، الأمر الذي أثار اعتراضات كل من روسيا وفرنسا ومصر في جلسة المشاورات التي أجراها مجلس الأمن يوم (13/ 11)، حيث أنحى مندوب روسيا باللائمة على رئيس اللجنة الخاصة بسبب عدم تشاوره مع مجلس الأمن قبل اتخاذ قراره. وفي الوقت نفسه اصدر مجلس الأمن في جلسته (3832) بيانا أدان به قرار العراق، وطالبه بالإلغاء (الفوري والبين) له، وتحميله المسؤولية الكاملة عن ضمان سلامة أمن موظفي ومعدات اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفرق التفتيش التابعة لهما.

من جانبه حمل السيد طارق عزيز رئيس اللجنة الخاصة المسؤولية عن قراره، مؤكدا للامين العام أثناء اجتماعه معه استعداد العراق لمواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة، وإمكانية قيام اللجنة بعملها دون مشاركة المفتشين الأمريكيين. ومن زاوية قانونية وصف

الصحاف في إيجاز للصحفيين يوم (14/ 11) قرار بتلر باللاشرعية كونه لا يدخل في إطار الصلاحيات الممنوحة له من قبل مجلس الأمن، كما لفت الانتباه بخصوص حق العراق القانوني في تحديد جنسيات العاملين في فرق التفتيش، إلى واقعتين مماثلتين وافق المجلس فيهما على طلب تحديد هويات المشاركين في لجان تابعة للأمم المتحدة، الواقعة الأولى تتعلق باشتراط المغرب عدم مشاركة مراقبين من الجزائر في مراقبة عملية الاستفتاء بشأن الصحراء الغربية، وتتمثل الواقعة الثانية في فرض الكونغو مشاركة مراقبين من فرنسا في اللجنة التحقيقية التي الفتها الأمم المتحدة لتقصي الحقائق عن المذابح التي حدثت في ذلك البلد.

في هذه الأثناء أعلنت الولايات المتحدة عن خطتها توجيه ضربات عسكرية لاماكن محتملة من بينها القصر الجمهوري لكونها حسب زعمها أماكن للتسلح السري، فرد عليها مصدر مسؤول في وزارة الثقافة والإعلام بقوله أن هذه الادعاءات يراد بها التغطية على النوايا الأمريكية العسكرية مستدلا على كذب هذه المزاعم بتدفق آلاف المواطنين على القصر الجمهوري والقصور الأخرى، ويشار بهذا الصدد إلى أن مئات العوائل العراقية تطوعت للبقاء في القصور الرئاسية كدروع بشرية دعما لمواقف قيادتها. بينما ثمن الدكتور سعدون حمادي في رسالة شكر إلى ايغور سيلزنيف رئيس مجلس الدوما قرار المجلس الذي اتخذه يوم (14/ 11) ويدعو فيه الرئيس يلتسين إلى اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بجعل مجلس الأمن يقرر عدم السماح بأي عمل عسكري ضد العراق، في حين أكد الصحاف أن تصريحات الرئيس كلينتون (بأن الحصار باق طالما بقيت قيادة العراق) بأنها تنم عن تدخل سافر في شؤون العراق الداخلية. ورد المحرر السياسي لوكالة الأنباء العراقية على تصريح نائب وزير الحرب الصهيوني سلفاي شالون التي ورد فيه أن كيانه سيرد على أي هجوم عراقي إذا وقعت مجابهة عسكرية في الخليج، رد أن هذه التهديدات لن تخيف العراق أو تثنيه عن المطالبة بحقوقه.

وأثناء الحركة الدبلوماسية التي بدأها السيد طارق عزيز بباريس التي وصلها يوم (15/ 11) في إطار جولة فرنسية عربية لشرح موقف العراق للمسؤولين الفرنسيين ولقادة

بعض الأقطار العربية، أبدى رغبة العراق في إيجاد مخرج متوازن للازمة، لكنه من جانب آخر أكد عدم رغبة العراق بقيادة الولايات المتحدة للجنة الخاصة، أو النظر إلى طروحات المفتشين الأمريكيين وكأنها أدلة دامغة.

لكن النقاط التي أثارها الرئيس صدام حسين في حديثه أثناء الجلسة (38) لمجلس الوزراء يوم (16/ 11) استرعت اهتمام الأمين العام التي رحب بها في تصريحاته للصحفيين في نيويورك يوم (17/ 11) وعدها خطوة جديدة على طريق الحوار الجاري لإيجاد حل دبلوماسي للازمة. وقد تمثلت تلك النقاط بما يأتي:

أ- عدم سعي العراق للاشتباك العسكري مع الولايات المتحدة، فضلا عن تحميل أمريكا وبريطانيا المسؤولية الكاملة عن تصعيد الأزمة إلى مستوى الاشتباك العسكري.

ب- الرغبة في تسوية الأزمة عن طريق الحوار بشكل يفضي إلى تنفيذ مجلس الأمن لالتزاماته.

ج- عدم القبول بالمناورات السياسية التي لا تدخل في إطار المواقف التي أ وضحها العراق في رسالته إلى مجلس الأمن يوم (6/ 11).

د- الإشادة بالموقف العربي والدولي ومواقف الشعب العراقي من الأزمة[17].

في أعقاب ذلك تسلمت القيادة العراقية رسالة من الرئيس الروسي بوريس يلتسين، كانت المقترحات الواردة فيها محور مناقشات الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق ليوم (18/ 11)، والذي خرج بجملة إجراءات منها: إرسال رسالة خطية من الرئيس صدام حسين إلى الرئيس يلتسين متضمنة وجهة نظر العراق بالعلاقة مع مجلس الأمن، واللجنة الخاصة والتهديدات الأمريكية بشن هجوم عسكري على العراق، ورغبة العراق في إيجاد تسوية سياسية متوازنة تضمن مصالح العراق، فضلا عن مقترحات محددة لمعالجة الموقف، وقد عبر الرئيس الروسي عن استعداد بلاده واستعداده شخصيا للتدخل لتسوية الأزمة بأسلوب متوازن بما يؤدي إلى الغلق التدريجي والمتواصل لملفات الأسلحة والاتجاه نحو رفع الحصار مؤكدا حرص روسيا على سلامة العراق وسيادته. كما عقد السيد طارق عزيز الذي سلم الرسالة العراقية إلى الرئيس يلتسين، العديد من الجلسات التباحثية

خلال مدة وجوده في موسكو (18و19/ 11) مع الرئيس يلتسين ووزير الخارجية يفغيني بريماكوف والنائب الأول لوزير الخارجية ايغور ايفانوف.

وعلى ضوء الجهود الدبلوماسية الروسية وما أكدته المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية أن كازوسوكريه عن سعي بلادها إلى إيجاد حل سياسي للازمة من خلال اتصالاتها الدائمة مع جميع الأطراف المعنية، على ضوء هذه الجهود وغيرها من العوامل الأخرى، بدأ المسؤولون الأميركيون يتحدثون عن تقديم حل دبلوماسي للازمة ولكن في إطار تراجع العراق عن موقفه مقابل معالجات جزئية كزيادة السقف المالي لمذكرة التفاهم وإطلاق بعض السلع التي اعترضت عليها لجنة (661) بضغوط أمريكية وبريطانية. وتزامن مع هذه الأحاديث قرار الرئيس الأمريكي إرسال حاملة الطائرات جورج واشنطن إلى منطقة الخليج العربي، وقامت طائرة U2 بخرق الأجواء العراقية جنوب الخط (32)، مما دعا الناطق المخول إلى القول يوم (18/ 11) بأن الأحاديث الأمريكية عن تقديم حل دبلوماسي للازمة يراد بها تضليل الرأي العام ومراكز القوى المؤثرة في العالم، وطالب في الوقت نفسه مجلس الأمن بمساءلة اللجنة الخاصة عن الأهداف التي تبغي تحقيقها جراء إرسال الطائرة، وتقديم النسخ الأصلية لأفلامها المصورة، وعد الصحاف فكرة زيادة السقف المالي لمذكرة التفاهم محاولة مخادعة لجعل المذكرة بديلا للفقرة (22)، كما لفت انتباه الأمم المتحدة في رسالة بعثها إلى الأمين العام يوم (17/ 11)، إلى أن قرار الرئيس الأمريكي بإرسال حاملة الطائرات تأتي ضمن الاستعدادات العسكرية الأمريكية لشن هجوم عسكري ضد العراق، مطالبا الأمين العام بالتدخل شخصيا لدى حكومة الولايات المتحدة لوقف حملتها العسكرية، ومع ذلك أفضت المباحثات الروسية العراقية إلى اتفاق لتسوية الأزمة عبر عنه بصدور بيان مشترك يوم (20/ 11) نص على ما يأتي:

أ- موافقة العراق على عودة اللجنة الخاصة بتكوينها الكامل لاستئناف عملها الاعتيادي ابتداء من يوم (20/ 11).

ب- مساهمة روسيا بنشاط في الرفع السريع للعقوبات عن العراق وبشكل خاص تطبيق الفقرة (22) على وفق مضمونها الحرفي بدون شروط إضافية.

ج- تعهد روسيا باتخاذ خطوات نشيطة لزيادة فاعلية عمل اللجنة الخاصة مع احترام سيادة العراق وأمنه.

واستنادا إلى هذا الاتفاق قرر الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة وقطر العراق الذي عقد بتاريخ (20/ 11) توجيه الدعوة إلى اللجنة الخاصة بكامل أعضائها للعودة إلى العراق لممارسة عملها وبهذا انتهت الأزمة التي استغرقت ثلاثة أسابيع كاملة، حيث وصل خبراء اللجنة الخاصة إلى بغداد في اليوم التالي مباشرة، وعلى الرغم من الموقف العراقي هذا، أعلنت الولايات المتحدة في اجتماع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بجنيف يوم (21/ 11) أعلنت أنها غير ملتزمة بالاتفاق العراقي الروسي، وسوف تستخدم حق النقض ضد أي مشروع يطالب برفع العقوبات عن العراق، إضافة إلى عدم إقرارها بأي تقدم في مجال دون آخر من مجالات أسلحة الدمار الشامل، على أساس أن المجالات جميعها تقع في "سلة واحدة"، أما بالنسبة للجنة الخاصة فقد رفضت جميع المقترحات الروسية باستثناء الموافقة على زيادة أعضاء اللجنة بالشكل الذي لا يوحي باستبعاد المفتشين الأمريكيين[18].

ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي

أ- تبويب الفئات (الاتجاهات)

لكي يتسنى الإجابة عن الأسئلة التي طرحها البحث ،تم تحليل الخطابات الإعلامية والخاصة بأزمة طرد المفتشين الأمريكيين، فظهرت الاتجاهات المثبتة في الجدول رقم (6) وقد تضمنت الخطابات سبعة وعشرين اتجاها ضمن خمسة عشرة مرتبة.

جدول رقم (6) يبين المرتبة القيمية لكل اتجاه وعدد تكراراته ونسبته المئوية واتجاهات خطابات كل صحيفة وعدد تكراراتها في أزمة طرد المفتشين الأمريكيين

التسلسل	المرتبة القيمية	الاتجاه	التكرار حسب الصحيفة			مجموع التكرارات	٪
			الجمهورية	الثورة	القادسية		
1	1	ط	5	9	5	19	9,5
2	2	ص	9	1	7	17	8,5
3	3	ب	3	5	8	16	8
4	4	ت	3	7	5	15	7,5
5	4	ن	5	5	5	15	7,5
6	5	ث	4	3	7	14	7
7	5	غ	2	5	7	14	7
8	6	خ	4	5	2	11	5,5
9	7	أ	2	3	5	10	5
10	7	ز	3	1	6	10	5
11	8	ظ	5	4	–	9	4,5
12	9	ف	3	2	2	7	3,5
13	10	ل	2	1	3	6	3
14	11	ح	1	1	3	5	2,5
15	11	ذ	3	1	1	5	2,5
16	11	ع	–	4	1	5	2,5
17	12	س	1	1	2	4	2
18	12	ي	2	2	–	4	2
19	13	ج	1	–	2	3	1,5
20	13	هـ	1	2	–	3	1,5
21	14	أ[2]	–	2	–	2	1

التسلسل	المرتبة القيمية	الاتجاه	التكرار حسب الصحيفة			مجموع التكرارات	٪
			الجمهورية	الثورة	القادسية		
22	15	ر	–	1	–	1	0,5
23	15	ش	–	–	1	1	0,5
24	15	ق	1	–	–	1	0,5
25	15	م	1	–	–	1	0,5
26	15	ب[2]	–	1	–	1	0,5
27	15	ت[2]	–	1	–	1	0,5
28	–	د	–	–	–	–	–
29	–	ض	–	–	–	–	–
30	–	ك	–	–	–	–	–
31	–	و	–	–	–	–	–
32	–	ث[2]	–	–	–	–	–
33	–	ج[2]	–	–	–	–	–
34	–	ح[2]	–	–	–	–	–
35	–	خ[2]	–	–	–	–	–
36	–	د[2]	–	–	–	–	–
37	–	ذ[2]	–	–	–	–	–
38	–	ر[2]	–	–	–	–	–
39	–	ز[2]	–	–	–	–	–
40	–	س[2]	–	–	–	–	–
المجموع			61	67	72	200	100

بـ تفسير النتائج

تبين من خلال الخطابات الإعلامية الخاصة بأزمة طرد المفتشين الأمريكيين ما يأتي:

أولا: الدعوة إلى تحقيق مطالب العراق (ط)

احتل هذا الاتجاه الموقع الأول على سلم الاتجاهات ،وتجلى من خلال دعوة الخطابات الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والدول والهيئات والمنظمات الدولية إلى الاستجابة الفورية لمطالب العراق المتمثلة في الآتي:

- اعتماد سقف زمني لانتهاء عمل اللجنة الخاصة ،وتقديم قائمة بما تريده من العراق دون إضافات لاحقة [1]
- تنفيذ الفقرة (22) من القرار (687) تمهيدا لرفع الحصار بجميع أشكاله وبضمانات رسمية من مجلس الأمن [2]
- احترام سيادة العراق وأمنه وعدم تجاوز فرق التفتيش على مواقعه السيادية والأمنية[3]
- استماع مجلس الأمن إلى وجهة نظر العراق ،ومناقشة مطالبه ومشاغله وإشراكه بفاعلية عند مناقشة تقارير اللجنة الخاصة [4]
- عدم منح الولايات المتحدة الشرعية الدولية من الأمم المتحدة للتغطية على نواياها بشن هجوم عسكري ضد العراق [5]
- تشكيل فرق تفتيش متوازنة ومحايدة [6]
- تمسك الأمم المتحدة بمبدأ الحقوق المتساوية بين الدول ، والتعامل المحايد مع أطراف الأزمة (العراق والولايات المتحدة)، فضلا عن اتخاذها مواقف جادة وعادلة تنسجم مع طبيعتها وروح ميثاقها [7]
- تنفيذ مجلس الأمن لالتزاماته المتقابلة تجاه العراق[8]
- تأجيل تحليق طائرات اللجنة الخاصة إلى حين انتهاء مجلس الأمن من مناقشة تقرير بعثة الأمين العام إلى بغداد، فضلا عن استبدال الطائرات الأمريكية U2 بطائرات أخرى[9].

وأكدت الخطابات أن مطالب العراق المذكورة لا تتعارض مع مضامين ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية ، بخاصة المضامين التي وردت في قرارات مجلس الأمن بشأن التزامات المجلس تجاه العراق[10]، وبالتالي فإنه يطالب بحقوق مشروعة وعادلة تمنحها له الشرعية الدولية ،بوصفه دولة لها من الحقوق ما لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[11].

ثانيا: بيان رد الفعل الدولي (ص)

احتل الاتجاه (ص) المرتبة الثانية على سلم الاتجاهات، وقد أبرزت الخطابات الخاصة به مواقف العديد من المنظمات والأقطار العربية والدول الأجنبية المتناقضة مع المواقف الأمريكية سواء تلك التي طرحت داخل مجلس الأمن أو خارجه ، ولاسيما موقفها بشأن استخدام الخيار العسكري ضد العراق.

وتناولت الخطابات في بيانها لهذه المواقف معارضة الأمانة العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والجامعة العربية ، وعدد من الدول كروسيا وفرنسا والصين واسبانيا وايطاليا وبعض الأقطار العربية لمحاولة الولايات المتحدة استخدام هذا الخيار ، وتمسك تلك المواقف بتسوية الأزمة من خلال الحوار والطرق الدبلوماسية[12].

وأوضحت أن المواقف التي اتخذها أغلب أعضاء مجلس الأمن في جلسة المشاورات التي عقدها المجلس يوم (6/ 11)، أدت إلى فشل مشروع القرار الأمريكي لإصدار قرار ضد العراق بسبب نقل معدات مصانعه، إذ لم تحصل الولايات المتحدة إلا على ثلاث أصوات (بريطانيا وبولندا وكوستاريكا) مقابل أحد عشر صوتا آثرت اللجوء إلى الحوار وانتظار النتائج التي تتمخض عنها مشاورات المجلس ليوم (10/ 11) المتعلقة بالمباحثات التي تجريها بعثة الأمين العام مع المسؤولين العراقيين في بغداد [13].

وتطرقت الخطابات إلى بعض المواقف الدولية بشيء من التفصيل، منها على سبيل المثال: رفض الرئيس الفرنسي جاك شيراك أثناء مؤتمر صحفي عقده في لندن يوم (7/ 11) فرض عقوبات جديدة ضد العراق [14]، ودعوته إلى التعامل مع الأزمة بمنطق الحوار

ونبذ العنف واحترام القانون الدولي ، والدور الايجابي الذي قامت به فرنسا بمشاركة روسيا والصين لمنع الولايات المتحدة وبريطانيا تضمين القرار (1137) أي تخويل باستخدام القوة[15]. كما أوردت دعوة مصر والأردن وقطر إلى الاستماع لرأي العراق وتسوية الأزمة عبر الحوار، وتحديد سقف زمني لإنهاء الحصار ، وعدم استخدام القوة لكون ذلك يحرج أصدقاء الولايات المتحدة من العرب، وبما يؤثر على الاستقرار في منطقة الخليج العربي[16]، فضلا عن إبداء سفراء مصر وسوريا والجامعة العربية أثناء لقائهم بالسفير الأمريكي رغبة بلدانهم في إتاحة الفرصة أمام الجهود الدبلوماسية بدلا من استخدام القوة في تسوية الأزمة[17]، وفشل مهمة جولة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت الخليجية في حشد التأييد العربي لمواقف بلادها[18].

واستشهدت الخطابات في بيانها للموقف الدولي ودوره في عزل الموقف الأمريكي دوليا بما كتبته صحيفة الفايننشال تايمز في عددها الصادر يوم (15/ 11) بأن (القوة العسكرية الأمريكية تبدو من الناحية النظرية أقوى من أي وقت مضى ، بيد أن وضع أمريكا الدبلوماسي على الصعيدين الدولي والإقليمي اضعف من أي وقت مضى منذ عام 1991)[19]، بينما نقلت عن إذاعة مونت كارلو قولها في يوم (20/ 11) (لقد أصبح انقسام مجلس الأمن واضحا بعد اجتماع جنيف ،فظهرت كتلة أمريكا – بريطانيا مقابل كتلة روسيا – فرنسا – الصين) [20].

وخلصت الخطابات إلى أن الموقف الدولي المذكور أجبر الإدارة الأميركية أثناء إدارتها للازمة على اللجوء إلى ما يوحى باستخدام الحلول السياسية والدبلوماسية إلى جانب مواقفها المتشددة[21]، شعورا منها بأنها ستبدو دولة معتدية وخارقة للقانون الدولي ومشجعة على العنف في حالة استخدامها للقوة ضد العراق[22].

ثالثا: تعبئة الشعب (ب)

الموقع الثالث على سلم الاتجاهات كان لهذا الاتجاه الذي تمثل في حث الشعب العراقي على الالتزام بجوانب عديدة منها:

- التمسك بحقوقه ووحدته وإرادته الوطنية الكفيلة بإنهاء معاناته ، بخاصة بعد أن تأكد للعراق بأن الحصار يرفع بالإرادة الوطنية وليس بالتعاون مع اللجنة الخاصة وفرقها التفتيشية[23]، واستشهدت بهذا الصدد بمقولة الرئيس صدام حسين (الحصار لن يرفع بل سيكسر بإرادة عراقية ،وهانحن نرى شعب العجب يتقدم لكسر العمود الفقري للحصار بثبات وعزم لا حدود لهما)[24].
- الصمود في مواجهة سياسة الإرهاب والاستنزاف البطيء التي تمارسها الولايات المتحدة ضد العراق ، وعدم الاكتراث لتهديداتها العسكرية ، أو السماح لها بتجريح كرامته والاستخفاف بحقوقه[25].
- عدم البخل في تقديم التضحيات خلال هذه الأزمة من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة برفع الحصار وأبعاد الوطن عن مخاطر التقسيم ، وأن هذه التضحيات لن تكون بأكثر من تلك التي قدمها أثناء الحصار والتي بلغت مليون ونصف المليون شهيد[26].
- تهيئة المستلزمات الكفيلة بالدفاع عن قراراته الوطنية المستقلة ، والرد على الهجوم العسكري المحتمل ، فضلا عن توفير الموارد البديلة عن مورد النفط لضمان تقليص معاناته بأسرع وقت ممكن بعيدا عن أية وصاية دولية أو سلطة أحياناً[27].
- الاقتداء بما انطوى عليه تاريخ العراق والأمة العربية من مضامين ايجابية[28].
- دعم قرارات القيادة في رفض المنهج الذي تتبعه اللجنة الخاصة بوصفه طريقا لا يفضي إلى إنهاء معاناته ،وسلوك السبيل الذي حدده الرئيس صدام حسين بقوله في الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق يوم (9/ 11) (أما الحياة بعز أو مواجهة كل الاحتمالات)[29].

رابعا: توازن في المرتبة الرابعة اتجاهان هما: (ت) و(ن).

أ - تأكيد شرعية مواقف العراق (ت)

أكدت خطابات الصحف الثلاث بأن القرارات التي اتخذها العراق قرارات مشروعة قانونيا وأخلاقيا ومنطقيا[30] تمثل حقا سياديا لدولة مستقلة وعضو في هيئة الأمم

المتحدة[31]، فضلا عن كونها استجابة لإرادة الشعب العراقي التي عبرت عنها توصيات ممثليه في المجلس الوطني[32] ، ذلك أن القرارات اتخذت في حدود القوانين والأعراف الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة ، وبالتالي فإنها لا تشكل خرقا لأي من قرارات مجلس الأمن [33]، بل تعديل الخلل في تنفيذها من اللجنة الخاصة ، إذ أن المجلس لم يحدد في قراراته جنسيات المفتشين أو العدد المطلوب من كل جنسية ، بل اكتفى أن يكونوا من جنسيات مختلفة [34].

وأوضحت الخطابات أن العراق اضطر إلى اتخاذ قراراته تلك والتي لا تعني معاداته للمفتشين بسبب جنسيتهم الأمريكية بدليل حسن تعامله معهم سواء في اللجنة الخاصة أو فرق التفتيش طوال المدة الماضية، ولكنه ضد أعمالهم التخريبية والتجسسية المعادية للعراق والتي تجاوزت حدود مهمتهم الدولية التي كلفوا بها[35]. كما أن منع تحليق طائرة u2 في أجوائه جاء إجراء دفاعيا ،بسبب قيام هذه الطائرة بالتجسس عليه من خلال تصوير المواقع التي ترغب وزارة الدفاع الأمريكية بتصويرها لكي يتسنى لها تدميرها حين تقرر ذلك [36].

وأجملت في معرض تأكيدها لشرعية موقف العراق الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ قراراته بالآتي [37]:

- فقدان الثقة بعدالة المؤسسات الدولية ونزاهتها، حيث لم يتخذ مجلس الأمن أية مواقف عادلة وجادة إزاء المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي طيلة أكثر من ست سنوات ونصف السنة.
- عدم حيادية الولايات المتحدة في تعاملها مع العراق، واتخاذها مواقف معادية متمثلة بسعيها لتغيير النظام الوطني فيه، وممارستها سياسة (الاحتواء المزدوج) التي تستهدف تدمير العراق، فضلا عن كشف نواياها بعدم رفع الحصار حتى لو نفذ العراق جميع قرارات مجلس الأمن.
- يأس العراق من إمكانية رفع الحصار أو تخفيفه أو تحديد سقف زمني لأي منهما، نتيجة هيمنة الولايات المتحدة على اللجنة الخاصة.

- عدم بر بعض الدول بوعودها للعراق، بتخفيف الحصار في حالة اعترافه بدولة الكويت ، وقبوله بقرار المراقبة المستقبلية (715).
- ممارسة فرق التفتيش لأعمال استفزازية من شأنها إطالة أمد الحصار.
- رفض البدائل التي قدمها العراق كاقتراحه تشكيل فرق تفتيش متوازنة ، وعرضه استخدام طائرة عراقية أو أحياناً غير أمريكية بدلا عن طائرة u2 الأمريكية لإغراض اللجنة الخاصة.

على ضوء ذلك وجدت الخطابات أن القانون الدولي يجيز للعراق ممارسة حقه في أن يسلك الطرق التي تحفظ له كرامته ، وتجعله يرى (الضوء في نهاية النفق) أي الأمل برفع الحصار ، بالاستناد إلى إرادته الوطنية والتعامل المتكافئ مع المجتمع الدولي ، بخاصة وانه نفذ التزاماته كافة بموجب قرارات مجلس الأمن[38].

ب- تفنيد ادعاءات الخصم (ن)

تجسد هذا الاتجاه من خلال تفنيد الادعاءات المعادية للعراق سواء تلك التي روجتها الولايات المتحدة أو رئيس اللجنة الخاصة ، كادعاءات تهديد العراق لأمن العالم ومستقبله في القرن الواحد والعشرين، ونيته بالهجوم العسكري على دولتي الكويت والسعودية ، وإخفائه أسلحة دمار شامل، وقدرته على إنتاج مواد يمكن استخدامها في صناعة هذه الأسلحة ، وافتقاره إلى الشعور بالمسؤولية، وعرقلته المتعمدة لإعمال فرق التفتيش ، وخرقه للقانون الدولي وعدم تطبيقه لقرارات مجلس الأمن، وتأكيد الولايات المتحدة أن الأزمة بين العراق والأمم المتحدة وليست معها، وتظاهرها بالحرص على تسوية الأزمة بالطرق الدبلوماسية، والادعاء أن خلافها مع الحكومة العراقية وليس مع الشعب العراقي، فضلا عن تأكيدها بأن أعضاء مجلس الأمن غير منقسمين في مواقفهم إزاء العراق.

فعلى سبيل المثال: أوضحت الخطابات أن الادعاء بتهديد العراق لأمن العالم لا ينم عن عدم معرفة الرئيس كلينتون بحقيقة القدرات التسليحية العراقية، وإنما أراد بها

الحصول على دعم الكونغرس وإقناع الرأي العام الأمريكي بتحركاته العسكرية ،فضلا عن إثارة خوف دول أوربا واليابان وأقطار الخليج العربي من العراق ، وبالتالي الحصول على موافقتهم بتمويل تلك التحركات[39].

كما أكدت انتفاء (الدوافع والنوايا والمسوغات والظروف المؤاتية) لقيام العراق بتحرك عسكري أو الدخول في معركة مع أي دولة وبخاصة الدول الخليجية[40]، وأن الولايات المتحدة بتحذيرها العالم من حيازة العراق أسلحة دمار شامل، وضرورة منع وقوعها تحت سيطرة (الأيادي الخطأ) (تقصد الأيادي العراقية)، على الرغم من عدم امتلاكها أو القدرة على إنتاجها ، كأنما تريد القول أن (الأيادي الصحيحة) لاستخدام هذه الأسلحة هي الأيادي الأمريكية والصهيونية[41]. وأشارت إلى أن خصم العراق في هذه الأزمة ليست الأمم المتحدة أو مجلس الأمن ،بل الولايات المتحدة ،التي حاولت أن تجعل رفض العراق للقرار(1134) وكأنه مجابهة مع الأمم المتحدة[42]، وذلك للتنصل من مسؤوليتها عن تصعيد الأزمة، وإيجاد شرعية دولية لرفض مطالب العراق، والإيحاء بأن الخيار العسكري يمثل خيار الأمم المتحدة ومجلس الأمن وليس خيارا أمريكا، وحث مجلس الأمن على إصدار قرارات جديدة ضد العراق [43].

إن تريث قيام الإدارة الأمريكية بعمل عسكري ضد العراق كما تقول الخطابات لم يكن موقفا موضوعيا ناجما عن الرغبة في تسوية الأزمة بالطرق الدبلوماسية ، بل تظاهرا بالحرص على إعطاء الجهد الدبلوماسي الوقت الكافي في مساعيه ، شعورا منها بأن القيام بعمل عسكري يكبدها خسارة سياسية وأخلاقية وإعلامية كبيرة[44].

كما فندت ادعاء الولايات المتحدة بأنها مع الشعب العراقي وضد قيادته ، إذ وصفت هذا الادعاء الذي يطلق عليه على وفق المفاهيم السياسية بـ (شخصنة الصراع) ، بأنه (نكتة سخيفة يرفض سماعها حتى الأطفال) ذلك أن التجربة أثبتت ولاسيما أثناء الحرب أن الولايات المتحدة من ألد أعداء الأمة العربية على مر الحقب التاريخية وأكثرها إلحاقا للأذى بالشعب العربي ، وبخاصة خلال ولايتي الرئيسين بوش وكلينتون[45].

وكشفت الخطابات في معرض تفنيدها لادعاء بتلر القائل بخرق العراق للقانون الدولي،

عن إيحاء الولايات المتحدة لبتلر بالزعم أن العراق خرق (ماديا) القانون الدولي عندما رفض التعامل مع المفتشين الأمريكيين العاملين في اللجنة الخاصة أمثال: (الجاسوسين تشارلز دوليفر وسكوت ريتر)[46].

ووصفت الادعاء بوحدة مجلس الأمن ولاسيما بعد صدور القرار رقم (1137) بأنه محاولة للتغطية على انقسام المجلس بشأن العديد من قضايا الأزمة ، وانه لم يتوحد سوى في مطالبة العراق بالتراجع عن قراره بطرد المفتشين[47].

وخلصت الخطابات إلى أن هذه الادعاءات (محض أكاذيب)، للولايات المتحدة قدرة على ترويجها ، بخاصة وأنها تملك وسائل إعلامية متطورة ذات خبرة كبيرة في تلفيق الأكاذيب على الدول والحكومات والقادة ، تعمل وفق منهج (ذرائعي براغماتي) يمنح المشروعية لاستخدام أية وسيلة إذا كانت توصل إلى الغاية المنشودة، وذكّرت الخطابات باستخدام الولايات المتحدة لأكذوبة الطفلة (نيرة الصباح) التي أنتجتها إحدى شركات العلاقات العامة الأمريكية ، وذلك لتضليل وتعبئة الكونغرس والرأي العام الأمريكيين بغية الحصول على أكثرية تؤيد قرار إعلان الحرب ضد العراق، إذ زعمت نيرة أبنت السفير الكويتي في واشنطن وهي تبكي أنها رأت جنودا عراقيين ينتزعون الأطفال الكويتيين الخدج من الحاضنات ويلقون بهم إلى الأرض[48]، كما ذكّرت بالأكذوبة التي ادعت فيها الولايات المتحدة في شهر آب عام 1991 أن الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية تفيد أن القوات العراقية تنوي الهجوم على الأراضي السعودية، وذلك لإثارة مخاوف الساسة السعوديين، وتسويغ حشد القوات الأمريكية في أراضيهم تحت ذريعة حماية المملكة من هجوم عسكري عراقي وشيك ، فضلا عن إرغام أقطار الخليج العربي على تمويل نفقات عملياتها العسكرية [49].

خامسا: في المرتبة الخامسة تساوى اتجاهان هما: (ث) و(غ)،

أ - إبراز لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث)

استعرضت الخطابات في هذا الاتجاه بعض ما قام به رئيس اللجنة الخاصة وفرق

التفتيش من أعمال تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ، كقيام فرق التفتيش بالتجسس على العراق لحساب الولايات المتحدة بوساطة المفتشين الأمريكيين الذين يعمل بعضهم كما تقول الخطابات في المخابرات الأمريكية كالعقيد سكوت ريتر[50]، وافتعال الأزمات القائمة على (الشكوك والاتهامات الافتراضية) ، والبحث عن وثائق لا صلة لها بالقسم (ج) من القرار (687)[51]، وانتهاك سيادة العراق وأمنه الوطني من خلال محاولات الدخول إلى مواقع لا تندرج ضمن مهمات اللجنة الخاصة ، وتعد من شواغل العراق السيادية والأمنية كطلب الدخول إلى القصر الجمهوري[52]، والتعامل الاستفزازي مع الجهات العراقية المختصة والذي استشهدت خطابات صحيفة القادسية لبيانه بما قاله بعض الدبلوماسيين الغربيين في بغداد لشبكة C.N.N الإخبارية الأمريكية ، الذين وصفوا تعامل المفتشين الأمريكان (بالخشونة وعدم الإحساس)[53].

كما استعرضت السلوك السياسي الذي قام به رئيس اللجنة كإيقاف عمليات التفتيش حين قرر العراق عدم التعامل مع المفتشين الأمريكيين ،واستئناف تلك العمليات ثانية بعد أن رفض العراق القرار(1134)، وإصدار الأوامر لفرق التفتيش بمغادرة مواقع عملها عندما قامت الجهات العراقية المختصة بمنع المفتشين الأمريكيين من دخولها[54].

وركزت الخطابات على تجاوز بتلر لصلاحياته عندما استخدم سلطات مجلس الأمن ليقرر سحب المفتشين من العراق دون استشارة المجلس بذلك ، على الرغم من معرفته بأن اللجنة الخاصة أنشئت بقرار من المجلس لأجل تطبيق القسم (ج) من القرار (687)، وبالتالي فإنه (أي المجلس) وطبقا لميثاق الأمم المتحدة يعد الجهة الوحيدة التي تملك البت في عمل اللجنة الخاصة ومستقبلها ، بما في ذلك سحب المفتشين أو إبقائهم في العراق ، مبينة أن بتلر أراد بقراره هذا تحديد الأهداف الآتية[55]:

- تصعيد الأزمة والإيحاء بأنها غير قابلة للحل السياسي.
- استثمار عدم وجود المفتشين لاتهام العراق بإنتاج أسلحة دمار شامل.
- خلق أمر واقع يمكن للولايات المتحدة استخدامه لتنفيذ أهدافها تجاه العراق.
- التمهيد لاستخدام الخيار العسكري.

بينما ذهبت الخطابات إلى أن قراره باستئناف تحليق الطائرة u2 في الأجواء العراقية قبل عشر ساعات من موعد مناقشات مجلس الأمن للأزمة في يوم (10/ 11)، يرمي إلى تحقيق الأهداف الآتية[56]:

- التقاط صور جديدة لمواقع عراقية لكي يتسنى للقوات الأمريكية تدميرها.
- توفير غطاء دولي للهجوم على العراق في حالة إسقاط الطائرة أو إطلاق النار عليها.
- محاولة تفجير الموقف قبل بدء مناقشات مجلس الأمن.

لم تكتف الخطابات بذلك ، بل تناولت بإيجاز الإثارة التي قام بها بتلر بشأن نقل العراق بعض معدات مصانعه الخاضعة للرقابة إلى مواقع أخرى بالشكل الذي أعطى للولايات المتحدة ذريعة للضغط على مجلس الأمن لإصدار قرارات ضد العراق[57]، وإنكاره لتعاون العراق مع اللجنة الخاصة في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن بغية عدم إنهاء موضوع ملفات الأسلحة ، على الرغم من اعترافه في تقرير سابق (بإفراغ سلال الأسلحة العراقية) على حد تعبيره[58]، فضلا عن تصريحاته (التحريضية) التي أدلى بها لشبكتي A.B.C و C.N.N الإخباريتين الأمريكيتين ، والتي حاول فيها إثارة مجلس الأمن من خلال اتهام العراق بأنه يتحدى المجلس [59].

استنادا إلى ذلك توصلت الخطابات إلى أن رئيس اللجنة الخاصة وفرق التفتيش قد تجاوزا صلاحياتهما المحددة في قرارات مجلس الأمن ،وحولا مهمتهما الفنية إلى مهمة سياسية تتوافق مع المواقف الأمريكية المعادية للعراق [60].

ب- بيان ردود أفعال الخصم (غ)

ظهر هذا الاتجاه من خلال بيان الخطابات لردود أفعال الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والإعلامية ، كتصريح الرئيس كلينتون يوم (14/ 11) بأن الحصار لن يرفع عن العراق إلا بعد تغيير النظام الوطني فيه[61]، وتأكيد مادلين أولبرايت بعدم رفع الحصار حتى لو نفذ العراق قرارات مجلس الأمن جميعها[62]، والتهديدات والتوعدات التي أطلقها المسؤولون الأميركيون الآخرون كوليم كوهين لإجبار العراق على التراجع عن قراراته[63]، إذ طلب ريتشاردسون من السفراء العرب في الأمم المتحدة إبلاغ العراق

بالتهديدات العسكرية[64]، كل ذلك تزامن مع تحشدات عسكرية كإرسال حاملات الطائرات والسفن الحربية وقاذفات B52 وغيرها من المعدات إلى المواقع القريبة والمحيطة بالعراق[65].

وركزت الخطابات على أساليب (الضغط والابتزاز والمساومة) التي اتبعتها الولايات المتحدة مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإرغامها على قبول موقفها دون الاهتمام بنتائج مهمة بعثة الأمين العام[66]، مشيرة إلى الاجتماع الذي خصصه الرئيس كلينتون لهذا الغرض مع أعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي بحضور أولبرايت وريتشاردسون ومدير المخابرات المركزية ورئيس هيئة الأركان المشتركة، حيث تم التأكيد بضرورة فرض موقف متشدد لإصدار قرار بعودة المفتشين وإعادة تحليق الطائرة u2 ، وبحث ما أسموه خيار الرد العسكري في حالة تنفيذ العراق لتهديداته بإسقاطها، وعدم إتاحة الفرصة للحوار مع العراق[67]، وإبقاء موضوع ملفات الأسلحة بلا نهاية، وإقصاء مسألة تنفيذ الفقرة (22) من مناقشات مجلس الأمن ، وفرض عقوبات إضافية ، وهو ما حدث عندما أصدر مجلس الأمن قراريه (1134) و (1137) (68) ، والحصول على تفويضات دولية تجيز استخدام القوة ضد العراق[69].

كما تناولت الخطابات قيام الولايات المتحدة بحملة إعلامية واسعة لتأكيد أن الأزمة ليست معها ، وإنما بين العراق والأمم المتحدة[70]، وتحريضها على الأمين العام كوفي عنان لإرساله بعثة إلى بغداد ،عدتها نوعا من إبداء المرونة إزاء مواقف العراق[71]، مولية اهتماما ملحوظا إلى (المحاولات التضليلية) التي أرادت بها الولايات المتحدة التعتيم على حقائق الأزمة، كتظاهرها بالتعقل والصبر والحرص على عدم أحداث انشقاق بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن والادعاء بتأجيل استخدام الخيار العسكري[72]، فضلا عن استخدامها المتزامن للتهديدات العسكرية مع ادعائها بالتجاوب مع الجهود الدبلوماسية والسياسية لاحتواء الأزمة[73] ، التي وجدت صحيفة الثورة فيهما (تكتيكين متلازمين طارئين)، يهدف أولهما إلى إيهام المجتمع الدولي بأن الولايات المتحدة تجاري رغبته في استخدام الطرق الدبلوماسية لتسوية الأزمة ، بينما يهدف الثاني (الضغط العسكري) إلى التهيئة

المسبقة للعمل العسكري. وفسرت في هذا الإطار تناقض ردود الأفعال الأمريكية بأنها ناجمة عن سببين:

أولهما يعود إلى ارتباك الإدارة الأمريكية نتيجة مفاجآت الموقف العراقي المتمثلة في الآتي [74]:

- قيام الأزمة في وقت غير متوقع.
- مباغتة القرار العراقي للولايات المتحدة.
- تلاحم الموقف الداخلي في العراق.
- تعاطف الموقف العربي والأجنبي مع مطالب العراق.
- الرفض الدولي لاستخدام القوة ضد العراق، وتفضيل استخدام الطرق الدبلوماسية والسياسية لتسوية الأزمة.

ويرتبط **ثانيهما** (بالتكتيكات) المستخدمة لخدمة الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى [75]:

- إرباك العراق من خلال (التمويه والتشويش والتضليل).
- الحيلولة دون وصول القيادة العراقية إلى استنتاجات صحيحة.
- التأثير على المعنويات في إطار الحرب النفسية.

استنادا إلى هذين السببين كما تقول الخطابات، أعادت الولايات المتحدة النظر في بعض (تكتيكاتها) مؤقتا لصالح (تكتيكات) جديدة لخدمة استراتيجية مرسومة على ضوء متغيرات هذه الأزمة، خصوصا وأن الاستراتيجية التي سارت عليها الولايات المتحدة لمواجهة التحركات العراقية في المدة السابقة لهذه الأزمة كانت قائمة على أساسين رئيسيين [76]:

- قمع العراق بإصدار قرارات سريعة من مجلس الأمن تشدد العقوبات عليه.
- توجيه ضربات عسكرية سريعة ضد العراق تحت غطاء دولي أو بدون غطاء.

سادسا: فضح ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة بالسياسات المعادية للعراق (خ)

جاء تسلسل هذا الاتجاه في المرتبة السادسة، وقد ورد من خلال تأكيد تبعية اللجنة الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية، وارتباط رئيسها وأعضاء فرقها الأمريكيين بالمخابرات

المركزية الأمريكية، وانقيادها لأساليب المماطلة والتسويف ذاتها التي تستخدمها الولايات المتحدة ضد العراق[77]، وعدم التزامها بتنفيذ المهمات المكلفة بها من الأمم المتحدة، وممارسة عمل استخباري لصالح سياسة الحكومة الأمريكية[78]، إذ تحول أعضاؤها من موظفين دوليين يفترض اتسام عملهم بالحياد و الموضوعية والنزاهة والالتزام بمبدأ حسن النية، إلى جواسيس لحكومة بلادهم وأجهزتها العسكرية[79]، يوجهون الاتهامات للعراق ويفتعلون الأزمات بينه وبين اللجنة الخاصة بناء على توجيهات حكومتهم[80].

وشبهت الخطابات مواقف بتلر من الأزمة بمواقف سلفه ايكيوس من زاوية خدمة نشاطاته السياسية والإعلامية للمواقف الأمريكية ، واستخدامه للأساليب الأمريكية نفسها في التعامل مع الأزمة ، كالتحدث عوضا عن مجلس الأمن والأمم المتحدة ضد العراق[81]، مستدلة على عدم حياديته وخضوعه للنفوذ الأمريكي باختياره توقيتا حرجا لاستئناف تحليق الطائرة u2 في الأجواء العراقية، بما يعزز القناعة بأنه ينسق أعماله مع الولايات المتحدة وينفذ طلباتها، وبذلك خلصت إلى أن الجانب الأمريكي كالرئيس كلينتون ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية على علم مفصل بما تم تدميره من القدرات التسليحية العراقية[82].

سابعا: تماثل الاتجاهان (أ) و (ز)، محتلين الموقع السابع على سلم الاتجاهات.

أ- فضح نوايا الخصم (أ)

أجمعت الخطابات في هذا الاتجاه على أن هناك أهدافا مرحلية وأخرى استراتيجية، تبغي الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها جراء تصعيدها لهذه الأزمة ، وتمثلت الأهداف المرحلية بما يأتي[83]:

- عدم السماح للعراق بشرح قضيته للعالم.
- الحيلولة دون إغلاق ملفات أسلحة الدمار الشامل.
- القيام بهجوم عسكري.

بينما تمثلت أهدافها الاستراتيجية بالآتي[84]:

- إطالة أمد الحصار.
- الاستيلاء على ثروات العراق النفطية واستعباد شعبه.

وقد استدلت الخطابات على تلك النوايا باعتراف الرئيس الأمريكي كلينتون بأن بلاده لن توافق على رفع الحصار إلا إذا تغير نظام الحكم الوطني فيه[85].

ب ـ تأكيد تعاون العراق مع الأمم المتحدة (ز)

اتضح هذا الاتجاه من خلال إشارة الخطابات إلى تطبيق العراق (لجميع) قرارات مجلس الأمن الدولي ، وتعاونه مع الأمم المتحدة واللجنة الخاصة باستثناء وقف التعامل مع حاملي الجنسية الأمريكية ، وإفساحه المجال لفرق التفتيش لانجاز مهماتها[86]، ونقلت عن رئيس اللجنة الخاصة السابق والحالي ايكيوس وبتلر اعترافهما بتعاون العراق وتنفيذه لأغلب التزاماته[87]، فعلى سبيل المثال: أكد بتلر في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في شهر تشرين الأول 1997 (فراغ سلة الأسلحة الصاروخية والكيمياوية) ، فضلا عن إشارة هانز بلكس المدير العام لوكالة الطاقة الذرية إلى خلو العراق من الأسلحة النووية ، إلى جانب التقرير المفصل الذي قدمه العراق عن أسلحته البايولوجية[88].

وأوردت تثمين مجلس الأمن لجهود اللجنة الخاصة لما أحرزته من تقدم في تنفيذ مهماتها ، والذي يعني في جوهره إشارة إلى تعاون العراق مع اللجنة[89]، مؤكدة أن العراق قدم خلال مدة عملها في العراق والبالغة ست سنوات ونصف السنة أكثر مما يجب عليه تقديمه ،كتدمير العديد من الأسلحة والمعامل والأجهزة والمعدات أو تحييدها أو مصادرتها[90].

واستدلت الخطابات على تعاون العراق (الايجابي والبناء والعقلاني والمستمر) مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بأستقباله الودي لبعثة الأمين العام ومباحثاته معها [91].

ثامنا: الاستهانة بالتهديدات العسكرية (ظ)

حظي هذا الاتجاه بالمرتبة الثامنة على سلم الاتجاهات ، واستهانت خطاباته بالتهديدات العسكرية الأمريكية ، وقالت أن الولايات المتحدة غير قادرة على شن هجوم واسع ولمدة

طويلة مماثل لهجوماتها العسكرية في عام 1991 ، وذلك لان هجومها المحتمل لا يعدو أن يكون سوى هجوم جوي أو صاروخي شبيها بهجوم (الرجعات الثلاث)[92]، الذي بإمكانه إلحاق الأذى والدمار في أماكن معينة دون قدرته على تهديد أو تغيير الوضع السياسي في العراق أو إرغام قيادته على التراجع عن قراراتها أو التخلي عن مطالبها [93]، ذلك أن (الضربات الجوية إذا لم تقترن بزحف بري لا تقوم إلا بوظيفة الإيذاء)[94].

وأكدت أن التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها لم يعد يخيف العراق أو يثير قلقه لاعتياده عليه ومعايشته اليومية له ، إذ استخدمت الولايات المتحدة القوة ضده اربع مرات خلال ست سنوات ، ثلاث منها دون حصولها على موافقة مجلس الأمن[95].

وذكرت لبيان عدم تحقيق الأهداف عن طريق استخدام القوة بانواع الأسلحة التي استخدمتها الولايات المتحدة أثناء عملياتها العسكرية عام 1991 ، حيث استخدمت ضده من الأسلحة ما كانت عازمة على استخدامه ضد الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو السابقين ، وجندت له حولي (600) ألف جندي بضمنهم (500) ألف جندي أمريكي ، وألقت عليه من المتفجرات ما يعادل (8) قنابل ذرية من حجم تلك القنابل التي ألقيت على اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية[96]. وعزت الخطابات تجنب الولايات المتحدة لشن هجوم واسع النطاق لذات الأسباب التي دفعت الرئيس بوش إلى وقف إطلاق النار بعد مرور ثلاثة أيام على اندلاع المعركة البرية في (28/ 2/ 1991) وعجزها عن تمويله لاقتضائه مبالغ كبيرة لا يمكن أن يوافق الكونغرس عليها لوجود عجز في الميزانية ، فضلا عن تعميقه لعزلة أمريكا ، وزيادة دعمه لمواقف العراق عربيا ودوليا[97].

تاسعا: الإشادة بحسن الإدارة العراقية للأزمة (ف)

وقع الاتجاه (ف) في المرتبة التاسعة على سلم الاتجاهات، وبدا من خلال تأكيد السمات التي تحلت بها القيادة العراقية والنتائج التي حققتها أثناء إدارتها لهذه الأزمة ، إذا أشارت إلى أن هذه القيادة التي يقف في مقدمتها الرئيس صدام حسين ، اتسمت بصبرها وتوازنها وإيمانها العميق بقضيتها وفكرها النير وإرادتها الحازمة وقوة حجتها ووضوحها في شرح مواقفها وحسن تقديرها لكيفية إدارة الأزمات واعتمادها على الحسابات العلمية والدقيقة[98].

وقالت الجمهورية بهذا الصدد (إن حسابات السيد الرئيس القائد بصفته قائدا استراتيجيا ومفكرا كبيرا صحيحة (100٪) ،وأن حسابات أمريكا رغم كل تقدمها التكنولوجي والمادي خاطئة (100٪).....)[99]، مستشهدة على قولها هذا بتعليق لغسان سلامة بثته إذاعة مونت كارلو قال فيه (لقد اعترف العالم والعرب بأن إدارة القيادة العراقية للازمة كان عقلانيا وناجحا ومتفوقا ، بعكس إدارة أمريكا وبريطانيا للأزمة ، حيث سيطر عليهما التخبط والانفعال والتناقض)[100].

وأجملت الخطابات النتائج التي حققتها إدارة العراق للأزمة بما يأتي [101]:

- توصل العراق وروسيا بالاستناد إلى خطة عراقية إلى اتفاق لتسوية الأزمة.
- إقناع أغلب دول العالم بإدانة استخدام القوة العسكرية ، والدعوة إلى أسلوب الحوار لتسوية الأزمة.
- تأكيد قوة إرادة العراق وثباتها للطرف الآخر ، فضلا عن استقلالية قراره الوطني ، وتماسك جبهته الداخلية.
- كسب التأييد الرسمي والجماهيري لمواقف العراق ومطالبه عربيا ودوليا.
- اختراق الحصار الإعلامي الغربي ولاسيما بعد إجبار الولايات المتحدة مجلس الأمن على عدم السماح للسيد طارق عزيز بشرح موقف العراق في اجتماعاته.
- فضح موقف الولايات المتحدة من موضوع الحصار ، ودورها في اللجنة الخاصة.

وأعلت الخطابات من شأن النتائج المتحققة عندما وصفتها بـ (الانتصار السياسي والدبلوماسي الكبير والباهر) آخذة بالحسبان ظروف الحصار التي يمر بها العراق ، وتفكك الوضع السياسي العربي ، وهيمنة الولايات المتحدة على المؤسسات الدولية [102].

عاشرا: إظهار لا شرعية إجراءات مجلس الأمن (ل)

نال هذا الاتجاه المرتبة العاشرة على سلم الاتجاهات ، وقد وسمت خطاباته قراري مجلس الأمن المرقمين (1134) و (1137) ، ورفض المجلس إجراء حوار مع العراق ، بخرق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، فعلى سبيل المثال: أكدت الخطابات أن القرار

(1134) مخالف لنص الفقرة (3) من المادة (27) من ميثاق الأمم المتحدة التي تقول (تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة (أي غير الإجرائية) بموافقة (9) من أعضائه تكون من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين متفقة)[103]، وبذلك يكون القرار غير شرعي لامتناع روسيا وفرنسا والصين عن التصويت [104]، فضلا عن عدم دقته لانطوائه على مغالطات واضحة ، من بينها تجاهله لتعاون العراق مع اللجنة الخاصة ، في الوقت الذي يثمن فيه التقدم الذي أحرزته اللجنة في عملها ، متسائلة كيف أمكن للجنة أن تحرز تقدما دون تعاون العراق؟

وأجابت على تساؤلها بأن صياغة نصوص القرار استهدفت صرف الانتظار عن تطبيق العراق لالتزاماته على وفق قرارات مجلس الأمن ،وبخاصة تنفيذه للفقرات من (8-13) الواردة في القسم (ج) من القرار (687)[105]. أما بخصوص طلب العراق الحوار مع مجلس الأمن ، أشارت الخطابات إلى أن رفض المجلس الاستماع لوجهة نظر العراق في قضية يعدها المجلس نفسه خطيرة ، يشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة ، ذلك أن طلب الحوار حق شرعي من حقوق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ينص عليها ميثاقها[106].

وعدت طلب المجلس من العراق التراجع عن قراراته كشرط مسبق للحوار معه طلبا خاطئا لأسباب عديدة منها: أن العراق لم يفاجئ مجلس الأمن بقراراته المتعلقة بالأزمة القائمة والتي من أبرز أسباب قيامها تجاوز اللجنة الخاصة لحدود صلاحياتها، بخاصة وأن هذه الأزمة لم تكن وليدة اللحظة التي تفجرت بها ،بل تعود بداياتها إلى عام 1994 ، قام خلالها العراق بإعلام جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بتفاصيلها بصورة رسمية عن طريق مخاطبات مكتوبة أو لقاءات ثنائية مباشرة دون أن يتخذ المجلس إجراء بذلك[107].

أحد عشر: وقعت كل من الاتجاهات (ح) و(ذ) و(ع) في المرتبة الحادية عشرة على سلم الاتجاهات.

أ - الإشادة بالموقف الجماهيري (ح)

انطوى هذا الاتجاه على الإشادة بالمواقف الجماهيرية العراقية والعربية المساندة لمطالب العراق ومواقفه التي منها: التظاهرات التي عمت جميع محافظات العراق وبعض العواصم العربية ، واعتصام بعض المواطنين العراقيين في القصور الرئاسية والمنشآت الصناعية كدروع بشرية [108]، والدور الذي أداه أعضاء تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في توعية الجماهير وتعبئتها، وحفظهم للنظام والأمن داخل البلد [109]. فعلى سبيل المثال: نقلت صحيفة القادسية عن بعض المحللين السياسيين الأمريكيين قولهم (إن الحشد العراقي الجماهيري لصالح موقف القيادة العراقية قد أربك خطط المخططين الاستراتيجيين السياسيين والعسكريين الأمريكان ، ووضعهم في زاوية حرجة)[110].

ب- الإقلال من شأن هيئة الأمم المتحدة (ذ)

أكدت خطابات هذا الاتجاه تأثر الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها وفي مقدمتها مجلس الأمن بالضغوط المختلفة التي تمارسها الولايات المتحدة ضدها، مما جعل المنظمة الدولية خاضعة لهيمنتها ، بشكل أفقدها هويتها الديمقراطية وسلبها إرادتها وحولها إلى (هيئة لا ديمقراطية في تركيبها وسلوكها ومزدوجة في معاييرها، وأن قانونها هو قانون القوة لا قانون الحق، وإنها أبعد ما تكون عن مبادئ الأمم المتحدة وروح ميثاقها وعن معاني العدالة والإنصاف والنزاهة)[111].

ووصلت استهانة الخطابات بمجلس الأمن إلى حد وصفه بـ (الشرطي الدولي) و (الشعبة في الخارجية الأمريكية)[112] ، وقد أوردت أمثلة عديدة توضح هذا الجانب منها: إقصاء الدكتور بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة السابق عن منصبه بقرار أمريكي رغم تأييد (14) دولة عضوا في مجلس الأمن، والذي جاء إقصاؤه بمثابة إنذار لكل موظفي الأمم المتحدة ،بأنهم سيلقون مصير غالي نفسه في حال اعتراضهم على سياسة الولايات المتحدة سواء في القضايا الرئيسة أو الثانوية، لذلك فإن إمكانية تعيين رئيس محايد للجنة

الخاصة أمر متعذر[113]، وكذلك اضطرار الأمين العام كوفي عنان نتيجة (الإرهاب الدولي) المعبر عنه في مقالة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز عشية إرسال بعثته للعراق ،إلى التنصل عن توجيه توصية إلى مجلس الأمن بدعوة السيد طارق عزيز للاستماع إلى وجه نظر العراق بشأن الأزمة[114]، فضلا عن تأكيد وزير الدفاع الأمريكي وليم كوهين يوم (11/ 11) بأن بلاده ليست بحاجة إلى الحصول على تفويض محدد من مجلس الأمن لتوجيه ضربة عسكرية للعراق [115].

ج- إبداء الاستعداد لتسوية الأزمة سلميا (ع)

عبرت خطابات هذا الاتجاه عن رغبة العراق واستعداده لتسوية الأزمة عن طريق الحوار والدبلوماسية ،ورفضه الخيار العسكري ،ذلك أن العراق أول من دعا ورحب بجميع الجهود الدبلوماسية التي قام بها مختلف الأطراف[116]، واستدلت على ذلك باستقبال القيادة العراقية بعثة الأمين العام ، وإيفادها السيد طارق عزيز إلى نيويورك للالتقاء بالأمين العام ،وحضور مناقشات مجلس الأمن[117].ولتأكيد هذا الموقف نقلت صحيفة القادسية عن الرئيس صدام حسين قوله في الجلسة (38) لمجلس الوزراء يوم (16/ 11) (إن العراق لا يسعى للاشتباك المسلح مع الإدارة الأمريكية... وإذا ما تيسر حل عن طريق الحوار يوصل إلى تنفيذ التزامات مجلس الأمن الدولي تجاه العراق، سنكون سعداء)[118].

اثنا عشر: توازن في المرتبة الثانية عشر اتجاهان هما: (س) و (ي)

أ - إبداء الاستعداد للمواجهة العسكرية (س)

ورد هذا الاتجاه من خلال تأكيد الخطابات استعداد العراق العالي شعبا وقيادة لمواجهة أي عمل عسكري أمريكي محتمل ، على الرغم من عدم سعيه إلى الخيار العسكري[119]. واستعانت لإيضاح هذا الاستعداد بمقولة الرئيس صدام حسين (أما حياة كريمة أو مواجهة كل الاحتمالات)[120].

وقللت الخطابات من شأن الخسائر العراقية المتوقع حدوثها جراء المواجهة العسكرية،

إذ وصفتها خطابات صحيفة الجمهورية بأنها (أهون بكثير من ضراوة معاناة الشعب العراقي اليومية) [121]، وأوردت خطابات صحيفة الثورة مثالا على ذلك: بأن (تضحيات العراق البشرية خلال الصفحة العسكرية من صفحات الحرب عام 1991 ، لم تزد عن عشرة آلاف شهيد، بينما بلغ شهداء العراق من جراء الحصار حوالي المليون وربع المليون شهيد)[122].

ب- حث الأطراف الثالثة على اتخاذ مواقف مساندة للعراق (ي)

تبين هذا الاتجاه في دعوة الأقطار العربية إلى اتخاذ مواقف مساندة للعراق في مواجهة الولايات المتحدة في هذه الأزمة، وفي الوقت الذي اقتصرت فيه دعوة خطابات صحيفة الثورة على الأقطار الخليجية فقط، نجد أن دعوة خطابات صحيفة الجمهورية اتجهت إلى جميع البلدان العربية دون تمييز ، وعموما دعت الخطابات إلى اتخاذ مواقف قومية مستقلة بعيدا عن التأثير الأمريكي، وعلى وفق ما يمليه (الواجب القومي) ،لتأسيس موقف تضامني وثيق افتقدته الأمة العربية منذ زمن طويل على الرغم من حاجتها الماسة إليه[123]، مشيرة إلى أن مساندة العراق ستدفعه إلى اتخاذ مواقف مماثلة إزاء التهديدات والتحديات التي تتعرض لها البلدان العربية من دول عديدة[124].

وأشادت بعض الخطابات بالمواقف التضامنية في هذه الأزمة ،وتقدمها على المواقف في الأزمات السابقة ودورها في إحباط المحاولات الأمريكية للحصول على غطاء عربي للعدوان عليه[125]، مستشهدة بما قاله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في ندوة (مستقبل الوطن العربي) التي عقدت في مدينة أبو ظبي أواخر تشرين الأول عام 1997 (بأن لا خيار أمام العرب سوى التضامن وتجاوز جراح الماضي)[126] في إشارة إلى أن التضامن العربي والمصالحة العربية تعدان من أهم متطلبات المرحلة الراهنة.

ثلاثة عشر: احتل الاتجاهان (ج) و(هـ) المرتبة الثالثة عشرة على سلم الاتجاهات.

أ - تفنيد الحملات الدعائية المعادية (ج)

ظهر هذا الاتجاه من خلال تفنيد الخطابات للحملات التي قامت بها وسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية والصهيونية لتشويه مواقف العراق المتعلقة برفض القرار (1134) وإيقاف تعامله مع المفتشين الأمريكيين ، فضلا عن مساندتها لمواقف الإدارة الأمريكية[127].

وركزت على تلك الحملات التي استهدفت أحداث تداخل بين الموقف من الحصار بشكل عام والموقف من طرد المفتشين ، من خلال استثمار الخلاف الحاصل بشأن الموقف الأخير بين العراق والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي يتمتع بعلاقات جيدة معها، مشيرة إلى تجاهل هذه الحملات للقناعة الدولية ولاسيما الروسية والفرنسية والصينية بتنفيذ العراق لجميع التزاماته[128]. ومن جانب آخر أكدت أن الخيار العسكري على الرغم من انه خيار الولايات المتحدة لوحدها ،إلا أن الصحف الرئيسية الأمريكية ولاسيما تلك الصحف الوثيقة الصلة بالإدارة الأمريكية وبوكالة المخابرات المركزية C.I.A كصحيفة الواشنطن بوست والنيويورك تايمز على حد تعبيرها ، حاولت الإيحاء للرأي العام بأن الخيار العسكري يمثل خيار الأمم المتحدة [129].

ب- تأكيد لا جدوى التعاون مع الأمم المتحدة (هـ)

ركزت خطابات هذا الاتجاه على أن تطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن وتعاونه مع اللجنة الخاصة لن يفضيا إلى نهاية الحصار، بل على العكس أفضيا إلى المزيد من العقوبات، مستدلة على ذلك بعدم حصوله على أي أمل بذلك حتى ولو كان جزئيا على الرغم من خروجه من الكويت وتنفيذه لالتزاماته المحددة في القسم (ج) من القرار (687) وموافقته على تطبيق القرار (715)، فضلا عن التضحيات البشرية والمادية التي قدمها خلال سنوات الحصار[130].

وتساءلت صحيفة الثورة (ما الفرق بين أن نقبل وأن لا نقبل ، بين أن ننفذ أو لا ننفذ، بين أن نسكت على الظلم الأمريكي وأن لا نسكت ،إذا كان الأمر سواء في الحالتين، وكنا في الحالتين سنتعرض إلى المزيد من العقوبات والمزيد من الضربات)[131].

أربعة عشر: تحميل الطرف الآخر مسؤولية انفجار الأزمة (أ2)

حصل هذا الاتجاه على المرتبة الرابعة عشرة، وانفردت خطابات صحيفة الثورة به ، التي حمّلت الولايات المتحدة مسؤولية تصعيد الأزمة واحتمالات تطورها إلى الصدام العسكري نتيجة معارضتها لقيام حوار بين العراق ومجلس الأمن، وإصرارها على التعامل مع حقوقه ومطالبه بأسلوب عدواني، وتهديداتها باستخدام القوة العسكرية ضده ، واستثمارها للوقت الذي يستغرقه الجهد الدبلوماسي لاستكمال عملية تحشيد قواتها في المناطق القريبة منها [132].

خمسة عشر: جاءت الاتجاهات (ر) و(ش) و(ق) و(م) و(ب^2) و(ت^2) في أسفل سلم الاتجاهات.

أ – المطالبة بضرورة وعي حقيقة الموقف الأمريكي (ر)

انطوى هذا الاتجاه على مطالبة المجتمع الدولي بأن يعي أن الولايات المتحدة تنفذ سياسة (الاحتواء المزدوج) ضد العراق ، وتقوم بعمليات سرية معادية له لتحقيق أهداف سياسية ، وتمنع الفصائل الكردية من إجراء حوار مع السلطة الشرعية بهدف إبقاء الوضع غير الطبيعي في شمال البلاد ، وتفرض حضرا جويا على طيرانه في الشمال والجنوب لخلق أجواء ملائمة للتآمر والعصيان ، وتعرقل تنفيذ مذكره التفاهم بينه وبين الأمم المتحدة ،وتعمل على استمرار الحصار إلى أمد غير معلوم ، وبذلك فإن الولايات المتحدة طرف غير محايد ، وأن المفتشين الأمريكيين مغرضون في عملهم في العراق [133].

ب – إيضاح طبيعة الأزمة (ش)

برز اتجاه (إيضاح طبيعة الأزمة) في خطاب لصحيفة القادسية ، أوضح أن الولايات المتحدة قامت خلال السنوات الماضية وحتى شهر حزيران عام 1997 بتكليف اللجنة الخاصة وفرق التفتيش التابعة لها بتنفيذ مهام بعيدة عن اختصاصاتها المحددة في قرارات مجلس الأمن، وقد تزامن ذلك مع جهد سياسي ومخابراتي وإعلامي أميركي استهدفت تغيير الحقائق وإظهار تعاون العراق وكأنه عرقلة متعمدة لأعمال فرق التفتيش واللجنة

الخاصة، وبالتالي اصدرا مجلس الأمن قراريه (1129) و(1134)[134]، مما دعا العراق إلى اتخاذ موقفه بعدم التعامل مع المفتشين الأمريكيين[*].

ج ـ تأكيد أهمية دور العراق في استقرار المنطقة (ق)

اتضح في هذا الاتجاه أن تحييد دور العراق الإقليمي أدى إلى تزايد مخاطر السياسات المعادية للعرب التي تتبناها دول الجوار وبخاصة الكيان الصهيوني ، إذ برزت اتجاهات سياسية تهدد الوجود العربي والهوية العربية في بلدان الخليج العربي ، وقالت صحيفة الجمهورية في خطابها (إن هذه الاتجاهات ما كان لها أن تظهر لو لم يكن الحصار مفروضا على العراق ، ولو لم تكن علاقاته بدول الخليج دون المستوى المطلوب أمنيا وقوميا)[135].

د ـ ازدراء مواقف بعض الدول العربية (م)

تبين هذا الاتجاه في خطاب لصحيفة الجمهورية انتقدت فيه مواقف بعض الدول العربية دون تحديد أسمائها لكونها (دون المستوى المطلوب)، ذلك أنها لم تصدر بيانات رسمية داعمة لمواقف العراق على الرغم من حراجة الموقف الذي يمر به، وحاجته إلى إشعار الولايات المتحدة وبريطانيا بأن جميع الدول العربية تقف إلى جانبه[136].

هـ - انتقاد الجهود الدبلوماسية (ب^2)

ورد هذا الاتجاه من خلال انتقاد خطاب صحيفة الثورة لبعض اتجاهات الجهد الدبلوماسي المبذول لتسوية الأزمة والتي وصفها بالاتجاهات الخاطئة لكونها سعت إلى إقناع العراق بالتراجع عن قراره المتعلق بعدم التعامل مع المفتشين الأمريكيين دون مقابل.

وأوضح أن مطالبة العراق بتقديم التنازلات دون إجراء تغيير في اللجنة الخاصة وفرقها التفتيشية والحصول على وعد محدد برفع الحصار بدءا بتنفيذ الفقرة (22) سيجعل الأزمة تدور في حلقة مفرغة ،لذلك اشترط لكي يكون الجهد الدبلوماسي ايجابيا أن يتجه إلى الضغط على الولايات المتحدة لتتخلى عن نواياها تجاه العراق، وأن يأخذ شكاوى العراق ومطالبه بالحسبان، وبعكسه لا قيمه له، بل انه يعطي الولايات المتحدة غطاء للعدوان على العراق تحت ذريعة أنها استنفدت خيار الجهد الدبلوماسي، ولم يعد ثمة تسوية للأزمة سوى استخدام القوة العسكرية[137].

و - الاستخفاف ببدائل الطرف الآخر(ت^2)

قلل خطاب صحيفة الثورة المتعلق بهذا الاتجاه من قيمة الإغراءات والوعود التي قدمتها الولايات المتحدة باقتراحها توسيع العمل بمبدأ النفط مقابل الغذاء ، لكون هذا المبدأ قد نفذ بعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمين العام للأمم المتحدة ، والذي ينص أحد بنودها على أن يعاد النظر دوريا في المبلغ المخصص لشراء الغذاء والدواء والحاجات الأساسية على وفق ما يكشفه تنفيذ المذكرة من حاجة إلى زيادة المبلغ ، ولذلك يكون توسيع العمل بهذا المبدأ حقا من حقوق العراق المتفق عليها[138]).

سمات الخطاب الإعلامي المتعلق بأزمة طرد المفتشين الأمريكيين:

استنادا إلى هذا التحليل يتبين أن اهتمام المؤسسات الإعلامية وخطاباتها بخصوص هذه الأزمة اتسم بما يأتي:

أ - حظيت أزمة طرد المفتشين الأمريكيين باهتمام إعلامي كبير قياسا إلى الاهتمام الذي حظيت به الأزمات السابقة ،ذلك أن مجموع الخطابات التي خصصت للازمات السابقة بلغ (43) خطابا ، بينما بلغت خطابات هذه الأزمة لوحدها (41) خطابا ، ،وهذا يعكس مدى أهمية هذه الأزمة وخطورتها بالنسبة للعراق.

ب- انطوت الخطابات على أغلب الاتجاهات الواردة في الأزمات السابقة ، وبذلك فإنها لم تعبر عن خصوصية هذه الأزمة، على الرغم من الاتجاهات الجديدة التي تضمنتها، وقد يعود سبب ذلك إلى أن هذه الأزمة انطوت على المضامين ذاتها والتي تمثلتها الأزمات السابقة.

ج- تميزت المؤسسات الإعلامية الثلاث على عكس عادتها بمواكبتها لمختلف مراحل إدارة الأزمة، وإذا أخذنا العطلة الأسبوعية لهذه المؤسسات بالحسبان ، يتبين أن ملازمة الخطابات لإدارة الأزمة كانت يومية تقريبا ، ويكشف ذلك عن التزام المؤسسات الإعلامية في هذه الأزمة بمبدأ وجوب استمرار ملازمة وسائل الإعلام لإدارة الأزمة.

د- يلاحظ عدم اكتفاء الفاعل الخطابي الإعلامي بإعادة الإنتاج الوافية لمجمل مضامين الخطاب السياسي لفريق إدارة الأزمة فحسب ، بل بادر بإنتاج مضامين جديدة لم يتطرق لها الخطاب السياسي ، كانتقاد الجهود الدبلوماسية المبذولة لتسوية الأزمة ، ودعوة الأقطار العربية إلى اتخاذ مواقف مساندة للعراق وغيرها ، وعلى الرغم من ضيق مساحة هذه المبادرة ، إلا أن الفاعل الخطابي الإعلامي تجاوز بها الدور التقليدي الذي عمل في إطاره أثناء إدارة الأزمات السابقة.

هـ- شهد سلم الاتجاهات تغيرات عديدة من أبرزها تبؤ اتجاه (الدعوة إلى تحقيق مطالب العراق) أعلى السلم ، وكانت الخطابات قد أولت هذا الاتجاه عنايتها بعد أن أغفلته في أزمتي ديفيد كي وتفتيش وزارة الزراعة والري ، وجعلته في المرتبة الثالثة والسادسة في أزمتي الكاميرات وتحركات الجيش العراقي في البصرة على التوالي ، ويعزى هذا الاهتمام إلى وضوح شرعية المطالب العراقية ومحدوديتها، فضلا عما تحظى به من تأييد دولي عربي وأجنبي، مما دعا الفاعل الخطابي إلى استثمار هذه الجوانب الايجابية في خطابه بهدف تعزيز السيطرة على الأزمة وعلى وفق ما تذهب إليه مبادئ إدارة الأزمات.

و- تشير قلة عدد الاتجاهات ذات التأكيد الأحادي قياسا إلى عدد الاتجاهات المشتركة بين خطابات الصحف الثلاث ، مضافا لها عدد الاتجاهات التي حصلت على اهتمامات ثنائية ، إلى عدم اتسام المؤسسات الإعلامية بخصوصية معينة في تعاملها مع الأزمة.

ز- لم تكن الفوارق كبيرة بين خطابات الصحف الثلاث في مستوى تكرارها للاتجاهات، إلا أن فاعليها الخطابيين لم يلتزموا بالوحدة المستقلة للخطاب.

هوامش الفصل السابع:

أولا: هوامش موضوع الأزمة وإدارتها

1- التي كان احد أسبابها منع السلطات العراقية في شهر أيلول المفتش سكوت ريتر والفريق المصاحب له من زيارة احد المباني التابعة لموقع رئاسي في بغداد، إذ زعم ريتر أن المبنى مقر لأحد الأجهزة الأمنية الخاصة، وعلى الرغم من إبلاغه بخلو المبنى مما له علاقة بالأسلحة المحظورة، وأن الجهاز المعني يقع في مكان آخر، بمقدوره زيارته، إلا انه أصر على طلبه وادعائه.

2- سلافة فاروق الزعبي، (إخبار العراق في شبكة C.N.N الأمريكية من خلال تغطية أزمة القصور الرئاسية: دراسة تحليلية) رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: كلية الآداب، قسم الإعلام، 1999) ص 43.

3- الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1997، (نيويورك: الأمم المتحدة، 1999) ص ص 95-96.

4- السيد صدقي عابدين (الأزمة الجديدة في العلاقات بين العراق والولايات المتحدة) مجلة السياسة الدولية، العدد (131)، 1998، ص 259.

5- كانت لروسيا وفرنسا والصين مواقف متناقضة مع الموقفين الأمريكي والبريطاني اللذين كانا يسعيان من خلال الضغط على مجلس الأمن إلى فرض عقوبات إضافية ضد العراق، وقد امتنعت هذه الدول إضافة إلى مصر وكينيا عن التصويت على القرار المذكور أعلاه، وصدوره بموافقة عشرة أعضاء دون اعتراض أي عضو، انظر بهذا الخصوص:

الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1997، مرجع سابق، ص 96.

6- نصت توصيات المجلس الوطني على ما يأتي:

أ- أن يقرر مجلس قيادة الثورة وأجهزة الدولة المختلفة ووزارة الخارجية تجميد العلاقة مع اللجنة الخاصة بشكل خاص والقرارات الأخرى ذات الصلة، وبخاصة النشاطات التي تهدد الأمن الوطني والتي تقف من ورائها أمريكا،

وذلك ريثما يتبين بشكل لا لبس فيه وعلى أساس أفق زمني محدد وغير طويل أن الحصار سيرفع بدءا بتطبيق الفقرة (22) من القرار (687).

ب- من الطبيعي أن نؤكد في هذه المناسبة ثقتنا العالية بمجلس قيادة الثورة وقيادة الحزب والسيد الرئيس، ولذلك فإننا على يقين من أن كلا منهم وعلى أساس صلاحياته الدستورية سيتخذون القرارات العملية المناسبة بموجب روح توصياتنا هذه.

ج- اطلاع المجلس أولا بأول على الإجراءات التي ستتخذها القيادة بعد اتخاذها وإبلاغها إلى مجلس الأمن والجهات المعنية.

د- إبقاء الموضوع قيد المتابعة والمناقشة من قبل المجلس الوطني.

هـ- شرح الموقف للمجالس البرلمانية العربية والدولية وحشد دعمها وتأييدها لهذا الموقف.

7- نص قرار مجلس قيادة الثورة على ما يأتي:

(أ - تقرر عدم التعامل مع الذين يحملون الجنسية الأمريكية من العاملين في اللجنة الخاصة وأنشطتها داخل العراق وسيتم إبلاغ رئيس مجلس الأمن رسميا بهذا القرار وتفصيله، وسنطلب من الأمريكان المذكورين المتواجدين حاليا داخل العراق مغادرة أراضي العراق خلال فترة أقصاها أسبوع من تاريخ إبلاغ قرارنا إلى مجلس الأمن).

ب- أن تسحب اللجنة الخاصة غطاءها عن طائرة التجسس الأمريكية U2 والاتفاق بين العراق واللجنة الخاصة على استبدالها بطائرة من دولة أخرى إذا ما كانت الحاجة إلى ذلك ما زالت قائمة تحقيقا للغرض المعلن للجنة الخاصة وليس للأغراض التجسسية لأمريكا.

ج- مواصلة التعاون البناء مع اللجنة الخاصة لتأدية مهماتها من غير غلو أو تعسف وفي إطار احترام سيادة العراق وأمنه الوطني وكرامته.

د- رفض ما سمي بقرار مجلس الأمن ذي الرقم (1134) الذي اتخذته أمريكا بدون

أي أساس قانوني، وغشت من غشت به، جملة وتفصيلا شكلا ومضمونا، وكل تصرف ارتبط به أو يوحي بأنه يرتبط به الآن وفي المستقبل.

هـ- إبقاء توصيات المجلس الوطني قيد نظر السيد رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الجمهورية وقيادة قطر العراق ومجلس الوزراء، كل على أساس مسؤولياته الدستورية، واتخاذ ما يلزم في ضوء تلك الأحداث والمواقف.

8- سلافة فاروق الزغبي، مرجع سابق، ص ص 37-38.

9 - الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1997، مرجع سابق، ص 97.

10- السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 259.

11- بخصوص مواقف هذه الدول انظر: السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 260.

12- سلافة فاروق الزعبي، مرجع سابق، ص ص 42-43.

13- تألف الجانب العراقي في المباحثات من السيد طارق عزيز رئيسا وعضوية السادة محمد سعيد الصحاف وعامر محمد رشيد وعامر السعدي ورياض القيسي ونزار حمدون، وشارك سفراء كل من روسيا والصين وبولونيا ورئيس شعبة المصالح المصرية ورئيس شعبة المصالح الفرنسية في بغداد في جلسة المباحثات الأخيرة.

14- الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن، 1997، مرجع سابق، ص 98.

15- الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1997، مرجع سابق، ص ص 97-99.

16- من مهمات هذا المركز الرقابة والتحقق وإبلاغ دائرة الرقابة الوطنية بإشعارات التفتيش وتوقيتاتها.

17- يشار بشأن هذه النقطة إلى أن الموقف العربي كان في مجمله معارضا لتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق، وزيادة العقوبات المفروضة عليه، إلا انه كان يطالب العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، انظر: السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 260.

18- السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 261.

ثانيا: هوامش تحليل الخطاب

1- انظر صحيفتي:

أ - الجمهورية، العدد (9642) في 12/ 11/ 1997.

ب- القادسية، العدد (5372) في 18/ 11/ 1997

2- انظر صحف:

أ - الثورة، العدد (9369) في 15/ 11/ 1997.

ب- الثورة، العدد (9381) في 21/ 11/ 1997.

ج- القادسية، العدد (5363) في 6/ 11/ 1997

3- انظر صحف:

أ - الثورة، العدد (9379) في 19/ 11/ 1997.

ب- الثورة، العدد (9380) في 20/ 11/ 1997.

ج- القادسية، العدد (5368) في 13/ 11/ 1997

4- انظر صحف:

أ - القادسية، العدد (5368) في 13/ 11/ 1997.

ب- الثورة، العدد (9367) في 2/ 11/ 1997.

ج- الجمهورية، العدد (9645) في 17/ 11/ 1997

5- صحيفة الثورة، العدد(9370) في 6/ 11/ 1997

6- انظر صحف:

أ - الجمهورية ، العدد (9633) في 1/ 11/ 1997.

ب- الثورة ،العدد (9367) في 3/ 11/ 1997.

ج- الثورة ، العدد (9373) في 10/ 11/ 1997.

د- القادسية ، العدد (5370) في 16/ 11/ 1997.

7- صحيفة الثورة ، العدد (9370) في6/ 11/ 1997.

8- انظر صحيفة الثورة:

أ - العدد (9368) في 3/ 11/ 1997.

ب- العدد (9379) في 19/ 11/ 1997.

9- صحيفة الجمهورية ،العدد (9639) في 9/ 11/ 1997.

10- انظر صحف:

أ - الثورة ،العدد (9371) في 7/ 11/ 1997.

ب- الثورة ، العدد (9379) في 19/ 11/ 1997.

ج- القادسية ، العدد (5369) في 15/ 11/ 1997

11- صحيفة الجمهورية ،العدد (9639) في 9/ 11/ 1997.

12- انظر صحف:

أ - القادسية ، العدد (5362) في 4/ 11/ 1997.

ب- القادسية ، العدد (5371) في 17/ 11/ 1997.

ج- الجمهورية ، العدد (9643) في 15/ 11/ 1997

د- الجمهورية ، العدد (9644) في 16/ 11/ 1997.

هـ- الثورة ، العدد ،(9372) في 9/ 11/ 1997.

13- صحيفة الثورة ، العدد (9372) في 9/ 11/ 1997.

14- صحيفة القادسية ، العدد (5365) في 9/ 11/ 1997

15- صحيفة الجمهورية ،العدد (9645) في 17/ 11/ 1997

16- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد (9638) في 8/ 11/ 1997.

ب- العدد (9642) في 12/ 11/ 1997.

17- صحيفة القادسية ، العدد (5366) في 10/ 11/ 1997.

18- صحيفة القادسية ، العدد (5373) في 19/ 11/ 1997.

19- صحيفة الجمهورية ، العدد (9644) في 16/ 11/ 1997.

20- صحيفة الجمهورية ، العدد (9648) في 22/ 11/ 1997.

21- صحيفة الجمهورية ، العدد (9647) في 19/ 11/ 1997.

22- صحيفة القادسية ، العدد (5373) في 19/ 11/ 1997.

23- انظر صحيفتي:

أ - الثورة ،العدد (9381) في 21/ 11/ 1997.

ب- القادسية ،العدد (5374) في 22/ 11/ 1997

24- صحيفة الجمهورية ، العدد (9643) في 15/ 11/ 1997

25- انظر الصحف:

أ- القادسية ، العدد (5360) في 2/ 11/ 1997.

ب- الثورة ،العدد (9371) في 10/ 11/ 1997.

ج - الجمهورية ، العدد (9641) في 11/ 11/ 1997.

د- الجمهورية ،العدد (9646) في 18/ 11/ 1997

26- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد (9641) في 11/ 11/ 1997.

ب- العدد (9643) في 15/ 11/ 1997

27- انظر الصحف:

أ - القادسية ، العدد (5362) في 4/ 11/ 1997.

ب- الجمهورية ، العدد (9641) في 11/ 11/ 1997.

ج- الثورة ، العدد (9381) في 21/ 11/ 1997.

28- صحيفة القادسية ، العدد (5374) في 22/ 11/ 1997

29- صحيفة القادسية ، العدد (5367) في 11/ 11/ 1997.

30- انظر صحيفتي:

أ- الجمهورية ، العدد (9640) في 10/ 11/ 1997.

ب- الثورة ، العدد (9374) في 12/ 11/ 1997.

31- انظر صحيفة القادسية:

أ- العدد (5366) في 10/ 11/ 1997.

ب- العدد (5372) في 18/ 11/ 1997.

ج- العدد (5374) في 22/ 11/ 1997.

32- انظر صحيفة الثورة:

أ- العدد (9370) في 6/ 11/ 1997.

ب- العدد (9373) في 10/ 11/ 1997.

33- صحيفة الثورة ، العدد (9371) في 7/ 11/ 1997

34- صحيفة الثورة ، العدد (9369) في 5/ 11/ 1997.

35- المصدر نفسه.

36- صحيفة الثورة ، العدد (9372) في 9/ 11/ 1997.

37- انظر صحف:

أ- القادسية ، العدد (5366) في 10/ 11/ 1997.

ب- الجمهورية ، العدد (9633) في 1/ 11/ 1997.

ج- الجمهورية ، العدد (9642) في 12/ 11/ 1997.

د- الثورة ، العدد (9367) في 2/ 11/ 1997.

هـ- الثورة ، العدد (9370) في 6/ 11/ 1997.

38- صحيفة القادسية ، العدد (5366) في 10/ 11/ 1997.

39- صحيفة الجمهورية ، العدد (9647) في 19/ 11/ 1997

40- صحيفة الثورة ، العدد (9375) في 13/ 11/ 1997.

41- انظر صحيفة القادسية:

أ – العدد (5366) في 10/ 11/ 1997.

ب– العدد (5371) في 17/ 11/ 1997

42– انظر صحيفتي:

أ – الثورة ،العدد (9370) في 6/ 11/ 1997.

ب– القادسية ، العدد (5366) في 10/ 11/ 1997

43– انظر صحيفة القادسية:

أ – العدد (5362) في 4/ 11/ 1997.

ب– العدد (5368) في 13/ 11/ 1997

44– انظر صحيفة الثورة:

أ – العدد (9378) في 17/ 11/ 1997.

ب– العدد (9379) في 19/ 11/ 1997.

45– صحيفة الجمهورية ، العدد (9644) في 16/ 11/ 1997.

46– انظر صحيفة القادسية:

أ – العدد (5360) في 2/ 11/ 1997.

ب– العدد (5362) في 4/ 11/ 1997.

47– صحيفة الجمهورية ، العدد (9643) في 15/ 11/ 1997

48– صحيفة الثورة ، العدد (9368) في 3/ 11/ 1997.

49– صحيفة الثورة ، العدد (9375) في 13/ 11/ 1997.

50– صحيفة القادسية ،العدد (5363) في 6/ 11/ 1997.

51ـ انظر صحيفتي:

أ – الثورة ، العدد (9368) في 3/ 11/ 1997.

ب– الجمهورية ،العدد (9645) في 17/ 11/ 1997.

52– صحيفة القادسية ، العدد (5360) في 2/ 11/ 1997

53- صحيفة القادسية ،العدد (5362) في 4/ 11/ 1997

54- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (5365) في 9/ 11/ 1997.

ب- العدد (5370) في 16/ 11/ 1997.

55- انظر صحيفتي:

أ - الجمهورية ،العدد (9643) في 15/ 11/ 1997

ب- القادسية ، العدد (5370) في 16/ 11/ 1997.

56- صحيفة الثورة ،العدد (9372) في 9/ 11/ 1997.

57- انظر:

أ - المصدر السابق.

ب- صحيفة القادسية ، العدد (5365) في 9/ 11/ 1997.

58- انظر صحف:

أ - الثورة ، العدد (9367) في 2/ 11/ 1997.

ب- الجمهورية ، العدد (9640) في 10/ 11/ 1997.

ج- القادسية ،العدد (5365) في 9/ 11/ 1997.

د- القادسية ،العدد (5370) في 16/ 11/ 1997.

59- صحيفة القادسية ، العدد (5365) في 9/ 11/ 1997.

60- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (5362) في 4/ 11/ 1997.

ب- العدد (5365)في 9/ 11/ 1997.

ج- العدد (5370) في 16/ 11/ 1997

61- صحيفة الجمهورية ، العدد (9644) في 16/ 11/ 1997.

62- صحيفة القادسية ، العدد (5368) في 13/ 11/ 1997.

63- صحيفة القادسية ، العدد (5370) في 16/ 11/ 1997

64- صحيفة القادسية ، العدد (5366) في 10/ 11/ 1997.

65- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (5371)في 17/ 11/ 1997.

ب- العدد (5373) في 19/ 11/ 1997.

ج- العدد (5374) في 22/ 11/ 1997.

66- صحيفة القادسية ، العدد (5366) في 10/ 11/ 1997.

67- المصدر نفسه.

68- انظر صحيفتي:

أ - الثورة ،العدد (9370) في 6/ 11/ 1997.

ب- القادسية ، العدد (5368) في 13/ 11/ 1997.

69- انظر صحيفة الثورة:

أ - العدد (9374) في 12/ 11/ 1997.

ب- العدد (9375) في 13/ 11/ 1997.

70- انظر صحيفتي:

أ - الثورة ، العدد (9374) في 12/ 11/ 1997.

ب- القادسية ، العدد (5371) في 17/ 11/ 1997

71- صحيفة القادسية ، (5366) في 10/ 11/ 1997.

72- صحيفة الثورة ، العدد (9371)في 7/ 11/ 1997

73- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (5371) في 17/ 11/ 1997.

ب- العدد (5372) في 18/ 11/ 1997.

ج- العدد (5373) في 19/ 11/ 1997.

74- صحيفة الثورة ، العدد(9380)في 20/ 11/ 1997.

75- صحيفة الثورة ، العدد (9380) في 20/ 11/ 1997.

76ـ المصدر نفسه.

77ـ المصدر نفسه.

78ـ انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد (5365) في 9/ 11/ 1997.

ب- العدد (5370) في 16/ 11/ 1997

79ـ انظر صحيفتي:

أ - الثورة ،العدد (9368) في 3/ 11/ 1997.

ب- الجمهورية ، العدد (9645) في 17/ 11/ 1997.

80- انظر صحيفة الثورة:

أ - العدد ، (9368) في 3/ 11/ 1997.

ب- العدد ، (9371) في 7/ 11/ 1997

81- انظر صحيفة الثورة:

أ - العدد (9367) في 2/ 11/ 1997.

ب- العدد (9369) في 5/ 11/ 1997.

82- صحيفة القادسية ، العدد (5365) في 9/ 11/ 1997.

83- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد (9639) في 9/ 11/ 1997.

ب- العدد (9640) في 10/ 11/ 1997.

84ـ انظر صحف:

أ - الثورة ، العدد (9368) في 3/ 11/ 1997.

ب- الثورة، العدد (9372) في 9/ 11/ 1997.

ج- الجمهورية ، العدد (9642) في 12/ 11/ 1997

85- انظر صحيفتي:

أ - القادسية ، العدد (5362) في 4/ 11/ 1997.

ب- الجمهورية ، العدد (9644) في 16/ 11/ 1997

86- صحيفة الثورة ، العدد (9378) في 17/ 11/ 1997.

87- انظر صحف:

أ - الثورة ، العدد (9367) في 2/ 11/ 1997.

ب- القادسية ، العدد (5362) في 4/ 11/ 1997.

ج- القادسية ، العدد (5367) في 11/ 11/ 1997.

88- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد (9639) في 9/ 11/ 1997.

ب- العدد (9640) في 10/ 11/ 1997.

89- صحيفة القادسية ، العدد (5360) في 2/ 11/ 1997.

90- المصدر نفسه.

91- انظر صحيفتي:

أ - الجمهورية ، العدد (9633) في 1/ 11/ 1997.

ب- الثورة ، العدد (9367) في 2/ 11/ 1997.

92- صحيفة القادسية ، العدد (5366) في 10/ 11/ 1997.

93- صحيفة الجمهورية ، العدد (9641) في 11/ 11/ 1997.

94- صحيفة الثورة ، العدد (9374) في 12/ 11/ 1997.

95- صحيفة الجمهورية ،العدد (9643) في 15/ 11/ 1997

96- صحيفة الثورة ، العدد (9371) في 17/ 11/ 1997

97- صحيفة الجمهورية ، العدد (9641) في 11/ 11/ 1997

98- انظر:

أ- المصدر السابق.

ب- صحيفة الجمهورية ، العدد (9647) في 19/ 11/ 1997

99- انظر صحف:

أ- الجمهورية ، العدد (9644) في 16/ 11/ 1997.

ب- الجمهورية ، العدد (9646) في 18/ 11/ 1997.

ج- القادسية ، العدد (5372) في 18/ 11/ 1997.

د- القادسية ، العدد (5374) في 22/ 11/ 1997.

هـ- الثورة ، العدد (9378) في 17/ 11/ 1997

100- صحيفة الجمهورية ، العدد (9646) في 18/ 11/ 1997.

101- صحيفة الجمهورية ، العدد (9648)في 22/ 11/ 1997.

102- انظر صحف:

أ- الجمهورية ، العدد (9646) في 18/ 11/ 1997.

ب- الجمهورية ، العدد (9648) في 22/ 11/ 1997.

ج- القادسية ، العدد (5372) في 18/ 11/ 1997.

د- القادسية ، العدد (5374) في 22/ 11/ 1997.

هـ- الثورة ، العدد (9378) في 17/ 11/ 1997.

و- الثورة ، العدد (9381) في 21/ 11/ 1997.

103- انظر صحيفتي:

أ- الجمهورية ، العدد (9646) في 18/ 11/ 1997.

ب- الثورة ، العدد (9381) في 21/ 11/ 1997

104- صحيفة الجمهورية ، العدد (9633) في 1/ 11/ 1997

105- صحيفة القادسية ، العدد (5363) في 6/ 11/ 1997

106- المصدر نفسه.

107- انظر صحيفتي:

أ - الثورة ،العدد (9367) في 14/ 11/ 1997.

ب- الجمهورية ، العدد (9645) في 17/ 11/ 1997.

108- صحيفة الجمهورية ، العدد (9645) في 17/ 11/ 1997.

109- انظر صحيفتي:

أ - الجمهورية ، العدد (9643) في 15/ 11/ 1997.

ب- القادسية ، العدد (5372)في 18/ 11/ 1997.

110- صحيفة الثورة ، العدد (9381) في 21/ 11/ 1997.

111- صحيفة القادسية ، العدد (5372) في 18/ 11/ 1997.

112- صحيفة الثورة ، العدد (9376) في 14/ 11/ 1997.

113- انظر صحيفتي:

أ - الجمهورية، العدد (9642) في 12/ 11/ 1997.

ب- القادسية ، العدد (5369) في 15/ 11/ 1997.

114- صحيفة الثورة ، العدد (9376) في 14/ 11/ 1997.

115- صحيفة الجمهورية، العدد (9639) في 9/ 11/ 1997.

116- صحيفة الجمهورية ، العدد (9642) في 12/ 11/ 1997.

117- صحيفة الثورة ، العدد (9379) في 19/ 11/ 1997.

118- صحيفة الثورة ، العدد (9377) في 16/ 11/ 1997.

119- صحيفة القادسية ، العدد (5372) في 18/ 11/ 1997

120- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد(5370) في 16/ 11/ 1997.

ب- العدد (5372) في 18/ 11/ 1997

121- صحيفة الثورة ، العدد (9374) في 12/ 11/ 1997.

122- صحيفة الجمهورية ، العدد (9633) في 1/ 11/ 1997.

123- صحيفة الثورة ، العدد (9374) في 12/ 11/ 1997

124- صحيفة الثورة. العدد (9375) في 13/ 11/ 1997

125- صحيفة الجمهورية ، العدد (9642) في 12/ 11/ 1997

126- صحيفة الثورة ، العدد (9381) في 21/ 11/ 1997.

127- صحيفة الجمهورية ، العدد (9638) في 8/ 11/ 1997.

128- صحيفة القادسية ، العدد (5363) في 6/ 11/ 1997.

129- صحيفة الجمهورية ، العدد (9648) في 22/ 11/ 1997

130- صحيفة القادسية ،العدد (5362) في 4/ 11/ 1997.

131- انظر صحيفتي:

أ- الثورة ، العدد (9370) في 6/ 11/ 1997.

ب- الجمهورية ، العدد (9641) في 11/ 11/ 1997

132- صحيفة الثورة ، العدد (9373) في 10/ 11/ 1997.

133- انظر صحيفة الثورة:

أ- العدد (9374) في 12/ 11/ 1997.

ب- العدد (9377) في 16/ 11/ 1997.

134- صحيفة الثورة ، العدد (9369) في 5/ 11/ 1997.

(*) سمح مجلس الأمن بقراره (1129) للدول (باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي منشؤها العراق بما في ذلك المعاملات المالية وغيرها من المعاملات الأساسية الأخرى المتصلة بذلك مباشرة ، بما يكفي لإدرار مبلغ لا يتجاوز مجموعه بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال فترة (120) يوما بداية من يوم (8) حزيران 1997، وبعد ذلك مبلغ لا يتجاوز مجموعه بليون دولار خلال فترة (60)

يوما تبدأ يوم (4) تشرين الأول 1997) انظر:

الأمم المتحدة ،قرارات ومقررات مجلس الأمن 1997، مرجع سابق ،ص ص 94-95

135- صحيفة القادسية ، العدد (5372) في 18/ 11/ 1997.

136- صحيفة الجمهورية ، العدد (9638) في 8/ 11/ 1997

137- صحيفة الجمهورية ،العدد (9642) في 12/ 11/ 1997

138- صحيفة الثورة ،العدد (9377) في 17/ 11/ 1997.

الفصل الثامن

اتجاهات الخطاب الإعلامي
أثناء إدارة أزمة المواقع الرئاسية
(1998/2/23 – 1998/1/3)

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- **أولا:** موضوع الأزمة
- **ثانيا:** إدارة الأزمة
- **ثالثا:** اتجاهات الخطاب الإعلامي

الفصل الثامن

اتجاهات الخطاب الإعلامي
أثناء إدارة أزمة المواقع الرئاسية
(1998/2/23 – 1998/1/3)

أولا : موضوع الأزمة

يتعلق موضوع هذه الأزمة برفض العراق السماح لفرق اللجنة الخاصة بتفتيش مواقعه الرئاسية، لكونها تمثل رمزاً من رموز سيادته الوطنية، فضلا عن خطورة تفتيشها على أمن القيادة والدولة[1].

وقد استند الرفض العراقي إلى اتفاق كان قد وقعه مع رئيس اللجنة الخاصة السابق ايكيوس يقضي باستبعاد تفتيشها[2]، لكن الولايات المتحدة أصرت على أن تطول أعمال التفتيش هذه المواقع، زاعمة أن الحكومة العراقية استغلت (الوعد) الذي حصلت عليه من ايكيوس وباشرت منذ عام 1992 في بناء العديد من (القصور الرئاسية) لاستخدامها في أغراض التصنيع العسكري[3].

وإذا كانت أزمة المواقع الرئاسية قد تبلورت في شكلها الواضح عندما قرر العراق إيقاف تعامله مع فريق سكوت ريتر الذي وصل إلى بغداد يوم (11/ 1/ 1998)[4]، إلا أن جذورها تعود إلى أواخر شهر تشرين الثاني عام 1997، حين ادعت فرق التفتيش بعد عودتها للعراق وجود أسلحة كيمياوية وبايولوجية في المواقع الرئاسية[5]، فما كان من العراق في سبيل الكشف عن الحقيقة سوى أن يبادر يوم (26/ 11/ 1997) بتوجيه الدعوة لمندوبين من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والأعضاء في اللجنة الخاصة لزيارة هذه المواقع لمدة محدودة وحسب رغبتهم، لكن هذه المبادرة لم تحظ بقبول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا[6].

أثناء ذلك قامت وسائل الإعلام الغربية ولا سيما الأمريكية والبريطانية بالترويج لموضوع المواقع الرئاسية بالاستناد إلى مصادر في اللجنة الخاصة نفسها[7]، مبررة التشدد الأمريكي في هذا الموضوع بأنه ينطلق من رغبة الولايات المتحدة في منع انتشار الأسلحة الكيمياوية والجرثومية العراقية[8].

فعلى سبيل المثال: نقلت شبكة C.N.N عن الرئيس الأمريكي كلينتون قوله (أن هناك 78 قصرا خارج سيطرة المفتشين)[9]، أو ما زعمه بتلر في مؤتمر صحفي عقده في أواخر شهر كانون الأول 1997، بأن لديه أدلة تؤكد وجود مواد محظورة (أو كانت) في الأماكن التي تقع ضمن تصنيف المواقع الرئاسية، وانه لا يريد الكشف عنها لان ذلك يدمر عمله على حد تعبيره.

إزاء ذلك نظم العراق زيارة لمراسلي شبكات التلفزة ووكالات الأنباء والصحف العربية والأجنبية إلى عدد من المواقع الرئاسية الواقعة في بغداد. وعلى الرغم من ذلك اصدر مجلس الأمن بعد أن نظر في التقرير الذي قدمه رئيس اللجنة الخاصة بشأن المباحثات التي أجراها في بغداد في المدة من (12-16/ 12/ 1997)، بيانا رئاسيا في اعقاب مشاوراته في الجلسة رقم (3844) يوم (22/ 12/ 1997) جدد فيه مطالبته (بأن تتعاون حكومة العراق تعاونا تاما مع اللجنة الخاصة..)

وأن تتيح لفرق التفتيش الوصول الفوري دون قيد أو شرط إلى المناطق والمرافق

والمعدات والسجلات ووسائل المواصلات التي ترغب في تفتيشها جملة وتفصيلا (وأن عدم إتاحتها الوصول) إلى أي موقع أو فئة من المواقع امر غير مقبول وانتهاك واضح للقرارات ذات الصلة)[10].

وبعد أسبوع من هذه التطورات أعلنت الإذاعة الصهيونية يوم (27/ 12/ 1997) عن قيام الكيان الصهيوني بتزويد الإدارة الأمريكية بمعلومات عن إخفاء العراق كميات من الأسلحة في (القصور الرئاسية) وكانت صحيفة التايمز البريطانية قد كتبت يوم (13/ 12/ 1997) عن قيام المخابرات الصهيونية (الموساد) بتزويد اللجنة بالوثائق الخاصة بما وصفه الموساد ببرنامج العراق للأسلحة البايولوجية.

في غضون ذلك بدأت الإدارة الأمريكية تهيئ لعمل عسكري ضد العراق، فعلى سبيل المثال: صرح كين بيكن المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع الأمريكية يوم (9/ 1/ 1998) أن بلاده ستحتفظ بقوة عسكرية كبيرة قرب العراق بذريعة أن بغداد ترفض القرارات الدولية. وبذلك وضعت هذه الأزمة منطقتي الخليج العربي بخاصة و (الشرق الأوسط) بعامة على حافة مواجهة عسكرية عنيفة[11].

وذهب احد الباحثين إلى أن الولايات المتحدة أرادت بتصعيد الأزمة مع العراق وقف محاولات تجاوز الخلافات القائمة بين العراق وأقطار مجلس التعاون الخليجي[12].

ثانيا: إدارة الأزمة

انتقد العراق في بداية إدارته لهذه الأزمة التركيبة غير المتوازنة لفريق سكوت ريتر المكون من تسعة مفتشين أميركيين وخمسة بريطانيين ومفتشين آخرين احدهما روسي والآخر استرالي، إذ أكدت تركيبة هذا الفريق شكاواه السابقة من الخلل في توازن تركيبة اللجنة الخاصة الذي أدى إلى سيطرة العناصر الأمريكية والبريطانية على أعمالها سواء أكان ذلك في مركزها في نيويورك أم في بغداد.لكن ساندي بيرغر مستشار الأمن القومي الأمريكي رد على هذا الانتقاد بقوله لشبكة C.N.N يوم (11/ 1) أن تحديد تركيبة فرق التفتيش ليس من اختصاص العراق، بل من صلاحيات اللجنة الخاصة، بينما أشار

المتحدث الرسمي باسم وزارة الثقافة والإعلام في تعقيبه على بيرغر إلى أن دولا كثيرة بضمنها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن تشاطر العراق في اعتراضاته على هذه المسألة، بدليل مطالبتها المستمرة بإعادة تشكيل اللجنة الخاصة وأجهزتها.

ومع ذلك سمح العراق لفريق سكوت ريتر في اليوم التالي لوصوله إلى بغداد بتفتيش المقر الرئيس لمديرية الأمن العامة ومجمع الوحدات التابع لها، وموقع تابع لجهاز المخابرات، وسجن أبي غريب، ومركز طب الطيران، ومستشفى ابن القف العسكري، ومعهد السياحة والفندقة على الرغم من الأسباب غير المقنعة التي قدمها رئيس الفريق سكوت ريتر لمرافقيه العراقيين لتبرير تفتيشه لهذه المواقع، كقوله انه يريد التحقق من عدم وجود وسائل للتجسس على مركز بغداد للرقابة والتحقق التابع للجنة الخاصة في المواقع القريبة منه مثل: معهد السياحة والفندقة ومستشفى ابن القف العسكري ومركز طب الطيران، أو للتأكد من عدم وجود شعب للتنصت على الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تجريها اللجنة الخاصة بالنسبة لتفتيش مجمع الوحدات، أو ادعائه بالنسبة لتفتيش مقر مديرية الأمن العامة، أن العراق استورد بشكل غير معلن معدات بولونية المنشأ بين عامي 1994–1995، لإنشاء مصنع مبيدات يمكن تحويره لإنتاج عوامل كيمياوية، وأن أجهزة الأمن العراقية قامت بتوفير الحماية لنقل هذا المصنع من الحدود الأردنية إلى بغداد، فضلا عن ادعائه بالنسبة لتفتيش الموقع التابع لجهاز المخابرات، بأن السلطات العراقية رحلت في شهري حزيران وآب من عام 1995 عددا من السجناء من هذا الموقع إلى سجن ابي غريب ومنه إلى موقع سري لإجراء تجارب بعوامل كيمياوية وبايولوجية عليهم. ولكن بعد أن أكمل الفريق تفتيشاته لهذه المواقع، قرر العراق إيقاف عمله اعتبارا من يوم (12/ 1) إلى أن يعاد التوازن في تركيبته بمشاركة متوازنة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وقد ابلغ العراق رئيس اللجنة الخاصة بهذا القرار في رسالة بعثها إليه السيد نزار حمدون مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة، ورداً على ذلك بعث بتلر رسالة إلى رئيس مجلس الأمن آلان دوماجيه ادعى فيها فشل السلطات العراقية في تحديد طبيعة المواقع التي فتشها فريق سكوت ريتر، وأن إيقاف تعامل العراق مع الفريق جاء في وقت لم يكمل فيه بعد

تفتيشاته لذلك اليوم، إزاء ذلك بعث السيد نزار حمدون رسالة إلى رئيس مجلس الأمن انطوت على إيضاحات عديدة منها:

أ- عدم الحاجة إلى تحديد طبيعة المواقع التي فتشها الفريق، لكونها محددة من عناوينها.

ب- سماح العراق بدخول عدد من المفتشين اكبر من العدد المتفق عليه في تفتيش المواقع الحساسة، إذ سمح لتسعة مفتشين بدخول مجمع الوحدات ومقر مديرية الأمن العامة، وستة مفتشين إلى الموقع التابع لجهاز المخابرات، بينما يشير الاتفاق إلى دخول أربعة مفتشين إلى مثل هذه المواقع.

ج- تكذيب ادعاء بتلر القائل بأن قرار الإيقاف جاء قبل إكمال التفتيش، بدليل انتهاء التفتيش في الساعة (1640) من يوم (12/ 1)، بينما صدر القرار في الساعة (1800).

د- سعي فريق التفتيش إلى إثبات وجود علاقات (مزعومة) لأجهزة الأمن العراقية بنشاطات محظورة.

هـ- عدم صلة قرار العراق بطبيعة المواقع التي فتشها الفريق، بل تعود أسباب ذلك إلى عدم التوازن في تركيبته.

في هذه الأثناء صعدت الولايات المتحدة حملتها الدعائية، مركزة من خلال تصريحات الرئيس كلينتون وبقية المسؤولين الأمريكيين الآخرين على أن العراق يريد أن يختار بنفسه أعضاء فرق التفتيش على الرغم من اختصاص الأمم المتحدة بذلك، فأكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الثقافة والإعلام أن العراق لم يطلب ذلك سواء في هذه الأزمة أم قبلها، بل طلب أن تكون اللجنة الخاصة وفرق التفتيش ممثلة للأمم المتحدة، وأن شرط الخبرة الفنية الذي يستند الأميركيون وبتلر إليه للإكثار من العناصر الأمريكية في اللجنة الخاصة لا يقتصر على الأمريكيين بل يتوافر في خبراء دول عديدة بخاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن كروسيا التي أعلن المتحدث الرسمي باسم خارجيتها فاليري نستروشكين يوم (13/ 1) بأن بلاده زودت اللجنة الخاصة بقائمة أسماء تتضمن ستين خبيرا متخصصا بالأسلحة، إلا أن اللجنة الخاصة لم تختر من هذا العدد سوى خبير واحد لفريق سكوت ريتر.

إزاء هذه التطورات عقد مجلس الأمن ثلاث جلسات تشاورية خلال يومي (13و 14/ 1) استمع خلالها إلى تقرير قدمه رئيس اللجنة الخاصة، واصدر في ختامها بيانا رئاسيا أعرب فيه عن استيائه لقرار العراق وامتناعه عن الوفاء بالتزاماته في السماح للجنة الخاصة بالوصول الكامل وغير المشروط والفوري إلى جميع المواقع، وإقراره بأن هذا الامتناع غير مقبول، ويمثل انتهاكا واضحا لقرارات المجلس ذات الصلة، معربا عن تأييده الكامل للجنة الخاصة ولرئيسها التنفيذي بما في ذلك ما يتعلق بزيارته المقبلة للعراق لمواصلة مناقشاته مع المسؤولين العراقيين بهدف التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة وزيادة فاعلية وكفاءة عمليات اللجنة الخاصة تحقيقا لهذا الهدف[13].

واكتفى العراق في رده على هذا البيان بوصفه، بأنه صدر بفعل الضغوط الأمريكية وبتوقيت ولغة أمريكية على حد تعبير السيد نزار حمدون الذي أكد في الوقت نفسه استعداد العراق لتسوية الأزمة بالطرق الدبلوماسية والحوار مع واشنطن ولندن بهذا الشأن، بينما أوضح السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم (14/ 1) أن العناصر الأمريكية في اللجنة الخاصة وفرق التفتيش تعمل على تحويل الأنظار عن موضوع نزع الأسلحة إلى موضوع القصور الرئاسية.

لقد حظيت مواقف العراق المذكورة بتفهم بعض الأطراف الدولية التي سعت إلى التخفيف من حدة الأزمة وتسوية بعض نقاط الخلاف، فقد اتفقت روسيا وفرنسا خلال زيارة وزير الدفاع الروسي إلى باريس يوم (16/ 1) على ضرورة توسيع وتنويع تركيبة اللجنة الخاصة وفرق التفتيش وتأييد فرنسا لمقترح روسيا استخدام طائرات استطلاع ومراقبة روسية بدلا من طائرات u2 الأمريكية لتنفيذ مهمات اللجنة الخاصة، ولم يختلف الموقف الصيني عن الموقفين الروسي والفرنسي، إذ دعا الناطق باسم الخارجية الصينية إلى إجراء تغييرات في تأليف فرق التفتيش بحيث تعكس هذه الفرق السمة المتعددة للأمم المتحدة، الأمر الذي رحب به العراق على لسان المتحدث باسم وزارة الثقافة والإعلام، وعده تأكيدا لصحة ما ذهب إليه من إمكانية توفير طائرات بديلة بالمواصفات الفنية نفسها التي تتمتع بها الطائرات الأمريكية، وضمانه لتوصل اللجنة الخاصة إلى تقويم منصف في

عمليات التفتيش التي تقوم بها. إلا أن الولايات المتحدة رفضت العرض الروسي بقول وليم كوهين وزير الدفاع الأمريكي في بانكون، أن الطائرات الأمريكية قديرة (للغاية) ويجب أن تستمر في عملها.

وقد اسند هذا الموقف بتفسير دولفير النائب الأمريكي لرئيس اللجنة الخاصة للعرض الروسي بأن المقصود به استخدام الطائرات الروسية إلى جانب الطائرات الأمريكية، لكن تفسير دولفير رفضته الخارجية العراقية التي أكدت أن الإصرار الأمريكي على إبقاء طائرات u2 يكشف عن حقيقة أغراضها التجسسية. وقد تزامن مع ذلك قيام بتلر بسحب فريق سكوت ريتر الذي غادر بغداد يوم (16/ 1) دون أن يعطي كارلوس برانت المتحدث باسم الأمم المتحدة أية تفسيرات لعمل بتلر هذا.

لم يكترث العراق للتهديدات الأمريكية البريطانية باستخدام القوة العسكرية ضده، كما اظهر استعداداً للمواجهة إذا ما فرضت عليه فرضا، وهو ما تبين عندما قررت قيادة قطر العراق في الاجتماع الذي عقدته يوم (17/ 1) تعميم التدريب العسكري على المواطنين على وفق مبدأ التطوع الحر، إلا أن هذا التصعيد من جانب العراق ترافق مع إعطاء بعض إشارات الرغبة في تخفيف حدة الأزمة التي تجسدت في الموافقة على عقد مباحثات رسمية مع اللجنة الخاصة.

وقد تناولت الجولات الثلاث من المباحثات التي رأس وفدي العراق واللجنة الخاصة فيها السيدين طارق عزيز وبتلر خلال يومي (19و 20/ 1)، تطورات العلاقة بين الجانبين، وبخاصة في أعقاب زيارة بتلر السابقة للعراق، وموضوع تركيبة اللجنة الخاصة وفرق التفتيش على ضوء دعوة روسيا وفرنسا والصين لزيادة مشاركتها في أعمالها، والعرضين الروسي والفرنسي لتقديم طائرات استطلاع بديلة للطائرات الأمريكية، وتمخضت المباحثات عن الاتفاق على عقد اجتماعات تقويم فنية في بداية شهر شباط لمناقشة موضوعي رؤوس الصواريخ وعامل vx بمشاركة خبراء من اللجنة الخاصة وألمانيا والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، كما طلب السيد طارق عزيز في تلك المباحثات من بتلر تأجيل تفتيش المواقع الرئاسية إلى شهر نيسان 1998، ريثما يقدم تقريره

نصف السنوي إلى مجلس الأمن الذي سيوضح فيه نتائج عمل اللجان الفنية.

حاولت الولايات المتحدة خلال المدة الماضية الحصول على تفويض من مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية ضد العراق، لكنها اصطدمت بتأكيد روسيا يوم (22/ 1) استخدام حق النقض، ولم تقتصر الخلافات بين الأعضاء الدائميين على هذا الجانب فحسب، بل امتدت إلى جوانب أخرى، وبخاصة في المشاورات التي أجراها المجلس خلال الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني، بعد أن استمع أعضاء المجلس إلى تقريرين، احدهما قدمه غاري ديللون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والآخر قدمه رئيس اللجنة الخاصة، حيث امتدت الخلافات إلى ملفي الصواريخ والنووي اللذين دعت روسيا إلى إغلاقهما والانتقال إلى مرحلة المراقبة والتحقق، بينما رفضت الولايات المتحدة هذه الدعوة بذريعة ارتباط الملفين فيما بينهما، فضلا عن ربطهما بموضوع (حق) دخول فرق التفتيش إلى جميع المواقع العراقية.

وبهذه الخلافات بلغت الأزمة ذروتها، لكن روسيا فتحت الباب أمام الجهود الرامية إلى تسويتها بالطرق السياسية والدبلوماسية من خلال المبادرة التي تضمنتها رسالة خطية من الرئيس بوريس يلتسين حملها إلى الرئيس صدام حسين مبعوثه الشخصي فكتور باسا فاليوك نائب وزير الخارجية الروسي الذي وصل إلى بغداد يوم (27/ 1)، من جانبها لم تتحمس الولايات المتحدة لهذه المبادرة، بل أعربت عن أملها في أن تقتصر مهمة المبعوث الروسي على ما أسمته تذكير الحكومة العراقية بضرورة الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، الأمر الذي عده العراق دليلا على تهيؤ الحكومة الأمريكية للقيام بعمل عسكري ضده على حد تعبير المتحدث الرسمي بوزارة الثقافة والإعلام.

ولإفشال هذه المبادرة وأصلت الولايات المتحدة وبريطانيا واللجنة الخاصة الحملة الدعائية المعادية للعراق، متزامنة مع التلويح باستخدام القوة في إطار تصعيد منظم، فعلى سبيل المثال: ادعى روبين كوك وزير الخارجية البريطاني أن كل أسبوع يمر يتيح لبغداد تهيئة صاروخين إضافيين مجهزين برأسين كيمياويين، وقال بتلر في لقاء صحفي نشرته صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر يوم (23/ 1)، وكرره في حديثه مع رؤساء

المنظمات اليهودية والأمريكية، أن العراق يملك من الصواريخ والأسلحة البايولوجية ما يكفي لإبادة سكان تل أبيب، واقتراحه على مجلس الأمن توسيع منطقة الحظر الجوي في شمال العراق. في حين ادعى الأمريكي ريتشارد سبرتزل المسؤول الأول عن الملف البايولوجي في اللجنة الخاصة في ندوة نظمها معهد واشنطن امتلاكه معلومات لم تتأكد بعد بشكل ملموس بحيث يمكن تقديمها إلى مجلس الأمن تفيد بأن العراق يقوم بتشغيل مصنع سري للأسلحة البايولوجية. كما صرح سبوث غينغرنيش رئيس مجلس النواب الأمريكي بأن بلاده لا تقبل أن يحصل العراق على أسلحة دمار شامل، ولن تترك المدن الأمريكية تحت رعب الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية والنووية العراقية.

من جانب آخر تصدى المسؤولون العراقيون لهذه الادعاءات، إذ طالب المتحدث الرسمي باسم وزارة الثقافة والإعلام روبين كوك بتقديم المعلومات التي يمتلكها إلى مجلس الأمن، ودعا في الوقت نفسه مجلس الأمن إلى مطالبة كوك بوصفه وزيرا لخارجية دولة دائمة العضوية أن يقدم للمجلس المعلومات التي لديه بشأن العراق، واتهم المتحدث بتلر بتحريض الكيان الصهيوني على المشاركة المباشرة في العمل العسكري ضد العراق، مؤكدا أن صلة اللجنة الخاصة بالكيان الصهيوني ليست هامشية، مستدلا على ذلك بما ذكرته صحيفة صنداي تايمز في شهر كانون الأول 1997، بأن ضباطا من منظمة الموساد الصهيونية اجتمعوا في فندق في نيويورك بمسؤولين من اللجنة الخاصة لتزويدهم بمعلومات عما أسموه برنامج العراق للأسلحة البايولوجية. فضلا عن إبلاغ المخابرات الأمريكية الكيان الصهيوني يوم (1/28) باحتمال تعرضه لهجمات صاروخية عراقية، وذلك عقب تصريحات بتلر المذكورة. وأكد السيد عامر محمد رشيد وزير النفط أن العراق لم يعد يمتلك صواريخ أو قاذفات خاصة بها، وأن هذا الموضوع حسمته الموازنة المادية للصواريخ بالوثائق والأدلة المادية والفحص المختبري الذي اجري في الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا، مشيرا إلى أن العمل جار لتثبيت موازنة مادية لموضوع الرؤوس الحربية، وأن اجتماعا فنيا تقويميا علميا سيعقد في الأول من شهر شباط لحسمه، وتساءل وزير النفط أيضاً بشأن الموضوع نفسه لماذا لم يقدم بتلر الأدلة التي يمتلكها في ملفه للاجتماع

المذكور الذي تسلم العراق نسخة منه؟ كما تطرق إلى موضوع الأسلحة البايولوجية التي تناولتها تصريحات بتلر، بأن هذا الموضوع سيبحث في اجتماع يعقد في منتصف شهر شباط لوضع تقويم له من مختلف الجوانب الفنية والعلمية والصناعية، وقال بخصوص توسيع منطقة الحظر الجوي بأن بتلر أراد به الإيحاء بأن هذه المنطقة مفروضة من قبل مجلس الأمن، في حين أنها إجراء غير قانوني من قبل بريطانيا والولايات المتحدة. وفي رده على تصريحات رئيس مجلس النواب الأمريكي قال الدكتور سعدون حمادي رئيس المجلس الوطني أن الولايات المتحدة تحرض دائما على اختلاق عدو خارجي لتهيئة الرأي العام ضده، لذلك حاول غينغرنيش أن يخيف الشعب الأمريكي من خطر العراق (المزعوم) على الرغم من معرفة المسؤولين الأمريكيين انه لم يعد يمتلك أسلحة دمار شامل بعد أن دمرتها فرق التفتيش. ورد السيد همام عبد الخالق وزير الثقافة والإعلام على تصريح الرئيس الأمريكي القائل بأن بلاده عازمة على حرمان العراق من استخدام ما يمتلكه من أسلحة دمار شامل، بقوله أن العراق لم يستخدم هذه الأسلحة عندما كان يمتلك بعضا منها في الحرب عام 1991، وأن هذا التصريح يراد به تسويغ مهاجمة العراق عسكريا، وتساءل الوزير بشأن ادعاء اولبرايت يوم (1/29) باستنفاد الجهود الدبلوماسية لإنهاء الأزمة، كيف استنفدت هذه الجهود والولايات المتحدة التي تعد الطرف الأول في الأزمة ترفض الحوار مع العراق. ودعا اللواء حسام محمد أمين مدير الرقابة الوطنية سبرتزل وبحضور مندوبي وسائل الإعلام العالمية إلى زيارة الموقع الذي ادعى فيه وجود المصنع السري.

لم يكتف العراق بالانتقاد الإعلامي لادعاءات بتلر، تلك الادعاءات التي كانت من بين أكثر الادعاءات إثارة للإزعاج الدولي وبخاصة من روسيا والصين وفرنسا والأمين العام للأمم المتحدة، بل احتج رسميا على ذلك في رسالة بعثها السيد نزار حمدون إلى رئيس مجلس الأمن، أشارت إلى أن بتلر تدخل في شؤون لا علاقة للجنة الخاصة بها، بما شكل انتهاكا لأحكام ولايته وولاية اللجنة الخاصة، فضلا عن تبنيه للسياسة الأمريكية ومحاولته تعبئة الرأي العام وراء قضايا مختلقة. وفي معرض تعليقه على الإصرار الأمريكي

بتوجيه ضربة عسكرية للعراق، قال الصحاف في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم (28/ 1) أن التهديدات الأمريكية يراد بها تحويل انتباه مجلس الأمن والرأي العام عن (العمل الحقيقي) بين العراق واللجنة الخاصة، مشيرا إلى أن موقف العراق بهذا الشأن اخذ بالحسبان مقترحات أصدقائه لتقديم شكوى إلى محكمة العدل الدولية للنظر في الموقف الأمريكي الذي يمثل عملا فرديا لا علاقة له بقرارات مجلس الأمن، وبخصوص قضية المواقع الرئاسية التي يستند إليها الموقف الأمريكي، أكد أنها استخدمت لتحقيق أهداف تختلف عن أهداف مجلس الأمن. كما أكد السيد طارق عزيز في المقابلة التي أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية بشأن الموضوع نفسه، أن العراق لا يخفي شيئا في هذه المواقع المفتوحة أمام ضيوفه، حيث يستقبل الرئيس صدام حسين المبعوثين فيها، وللتدليل على ذلك اصطحب السيد طارق عزيز عددا من الدبلوماسيين العرب والأجانب المعتمدين في بغداد في زيارة لموقع رئاسي يقع في منطقة الثرثار، وكانت اللجنة الخاصة زعمت أن هذا الموقع واحد من ثمانية مواقع يستخدمها العراق لتخزين وإنتاج الأسلحة المحظورة فيها، كما اصطحبهم الصحاف في زيارة مماثلة لموقع آخر يقع في مدينة الكوت.

وفي الوقت الذي وصل فيه وفد لجنة التقويم الفني إلى بغداد للمشاركة في اجتماعات تقويم ملفي الصواريخ والرؤوس الحربية والعامل الكيمياوي vx، أعلن بتلر أن هذه الاجتماعات غير مفيدة للعراق، مما أثار استغراب الصحاف الذي طالب في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم (1/ 2) واشنطن ولندن بالسماح للجنة التقويم الفني واللجنة الخاصة الاستمرار في أعمالها إذا كانتا جادتين في مزاعمهما بعدم التدخل في إعمالها.

لم تقتصر الجهود المبذولة لإيجاد مخرج سياسي ودبلوماسي للازمة التي حدثت بداية شهر شباط على روسيا التي أوفدت مجددا مبعوثها فيكتور بوسافاليوك إلى بغداد يوم (1/ 2) حاملا رسالة من الرئيس يلتسين إلى الرئيس صدام حسين الذي عبر أثناء استقباله للمبعوث الروسي عن تقديره للجهود التي يبذلها الرئيس يلتسين وبريماكوف وزير خارجية روسيا، بل بادرت فرنسا بإرسال برتران دوفورك الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية مبعوثا عن الرئيس الفرنسي جاك شيراك، كذلك أوفد الرئيس المصري حسني

مبارك بصفته رئيسا للقمة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية ممثلا عنه. فضلا عن المشروع الذي عرضته تركيا على الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، وحمله وزير خارجيتها إسماعيل جيم الذي قام بزيارة خاصة للعراق، وبهذا الصدد أكد العراق على لسان السيد نزار حمدون أثناء اجتماعه بكوفي عنان حرصه على استمرار الجهود الدبلوماسية بهدف التوصل إلى حلول مرضية للطرفين. فضلا عن المهاتفات التي جرت بين السيدين طارق عزيز والأمين العام للغرض نفسه.

واستعرضت القيادة العراقية في اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق نتائج زيارة مبعوثي الرئيسين يلتسين وشيراك والأمين العام للجامعة العربية ووزير خارجية تركيا الذين استقبلهم الرئيس صدام حسين جميعا، فضلا عن استقباله للسيد عزام الأحمد الذي حمل إلى سيادته رسالة خطية من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

وقد تبلورت المبادرات السلمية المذكورة في مبادرة أساسية هي المبادرة الروسية التي حظيت بدعم الأقطار العربية كما قال الصحاف في المؤتمر الصحفي الذي عقده في دمشق يوم (2/10)، تلك المبادرة التي كانت مبعث تكهنات وسائل الإعلام التي أفادت بأن العراق مستعد للسماح للجنة الخاصة بتفتيش مواقعه الرئاسية، وأن الرئيس صدام حسين سيقابل بتلر، إلا أن الدكتور رياض القيسي وكيل وزارة الخارجية نفى هذه الأنباء بقوله يوم (2/2) (أن هذه الأنباء لا أساس لها من الصحة نهائيا). لكن محاولات إفشال هذه المبادرة لم تتوقف، ذلك أن الحملة العسكرية والدعائية الأمريكية والبريطانية كانت على أشدها، مما حدا بالرئيس الروسي إلى القول أن كلينتون بأفعاله تجاه العراق يمكن أن يتسبب باندلاع حرب عالمية ثالثة، وشدد على عدم تناسب واقع الحال في التوتر مع الحشد العسكري الذي شكلته الولايات المتحدة في الخليج العربي. ومن التصريحات المعادية للعراق على سبيل المثال: ما قاله توني بلير رئيس الوزراء البريطاني بأنه يهيئ الرأي العام لاحتمال القيام بعمل عسكري، ربما يؤدي كما يقول روبين كوك في تصريحه لصحيفة ديلي تليغراف إلى ما اسماه بفراغ في السلطة العراقية قد يقود إلى تقسيم العراق، وكذلك دعوة

السناتور ترينت لوت إلى اتخاذ إجراءات للتشويش على الإذاعات العراقية، وبث إرسال إذاعي أمريكي إلى العراق، وعد السيد سعد قاسم حمودي رئيس لجنة العلاقات العربية والدولية في المجلس الوطني دعوة لوت انتهاكا للمادة التاسعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وسعيها إلى منع العراقيين من ممارسة حقهم السيادي في التعبير بحرية عن آرائهم في وسائلهم الإعلامية. وطالب الدكتور عامر السعدي المستشار في رئاسة الجمهورية والمشرف على أعمال غلق الملف الكيمياوي مع اللجنة الخاصة، وزير الدفاع البريطاني الذي ادعى يوم (2/10) اكتشاف سلاح كيمياوي جديد في العراق هو العامل BZ طالبه بتقديم ما لديه من أدلة إلى اللجنة الخاصة للتحقق منها، وأوضح أن أنشطة العراق في البحوث والإنتاج لجميع العوامل الكيمياوية تحققت منها اللجنة الخاصة،، وتناولتها اجتماعات التقويم الفني التي عقدت في المدة من (2-6) شباط 1998. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الثقافة والإعلام في رده على مزاعم صحيفة واشنطن بوست التي أوردت في عددها الصادر يوم (2/12) أن مفتشي اللجنة الخاصة عثروا على وثائق تفيد بأن روسيا زودت العراق بمعدات لصنع مواد بايولوجية، قال المتحدث أن الإدارة الأمريكية تريد بتسريب هذا الخبر الإساءة إلى الجهد الحثيث الذي بذلته روسيا للتوصل إلى حل دبلوماسي للازمة، وبهذا الصدد أوضح السيد عامر السعدي أن العراق لم يحاول الحصول على مخمرات سعة (5000) متر مكعب لصناعة أسلحة بايولوجية كما زعمت الصحيفة، بل كان يخطط في عام 1995 لإنشاء معمل للعلف الحيواني، وقد فاتحت الجهات الصناعية العراقية وبعلم اللجنة الخاصة ورقابتها شركات روسية لتزويدها بمخمرات ذات سعة (3000) متر مكعب، وهي السعة المناسبة لإنتاج العلف الحيواني صناعيا دون أن تصلح لأغراض محظورة، مؤكدا أن هذا الأمر انتهى عند حدود تلك المفاتحة دون أن يحصل اتفاق أو توقيع عقد أو حصول محضر اجتماع لشرائها. وقد أسندت الحملة الأمريكية البريطانية بإعلان وزراء خارجية أقطار مجلس التعاون الخليجي يوم (12/11) عن تحميل العراق مسؤولية افتعال الأزمة ومسؤولية نتائج ما تخطط له الولايات المتحدة من إجراءات عسكرية، وردا على ذلك الاتهام تساءل المتحدث باسم وزارة الثقافة والإعلام، هل يجوز توجيه هذا الاتهام للعراق الذي أتاح خلال عام 1997

فقط لـ (90) فريقا تفتيشيا تتكون من (809) مفتشين زيارة (2049) موقعا عراقيا.

وشهد منتصف شهر شباط بروز بعض مؤشرات انفراج الأزمة في ظل تحرك دولي مكثف لتطويق المساعي الأمريكية الرامية إلى توجيه ضربة عسكرية للعراق، وتتعلق هذه المؤشرات بتصاعد احتمالات قيام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة إلى بغداد، وهي الفكرة التي حظيت بتأييد جميع أعضاء مجلس الأمن. وعموما يمكن القول أن هذه الخطوة جاءت في ظل تفاهم ضمني بين أعضاء المجلس على إفساح المجال أمام العمل الدبلوماسي بما في ذلك تحرك يقوم به الأمين العام على أن يكون ذلك محددا في تفويض معين لا يتناقض مع طبيعة قرارات المجلس الخاصة بالتفتيش على الأسلحة أو شروط رفع العقوبات[14]. فعلى سبيل المثال: قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية أن كازوسوكريه أن بلادها تدعو الأمين العام لزيارة العراق، مؤكدة ضرورة تمتعه باستقلالية ذاتية كافية لكي تكون هناك فرص أمام نجاح مهمته، مشيرة إلى أن الأزمة الحالية تتعلق بالمواقع الرئاسية فقط. من جانبه رحب العراق على لسان السيد نزار حمدون يوم (2/13) بفكرة هذه الزيارة، وبناء على ذلك استقبل يوم (2/15) الوفد الفني الذي أرسله الأمين العام برئاسة السويدي استيفان دي مستورا منسق سابق للأمم المتحدة في العراق، ويضم الوفد اثنين من المساعدين من الجنسية النمساوية لإجراء مسوحات ووضع خرائط لثمانية مواقع رئاسية.

في غضون ذلك عقدت القيادة العراقية اجتماعا مشتركا لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق يوم (2/17) لاستعراض نتائج زيارة مبعوثي الرئيس صدام حسين إلى رؤساء وملوك بعض الأقطار العربية، ومضمون رسالة سيادته التي سيبلغها مبعوثه السيد محمد سعيد الصحاف إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك، ومضمون الرسالة التي حملها وزير خارجية قطر إلى سيادة من أمير دولة قطر، وأكدت القيادة في ختام اجتماعها بأنها (ستبذل كل الجهود الجادة والمشروعة لإنجاح مهمة الأمين العام في زيارته إلى بغداد).

وقبل أن يتوجه عنان إلى بغداد عقد خمسة اجتماعات مع رئيس اللجنة الخاصة تناولت تفاصيل زيارة المواقع الرئاسية الثمانية حسب مقترحات المبادرة الروسية، فضلا

عن عرضه تفاصيل الزيارة في جلسة تشاورية لمجلس الأمن، أعرب في أعقابها عن ارتياحه للأجواء التي وفرها العراق من اجل إنجاح مهمته، عليه أرسلت الأمم المتحدة إلى بغداد يوم (19/ 2) فريقا متقدما للتحضير للزيارة، يضم مدير الشؤون السياسية والمساعد التنفيذي للامين العام.

وحال وصول الأمين العام إلى مطار صدام الدولي يوم (20/ 2) أكد بأن لديه التزاما قانونيا وأخلاقيا لإنهاء التوتر وإيجاد حل للازمة، وأعرب عن أمله في أن يغادر بغداد بنتائج مرضية، في حين قال السيد طارق عزيز الذي كان في استقباله (نأمل أن يكون هناك حل متوازن وعادل يضمن السيادة والكرامة والأمن الوطني للعراق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن).

وعلى مدى يومين عقد سلسلة من المباحثات الرسمية بين العراق والأمم المتحدة، وقد رأس وفد الأمم المتحدة أمينها العام أما وفد العراق فكان برئاسة السيد طارق عزيز.

وكان سير المفاوضات محور الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق الذي استمع إلى إيجاز قدمه السيد طارق عزيز بشأن المفاوضات مع كوفي عنان، الذي استقبله الرئيس صدام حسين يوم (22/ 2) وعقد معه جلسة مغلقة استغرقت حوالي ساعتين في أجواء ايجابية حسب ما أعلن ذلك الناطق العراقي المخول.

وقد تمخضت تلك المباحثات التي استغرقت ثلاثة أيام عن توقيع اتفاق ثنائي أطلق عليه (مذكرة تفاهم) حظيت بترحيب العالم اجمع، وتقضي بأن يعطي العراق للمفتشين حرية الدخول إلى جميع المواقع المشتبه بها بما في ذلك المواقع الرئاسية، مقابل إرسال لجنة يشكلها الأمين العام مكونة من مراقبين دوليين ومفتشين من اللجنة الخاصة لتفتيش المواقع الرئاسية الثمانية الآتية:

أ- موقع القصر الجمهوري (بغداد).

ب- موقع الرضوانية (بغداد).

ج- موقع السجود (بغداد).

د- موقع تكريت
هـ- موقع الثرثار
و- موقع جبل مكحول
ز- موقع الموصل
ح- موقع البصرة

وعندما غادر عنان العراق عائدا إلى الأمم المتحدة، عقدت القيادة العراقية اجتماعا مشتركا لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق، أكد البيان الصادر عنه أن أول مكاسب العراق من مذكرة التفاهم (هو الإعلان الضمني أن سياسيي الولايات المتحدة الأمريكية المعنيين ومعهم البريطانيين قد كذبوا على شعوبهم وعلى العالم).

وبمذكرة التفاهم التي صادق مجلس الأمن عليها يوم (2/ 3/ 1998) تكون أزمة المواقع الرئاسية قد انتهت، تلك المواقع التي تجول في بعضها الأمين العام والوفد المرافق له بصحبة السيد طارق عزيز قبل مغادرته العراق. وبانتهائها تكون الولايات المتحدة قد منيت بخسائر جسيمة في جوانب عديدة، لعل من أبرزها فشلها في احتكار إدارة هذه الأزمة إلى شهدت لأول مرة تعددية دولية في إدارتها، مما يعني أن النفوذ السياسي العالمي للولايات المتحدة قد ضعف عما سبق(15)، ناهيك عن فشلها في تحقيق هدفها الأساس المتمثل في توجيه ضربة عسكرية للعراق.

ثالثا: اتجاهات الخطاب الإعلامي

أ- تبويب الفئات (الاتجاهات)

جرى تحليل الخطابات الإعلامية الخاصة بأزمة المواقع الرئاسية، فظهرت الاتجاهات المثبتة في الجدول رقم (7)، وقد تضمنت الخطابات ستة وثلاثون اتجاها ضمن سبع عشرة مرتبة.

جدول رقم (7) يبين المرتبة القيمية لكل اتجاه وعدد تكراراته ونسبته المئوية واتجاهات خطابات كل صحيفة وعدد تكراراتها في أزمة المواقع الرئاسية

ت	المرتبة القيمية	الاتجاه	التكرار حسب الصحيفة			مجموع التكرارات	٪
			الجمهورية	الثورة	القادسية		
1	1	أ	8	14	4	26	8.99
2	2	ن	5	10	9	24	8.65
3	3	غ	5	5	10	20	6.92
4	3	خ2	4	10	6	20	6.92
5	4	ب	4	5	10	19	6.57
6	4	ص	6	6	7	19	6.57
7	5	ح	6	3	5	14	4.84
8	6	ت	5	5	2	12	4.15
9	6	ي	7	3	2	12	4.15
10	7	أ2	6	3	2	11	3.80
11	8	ط	3	5	2	10	3.46
12	8	ث2	4	3	3	10	3.46
13	9	ث	3	4	2	9	3.11
14	9	خ	4	4	1	9	3.11
15	10	ع	2	2	4	8	2.76
16	11	ر	3	3	1	7	2.42
17	11	ح2	4	1	2	7	2.42
18	12	س	-	2	4	6	2.07
19	12	ل	3	2	1	6	2.07
20	13	ذ	2	1	2	5	1.73
21	13	و	4	1	-	5	1.73

ت	المرتبة القيمية	الاتجاه	التكرار حسب الصحيفة			مجموع التكرارات	٪
			الجمهورية	الثورة	القادسية		
22	14	ج	3	1	-	4	1.38
23	14	ف	-	1	3	4	1.38
24	14	د[2]	2	2	-	4	1.38
25	14	ش	3	1	-	4	1.38
26	15	ج[2]	-	-	3	3	1.03
27	16	ظ	-	2	-	2	0.69
28	17	د	1	-	-	1	0.34
29	17	ر	-	1	-	1	0.34
30	17	ق	-	1	-	1	0.34
31	17	م	-	1	-	1	0.34
32	17	ه	-	-	1	1	0.34
33	17	ذ[2]	1	-	-	1	0.34
34	17	ر[2]	1	-	-	1	0.34
35	17	ز[2]	-	1	-	1	0.34
36	17	س[2]	-	1	-	1	0.34
37	-	ض	-	-	-	-	-
38	-	ك	-	-	-	-	-
39	-	ب[2]	-	-	-	-	-
40	-	ت[2]	-	-	-	-	-
المجموع			99	104	86	289	99.83

بـ تفسير النتائج

يتبين من خلال تحليل الخطابات الإعلامية الخاصة بأزمة المواقع الرئاسية ما يأتي:

أولا- فضح نوايا الخصم (أ)

حصل الاتجاه (أ) الموقع الأول على سلم الاتجاهات، وكشفت خطاباته جملة من الأهداف التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها جراء افتعالها لهذه الأزمة وتصعيدها، ويمكن تقسيم تلك الأهداف إلى خاصة وعامة، وترتبط الخاصة منها بالأزمة القائمة، بينما تتعلق العامة بأهداف أمريكا الاستراتيجية، وقد تمثلت الأهداف الخاصة بالاتي:

- الحيلولة دون إغلاق ملفات أسلحة الدمار الشامل[1].
- التغطية على فضائح الرئيس الأمريكي كلينتون الأخلاقية والمالية، وتحويل الأنظار عن الأزمات الداخلية الأمريكية الأخرى[2].
- القيام بهجوم عسكري لتدمير البنية التحتية في العراق، لحرمانه من فرص التقدم والنهوض إلى أمد غير منظور خدمة للكيان الصهيوني[3].
- تأجيج مشاعر الكراهية ضد العراق وتشويه موقفه من تنفيذ فقرات القسم (ج) من القرار (687) أمام الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي[4].
- الهاء مجلس الأمن الدولي عن مناقشة تطبيق الفقرة (22) من القرار (687)[5].
- الضغط على مجلس الأمن لإجباره على اتخاذ موقف متشدد من العراق[6].
- الالتفاف على التوصيات التي صادق مجلس الأمن عليها بشأن مسألة التوازن في تركيبه فرق التفتيش[7].
- التملص من بحث الفقرة (14) من القرار (687)[8].
- إشاعة الخوف والقلق لدى الطرف المقابل (العراق) لمنعه من التفكير بحقائق الأزمة تفكيرا موضوعيا، ومواجهة احتمالاتها بشكل عقلاني[9].
- إيقاف الحملة المطالبة برفع الحصار[10].

بينما تمثلت الأهداف العامة بالاتي:

- إبادة الشعب العراقي من خلال إطالة أمد الحصار إلى مدى غير منظور[11].
- إضعاف الأقطار العربية وإجبارها على التنازل عن حقوقها المستلبة، ومصادرة إرادتها في اتخاذ قراراتها السياسية المستقلة، فضلاً عن الضغط عليها للقبول بشروط نتنياهو رئيس الوزراء الصهيوني المتعلقة بمسارات التسوية بين الكيان الصهيوني وبعض الأقطار العربية[12].
- الاستيلاء على ثروة العراق النفطية[13].
- تقسيم العراق وإسقاط نظامه السياسي[14].

تحقيق ما يسمى بـ (زعامة العالم) من خلال مواجهة الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية وتهميش دور الأمم المتحدة وتعليق ميثاقها وأعرافها والقضاء على جميع المظاهر الديمقراطية في العلاقات الدولية، ومواصلة ما يسمى بـ (احتواء النمور الأسيوية)، وإبقاء اليابان والاتحاد الأوربي تحت المظلة الأمريكية، وإعادة روسيا إلى حالة العزلة والعجز الدولي، فضلا عن إعادة الأوضاع السياسية في الوطن العربي والعالم إلى المستوى الذي كانت عليه فيه عامي (1990-1991)[15].

ثانيا- تفنيد ادعاءات الخصم (ن)

احتل الاتجاه (ن) المرتبة الثانية على سلم الاتجاهات، وقد تجلى من خلال الخطابات التي فندت الادعاءات المعادية للعراق، حيث أوضحت أن اتهام العراق بإخفاء أسلحة دمار شامل لا يستند إلى دليل علمي، بل إلى معلومات وافتراضات كاذبة تفتعلها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتضليل مجلس الأمن والأسرة الدولية، واستدلت على كذبة هذه الادعاءات برفض الولايات المتحدة للاقتراحات العراقية الداعية إلى زيارة المواقع التي تزعم الولايات المتحدة أن العراق يخفي أسلحة فيها، كالاقتراح الذي عرضه رئيس المجلس الوطني على رئيس الكونغرس الأمريكي ومجلس الدوما الروسي[16].

وسخرت الخطابات من الادعاءات الأمريكية القائلة بأن لدى العراق أسلحة بمقدورها تهديد الأمن العالمي بعامة واستقرار الدول المجاورة للعراق بخاصة، وأنها

كافية لإبادة سكان العالم مرات عدة، وإبادة سكان تل أبيب كما يقول بتلر، وأن الولايات المتحدة وبريطانيا تعملان على التخلص من هذا التهديد حفاظا على امن العالم واستقراره على حد تعبير الرئيس كلينتون، مؤكدة أن هذه الادعاءات التي رددها بعد الرئيس كلينتون رئيس الوزراء البريطاني بلير ووزير خارجيته روبين كوك تهدف إلى إيهام الرأي العام العالمي وإرهابه، بأن العالم معرض لخطر داهم مصدره العراق، وذلك من اجل الحصول على تأييده للعمل العسكري الذي تنوي الولايات المتحدة القيام به ضد العراق، كما كشفت عن تناقضات هذه الادعاءات مع تصريحات سابقة للرئيس كلينتون ووزير خارجيته ورئيس اللجنة الخاصة التي أكدوا فيها أن ما دمرته فرق التفتيش من هذه الأسلحة يعادل أضعاف ما دمره الهجوم العسكري الذي استمر ثلاثة وأربعين يوما عام 1991.[17]

وأشارت الخطابات في ردها على هذه الادعاءات إلى أن العراق تعرض ومازال لعمليات تفتيش عن الأسلحة منذ عام 1991، تم فيها تجريده من جميع هذه الأسلحة، فضلاً عن خضوع استيراداته وإنتاجه المحلي منها لنظام رقابة متطور منذ عام 1994، واستشهدت بوصف وزير الداخلية الفرنسي الأسبق جان بيير شوفنمان لهذه الادعاءات بأنها (أمر مضحك)[18].

وتساءلت الخطابات بسخرية كيف يدعي من أصبحت فضائحه الجنسية والمالية موضوعا (دسما) لمحطات الإذاعة والتلفاز والصحف ووكالات الأنباء في العالم، الحرص على أمن العالم وسلامته[19] ؟.

ونفت أن يكون العراق قد استخدم أسلحة دمار شامل في الزمن السابق مثلما ادعى الرئيس كلينتون أمام الكونغرس الأمريكي، بدليل عدم اتهام العراق باستخدامها في أي وقت، بما في ذلك عندما استخدمت الولايات المتحدة أسلحة مدمرة ضده أثناء العمليات العسكرية عام 1991[20].

وأوردت الخطابات لتفنيد ادعاء انتهاك العراق لقرارات مجلس الأمن وعدم تعاونه مع اللجنة الخاصة مقولتين تشير إلى أن القرارات الدولية على وفق المنطق الأمريكي

أضحت (حبرا على ورق) على حد تعبيرها، المقولة الأولى لمادلين أولبرايت أكدت فيها يوم (20/ 1) أن العقوبات ستستمر على العراق حتى لو طبق جميع قرارات مجلس الأمن وذلك بهدف التحقق من نياته، أما الثانية فكانت لريتشاردسون المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة الذي قال في اليوم نفسه (إن العقوبات لن ترفع)[21].

وتطرقت بخصوص اتهام بتلر بأن العراق جمد تعاونه مع اللجنة الخاصة إلى أربع مسائل[22].

- اعتراف الأمم المتحدة بأن فرق التفتيش مازالت تعمل في العراق دون عوائق.
- طلب العراق تأجيل تفتيش المواقع الرئاسية إلى شهر نيسان 1998، ريثما تستكمل الاجتماعات الفنية التقويمية أعمالهم.
- تأكيد التقرير الذي قدمه فريق تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم (23/ 2) خلو العراق من المواد النووية.
- السماح لفريق سكوت ريتر بالعمل في العراق عندما يتحقق التوازن فيه.

وبناء على ذلك خلصت الخطابات إلى أن العراق لم يرفض عمليات التفتيش إلى ما لانهاية مثلما ادعى بتلر في حديثه أمام مجلس الأمن الدولي، فضلا عن كون اقتراح العراق الذي أبلغ به بتلر في المحادثات التي جرت معه في بغداد، وأعلنه السيد طارق عزيز في احد مؤتمراته الصحفية، الذي يهدف إلى اعتماد خبراء من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لإجراء التقويم الفني لعمليات التفتيش، كونه اقتراحا واضحا لا يحتمل التأويل أو التفسير أو التحوير[23]. وأضافت أن مئات عمليات التفتيش التي قامت بها فرق اللجنة الخاصة في العراق لم تقدم دليلاً ملموساً على ادعاء بتلر بأن العراق يقوم ببناء معمل لإنتاج أسلحة محرمة[24].

ووصفت الخطابات الادعاءات القائلة بعدم معرفة مواقع أسلحة الدمار الشامل، مما يؤدي خطأ إلى ضرب مواقع أخرى لا صلة لها بهذه الأسلحة، بأنها (ذريعة واهية)، ذلك أن الولايات المتحدة متأكدة من عدم وجود هذه الأسلحة، ولكنها تريد بهذه الادعاءات

تدمير بعض المواقع المدنية[25].

ويلاحظ بشأن هذه الادعاءات أن الخطابات لم توظف تصريحات سابقة لمسئولين أمريكيين كانت قد نشرتها الصحف نفسها يوم (3/ 2) أشاروا فيها إلى حصرهم الأهداف المحتمل مهاجمتها بمواقع عسكرية أو مواقع ادعوا إخفاء أسلحة محظورة فيها، على الرغم من تناقض هذه التصريحات مع تلك الادعاءات[26].

وكذبت الخطابات ادعاء أولبرايت بحصول بلادها على مساندة الأقطار العربية والدول الأوربية التي قامت بزيارتها في مساعيها للقيام بعمل عسكري، مؤكدة أن واقع التصريحات الرسمية لمسئولي هذه الدول باستثناء تصريحات حكام الكويت يشير إلى عكس ذلك، وبالتالي فإن العمل العسكري لم يحظ بتأييد الشرعية الدولية[27]. فضلا عن عزلة الموقف الأمريكي خصوصاً بعد أن فقد تأييد الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وبذلك فإن ادعاء وليم كوهين بتشكيل تحالف دولي لصالح أمريكا لم ينظم رسميا فيه سوى دول تابعة للولايات المتحدة مثل كندا واستراليا[28].

وأوضحت الخطابات أن العراق لا يريد اختيار أعضاء اللجنة الخاصة وفرق التفتيش حسب ادعاء الرئيس كلينتون، بل يريد تشكيل لجنة تنفيذية حيادية ونزيهة، وفرق تفتيش فنية ومتوازنة، وهذا ما ينسجم مع التوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة إلى مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني عام 1997، وصادق عليها المجلس باعتراف الأمين العام للأمم المتحدة[29].

وبخصوص ادعاء استنفاذ الجهود الدبلوماسية المبذولة لتسوية الأزمة، وتأكيد واشنطن أن لا جدوى من مناقشة أية مبادرة تقدم لتعزيزها، قالت الخطابات أن هذا الادعاء يوحي بأن الولايات المتحدة مؤمنة بالحل الدبلوماسي وحريصة عليه، ولكنها مضطرة لاستخدام القوة ضد العراق، والحقيقة أنها افتعلت هذه الأزمة من اجل استخدام القوة خصوصا بعد أن باءت محاولتها استخدام القوة بالفشل أثناء أزمة طرد المفتشين بسبب المبادرة الروسية، وأن تلكؤ واشنطن في استخدام القوة في هذه الأزمة، جاء نتيجة شعورها بعزلة موقفها وإخفاقها في الحصول على غطاء قانوني أو سياسي أو أخلاقي

لتسويغ استخدامها، مؤكدة أن استخدام الولايات المتحدة (لهواتفها الساخنة) وإرسال مبعوثيها إلى بعض الدول لم يأت تشجيعا للحل الدبلوماسي، بل للضغط على هذه الدول والحكومات من اجل إقناعها والحصول على تأييدها في استخدام القوة، ذلك أنها غير راغبة بالجهد الدبلوماسي إلا عندما يكون غطاء لإضفاء مشروعية على ضرب العراق[30]، وعلى هذا الأساس فإن جولة أولبرايت في بعض الدول الأوربية والأقطار العربية كانت من اجل الإيهام بأن الإدارة الأمريكية كانت صبورة، وأنها قد استنفذت الجهد الدبلوماسي[31].

واستندت الخطابات في تفنيد ادعاء الرئيس كلينتون بأن مساحة المواقع الرئاسية بقدر مساحة مدينة واشنطن، وبقدر مساحة مدينة باريس كما ادعى توني بلير، وتقدر بسبعين كيلو متر مربعا حسب تقديرات اللجنة الخاصة، استندت إلى ما أعلنه ستيفان دي مستورا رئيس الفريق الفني الذي كلفه الأمين العام للأمم المتحدة بمسح المواقع الرئاسية، إذ أعلن أن مساحتها تبلغ واحدا وثلاثين كيلو مترا مربعا ونصف الكيلو متر بما في ذلك الأبنية وتوابعها وحدودها الخارجية[32].

وأكدت الخطابات في هذا الاتجاه أيضاً أن القرار (687) لا يبيح للولايات المتحدة لوحدها أو أية دولة أخرى استخدام القوة حسب ادعاء تيم تريفان الناطق السابق بأسم اللجنة الخاصة في المقابلة التي أجرتها معه إذاعة B.B.C[33]، وعزت الأسباب التي دفعت الن دايسي الناطق الحالي باسم اللجنة الخاصة للادعاء بأن الخبراء غير الأمريكيين والبريطانيين يفتقدون إلى الكفاءة المطلوبة في عمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، عزتها إلى هدف الحفاظ على الثقل الأمريكي والبريطاني في فرق التفتيش وتسويغ تشكيل فرق غير متوازنة[34].

ثالثا- توازن في المرتبة الثالثة اتجاهان هما: (غ) و (خ2).

أ- بيان ردود أفعال الخصم (غ)

ورد هذا الاتجاه من خلال بيان ردود الأفعال الأمريكية والبريطانية والصهيونية على المستوى السياسي و العسكري و الإعلامي، تلك الردود التي شبهت الخطابات متخذيها بالأطفال المشاكسين الذين يبدون مزيدا من العناد كلما أسديت لهم نصيحة جديدة، أو بالمجرمين الذين يهددون بقتل رهائنهم إذا ما اقترب منهم احد رجال القانون[35].

فعلى سبيل المثال: ركزت الخطابات بالنسبة لردود الأفعال الأمريكية على قيامها بتحشيد قواتها وأساطيلها في الخليج العربي[36]، والضغط على مجلس الأمن لاستصدار قرار منه ضد العراق، وتهديد ووعيد مسؤوليها (بنفاذ صبر بلادهم) و (العواقب الوخيمة) التي ستلحق بالعراق والتلويح باستخدام القوة بصورة منفردة على اعتبار أن مجلس الأمن يخولها ذلك[37]، ورفض ريتشاردسون غلق الملف النووي كرد فعل على موقف الدول الدائمة العضوية المطالب بغلق هذا الملف[38].

وتطرقت الخطابات أيضاً إلى أن فشل الولايات المتحدة في الحصول على غطاء قانوني من مجلس الأمن لضرب العراق، دفعها إلى اعتماد العمل المنفرد خارج إطار مجلس الأمن، والقيام بحملة اتصالات مع بعض الدول من خلال إرسال المبعوثين، إذ قامت أولبرايت بجولة في بعض الدول الأوربية والأقطار العربية صرحت خلالها بأن (الدبلوماسية لم تعد قائمة وساعة الحسم تقترب)، وهي الأقوال ذاتها التي رددها يوم (31/ 1) ريتشاردسون وبتلر[39]. كما علقت أولبرايت ردا على زيارة المبعوث الروسي للعراق بالقول (أن الخيارات السلمية والدبلوماسية أخذت تتضاءل، وأن الحل العسكري سيصبح الوحيد الممكن إذا استمرت بغداد في سياسة عدم التعاون)[40]، بينما كان رد فعل ريتشاردسون على الجهود الدبلوماسية المبذولة لتسوية الأزمة أثناء زيارته لليابان بأنه (لا يمكن المس بسلطة اللجنة الخاصة وسيادتها)[41].

وإزاء المعارضة الداخلية الأمريكية لاستخدام القوة والتي تجسدت في انقسام الكونغرس على نفسه فأجل جلسته إلى شعار آخر، قالت الخطابات أن الولايات المتحدة

قامت من خلال قيام كوهين وأولبرايت وساندي بيرغر بحملة (علاقات عامة) لحشد التأييد للعمل العسكري في الولايات المتحدة[42].

وأفردت الخطابات مساحة واسعة لردود الأفعال الأمريكية على مبادرة الأمين العام كوفي عنان لتسوية الأزمة، كاستباق الرئيس كلينتون زيارة عنان إلى بغداد بالحديث عن مبررات حكومته في استخدام القوة إذا فشلت الجهود الدبلوماسية، فضلاً عن قيامه بتوجيه الرسائل الإذاعية والتلفازية التي تشكك بجدوى زيارة عنان[43]، واعتراض ريتشاردسون المسبق على نتائج الزيارة بقوله (إن واشنطن تؤيد الأمين العام، لكنها تحتفظ بحقها في الاعتراض على نتائج الزيارة إذا جاءت مخالفة للقرارات الدولية ولمصالحنا القومية)[44]، وتأكيد ساندي بيرغر أثناء وجود الأمين العام في بغداد بأن بلادها ستقرر موقفها من اتفاق الأمم المتحدة والعراق (مذكرة التفاهم) على ضوء مصالحها القومية وليس على ضوء أي اعتبار آخر[45].

وأشارت الخطابات بالنسبة لردود الأفعال البريطانية إلى زيارة توني بلير إلى الولايات المتحدة للتشاور مع الرئيس كلينتون بشأن اتخاذ قرار استخدام القوة، تلك الزيارة التي وصفها مراسل إذاعة B.B.C في واشنطن بأنها (فضلا عن كونها رسالة موجهة لكي تسمعها بغداد، فإنها موجهة للرأي العام الأمريكي والمشرعين الأمريكيين)[46]، فضلا عن قيامها بتحريك قواتها البحرية باتجاه الخليج العربي، ومحاولات تعبئة الرأي العام العالمي التي قام بها روبين كوك لتسويغ القبول بهجوم عسكري أمريكي على العراق[47].

وأكدت الخطابات أن اتهامات بتلر للعراق بأنه (يملك ما يكفي من الأسلحة الجرثومية لإبادة سكان تل أبيب) تزامنت مع وصول المبعوث الخاص للرئيس يلتسين إلى العراق[48] وبناء على اتهامات بتلر أعلن الكيان الصهيوني استعداده للرد بقوة على العراق إذا تعرض لضربات كيمياوية، كما وجه وزير الداخلية الصهيوني نداء للرأي العام الصهيوني يحثه فيه على اتخاذ الإجراءات الضرورية للوقاية من ضربة كيمياوية، فضلا عن خبر بثته الإذاعة الصهيونية يشير إلى أن أمريكا لم تشترط على الكيان الصهيوني ضبط النفس في حالة إطلاق العراق الصواريخ عليه، الأمر الذي عدته إذاعة مونت كارلو

بمثابة أمر أمريكي للكيان الصهيوني بمهاجمة العراق(49)، لذلك توقع المسؤولون الصهاينة أن تقوم أولبرايت أثناء زيارتها للأراضي المحتلة بالضغط على مسؤوليه لكي يظهروا بعض المرونة تجاه مسيرة التسوية بهدف خلق المسوغات الكافية للحكومات العربية، لكي لا تعارض استخدام الولايات المتحدة للقوة(50).

ب- تأكيد لا شرعية المواقف الأميركية (خ3)

ظهر هذا الاتجاه من خلال الخطابات التي بينت تناقض المواقف الأمريكية مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق، كعدم استناد تهديداتها باستخدام القوة إلى مسوغ قانوني أو تخويل دولي، وتهديدها لمجلس الأمن بـ (التصرف المنفرد) في حالة عدم منحها تخويلا بذلك(51)، بينما يشير ميثاق الأمم المتحدة إلى أن معالجة الأزمات من اختصاص مجلس الأمن كهيئة وليس أعضاء منفردين، فضلا عن تخويله الأمين العام للأمم المتحدة صلاحيات المبادرة لمعالجة التوترات وضمان الأمن والسلم وحماية سيادة الدول دون تفويض من مجلس الأمن(52).

واستندت الخطابات لتأكيد عدم شرعية إعطاء الولايات المتحدة الأولوية لاستخدام القوة، إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي عد استخدامها خيارا أخيرا بعد أن تفشل جميع الطرق السلمية كأجراء المفاوضات بين أطراف الأزمة والوساطة الحميدة والتحكيم والعقوبات الاقتصادية المحدودة وغيرها من الطرق، مشيرة إلى أن استخدام القوة يفترض أن تقوم به(هيئة أركان) تمثل الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وليس واحدة فقط(53).

كما أوردت الخطابات مواقف أخرى تجاوزت بها الولايات المتحدة الشرعية الدولية كتأكيدها المسبق بأحقية انفرادها في الحكم على نتائج مباحثات الأمين العام للأمم المتحدة مع الحكومة العراقية في حالة تعارضها مع مصالحها(54). وإصرارها على عدم رفع الحصار حتى لو نفذ العراق قرارات مجلس الأمن جميعا(55)، واستهانتها بالموقف الدولي الرسمي والشعبي الداعي إلى تسوية الأزمة بالطرق السلمية(56). وتجاوزها من خلال تشكيل فريق سكوت ريتر لمطالب ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن الدائمين (روسيا وفرنسا والصين) الداعية إلى تغيير تركيبة اللجنة الخاصة وفرق التفتيش، ورغبتهم في المشاركة

المتوازنة في أعمالها[57]. ورفضها السماح للعراق بشرح قضيته في مجلس الأمن خلافاً لمبدأ الحقوق المتساوية بين الدول، وتجاهلها لسيادة العراق وأمنه[58]، واختلاقها الأكاذيب لتشويه حقيقة موقف العراق من تنفيذ التزاماته تجاه مجلس الأمن[59]، واستخدامها وسائل الضغط والابتزاز لإرغام الدول على قبول موقفها من الأزمة[60]، وايغالها في الوصاية على اللجنة الخاصة وكأنها لجنة أمريكية وليست لجنة فنية مرتبطة بالأمم المتحدة وأمينها العام[61]، وإعلانها عن نية الهجوم على الجيش العراقي خلافاً لنص القسم (ج) من قرار مجلس الأمن رقم (687) المقتصر على إزالة أسلحة الدمار الشامل[62].

رابعاً- في المرتبة الرابعة تساوي الاتجاهان (ب) و (ص).

أ- تعبئة الشعب (ب)

وتمثل هذا الاتجاه في حث الشعب العراقي وقواته المسلحة على الالتزام بالجوانب الآتية:

- استلهام العبر والدروس من معارك الأمة العربية الحديثة منها والقديمة كمعارك ذي قار وبدر والقادسية واليرموك وثورة (8) شباط 1963، وقادسية صدام وأم المعارك بمختلف صفحاتها كمعركة الخفجي[63].
- التمسك بالوحدة الوطنية والإرادة والمبادئ والثوابت الوطنية والقومية[64].
- التصدي لاحتمال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد العراق، وتحمل كل ما يترتب على هذا التصدي من أعباء وتضحيات غير محدودة[65].
- التطوع للتدريب في مراكز تدريب الشعب تلبية لدعوة القيادة[66].
- مواجهة أساليب الحرب النفسية التي تقوم بها الولايات المتحدة لتثبيط معنوياته، بوصف المعنويات القوة التي تحدد فاعلية أو عدم فاعلية السلاح، وبالتالي فإنها وحدها تقرر نتائج الصراعات بين الأعداء[67].
- وعي أبعاد المؤامرة الأمريكية على العراق وبخاصة (لعبة) استخدام اللجنة الخاصة[68].

بـ بيان رد الفعل الدولي (ص)

أكدت خطابات هذا الاتجاه أن بعض أعضاء مجلس الأمن الدولي واغلب الأقطار العربية والدول الأجنبية بما في ذلك الدول الحليفة لأمريكا، عبرت من خلال مشاورات مجلس الأمن وتصريحات رؤساء حكوماتها ودولها ووزراء خارجيتها والناطقين بأسمها، عن معارضتها لنية الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وتأييدها ودعمها للحل الدبلوماسي للأزمة بوصفه حلا أمثل وأضمن لأمن المنطقة واستقرارها، فضلا عن دعوتها إلى إعادة النظر في أسلوب التعامل مع العراق وتفهم مطالبه[69].

واستشهدت الخطابات لتأكيد ذلك بقول احد المعلقين (إن تسعا وتسعين بالمائة من دول العالم تعارض ضرب العراق وتطالب بالحل السلمي)[70].

وتطرقت إلى بعض النتائج التي تمخضت عنها مشاورات مجلس الأمن كوعد المجلس والأمانة العامة للأمم المتحدة بالاستجابة للمواقف الروسية والفرنسية والصينية الداعية إلى توسيع اللجنة الخاصة وفرق التفتيش وتطعيمها بعناصر قيادية (رؤساء فرق أو نواب رؤساء) من جنسيات غير أمريكية وبريطانية(71). وكذلك مطالبة روسيا والصين في احد اجتماعات المجلس بغلق الملف النووي استنادا إلى التقرير الذي قدمه غاري ديللون ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن عن نتائج زيارته الأخيرة للعراق، والذي أكد فيه خلو العراق من النشاط النووي، ومطالبة مندوب الصين بأخذ مشاغل العراق تجاه سيادته بعين الاعتبار[72]، فضلاً عن استياء كوفي عنان من تركيبه فريق سكوت ريتر عند محادثته هاتفياً مع بتلر[73].

وركزت الخطابات بشيء من التفصيل على مواقف بعض الدول ولاسيما مواقف الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فعلى مستوى المواقف الروسية أشارت إلى[74]:

- وصف الرئيس يلتسين مواقف الرئيس كلينتون بالتهور الشديد وتحذيره من استخدام القوة العسكرية التي يكون من شأنها قيام حرب عالمية ثالثة، وتأكيده بأن الموقف الأمريكي لا يستند إلى الشرعية الدولية وذلك لوقوف الأمم المتحدة ضده، وإعلانه عن عزم بلاده وبالتنسيق مع فرنسا وألمانيا ودول أخرى على الوصول إلى حل سلمي للازمة.

- إرسال روسيا مبعوث على مستوى عال إلى القيادة العراقية.
- قيام وزير الخارجية بريماكوف بحركة دبلوماسية خاصة عن الأزمة في أوربا.
- تأكيد وزير الدفاع بأن قواته المسلحة مصممة على منع الولايات المتحدة من اتخاذ قرارات تهدد الأمن والاستقرار الدوليين، وأن أي عمل عسكري ضد العراق سيؤثر بعمق على التعاون العسكري الروسي الأمريكي، وأن (الأزمة مع العراق تمس مصالح الأمن القومي الحيوية لروسيا، لأنها أزمة متعددة الجوانب، ولا يجب عدها أزمة بين الولايات المتحدة والعراق) وتساؤله (هل واشنطن مستعدة لجميع النتائج المترتبة على هذا الموقف [استخدام القوة] ؟ وما إذا كان ذلك يساعد على تعزيز الاستقرار والأمن في العالم؟) ووصفه للمواقف الأمريكية بالجمود والصرامة غير المبررة.
- ترشيح روسيا ستين خبيرا للعمل في فرق التفتيش، واستعدادها لتخصيص طائرات لعمل اللجنة الخاصة بدلا من طائرات U2 الأمريكية.
- وتناولت الخطابات من المواقف الفرنسية ما يأتي[75]:
- إرسالها ولأول مرة منذ عام 1991 مبعوثاً من الرئيس جاك شيراك إلى القيادة العراقية.
- تأكيدها بأن الحل السلمي للازمة ما زال مفتوحا، وأن خيار الحرب يجب استبعاده.
- إعلانها على لسان نائب المتحدث بأسم خارجيتها عن سعيها لزيادة عدد المفتشين في اللجنة الخاصة وفرق التفتيش التي ترسل إلى العراق.
- تأكيدها لاقتراح استخدام طائرات روسية لمهمات اللجنة الخاصة بدلا من الطائرات الأمريكية.

أما بالنسبة للصين فقد أوردت الخطابات رفضها على لسان وزير خارجيتها استخدام القوة ضد العراق أثناء استقباله لريتشاردسون في بكين، وترشيحها ثلاثة خبراء لعضوية فرق التفتيش[76].

ولم تغفل الخطابات افتراق الموقف البريطاني بشأن استخدام القوة، إذ نقلت عن وزير الخارجية البريطاني روبين كوك ردا على النائب العمالي البريطاني توني بن قوله (انه من

الحكمة الحصول على تخويل من مجلس الأمن إذا ما تقرر توجيه ضربة)[77].

وتجسد موقف تركيا بإعلانها الرسمي أن لا تقتصر عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل على العراق فقط، بل يجب أن يشمل ذلك دول المنطقة كلها على وفق القرار (687)، وإرسالها وزير خارجيتها للعراق للبحث عن حل سلمي للازمة [78].

واقتصرت الخطابات على مستوى الموقف العربي على زيارة الأمين العام للجامعة العربية إلى العراق وتأكيده أن الأقطار العربية ترفض أي عمل عسكري ضد العراق لما يشكله هذا العمل من تهديد مباشر للأمن القومي العربي، فضلا عن مطالبته بحل متوازن للازمة يحفظ سيادة العراق وكرامته، وكذلك تصريحات الرئيس المصري حسني مبارك التي جاءت في الاتجاه نفسه[79].

وخلصت الخطابات في هذا الاتجاه إلى أن الموقف الدولي بمجمله يرفض الزعامة الأمريكية للعالم، ويعمل (على إقامة عالم متعدد الأقطاب متنوع الأنظمة ومتوازن الإرادات والمصالح، وإشاعة ديمقراطية حقيقية في العلاقات الدولية، وجعل منظمة الأمم المتحدة للأمم المتحدة وليس للولايات المتحدة)[80].

خامسا- الإشادة بالموقف الجماهيري (ح)

وقع الاتجاه (ح) في المرتبة الخامسة على سلم الاتجاهات، وانطوى على الإشادة بالموقف الجماهيري المؤيد لموقف العراق، والرافض لاستخدام القوة العسكرية ضده، كتطوع العراقيين عامة والذين ينتمون منهم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي خاصة للتدريب على السلاح، وتطوع العشرات من الشخصيات الايطالية لحماية قصور الشعب (كدروع بشرية)، والاعتصام الذي قام به الصحفيون في مصر[81]. وتنظيم التظاهرات في روسيا وفرنسا وبريطانيا وأمريكا وسويسرا وتركيا وإيران وماليزيا وتونس والأردن ومصر والأراضي الفلسطينية المحتلة[82]. والمواجهات الكلامية التي حدثت بين الجمهور والمسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية، كمواجهة جمهور مدينة ميريلاند للرئيس كلينتون، وجمهور جامعة اوهايو لكوهين وبيرغر، وجمهور جامعة مينسوتا لريتشاردسون[83]،

ومواقف بعض الشخصيات كلويس فرقان رئيس المعهد العربي في أمريكا ومدير منظمات العرب الأمريكيين والكاردينال باسل هيوم وهشام شرابي الأمريكي من أصل فلسطيني[84] وتشكيل اللجان الشعبية لنصرة العراق في فلسطين، فضلا عن جمع الشعب التونسي كميات من الأدوية، وتبنى الجامعة العربية تنظيم حملات لجمع تواقيع أكثر من مليون عربي لتقديمها إلى الأمم المتحدة، فضلاً عن إرسال طائرات تحمل مساعدات رمزية مقدمة من شعوب بعض الدول الأخرى[85].

سادسا: تماثل الاتجاهان (ت) و (ي) في المرتبة محتلين الموقع السادس على سلم الاتجاهات

أ- تأكيد شرعية مواقف العراق (ت)

وبدأ من خلال التأكيد أن مواقف العراق المتمثلة في الاعتراض على تركيبه فرق التفتيش غير المتوازنة واقتراحه تأجيل تفتيش المواقع الرئاسية لحين انتهاء اجتماعات لجنة التقويم الفنية، واعتراضه على بعض أساليب تنفيذ القرارات الدولية، وتشدده في المطالبة برفع الحصار، أن هذه المواقف استمدت مشروعيتها بالنسبة للخطابات من انسجامها مع قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على مبدأ السيادة وتساوي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن حجمها، فضلا عن توصية مجلس الأمن بضرورة تشكيل فرق تفتيش متوازنة[86]، وهو ما اعترف به بتلر عندما قال بضرورة إعادة تشكيل تلك الفرق[87]. وتعاطف الرأي العام العالمي، وتفهم أغلبية دول العالم بضمنها ثلاث دول من أعضاء مجلس الأمن لموقف العراق ولاسيما موقفه من توسيع اللجنة الخاصة[88]. وتعرض العراق للظلم نتيجة عدم إيفاء مجلس الأمن بالتزاماته تجاه العراق على الرغم من طول مدة انتظاره لقرار من المجلس يقضي برفع الحصار[89]. وصدق موقف العراق الايجابي من المبادرات السلمية وسعيه الجاد لإنجاح مهمة كوفي عنان في إيجاد تسوية سلمية للازمة[90]. وعدم ثقة العراق برئيس اللجنة الخاصة وفرق التفتيش في القيام بمهمة تقرير خلو مقرات الدولة الحساسة أو عدم خلوها من أسلحة الدمار الشامل، وصعوبة السماح لها بتفتيش هذه

المقرات دون ضوابط زمنية وفنية تضمن عدم تعرض أمنه الوطني للخطر ورفع تقارير موضوعية إلى مجلس الأمن. واقتصار رفض العراق على بعض أساليب اللجنة الخاصة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وليست جميعها، وتوفر أدلة قاطعة على انحياز اللجنة الخاصة وفرق التفتيش إلى الولايات المتحدة الأمريكية[91].

ب- حث الأطراف الثالثة على اتخاذ مواقف مساندة للعراق (ي)

برز هذا الاتجاه من خلال حث الأقطار العربية والدول الأجنبية والأحزاب والمنظمات العربية غير الحكومية على اتخاذ مواقف مساندة للعراق في المواجهة التي يخوضها ضد الولايات المتحدة الأمريكية[92]. فقد حثت بعض الخطابات روسيا وفرنسا والصين على عدم الاكتفاء بالمعارضة الكلامية لنية الولايات المتحدة القيام بعمل عسكري ضد العراق، بل لابد من قيامها بتحريك عملية فعالة كالضغط على مجلس الأمن لمنعها من ذلك، وضمان عدم مهاجمة المنشآت المدنية كمصافي النفط ومحطات الماء والكهرباء والجسور وغيرها، وحشد الدعم من اجل رفع الحصار الاقتصادي جزئيا أو كليا والرد على أكذوبة استخدام العراق أسلحة الدمار الشامل في السابق، ورفض التهويل الأمريكي للأزمة وإعطاء اجتماع لجنة التقويم الفنية الوقت المناسب لتحديد نتائج أعمال فرق التفتيش، ومواصلة مساعيها السلمية لتسوية الأزمة وإقناع أمريكا وبريطانيا بعدم رفضها اتفاق العراق مع الأمم المتحدة[93]، ورفض الابتزاز والضغط الأمريكي الذي تتعرض له، والتمسك بالحق والعدل والدفاع عن هيبة المؤسسات الدولية وقانونية قراراتها وإجراءاتها من اجل قيام توازن دولي متعدد الأطراف وديمقراطية حقيقية في العلاقات الدولية، ومنظمة دولية تمثل الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة[94].

في حين دعت خطابات أخرى الأقطار العربية عموما إلى القيام بحملات تعبئة لدعم العراق والدفاع عن قضيته بوصفها إحدى قضايا المصير العربي، ورفض عقد المساومات على حساب مستقبل العراق والوطن العربي، ومقاومة الإغراءات الأمريكية الهادفة إلى تغيير موقفها الرافض لقيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد العراق مقابل وعود بتحريك عملية التسوية، لان من شأن ضرب العراق تعزيز تأثيرات التحالف الصهيوني

التركي، فضلا عن تنشيط التحركات السياسية الإثيوبية والأوغندية ضد الأقطار العربية ولاسيما سوريا ومصر والسودان، مؤكدة عدم وجود ما يحول دون اتخاذ مسؤولي الأقطار العربية مواقف مساندة للعراق[95].

وطلبت بعض الخطابات من أقطار مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد دعم اتفاق العراق والأمم المتحدة، واتخاذ المواقف العادلة والمنسجمة مع مصالحها الحقيقية بشأن الأزمة القائمة[96]. كما طلبت من الجامعة العربية أن تتحرك بشكل واسع وفوري لتأكيد الإجماع العربي على اتفاق العراق والأمم المتحدة من خلال قيام أمين عام الجامعة العربية بـ (جولات مكوكية) أو إرسال مبعوثين عنه إلى الحكومات لعربية وبشكل خاص إلى أقطار مجلس التعاون الخليجي لضمان اتخاذ موقف عربي رسمي موحد لصالح الاتفاق[97].

وتوجهت بعض خطابات صحيفة الجمهورية إلى الأحزاب والمنظمات العربية غير الحكومية وبخاصة لجنة حقوق الإنسان العربي، تحثها على التخلي عن موقف الصمت والترقب، والقيام بواجبها القومي تجاه الشعب العراقي، والعمل على وضع (برنامج جهادي) لاستيعاب طاقات الجماهير المستعدة للانتفاضة في سبيل تفجير غضبها على الأعداء[98]. بينما حرضت خطابات صحيفة الثورة الشعب الكويتي على رفض سياسة حكومته إزاء العراق واستبدالها بسياسة موضوعية وعقلانية تخدم مصلحة العراق والكويت[99].

سابعا: تحميل الطرف الآخر مسؤولية انفجار الأزمة (أ2)

حظي هذا الاتجاه (أ2) بالمرتبة السابعة على سلم الاتجاهات، وتمثل في تحميل الولايات المتحدة وبتلر مسؤولية نشوب الأزمة، فبالنسبة للولايات المتحدة أكدت الخطابات أن مسؤوليتها عن قيام الأزمة تكمن في استفزازها للعراق من خلال تشكيل فريق تفتيش غير متوازن برئاسة ضابط المخابرات الأمريكية سكوت ريتر، وتهويلها لاعتراضات العراق سواء على تركيبه هذا الفريق أو على تفتيش المواقع الرئاسية[100]، فضلاً عن استمرارها في استخدام العناصر المرتبطة بها في اللجنة الخاصة وفرق التفتيش في افتعال الذرائع المعادية للعراق[101].

وأشارت الخطابات بالنسبة لبتلر إلى تعمده تشكيل فريق سكوت ريتر بتركيبته الأمريكية البريطانية غير المتوازنة[102]، وعدم تشاوره المسبق مع روسيا والصين وفرنسا قبل تشكيل هذا الفريق، واتهامه العراق بعرقلة عمل اللجنة الخاصة، وادعائه أن العراق يملك القدرة على قصف مدينة تل أبيب (بالصواريخ الكيمياوية)، فضلاً عن سلوكه السياسي المنحاز للولايات المتحدة ضد العراق[103].

ونفت الخطابات أن تكون اعتراضات العراق على تركيبه فريق سكوت ريتر أو تفتيش المواقع الرئاسية السبب في قيام هذه الأزمة، لكون هذه الاعتراضات يمكن حلها بالتفاوض والحوار الهادئ[104]، لكن الولايات المتحدة اتخذت منها ذرائع لافتعال أزمة تغطي بها على ما يأتي[105]:

- فضائح كلينتون المالية والجنسية.
- قرار العراق القاضي بعودة المفتشين الأمريكيين الذين كان قد طردهم في الأزمة السابقة.
- افتراق مواقف الدول الدائمة العضوية تجاه الأزمة عن الموقفين البريطاني والأمريكي.
- تصاعد تأييد الرأي العام العالمي لموقف العراق.
- تواصل عمل اللجنة الخاصة في انجاز مهماتها دون بروز إشكالات نتيجة تعاون العراق الجدي معها، والذي اعترف به الناطق باسم اللجنة الخاصة، فضلا عن إشادة الدول الدائمة العضوية باستثناء بريطانيا وأمريكا به، الأمر الذي يفرض على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات باتجاه غلق ملفات الأسلحة.

ثامنا: توازن في المرتبة الثامنة على سلم الاتجاهات اتجاهين هما: (ط) و (ت^2)

أ- الدعوة إلى تحقيق مطالب العراق (ط)

وتجلى هذا الاتجاه من خلال:

- دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى اتخاذ فعل ايجابي من اجل رفع الحصار على وفق الشرعية الدولية[106].

- دعوة مجلس الأمن الدولي إلى احترام سيادة العراق وشواغله الأمنية وكرامته الوطنية والقومية والإنسانية، وتطبيق الفقرتين (22) و(14) من القرار (687)، وإعادة النظر في تركيبة اللجنة الخاصة وفرق التفتيش وبخاصة على مستوى قيادتها، ووضع ضوابط ومحددات لعملها ولصلاحيات رئيسها كما وردت في القرار المذكور[107].
- مطالبة رئيس اللجنة الخاصة بانجاز جميع ما يتعلق بمهماته خلال سقف زمني محدد[108].

ب- استذكار بعض أحداث حرب الخليج الثانية (ث3)

تبين هذا الاتجاه من خلال استذكار بعض الوقائع التي حدثت في أعقاب دخول العراق للكويت وحتى بداية أزمة المواقع الرئاسية، كقيام الولايات المتحدة بجمع مبلغ من المال قدره (60) مليار دولار من أقطار الخليج العربي واليابان وألمانيا لتمويل العمليات العسكرية للقوات المعادية للعراق التي كان يبلغ عدد أفرادها (700) ألف جندي يشكل الأميركيون نصف مليون منهم، وأشارت الخطابات إلى التكتيكات الإعلامية التي استخدمها الإعلام الغربي قبل بدء المعركة عام 1991، بهدف إبراز فاعلية الأسلحة الغربية مثل: طائرتي الشبح (Stealth) و (F16) والقنابل الذكية والفراغية والمغناطيسية والصواريخ الجوالة[109].

وتطرقت إلى الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق ديكويلار للعراق قبل بدء العمليات العسكرية، والتي كان الهدف منها إبلاغ القيادة العراقية (بأوامر أمريكية وليس للتباحث عن حل سياسي متوازن) على حد تعبير الخطابات التي استذكرت أيضاً عبارته الشهيرة (بأن هذه ليست حرب الأمم المتحدة)، عندما اتضح للعالم حجم الدمار والخراب الذي أحدثته العمليات العسكرية في العراق[110].

وركزت الخطابات في استذكاراتها على ما أحدثته المعركة التي بدأت في فجر يوم 17/ 1/ 1991) من آثار، كانقطاع البث الإذاعي والتلفازي، وتوقف الاتصالات الهاتفية وقيام القوات المعادية بمهاجمة القوات العسكرية العراقية أثناء انسحابها من الكويت، ومباغتة القوات العراقية للقوات المعادية في معركة الخفجي يوم (29/ 1/ 1991)، وإعلان الرئيس جورج بوش وقف إطلاق النار من جانب واحد بعد ثلاثة أيام من بدء معركة

الدبابات بين الجانبين في جنوب العراق، وقيام الجيش العراقي بالقضاء على (الغوغاء) أو ما أطلق عليه (صفحة الغدر والخيانة) التي حدثت في بعض مناطق العراق، فضلا عن استذكار موقف الشعب الفلسطيني المساند للعراق في المعركة[111].

وأشارت الخطابات إلى مشاعر الخوف والرعب التي أثارها العراق في نفوس الصهاينة بإطلاق صواريخ الحسين والعباس على الكيان الصهيوني، وعلى العكس منها مشاعر الفرح والحماس في نفوس العرب والمسلمين، مذكرة بحادثه المذيع الجزائري الذي هتف من شاشة التلفاز (عاش صدام حسين، عاش العراق، تسقط أمريكا) عندما انتهى من قراءة خبر سقوط الصواريخ، وحادثة المذيع الصهيوني الذي ارتبك عندما سمع صوت انفجاراتها[112].

كما استذكرت الخطابات بعض الادعاءات المعادية التي سبق أن أطلقها مسؤولون أمريكيون ورئيس اللجنة الخاصة السابق مثل: ادعاء ايكيوس بأن العراق يخفي صواريخ يصل مداها إلى فرنسا وروسيا والهند وباكستان وتركيا وإيران[113].

وعرجت الخطابات على حملة البناء والأعمار التي قام بها العراق في أعقاب العمليات العسكرية، وتطوع آلاف العراقيين (كدروع بشرية) لحماية قصور الشعب من احتمال قيام الطائرات الأمريكية بقصفها أثناء أزمة طرد المفتشين في عام 1997[114].

تاسعا: احتل الاتجاهان (ث) و (خ) المرتبة التاسعة على سلم الاتجاهات

أ- إبراز لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث)

كشفت الخطابات في هذا الاتجاه عن بعض ما قامت به اللجنة الخاصة وفرق التفتيش من إجراءات تجاوزتا بها حدود صلاحيتها الموصوفة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، مما ابعد موظفيها عموما والمدير التنفيذي للجنة الخاصة على وجه التحديد في التعامل مع العراق عن ما يجب أن يتحلى به الموظفون الدوليون من حياد وموضوعية ونزاهة، وقد أوردت الخطابات لتأكيد ذلك الجوانب الآتية:

- إتباع اللجنة الخاصة وفرق التفتيش (سياسة التشكيك) بمواقف العراق بناء على معلومات كاذبة تأتيها من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وتبني (افتراضات

واهية) بشأن تنفيذه لالتزاماته، بخاصة عندما تصبح الظروف مؤاتية لمناقشة الفقرة (22) من القرار (687) في مجلس الأمن[115].

- تعمد المدير التنفيذي للجنة الخاصة تشويه صورة العراق أمام الرأي العام العالمي، وإتباعه في تعامله مع العراق (طريقة إملاء المواقف) وعدم تفاعله مع منطق الحوار والأدلة الموضوعية التي يقدمها العراق في المباحثات التي تجري بين الجانبين[116].
- قيام فريق سكوت ريتر بتفتيش مواقع تتناقض مع ولاية اللجنة الخاصة، كتفتيش معهد السياحة والفندقة ومستشفى عسكري ومركز صحي ودوائر أمنية وغيرها[117].
- مخالفات تركيبة فريق سكوت ريتر لمبدأ التوازن والحياد، الأمر الذي أثار امتعاض الأمين العام للأمم المتحدة[118].
- تنسيق المدير التنفيذي للجنة الخاصة مع وسائل الإعلام الأمريكية، وإدلائه بتصريحات عدائية وتحريضية ضد العراق، بعضها تناول موضوعات مازالت قيد المفاوضات، ومن تصريحات بتلر التي أوردتها الخطابات في هذا الاتجاه اتهامه العراق بامتلاكه (أسلحة جرثومية) تكفي لإبادة سكان تل أبيب، ودعوته إلى محاصرة ميناء البصرة لمنع العراق مما اسماه تهريب النفط وادعاءاته بشأن مساحة المواقع الرئاسية[119]، الأمر الذي دعا روسيا والصين وفرنسا إلى أدانته واستجوابه في مجلس الأمن، فضلا عن توبيخه من الأمين العام للأمم المتحدة، ومطالبته بالابتعاد عن (دبلوماسية التلفزيون)[120].

بـ فضح ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة بالسياسات المعادية للعراق (خ)

استعانت الخطابات في هذا الاتجاه بمجموعة من الأدلة التي تؤكد ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة ومديرها التنفيذي وفرق التفتيش بالولايات المتحدة والكيان الصهيوني، كنوعية المواقع التي قام فريق سكوت ريتر بتفتيشها[121]، ومضمون التقرير الذي قدمه بتلر إلى مجلس الأمن، والتصريحات التي أدلى بها لوسائل الإعلام الغربية عقب دعوته إلى نيويورك من بغداد، والتوقيتات التي اختارها للإدلاء بتلك التصريحات[122].

ووصفت الخطابات بتلر بأنه أكثر عمالة للولايات المتحدة من سلفه ايكيوس الذي

اتسم تعامله مع العراق بالحذر لمدة من الزمن[123]، مركزة لتأكيد ارتباطه بالسياسة الصهيونية على اتهامه للعراق بامتلاك أسلحة جرثومية تكفي لإبادة سكان تل أبيب، مشيرة إلى أن بتلر يهدف من ذلك إلى تحريك اللوبي الصهيوني للضغط على الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية للعراق وتقليص المعارضة الشعبية الأمريكية لهذا العمل[124]، فضلا عن إعداد البيئة السياسية لتسويغ اشتراك الكيان الصهيوني بالعمل العسكري استنادا إلى ذريعة أن هذا الكيان معرض لخطر هجوم عراقي لذلك فمن حقه القيام بهجوم إجهاضي[125].

وخلصت الخطابات إلى أن اللجنة الخاصة وفرق التفتيش تنفذان التعليمات الأمريكية تنفيذا دقيقا سواء في المهمات التجسسية أو بافتعال الأزمات أو ترويج الادعاءات بالتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية[126]، وذلك لتمكين الولايات المتحدة من تحقيق الهدفين الآتيين[127]:

- تخفيف الضغط الداخلي على الرئيس كلينتون بسبب فضائحه الجنسية والمالية.
- توجيه ضربة عسكرية للعراق.

استنادا إلى ذلك أكدت الخطابات أن اللجنة الخاصة وفرقها التفتيشية يشكلان إحدى الحلقات الأساسية في المؤامرة الأمريكية الصهيونية على العراق[128].

عاشرا: إبداء الاستعدادات لتسوية الأزمة سلميا (ع)

نال الاتجاه (ع) المرتبة العاشرة على سلم الاتجاهات، واتضح من خلال التأكيد أن الأزمة بين العراق واللجنة الخاصة بشأن المواقع الرئاسية قابلة للحل عبر التفاوض بعد أن تكمل لجنة التقويم الفنية إعمالها[129]، وخاصة بعد أن ابدى العراق مرونة وتعاونا مع المجتمع الدولي للوصول إلى تسوية دبلوماسية للازمة مرضية لجميع الأطراف[130].

وأشارت الخطابات إلى أن رغبة العراق واستعداده لتسوية الأزمة سلميا تمثلت في ترحيبه بجميع المبادرات العربية والأجنبية، وتقديره للقائمين بها، ومنها زيارة كوفي عنان إلى بغداد[131]، واستقباله وعلى أعلى المستويات القيادية المبعوث الروسي والفرنسي والتركي والأمين العام للجامعة العربية[132].

ونقلت الخطابات لتأكيد ذلك عن البيان الصادر عن الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق يوم (17/ 2) قوله (سيبذل [العراق] كل الجهود الجادة والمشروعة لإنجاح مهمة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في زيارته المقبلة إلى بغداد)[133].

وعدت الخطابات حرص العراق على إنجاح مهمة عنان دليلا ملموسا على رغبته في تجنيب المنطقة ما تتعرض له من إخطار جراء التهديدات والاستعدادات العسكرية الأمريكية[134].

احد عشر: وقع الاتجاهان (ز) و (ح2) في المرتبة الحادية عشرة

أ- تأكيد تعاون العراق مع الأمم المتحدة (ز)

تم التأكيد في هذا الاتجاه على أن العراق نفذ (اغلب) قرارات مجلس الأمن الدولي باستثناء بعض القرارات التي لا يتعلق تنفيذها بإرادته، بل بالظروف التي مر بها، وبمواقف بعض الدول التي تعيق تنفيذه كالقرار المتعلق بدفع التعويضات للذين تضرروا بسبب دخول العراق للكويت، والتي لا يمكن دفعها إلا بتصدير النفط لتوفير المبالغ اللازمة لذلك[135].

ووصفت الخطابات تعاون العراق مع اللجنة الخاصة وفرق التفتيش بأنه لا مثيل له[136]، مستدلة على ذلك بانجاز فرق التفتيش خلال مدة شهرين وحتى وصول فريق ريتر إلى العراق تفتيش (607) مواقع دون أن تواجهها أية مشكلة باستثناء مشكلة تفتيش المواقع الرئاسية، وإيقاف التعامل مع فريق سكوت ريتر[137]، فضلا عن عدم إعاقة العراق لعمل نظام المراقبة طويلة الأمد الذي بدأ تطبيقه في عام 1994[138].

ب- الكشف عن مثالب مسؤولي الدول المعادية (ج2)

كشفت خطابات هذا الاتجاه النقاب عن الأصول العشائرية المتدنية خلقيا التي تنتسب إليها عائلة (آل صباح) الكويتية، والفضائح غير الأخلاقية والمالية التي ارتكبها بعض المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين.

فقد نسبت الخطابات عائلة ال صباح إلى قوم يطلق عليهم (الصلبة) كانوا يعملون

أدلاء للقوافل التجارية في الجزيرة العربية، وعرف عنهم سوء سمعتهم بين العشائر العربية، إلى الحد الذي جعل عشائر الجزيرة تحتقرهم وتبتعد عن مصاهرتهم[139].

وأولت الخطابات اهتماما ملحوظا لموضوع العلاقات الجنسية التي أقامها الرئيس كلينتون مع بعض الفتيات اللواتي كن يعملن معه سواء عندما كان حاكما لولاية اركنسو أو رئيسا للولايات المتحدة مثل: باولا جونز وجنفي فلاورز ومونيكا ليونيسكي، فضلا عن مسألة حثه مونيكا على تقديم شهادة زور أمام المحكمة[140].

وتطرقت الخطابات إلى فضائح الرئيس كلينتون كفضيحة وايت ووتر (White Water) وفضيحة تسلمه أموالا من شخصيات صينية وكورية لدعم حملاته الانتخابية[141]، مشيرة إلى أن فضائحه المالية كانت بالاشتراك مع زوجته هيلاري ونائبه آل غور[142]، بينما كانت فضيحته الجنسية التي أسمتها وسائل الإعلام الأمريكية مونيكا غيت(Monica Gate) بالاشتراك مع ريتشاردسون[143].

واقتصرت الخطابات في هذا الاتجاه بالنسبة للمسئولين البريطانيين على وزير الخارجية روبين كوك الذي خان زوجته مع مساعدته على حد تعبيرها[144].

اثنتا عشر: تساوى في المرتبة الثانية عشرة اتجاهان هما: (س) و (ل).

أ- إبداء الاستعدادات للمواجهة العسكرية (س)

تبين الاتجاه (س) من خلال التأكيد أن العراق مستعد لمواجهة احتمال استخدام الولايات المتحدة للخيار العسكري مهما كلفه ذلك من تضحيات[145].

وذكرت الخطابات أن القيادة العراقية عبأت ملايين المواطنين، واعدت العدة اللازمة لذلك، آخذة إمكانياتها وإمكانيات الأعداء بنظر الاعتبار[146].

وأشارت إلى المعنويات العالية التي يتمتع بها الشعب العراقي والتي تجسدت في تطوع الملايين للتدريب على السلاح في مختلف أنحاء العراق[147].

بـ إظهار لا شرعية إجراءات مجلس الأمن (ل)

تجسدت لا شرعية إجراءات مجلس الأمن من وجهة نظر الخطابات في افتقاد بيانه الرئاسي الذي أصدره يوم (14/ 1) ردا على موقف العراق من فريق سكوت ريتر، إلى الموضوعية والإنصاف[148]، وعدم اتخاذه الإجراءات المناسبة التي تحول دون تنفيذ الولايات المتحدة لتهديداتها باستخدام القوة ضد العراق[149]، وانسياق قراراته وبياناته مع النوايا الأمريكية دون الإشارة إلى الجهود التي بذلها العراق على مدى السنوات الماضية في التعاون مع الأمم المتحدة واللجنة الخاصة وفرق التفتيش لتنفيذ قرارات المجلس[150]، وعدم تجسيده لفقرة (احترام سيادة العراق) التي نصت عليها اغلب قراراته بشكل عملي، وعدم تحديده الرموز التي تتجسد فيها تلك السيادة[151]، واستخدامه المعايير المزدوجة في التعامل مع الدول، كتباين تعامله بشأن تنفيذ قراراته ما بين العراق والكيان الصهيوني[152] وعدم استجابته لمطالب المجتمع الدولي والرأي العام العالمي وتقارير الوكالات الدولية والمنظمات الإنسانية غير الحكومية برفع الحصار عن الشعب العراقي[153]، فضلاً عن عدم اهتمامه بالتقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة والوثيقة التي أعدها فريق عمل تابع للأمم المتحدة واللذين يدعوان إلى ضرورة (أصلاح نظام الجزاءات)، والتحذير من استخدام هذا النظام لتحقيق أهداف غير الأهداف المعلنة للأمم المتحدة[154].

ثلاثة عشر: في المرتبة الثالثة عشرة على سلم الاتجاهات توازن الاتجاهان (ذ) و (و).

أـ الإقلال من شأن هيئة الأمم المتحدة (ذ)

قللت خطابات هذا الاتجاه من شأن هيئة الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن واللجنة الخاصة خصوصاً بقولها أن الأمم المتحدة تعاني من (أزمة وجود) بسبب رضوخها للهيمنة الأمريكية التي جعلتها لا تعدو أن تكون سوى غطاء للسياسة الأمريكية، الأمر الذي يقضي حلها أو تغيير ميثاقها[155].

أما بالنسبة لمجلس الأمن فقد أكدت أن انشغاله بقضايا ثانوية وهامشية وانصياعه للضغوط التي يتعرض لها من الولايات المتحدة أفقدته توازنه وصيرته (أداة) لتنفيذ

(الأعيب) السياسية الأمريكية ومخططاتها الرامية إلى إبادة الجنس البشري[156].

وكررت الخطابات الوصف نفسه بالنسبة للجنة الخاصة وفرق التفتيش عندما قالت إنهما تحولا إلى (أداة طيعة) في خدمة الأهداف الأمريكية المعادية للعراق[157].

بـ تحذير الطرف المقابل (و)

بدا هذا الاتجاه من خلال تحذير الولايات المتحدة وحكام الكويت ومجلس الأمن من الاستمرار على المواقف المعادية للعراق. فقد ورد في الخطابات أن على الولايات المتحدة أن تعي (الإنذارات) التي عبرت عنها مواقف الجماهير العربية المساندة للعراق، ذلك أنها (أي المواقف) ليست مجرد تظاهرات فحسب، بل تعني(أشياء كثيرة) من بينها استهداف المصالح الأمريكية في المنطقة[158].

واكتفت الخطابات في تحذيرها لحكام الكويت بالقول (إن على حكام الكويت أن لا يفقدوا فرصة العمر [لان] الجماهير العربية ستعدهم جزءا من قوة العدو)[159].

ونقلت صحيفة الثورة بهذا الصدد عن الرئيس صدام حسين قوله أن (على مجلس الأمن أن يفي بالتزاماته، وما لم يفعل فإن العراق مضطر لان يقف الموقف المنسجم مع توصيات مجلسه الوطني، وهو مستعد لتحمل مسؤولية موقفه)[160].

أربعة عشر: في المرتبة الرابعة عشرة تماثلت الاتجاهات الآتية: (ج) و (ف) و (د2) و (ش)،

أ- تفنيد الحملات الدعائية المعادية (ج)

ظهر هذا الاتجاه من خلال تفنيد بعض الأفكار والادعاءات والمصطلحات التي روجت لها وسائل الإعلام الغربية والكويتية في حملاتها الدعائية المعادية للعراق، كالحديث عن الضربة العسكرية المدمرة التي ستقوم بها الولايات المتحدة لحسم صراعها مع العراق الذي روجت له إذاعتا لندن ومونت كارلو من خلال إجرائهما المقابلات الموسعة مع المحللين السياسيين، موضحة أن هذه الأحاديث التي تعد جوهر الحملة النفسية الأمريكية يراد بها إرهاب العراق، وإيهامه بأن الحشد العسكري الأمريكي

البريطاني من القوة بمكان تجعله قادرا على تدمير العراق أو القضاء على إرادته[161].

وسخرت بعض الخطابات من الأنباء التي أفادت بها إذاعة صوت أمريكا بأن عدد الدول المؤيدة لقيام الولايات المتحدة بضرب العراق بلغ تسع دول، سخرت بقولها أن هذا العدد دليل على عزلة الموقف الأمريكي الذي لن يكتسب الشرعية حتى لو بلغ عدد الدول المؤدية له تسعين دولة، لان هذا العدد يعني أن أكثر من نصف المجموعة الدولية لا تؤيد ضرب العراق[162].

وردا على ادعاءات صحيفة القبس الكويتية القائلة أن (الأزمة الحالية لن تحل إلا بإسقاط النظام في العراق)، قالت الخطابات أن وصول الرئيس صدام حسين لسدة الحكم لم يكن بالوراثة أو بدعم من قوى خارجية كما هو الحال بالنسبة لحكام الكويت، بل كان عبر حركة ثورية متمثلة في حزب البعث العربي الاشتراكي، وعلى هذا الأساس فإن إرادة الشعب العراقي هي التي تقرر نظامه الوطني[163].

وذهبت الخطابات إلى أن ترويج الشبكات الإعلامية الغربية والأمريكية منها وبخاصة لمصطلح (الدروع البشرية) يقصد به تشويه المضمون الوطني والأخلاقي لعملية التطوع وتصويرها وكأنها عملية منظمة قامت بها الحكومة العراقية لحماية قصورها على حساب أرواح المدنيين، فضلا عن إيهام المجتمع الدولي بأن العراق لا يحترم حقوق الإنسان، لتسهيل الحصول على دعمه للقيام بعمل عسكري، موضحة أن (لعبة تشويه المصطلحات) عمل متفق عليه بين هذه الشبكات وأجهزة مخابرات دولها[164].

بـ الإشادة بحسن الإدارة العراقية للازمة (ف)

تمثل هذا الاتجاه في تأكيد السمات التي تحلى بها الرئيس صدام حسين أثناء إدارته للأزمات مع الولايات المتحدة والنتائج الكبيرة التي حققتها تلك الإدارة[165]، فعلى سبيل المثال كتبت صحيفة الثورة تقول (إن للعراق قائدا تاريخيا ذا نظرة شمولية وفكر خلاق وقدرة فذة على إدارة الصراع واستيعاب كل عناصر الموقف ومفرداته)[166].

وعدت الخطابات موافقة الولايات المتحدة وبريطانيا على حوار العراق مع الأمم

المتحدة من ابرز الانتصارات التي حققتها القيادة العراقية التي اتسمت بالصبر والإرادة والعقل الحواري البناء والحكمة كما تقول صحيفة القادسية[167].

ج. إبراز بعض منجزات حرب الخليج الثانية (د2)

اتضح هذا الاتجاه من خلال استعراض بعض الانجازات التي حققتها هذه الحرب، كأحداث التحولات (الجذرية) في الموقف العربي والعالمي من العراق قياسا بما ساد في عام 1991 والحيلولة دون السماح للولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق هدفها المتمثل في إعادة العراق إلى عصر ما قبل الصناعة، وتنصيب حكومة عميلة في العراق[168]، وفضح حقيقة أهداف السياسة الأمريكية على المستوى العالمي، وكشف خطورة هذه الأهداف أمام الرأي العام العالمي والأسرة الدولية[169]، والنجاح في تحريك ركود الوضع السياسي الدولي والإقليمي، وإشاعة صحوة دولية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب ورفض سلاح العقوبات الاقتصادية ضد الشعوب[170]، والتمكن من تفكيك التحالف المعادي للعراق الذي شكلته الولايات المتحدة عام 1991[171].

د. إيضاح طبيعة الأزمة (ش)

جاء هذا الاتجاه من خلال إيضاح بعض جوانب الأزمة القائمة، فقد أفادت صحيفة الثورة في خطابها أن السلطات العراقية لاحظت على فريق سكوت ريتر تركيبته غير المتوازنة، والمهيأة لافتعال مشاكل جديدة مع العراق، فضلا عن كونه برئاسة (الجاسوس الأمريكي) سكوت ريتر الذي عرف عنه افتعاله للازمات، لذلك سارعت (لقطع الطريق عليه والحيلولة دون تمكنه من تحقيق أهدافه)، من خلال كشف حقيقته للرأي العام العالمي وتسجيل تحفظها عليه علنا[172]، بينما ذكرت خطابات صحيفة الجمهورية بأن جوهر الخلاف في هذه الأزمة يتعلق باقتراح العراق تأجيل تفتيش المواقع الرئاسية لحين انتهاء إعمال اللجنة الفنية، لكون نتائج أعمالها تحدد هل يخفي العراق مواد وأسلحة محظورة أم لا)[173]. كما استعرضت تلك الخطابات بعض تفاصيل أزمة طرد المفتشين على اعتبار أن أزمة المواقع الرئاسية امتداد لتلك الأزمة[174].

خمسة عشر: تأكيد انتصار العراق في أزمة طرد المفتشين الأمريكيين (ج2)

وقع الاتجاه (ج2) في المرتبة الخامسة عشر على سلم الاتجاهات وورد في خطابات صحيفة القادسية التي أكدت أن العراق حقق فوزا شموليا على الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة طرد المفتشين، ذلك الانتصار الذي عبر العراق عنه بتسميته يوم الشعب الذي جاء موافقا لتاريخ (20/ 11/ 1997) [175].

ستة عشر- الاستهانة بالتهديدات العسكرية (ظ)

جاء تسلسل الاتجاه (ظ) في المرتبة السادسة عشر على سلم الاتجاهات، وقد تمثل في استهانة خطابات صحيفة الثورة بالتهديدات العسكرية الأمريكية لمواجهة العراق، وأشارت الخطابات إلى أن الولايات المتحدة (متوهمة) بقدرة قوتها العسكرية على فعل كل شيء، مؤكدة أن تهديداتها لن تخيف العراق ولن تثنيه عن المطالبة بحقوقه[176].

سبعة عشر: تماثلت الاتجاهات (د)و(ر)و(ق)و(م)و(ه)و(ذ2)و(ر^2) و (ز^2) و (س^2)، محتلة الموقع الأخير على سلم الاتجاهات

أ- إيضاح البدائل العراقية (د)

جاء هذا الاتجاه في خطاب لصحيفة الجمهورية أوضحت من خلاله أن العراق يريد باقتراحه تأجيل تفتيش المواقع لحين انتهاء أعمال اللجنة الفنية التقويمية، ضمان تقرير مدى تنفيذه لالتزاماته على وفق أسس فنية وموضوعية بعيدة عن تأثيرات الأهداف السياسية للدول المعادية له [177].

ب- المطالبة بضرورة وعي حقيقة الموقف الأمريكي (ر)

انطوى هذا الاتجاه على مطالبة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي بملاحظة اصطناع الولايات المتحدة لموقفها من العراق الذي يفتقر إلى المسؤولية. وكتبت صحيفة الثورة التي انفردت بهذا الاتجاه أن الولايات المتحدة (تضطر إلى أن تجازف بحرق ورقة بتلر من أجل تبرير نواياها العدوانية قبل أن تستنفد أغراضها منه[178]، وتشير الثورة بهذا القول إلى المواقف التي تجاوز بها بتلر بدوافع أمريكية حدود صلاحياته والتي أدانها المجتمع الدولي ولاسيما تصريحاته الخاصة بالكيان الصهيوني.

ج- تأكيد أهمية دور العراق في استقرار المنطقة (ق)

بدأ هذا الاتجاه من خلال التأكيد أن أمن منطقة الخليج واستقرارها مهدد طالما لم يسمح للعراق باستئناف دوره الطبيعي في السياسة العربية والدولية عبر رفع الحصار المفروض عليه[179].

د- ازدراء مواقف بعض الأقطار العربية (م)

ازدرت صحيفة الثورة في خطابها المعني بهذا الاتجاه موقف دولة الكويت لتطابقه مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن تسخير أموالها لإيذاء العراق، متطرقة بسخرية إلى قيام أولبرايت بعد انتهاء اجتماعها بحاكم الكويت بالتعبير عن موقف الكويت الرسمي بدلا عنه، واصفة ذلك الفعل بالقول أن أولبرايت (لا تحتاج إلى تفويض لأنها هي صاحبة الكلمة)[180].

هـ- تأكيد لا جدوى التعاون مع الأمم المتحدة (هـ)

ورد هذا الاتجاه في خطاب لصحيفة القادسية أكد أن تعاون العراق مع اللجنة الخاصة طوال ما يقرب من الست سنوات ونصف السنة، وتطبيقه الكامل لمتطلبات القسم (ج) من القرار (687) لن يقود مجلس الأمن إلى أن يتخذ إجراء موضوعيا ومنصفا للعراق[181].

و- تشخيص طرفي الأزمة (ذ2)

تبين من خلال هذا الاتجاه أن العلاقة التي حددتها القرارات الدولية بين العراق والأمم المتحدة تقضي أن تكون الأزمة القائمة بينهما، بخاصة وأنها تتعلق بتركيبه اللجنة الخاصة، إلا أن واقع الحال للموقف يشير إلى أن الأزمة بين العراق والولايات المتحدة، بدليل تصعيد الولايات المتحدة للمواقف إلى درجة تنذر بقيام الحرب، كما استدلت صحيفة الجمهورية على ذلك بإمكانية تسوية الأزمة لو كانت الأمم المتحدة هي التي تتفاوض مع العراق[182].

ز- الإشادة بمذكرة التفاهم (ر 2)

اثنت صحيفة الجمهورية في خطابها المعني بهذا الاتجاه على الاتفاق المعقود بين العراق والأمم المتحدة يوم (23/ 2/ 1998)، لضمانه تحقيق الأهداف الآتية[183].

- منع قيام الحرب ومعالجة معاناة الشعب العراقي.
- ضمان (الاحترام المترابط) للقرارات الدولية وسيادة العراق، فضلا عن ضبط علاقة العراق باللجنة الخاصة.
- المساعدة على حل مشكلات مسيرة التسوية بين الكيان الصهيوني وبعض الأقطار العربية.
- تجنب انهيار الأمن الوطني للأقطار العربية في حالة استمرار تناقض مواقف الحكومات مع موقف الجماهير.

ح- المطالبة بمعاقبة رئيس اللجنة الخاصة (ز2)

انطوى هذا الاتجاه على مطالبة الأمانة العامة للأمم المتحدة والحكومة الاسترالية بإقصاء بتلر عن رئاسة اللجنة الخاصة والاستغناء عن خدماته، واتخاذ الإجراءات المناسبة بحقه، لخيانته الواجبات المكلف بها على وفق جميع المعايير القانونية والأخلاقية.

وذكرت صحيفة الثورة الحكومة الاسترالية بالإجراء الذي اتخذته الحكومة السويدية بحق ايكيوس دون أن تذكر نوع الإجراء المتخذ، مؤكدة انه في حالة عدم إقصاء بتلر عن منصبه فإن من حق العراق مقاضاة بتلر والأمانة العامة ومطالبتها بدفع تعويضات للعراق[184].

ط- انتقاد الأمين العام للأمم المتحدة (س2)

ظهر هذا الاتجاه من خلال إظهار عيوب التصريحات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم (2/ 2) والتي عزا فيها سبب قيام الأزمة إلى (رفض العراق الامتثال للقرار 687) ونصيحته للعراق (بالتعاون التام إذا ما أراد رفع العقوبات ورؤية الضوء في نهاية النفق).

ووصفت صحيفة الثورة هذه التصريحات بعدم الدقة وترديدها لادعاءات أمريكية بشكل جعل من تلك الادعاءات وكأنها صحيحة ومتفق عليها، كما قالت (نحن لم نسمع

من الأمين العام ما يشجب اللجوء إلى التصرف المنفرد والعمل خارج إطار الأمم المتحدة وأهدافها ونصوص ميثاقها)[185].

سمات الخطاب الإعلامي المتعلق بأزمة المواقع الرئاسية

استنادا إلى هذا التحليل يتبين أن اهتمام المؤسسات الإعلامية وخطاباتها المتعلقة بهذه الأزمة اتسم بما يأتي:

أ- انعكست في الخطاب الإعلامي أغلب مضامين الخطاب السياسي، مما يدلل على متابعة القائم بالاتصال لحيثيات الأزمة وأبعادها، ولم يكتف الفاعل الخطابي بذلك، بل بادر بإنتاج مضامين جديدة لم ترد في الخطاب السياسي كانتقاد الأمين العام للأمم المتحدة والمطالبة بمعاقبة رئيس اللجنة الخاصة وغيرها، ويبقى أن نشير إلى أن مساحة المبادرة الإعلامية مازالت ضيقة كما هو حالها في الأزمات السابقة.

ب- تبين من خلال الاهتمام الإعلامي الذي حظيت به هذه الأزمة، أنها كانت على قدر كبير من الأهمية والخطورة بالنسبة للعراق يفوق أهمية وخطورة الأزمات السابقة، وقد تجسد ذلك الاهتمام بتخصيص المؤسسات الإعلامية (61) خطابا لها، كما انعكست أهميتها في عدد الاتجاهات التي انطوت عليها الخطابات الإعلامية، إذ بلغ عددها (36) اتجاها.

ج- تميزت الخطابات في هذه الأزمة بمواكبتها اليومية لمختلف مراحل الأزمة على الرغم من طول مدتها التي بلغت (42) يوما، وتكشف هذه الملازمة الشديدة التي لم نشهدها في الأزمات السابقة باستثناء أزمة طرد المفتشين الأمريكيين عن اتساع المساحة التي منحتها الجهات القائمة وراء إدارة الأزمة سياسيا وإعلاميا للدور الذي يجب أن يؤديه الإعلام في إدارة الأزمة.

د- لم تعبر الخطابات عن خصوصية هذه الأزمة، ذلك أن الاتجاهات الجديدة التي انطوت عليها يمكن وصفها بالعمومية، بمعنى أن ورودها في أي من الأزمات السابقة لا يغير من الأمر شيئا، كما أن الاتجاه المعنى بإيضاح طبيعة الأزمة لم يتبوأ موقعا متقدما

في سلم الاتجاهات، بل جاء في المرتبة الخامسة عشرة، فضلا عن انطواء الخطابات على اغلب الاتجاهات التي وردت في خطابات الأزمات السابقة، من ذلك يتبين أن تناول الفاعل الخطابي لموضوع الأزمة كان تناولا طفيفا.

هـ- طغت على سلم الاتجاهات تغيرات عديدة من أبرزها ظهور اتجاه (تأكيد لا شرعية المواقف الأمريكية)، وهذا يعني أن الفاعل الخطابي الإعلامي جعل في مقدمة اهتماماته إثبات عدم شرعية مواقف الخصم وذلك ينسجم مع الدور الذي حددته أدبيات الخطاب الإعلامي التي أشارت إلى أن جانبا من دوره يكمن في جعل الخطابات المعارضة لخطابه مثار سخرية المتلقي أو غضبه.

و- انطلقت المؤسسات الإعلامية في التعامل مع الأزمة من رؤية موحدة إلى حد ما، ذلك أن الاتجاهات ذات التأكيد الأحادي من صحيفة واحدة قليلة قياسا إلى عدد الاتجاهات المشتركة بين الصحف الثلاث مضافا لها عدد الاتجاهات التي حصلت على اهتمامات ثنائية من صحيفتين، فضلا عن اشتراكها باتجاهات جديدة، يتبين من ذلك أن المؤسسات الإعلامية الثلاث لم تتسم بخصوصية معينة في التعامل مع الأزمة.

ز- يشير اشتراك خطابات المؤسسة الإعلامية في إغفال اتجاهات وردت في أزمات سابقة إلى وجود مركزية في التعامل مع الأزمة، مما يعزز قولنا السابق بانطلاق الخطابات من رؤية موحدة إلى حد ما في تعاملها مع الأزمة.

ح- تقاربت خطابات الصحف الثلاث في مستوى تكرارها للاتجاهات، لكن فاعليها الخطابين لم يلتزموا بالوحدة المستقلة للخطاب.

نظرة عامة لتعامل الخطاب الإعلامي مع الأزمات

وطبقا لما ورد من تحليلات في الإطار التطبيقي، تبين أن اهتمام المؤسسات الإعلامية وخطاباتها المتعلقة بالأزمات اتسم بالآتي:

أ- تباين الاهتمام الإعلامي بالأزمات، إذ لم يكن بالنسبة للازمات الأولى بالمستوى

المطلوب، إلا أن الأزمتين الأخيرتين شهدتا اهتماما ملحوظا، ويعزى ذلك إلى أهمية الأزمة ونوعها وطول المدة التي استغرقتها، والى تراكم خبرة القائم بالاتصال في هذا المجال.

ب- تقاربت المؤسسات الإعلامية في العدد الإجمالي لخطاباتها المتعلقة بالأزمات، كما يلاحظ أن عدد الخطابات كان في تصاعد مستمر مع كل أزمة جديدة.

ج- اتضح أن الخطابات الإعلامية انطوت على اتجاهات ثابتة، واتجاهات متحولة، فالاتجاهات الثابتة وشبه الثابتة فإنها اتجاهات نمطية وردت في أدبيات إدارة الأزمات ولا ترتبط بخصوصية الأزمات العراقية، بينما يرتبط وجود واختفاء الاتجاهات المتحولة باختلاف طبيعة الأزمات الواحدة منها عن الأخرى.

د- تباينت المواكبة الإعلامية لمراحل إدارة الأزمات بين أزمة وأخرى، وباستثناء الأزمتين الأخيرتين نجد أن المواكبة لم تكن وافية.

هـ- اتضح أن الاهتمام الإعلامي بالأزمات الثلاث الأخيرة كان اكبر منه بالنسبة للازمات الثلاث الأولى، ويبدو أن ذلك يرتبط بأهمية هذه الأزمات وخطورتها بالنسبة للعراق.

و- لم يلتزم الفاعل الإعلامي بالوحدة المستقلة للخطاب، إذ تبين أن معدل عدد الاتجاهات التي تضمنتها خطاباته كان (4.67٪) اتجاها لكل خطاب.

ز- لم تتسم المؤسسات الإعلامية بخصوصية معينة في التعامل مع الأزمات، فقد تجسد ذلك في اشتراك خطابات المؤسسات الثلاث في تأكيد اغلب الاتجاهات، إذ بلغ عدد الاتجاهات المشتركة (28) اتجاها في حين بلغ عدد الاتجاهات التي حصل بشأنها تأكيد ثنائي من خطابات مؤسستين (3) اتجاهات.

ح- تباينت الخطابات الإعلامية في اغلب الأوزان التي منحتها للاتجاهات، وهذا يدل على أن موضوعات الأزمات لم تستحوذ على اهتمام متساو من القائمين بالاتصال، على الرغم من اشتراكهم في تأكيد الأفكار ذاتها.

جدول رقم (8) يبين المرتبة القيمة الإجمالية للاتجاهات وعدد تكراراتها ونسبتها المئوية واتجاهات خطابات كل صحيفة وعدد تكراراتها في جميع الأزمات

ت	المرتبة القيمية	الاتجاه	التكرار حسب الصحيفة			مجموع التكرارات	٪
			الجمهورية	الثورة	القادسية		
1	1	أ	16	25	24	65	9.58
2	2	ب	10	13	31	54	7.96
3	3	ص	19	9	18	46	6.78
4	3	ن	10	17	19	46	6.78
5	4	غ	9	12	22	43	6.34
6	5	ت	11	17	13	41	6.04
7	6	ط	9	16	9	34	5.01
8	7	ث	9	9	15	33	4.86
9	8	خ	10	14	8	32	4.71
10	9	ح	7	7	10	24	3.53
11	10	ف	7	6	10	23	3.39
12	11	ز	6	4	12	22	3.24
13	12	خ[2]	4	10	6	20	2.94
14	13	ع	4	7	6	17	2.50
15	14	ذ	6	5	5	16	2.35
16	14	ظ	6	7	3	16	2.35
17	14	ي	9	5	2	16	2.35
18	15	س	4	4	7	15	2.21
19	15	ل	6	4	5	15	2.21
20	16	أ[2]	6	5	2	13	1.91
21	17	ج	7	1	4	12	1.76

ت	المرتبة القيمية	الاتجاه	التكرار حسب الصحيفة			مجموع التكرارات	٪
			الجمهورية	الثورة	القادسية		
22	18	ش	4	2	5	11	1.62
23	19	ث2	4	3	3	10	1.47
24	20	و	5	2	-	7	1.03
25	20	ح2	4	1	2	7	1.03
26	21	د	2	2	2	6	0.88
27	21	ق	3	2	1	6	0.88
28	22	م	1	1	3	5	0.73
29	23	ر	-	3	1	4	0.58
30	23	ه	1	2	1	4	0.58
31	23	د2	2	2	-	4	0.58
32	24	ج2	-	-	3	3	0.44
33	25	ض	-	1	-	1	0.14
34	25	ك	1	-	-	1	0.14
35	25	ب2	-	1	-	1	0.14
36	25	ت2	-	1	-	1	0.14
37	25	ذ2	1	-	-	1	0.14
38	25	ر2	1	-	-	1	0.14
39	25	ز2	-	1	-	1	0.14
40	25	س2	-	1	-	1	0.14
			204	222	252	678	99.74

هوامش الفصل الثامن

أولا: هوامش موضوع الأزمة وإدارتها

1- انظر: وزارة الثقافة والإعلام، حقائق دامغة عن تعامل اللجنة الخاصة مع العراق ولعبة إطالة الحصار، (بغداد/ دائرة الإعلام، 1998) ص 25.

2- حسن أبو طالب (المواقف العربية تجاه أزمة العراق والأمم المتحدة) مجلة السياسة الدولية، العدد (132)، 1998، ص 55.

3- أحمد إبراهيم محمود (أبعاد التصعيد العسكري واحتمالات الصراع المسلح) مجلة السياسة الدولية، العدد (132) 1998، ص 266.

4- لا بد من الإشارة إلى صعوبة تحديد تاريخ قاطع لبداية هذه الأزمة، ذلك أن مسألة تفتيش المواقع الرئاسية قضية قديمة وجديدة في الوقت نفسه كما يقول بعض الباحثين، وأن الخلاف بين العراق واللجنة الخاصة الذي جاء نتيجة ادعاء فرق التفتيش بعد عودتها للعراق بوجود أسلحة محظورة في هذه المواقع، لم يرق إلى مستوى الأزمة بدليل استمرار فرق التفتيش بممارسة أعمالها دون اشكالات، فضلا عن المباحثات التي جرت بين اللجنة الخاصة والعراق في المدة من (14-16/ 12/ 1997)، لذلك عد الباحث تاريخ إيقاف تعامل العراق مع فريق سكوت ريتر البداية الفعلية لهذه الأزمة أو الشرارة التي أدت إلى قيامها.

5- انظر:

أ- صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 258.

ب- سلافة فاروق الزعبي، مرجع سابق، ص 38.

6- انظر:

صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 261.

7- سلافة فاروق الزعبي، مرجع سابق، ص 38.

8- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص 266-267.

9- سلافة فاروق الزعبي، مرجع سابق، ص 46.

10- الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1997، مرجع سابق، ص 102.

11- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 266.

12- المرجع نفسه، ص 267.

13- United Nations, Resolutions and Statements of the Security council 1998, (New York,1999)p.123.

14- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 256.

15 - أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 270.

ثانيا: هوامش تحليل الخطاب

1- انظر صحيفتي:

أ - الثورة، العدد(9427) في 25/ 1/ 1998

ب- القادسية، العدد (5420) في 25/ 1/ 1998

ج- الثورة، العدد(9436) في 8/ 2/ 1998

2- انظر صحيفتي:

أ - الثورة، العدد(9420) في 15/ 1/ 1998

ب- الثورة، العدد (9428) في 26/ 1/ 1998

ج- القادسية، العدد(5422) في 27/ 1/ 1998

د- الثورة، العدد(9432) في 2/ 2/ 1998

3- انظر صحف:

أ - الجمهورية، العدد(9700) في 3/ 2/ 1998

ب- الجمهورية، العدد(9703) في 8/ 2/ 1998

ج- الجمهورية، العدد (9707) في 14/ 2/ 1998

د- القادسية، العدد(5437) في 19/ 2/ 1998

هـ- الثورة، العدد(9445) في 20/ 2/ 1998

و- الثورة، العدد(9447) في 23/ 2/ 1998

4- انظر صحيفة الثورة:

أ - العدد(9427) في 25/ 1/ 1998

ب- العدد(9440) في 13/ 2/ 1998

ج- العدد (9445) في20/ 2/ 1998

د- العدد (9447) في 23/ 2/ 1998

5- انظر صحيفة الثورة

أ - العدد(9420) في 15/ 1/ 1998

ب- العدد(9428) في 25/ 1/ 1998

6- انظر صحيفة الثورة:

أ - العدد(9420) في 15/ 1/ 1998

ب- العدد(9428) في26/ 1/ 1998

7- صحيفة الثورة، العدد(9420) في 15/ 1/ 1998

8- صحيفة الثورة، العدد (9427) في 25/ 1/ 1998

9- صحيفة الثورة، العدد (9440) في 13/ 2/ 1998

10- صحيفة الجمهورية، العدد (9664) في 25/ 1/ 1998

11- صحيفة الثورة، العدد(9440) في 13/ 2/ 1998

12- صحيفة الجمهورية، العدد(9694) في 25/ 1/ 1998

13- انظر صحف:

أ - الجمهورية، العدد(9687) في 14/ 1/ 1998

ب- الثورة، العدد(9427) في 25/ 1/ 1998

ج- القادسية، العدد(5422) في 27/ 1/ 1998

د- القادسية، العدد(5426) في 3/ 2/ 1998

هـ- القادسية، العدد(5437) في 19/ 2/ 1998

14- انظر صحيفتي:
أ - الجمهورية، العدد(9694) في 25/ 1/ 1998
ب- الثورة، العدد(9435) في 6/ 2/ 1998
15- صحيفة الجمهورية، العدد(9699) في 2/ 2/ 1998
16- انظر صحيفة الثورة:
أ - العدد (9441) في 15/ 2/ 1998
ب- العدد(9443) في 18/ 2/ 1998
17- انظر صحيفتي:
أ - الجمهورية، العدد(9694) في 25/ 1/ 1998
ب- الثورة، العدد(9429) في 28/ 1/ 1998
ج- الثورة، العدد(9432) في 2/ 2/ 1998
د- الثورة، العدد(9435) في 6/ 2/ 1998
هـ- الجمهورية، العدد (9702) في 7/ 2/ 1998
و- الثورة، العدد(9438) في 11/ 2/ 1998
ز- الثورة، العدد(9441) في 15/ 2/ 1998
18- صحيفة الثورة، العدد(9436) في 8/ 2/ 1998
19- انظر صحيفتي:
أ - الجمهورية، العدد(9698) في 31/ 1/ 1998
ب- القادسية، العدد(5437) في 19/ 2/ 1998
20- انظر صحف:
أ - الجمهورية، العدد(9699) في 2/ 2/ 1998
ب- الثورة، العدد(9440) في 13/ 2/ 1998
ج- القادسية، العدد(5437) في 19/ 2/ 1998

21- صحيفة القادسية، العدد (5422) في 27/ 1/ 1998

22- صحيفة القادسية، العدد (5426) في 3/ 2/ 1998

23- صحيفة القادسية، العدد (5418) في 22/ 1/ 1998

24- صحيفة الجمهورية، العدد (9694) في 25/ 1/ 1998

25- صحيفة القادسية، العدد (5420) في 25/ 1/ 1998

26- صحيفة الجمهورية، العدد (9694) في 25/ 1/ 1998

27- صحيفة القادسية، العدد (5439) في 22/ 2/ 1998

28- صحيفة الجمهورية، العدد (9700) في 3/ 2/ 1998

29- انظر صحيفة القادسية

أ - العدد (5426) في 3/ 2/ 1998

ب- العدد(5427) في5/ 2/ 1998

30- صحيفة القادسية، العدد(5432) في 12/ 2/ 1998

31- صحيفة الثورة، العدد(9420) في 15/ 1/ 1998

32- انظر صحيفتي:

أ - القادسية، العدد(5426) في 3/ 2/ 1998

ب- الثورة، العدد(9438) في 11/ 2/ 1998

33- صحيفة الثورة، العدد(9432) في 2/ 2/ 1998

34- صحيفة الثورة، العدد(9446) في 22/ 2/ 1998

35- صحيفة القادسية، العدد(5413) في 15/ 1/ 1998

36- صحيفة الثورة، العدد(9420) في 15/ 1/ 1998

37- صحيفة الثورة، العدد(9443) في 18/ 2/ 1998

38- صحيفة القادسية، العدد(5424) في 1/ 2/ 1998

39- انظر صحيفتي:

أ – القادسية، العدد(5413) في 15/ 1/ 1998

ب– الثورة، العدد(9428) في 26/ 1/ 1998

40– صحيفة القادسية، العدد(5420) في 25/ 1/ 1998

41– انظر صحيفة القادسية:

أ – العدد(5424) في 1/ 2/ 1998

ب– العدد(5426) في 3/ 2/ 1998

42– صحيفة الجمهورية، العدد (9697) في 28/ 1/ 1998

43– صحيفة القادسية، العدد(5434) في 15/ 2/ 1998

44– المصدر نفسه.

45– صحيفة القادسية، العدد(5439) ف 22/ 2/ 1998

46– صحيفة القادسية، العدد(5437) في 19/ 2/ 1998

47– صحيفة الجمهورية، العدد(9715) في 24/ 2/ 1998

48– صحيفة القادسية، العدد (5427) في 5/ 2/ 1998

49– صحيفة الجمهورية، العدد(9693) في 24/ 1/ 1998

50– صحيفة الجمهورية، العدد (9697) في 28/ 1/ 1998

51– صحيفة الجمهورية، العدد(9698) في 31/ 1/ 1998

52– المصدر نفسه.

53– انظر صحيفتي:

أ – الثورة، العدد(9420) في 15/ 1/ 1998

ب– الثورة، العدد(9428) في 26/ 1/ 1998

ج– الثورة، العدد(9432) في 2/ 2/ 1998

د– الثورة، العدد(9436) في 8/ 2/ 1998

هـ– القادسية، العدد (5437) في 19/ 2/ 1998

54- صحيفة الجمهورية، العدد(9712) في 21/ 2/ 1998

55- صحيفة الجمهورية، العدد(9700) في 3/ 2/ 1998

56- انظر صحف:

أ - الثورة، العدد(9445) في 20/ 2/ 1998

ب- الجمهورية، العدد(9712) في 21/ 2/ 1998

ج- القادسية، العدد(5439) في 22/ 2/ 1998

57- انظر صحيفتي:

أ - الجمهورية، العدد (9686) في13/ 1/ 1998

ب- القادسية، العدد(5437) في 19/ 2/ 1998

58- انظر صحيفتي:

أ - القادسية، العدد(5413) في 15/ 1/ 1998

ب- القادسية، العدد(5427) في 5/ 2/ 1998

ج- القادسية، العدد(5432) في 12/ 2/ 1998

د- الثورة، العدد(9443) في 18/ 2/ 1998

هـ- القادسية، العدد(5437) في 19/ 2/ 1998

59- انظر صحيفتي:

أ - الجمهورية، العدد(9686) في 13/ 1/ 1998

ب- القادسية، العدد(5413) في 15/ 1/ 1998

60- انظر صحف:

أ - الجمهورية، العدد(9700) في 3/ 2/ 1998

ب- الثورة، العدد(9438) في 11/ 2/ 1998

ج- القادسية، العدد(5432) في 12/ 2/ 1998

61- صحيفة الثورة، العدد(9424) في 21/ 1/ 1998

62- انظر صحيفة الثورة:

أ - العدد (9432) في 2/ 2/ 1998

ب- العدد(9441) في 15/ 1/ 1998

63- صحيفة القادسية، العدد(5434) في 15/ 2/ 1998

64- صحيفة الجمهورية، العدد(9700) في 3/ 2/ 1998

65- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد(5416) في 19/ 1/ 1998

ب- العدد(5434) في 15/ 2/ 1998

66- انظر صحيفة القادسية

أ - العدد(5422) في 27/ 1/ 1998

ب- العدد(5424) في 1/ 2/ 1998

ج- العدد(5429) في 8/ 2/ 1998

د- العدد(5441) في 24/ 2/ 1998

67- انظر صحيفتي:

أ - الثورة، العدد(9421) في 16/ 1/ 1998

ب- الجمهورية، العدد(9714) في 23/ 2/ 1998

68- انظر صحيفتي:

أ - الثورة، العدد(9421) في 16/ 1/ 1998

ب- القادسية، العدد(5416) في 19/ 1/ 1998

ج- الثورة، العدد(9429) في 1/ 2/ 1998

د- القادسية، العدد(5426) في 3/ 2/ 1998

69- انظر صحيفتي:

أ - القادسية، العدد(5424) في 1/ 2/ 1998

ب- القادسية، العدد(5432) في 12/ 2/ 1998

ج- الثورة، العدد(9447) في 23/ 2/ 1998

70- انظر صحيفتي:

أ - الجمهورية، العدد(9704) في 9/ 2/ 1998

ب- الثورة، العدد (9440) في 13/ 2/ 1998

71- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد(5418) في 22/ 1/ 1998

ب- العدد(5422) في 27/ 1/ 1998

72- انظر صحف:

أ - القادسية، العدد(5424) في 1/ 2/ 1998

ب- الثورة، العدد(9432) في 2/ 2/ 1998

ج- القادسية، العدد(5426) في 3/ 2/ 1998

د- الثورة، العدد(9433) في 4/ 2/ 1998

هـ- الثورة، العدد(9435) في 6/ 2/ 1998

و- الجمهورية، العدد(9702) في 7/ 2/ 1998

ز- الثورة، العدد(9439)في 12/ 2/ 1998

ح- القادسية، العدد(5439) في 22/ 2/ 1998

73- صحيفة الثورة، العدد (9443) في 18/ 2/ 1998

74- صحيفة الجمهورية، العدد(9686) في 13/ 1/ 1998

75- صحيفة القادسية، العدد(5420) في 25/ 1/ 1998

76- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد(9687) في 14/ 1/ 1998

ب- العدد(9691) في20/ 1/ 1998

77- انظر صحيفتي:

أ - الجمهورية، العدد(9687) في14/ 1/ 1998

ب- الجمهورية، العدد(9691) في20/ 1/ 1998

ج- القادسية، العدد(5427) في5/ 2/ 1998

د- الجمهورية، العدد(9702)في 7/ 2/ 1998

هـ- الجمهورية، العدد(9702) في 7/ 2/ 1998

78- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد (9687) في14/ 1/ 1998

ب- العدد (9691) في20/ 1/ 1998

ج- العدد(9702) في7/ 2/ 1998

79- انظر صحيفتي:

أ - القادسية، العدد(5427) في 5/ 2/ 1998

ب- الجمهورية، العدد(9702) في 7/ 2/ 1998

80- صحيفة الثورة، العدد(9441) في 15/ 2/ 1998

81- انظر صحيفتي:

أ - القادسية، العدد (5429) في 8/ 2/ 1998

ب- الجمهورية، العدد (9709) في 16/ 22/ 1998

ج- الجمهورية، العدد (9714) في 23/ 2/ 1998

82- انظر صحف:

أ - القادسية، العدد(5434) في 15/ 2/ 1998

ب- القادسية، العدد(5439) في 2/ 2/ 1998

ج- الجمهورية، العدد(9714) في 23/ 2/ 1998

د- الثورة، العدد(9447) في 23/ 2/ 1998

83- انظر صحيفتي:
أ - القادسية، العدد(5439) في 22/ 2/ 1998
ب- الثورة، العدد(9447) في 23/ 2/ 1998
84- انظر صحف:
أ - الجمهورية، العدد(9699) في 2/ 2/ 1998
ب- القادسية، العدد (5434) في 15/ 2/ 1998
ج- الثورة، العدد(9447) في 23/ 2/ 1998
85- انظر صحيفة الجمهورية:
أ - العدد(9687) في 14/ 1/ 1998
ب- العدد(9703) في 8/ 2/ 1998
ج- العدد(9707) في 14/ 2/ 1998
86- انظر صحيفتي:
أ - الجمهورية، العدد (9686) في 13/ 1/ 1998
ب- الجمهورية، العدد(9687) في 14/ 1/ 1998
ج- الثورة، العدد(9420) في 15/ 1/ 1998
د- الجمهورية، العدد(9691) في 20/ 1/ 1998
هـ- الثورة، العدد (9432) في2/ 2/ 1998
و- الجمهورية، العدد (9702) في 7/ 2/ 1998
ز- الثورة، العدد(9438) في 11/ 2/ 1998
87- صحيفة الجمهورية، العدد(9691) في 20/ 1/ 1998
88- انظر صحيفتي:
أ - الجمهورية، العدد (9697) في 14/ 1/ 1998
ب- الثورة، العدد(9420) في 15/ 1/ 1998
ج- الجمهورية، العدد(9691) في 20/ 1/ 1998

عن إيحاء الولايات المتحدة لبتلر بالزعم أن العراق خرق (ماديا) القانون الدولي عندما رفض التعامل مع المفتشين الأمريكيين العاملين في اللجنة الخاصة أمثال: (الجاسوسين تشارلز دوليفر وسكوت ريتر)[46].

ووصفت الادعاء بوحدة مجلس الأمن ولاسيما بعد صدور القرار رقم (1137) بأنه محاولة للتغطية على انقسام المجلس بشأن العديد من قضايا الأزمة ، وانه لم يتوحد سوى في مطالبة العراق بالتراجع عن قراره بطرد المفتشين[47].

وخلصت الخطابات إلى أن هذه الادعاءات (محض أكاذيب)، للولايات المتحدة قدرة على ترويجها ، بخاصة وأنها تملك وسائل إعلامية متطورة ذات خبرة كبيرة في تلفيق الأكاذيب على الدول والحكومات والقادة ، تعمل وفق منهج (ذرائعي براغماتي) يمنح المشروعية لاستخدام أية وسيلة إذا كانت توصل إلى الغاية المنشودة، وذكّرت الخطابات باستخدام الولايات المتحدة لأكذوبة الطفلة (نيرة الصباح) التي أنتجتها إحدى شركات العلاقات العامة الأمريكية ، وذلك لتضليل وتعبئة الكونغرس والرأي العام الأمريكيين بغية الحصول على أكثرية تؤيد قرار إعلان الحرب ضد العراق، إذ زعمت نيرة أبنت السفير الكويتي في واشنطن وهي تبكي أنها رأت جنودا عراقيين ينتزعون الأطفال الكويتيين الخدج من الحاضنات ويلقون بهم إلى الأرض[48]، كما ذكّرت بالأكذوبة التي ادعت فيها الولايات المتحدة في شهر آب عام 1991 أن الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية تفيد أن القوات العراقية تنوي الهجوم على الأراضي السعودية، وذلك لإثارة مخاوف الساسة السعوديين، وتسويغ حشد القوات الأمريكية في أراضيهم تحت ذريعة حماية المملكة من هجوم عسكري عراقي وشيك ، فضلا عن إرغام أقطار الخليج العربي على تمويل نفقات عملياتها العسكرية [49].

خامسا: في المرتبة الخامسة تساوى اتجاهان هما: (ث) و(غ)،

أ - إبراز لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث)

استعرضت الخطابات في هذا الاتجاه بعض ما قام به رئيس اللجنة الخاصة وفرق

96- صحيفة الجمهورية، العدد(9715) في 24/ 2/ 1998

97- المصدر نفسه.

98- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد(9687) في 14/ 1/ 1998

ب- العدد(9703) في 8/ 2/ 1998

99- صحيفة الثورة، العدد(9433) في 4/ 2/ 1998

100- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد(9686) في 13/ 1/ 1998

ب- العدد(9702) في 7/ 2/ 1998

101- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد(5413) في 15/ 1/ 1998

ب- العدد(5414) في 17/ 1/ 1998

102- صحيفة الثورة، العدد(9435) في 6/ 2/ 1998.

103- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد(9691) في 20/ 1/ 1998

ب- العدد(9697) في 28/ 1/ 1998

ج- العدد(9698) في 31/ 1/ 1998

104- صحيفة الجمهورية، العدد(9702) في 7/ 2/ 1998

105- انظر صحيفتي:

أ - القادسية، العدد(5413) في 15/ 1/ 1998

ب- الجمهورية، العدد(9703) في 8/ 2/ 1998

106- صحيفة الثورة، العدد(9419) في 14/ 1/ 1998.

107- انظر صحف:

أ - الجمهورية، العدد(9691) في 20/ 1/ 1998

ب- الثورة، العدد(9424) في 21/ 1/ 1998

ج- القادسية، العدد(5418) في 22/ 1/ 1998

108- صحيفة الثورة، العدد(9423) في 19/ 1/ 1998

109- صحيفة الجمهورية، العدد(9705) في 10/ 2/ 1998

110- صحيفة الثورة، العدد(9445) في 20/ 2/ 1998

111- انظر صحيفتي:

أ - القادسية، العدد(5414) في 17/ 1/ 1998

ب- القادسية، العدد(5416) في 19/ 1/ 1998

ج- القادسية، العدد(5422) في 27/ 1/ 1998

د- الجمهورية، العدد(9703) في 8/ 2/ 1998

هـ- الجمهورية، العدد(9705) في 10/ 2/ 1998

112- صحيفة الجمهورية، العدد(9689) في 18/ 1/ 1998

113- صحيفة الثورة، العدد(9427) في 25/ 1/ 1998

114- انظر صحيفتي:

أ - القادسية، العدد(5414) في 17/ 1/ 1998

ب- الجمهورية، العدد(9709) في 16/ 2/ 1998

115- انظر صحيفة الثورة:

أ - العدد(9423) في 19/ 1/ 1998

ب- العدد(9446) في 22/ 2/ 1998

116- انظر صحيفتي:

أ - القادسية، العدد(5420) في 15/ 1/ 1998

ب- الثورة، العدد(9431) في 1/ 2/ 1998

117- انظر صحف:

أ - الثورة، العدد(9420) في 15/ 1/ 1998

ب- الجمهورية، العدد(9691) في 20/ 1/ 1998

ج- القادسية، العدد(5426) في 3/ 2/ 1998

118- صحيفة الجمهورية، العدد(9691) في 20/ 1/ 1998

119- انظر صحف:

أ - الثورة، العدد(9423) في 19/ 1/ 1998

ب- الجمهورية، العدد(9697) في 28/ 1/ 1998

ج- القادسية، العدد(5426) في 3/ 2/ 1998

120- انظر صحيفتي:

أ - الجمهورية، العدد(9698) في 31/ 1/ 1998

ب- الثورة، العدد(9446) في 22/ 2/ 1998

121- صحيفة الثورة، العدد (9420) في 15/ 1/ 1998

122- صحيفة الجمهورية، العدد(9694) في 25/ 1/ 1998

123- المصدر نفسه.

124- صحيفة الجمهورية، العدد(9697) في 28/ 1/ 1998

125- صحيفة الجمهورية، العدد(9698) في 31/ 1/ 1998

126- انظر صحيفتي:

أ - الثورة، العدد (9420) في 15/ 1/ 1998

ب- القادسية، العدد (5426) في 3/ 2/ 1998

ج- الثورة، العدد (9436) في 8/ 2/ 1998

د- الثورة، العدد (9446) في 22/ 2/ 1998

127- صحيفة الجمهورية، العدد (9694) في 25/ 1/ 1998

128- صحيفة الجمهورية، العدد (9707) في 14/ 2/ 1998

129- انظر صحيفة الجمهورية

أ - العدد (9699) في2/ 2/ 1998

ب- العدد(9703) في 8/ 2/ 1998

130- صحيفة الثورة، العدد(9443) في 18/ 2/ 1998

131- انظر صحيفة القادسية

أ - العدد(5437) في 19/ 2/ 1998

ب- العدد(5439) في 22/ 2/ 1998

132- صحيفة القادسية، العدد(5427) في 5/ 2/ 1998

133- صحيفة الثورة، العدد(9445) في 20/ 2/ 1998

134- المصدر نفسه.

135- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد(9702) في 7/ 2/ 1998

ب- العدد(9712) في 21/ 2/ 1998

136- صحيفة القادسية، العدد(5418) في 22/ 1/ 1998

137- انظر صحيفتي:

أ - الثورة، العدد(9420) في 15/ 1/ 1998

ب- الثورة، العدد(9428) في 26/ 1/ 1998

ج- الجمهورية، العدد(9702) في 7/ 2/ 1998

138- انظر صحيفتي

أ - الثورة، العدد(9428) في 26/ 1/ 1998

ب- الجمهورية، العدد(9699) في 2/ 2/ 1998

139- صحيفة الجمهورية، العدد(9703) في 8/ 2/ 1998

140- انظر صحف:

أ - القادسية، العدد(5422) في 27/ 1/ 1998

ب- الثورة، العدد(9430) في 29/ 1/ 1998

ج- الجمهورية، العدد(9698) في 31/ 1/ 1998

141- صحيفة الجمهورية، العدد(9694) في 25/ 1/ 1998

142- صحيفة الثورة، العدد (9430) في 29/ 1/ 1998

143- صحيفة القادسية، العدد (5420) في 25/ 1/ 1998

144- صحيفة الجمهورية، العدد (9693) في 24/ 1/ 1998

145- انظر صحيفتي:

أ - الثورة، العدد (9423) في 19/ 1/ 1998

ب- القادسية، العدد (5420) في 25/ 1/ 1998

146- انظر صحيفتي:

أ - الثورة، العدد (9428) في 26/ 1/ 1998

ب- القادسية، العدد (5422) في 27/ 1/ 1998

147- صحيفة القادسية، العدد (5426) في 3/ 2/ 1998

148- صحيفة الثورة، العدد (9424) في 21/ 1/ 1998

149- صحيفة الجمهورية، العدد (9693) في 24/ 1/ 1998

150- صحيفة القادسية، العدد (5418) في 22/ 1/ 1998

151- صحيفة الجمهورية، العدد (9712) في 21/ 2/ 1998

152- صحيفة الجمهورية، العدد(9702) في 7/ 2/ 1998

153- صحيفة الثورة، العدد (9424) في 21/ 1/ 1998

154- صحيفة الثورة، العدد (9419) في 14/ 1/ 1998

155- صحيفة الجمهورية، العدد (9712) في 21/ 2/ 1998

156- انظر صحيفتي:

أ - الجمهورية، العدد(9691) في 20/ 1/ 1998

ب- الثورة، العدد(9424) في 21/ 1/ 1998

157- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد(5416) في 19/ 1/ 1998

ب- العدد(5422) في 27/ 1/ 1998

158- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد(9703) في 8/ 2/ 1998

ب- العدد(9707) في 14/ 2/ 1998

ج- العدد(9715) في 24/ 2/ 1998

159- صحيفة الجمهورية، العدد(9703) في 8/ 2/ 1998

160- صحيفة الثورة، العدد(9424) في 21/ 1/ 1998

161- صحيفة الجمهورية، العدد(9705) في 10/ 2/ 1998

162- صحيفة الثورة، العدد(9439) في 12/ 8/ 1998

163- صحيفة الجمهورية، العدد(9703) في 8/ 2/ 1998

164- صحيفة الجمهورية، العدد(9709) في 16/ 2/ 1998

165- صحيفة القادسية، العدد(5429) في 8/ 2/ 1998

166- صحيفة الثورة، العدد(9421) في 16/ 1/ 1998

167- صحيفة القادسية، العدد(5441) في 24/ 2/ 1998

168- صحيفة الجمهورية، العدد (9688) في 17/ 1/ 1998

169- صحيفة الثورة، العدد(9429) في 28/ 1/ 1998

170- انظر صحيفتي:

أ - الثورة، العدد (9421) في 16/ 1/ 1998

ب- الجمهورية، العدد(9702) في 7/ 2/ 1998

171- صحيفة الثورة، العدد(9421) في 16/ 1/ 1998

172- صحيفة الثورة، العدد(9420) في 15/ 1/ 1998

173- صحيفة الجمهورية، العدد(9699) في 2/ 2/ 1998

174- انظر صحيفة الجمهورية:

أ - العدد(9691) في 20/ 1/ 1998

ب- العدد(9721) في 21/ 2/ 1998

175- انظر صحيفة القادسية:

أ - العدد(5413) في 15/ 1/ 1998

ب- العدد (5422) في 27/ 1/ 1998

ج- العدد(5424) في 1/ 2/ 1998

176- انظر صحيفة الثورة:

أ - العدد(9428) في 26/ 1/ 1998

ب- العدد(9440) في 13/ 2/ 1998

177- صحيفة الجمهورية، العدد(9693) في 24/ 1/ 1998

178- صحيفة الثورة، العدد(9431) في 1/ 2/ 1998

179- صحيفة الثورة، العدد(9433) في 4/ 2/ 1998

180- المصدر نفسه.

181- صحيفة القادسية، العدد(5418) في 22/ 1/ 1998

182- صحيفة الجمهورية، العدد(9712) في 21/ 2/ 1998

183- صحيفة الجمهورية، العدد(9715) في 24/ 2/ 1998

184- صحيفة الثورة، العدد(9431) في 1/ 2/ 1998

185- صحيفة الثورة، العدد(9436) في 8/ 2/ 1998

الفصل التاسع

قراءة في نتائج الدراسة التطبيقية
وخلاصة الكتاب

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- **أولا:** قراءة في نتائج تحليل الخطاب الإعلامي العراقي أثناء الأزمات
- **ثانيا:** الخلاصة
- **ثالثا:** مصادر الدراسة التطبيقية

الفصل التاسع

قراءة في نتائج الدراسة التطبيقية وخلاصة الكتاب

أ - قراءة في نتائج تحليل الخطاب الإعلامي العراقي أثناء الأزمات

من خلال مقارنة نتائج تحليل الخطاب الإعلامي العراقي بأدبيات إدارة الأزمات السياسية الدولية تبين ما يأتي:

أولا- تركزت اهتمامات الخطاب الإعلامي على توضيح محتوى الخطاب السياسي العراقي إزاء الأزمات مع مجلس الأمن، وذلك ينسجم مع ما أشارت إليه أدبيات الخطاب الإعلامي من أن دور الفاعل الخطابي يكمن في توضيح محتوى الخطاب السياسي وتطويره بما يتلاءم مع المنطلقات الإيديولوجية لجهة إنتاجه.

ثانيا- جاء الخطاب الإعلامي رد فعل وليس فعل، وهذا يعني انه جاء دون تخطيط مسبق لدوره في إدارة الأزمات، بينما تشير الأدبيات إلى ضرورة أن يعد الخطاب الإعلامي بشكل مسبق في إطار محدد يخضع خلالها لصياغة استدلالية منطقية لقواعد بعينها ترتب على ضوئها حجية منطقه.

ثالثاً- إذا كان نجاح مضمون الخطاب الإعلامي مرتبطا بالوضوح والضمنية وتقديم الأدلة والشواهد وترتيبها وتكرار المضامين واستخدام الاتجاهات والاحتياجات الموجودة والاستناد إلى معلومات تتفق مع الرأي العام السائد وعرض الوجوه المختلفة للموضوعات كما تقول الأدبيات، استنادا إلى ذلك يمكننا القول أن الخطاب الإعلامي نجح في جوانب وأخفق في جوانب أخرى.

رابعا- اتجه الخطاب الإعلامي إلى مستويات عديدة من الجمهور محلية وعربية وأجنبية لكن الاهتمام بالجمهور المحلي كان أكبر من الاهتمام بالجمهور العربي، ويعزى ذلك إلى أن الإعلام العراقي إعلام تعبوي قائم على استنفار الجماهير لموقف معين.

خامسا- اعتمد الخطاب الإعلامي على توظيف الاستمالات العاطفية كالخوف والحقد والكراهية أكثر من الاستمالات العقلية كالتفسير وتقديم الأدلة والبراهين وغيرها، بينما تفترض إدارة الأزمة العكس من ذلك.

سادسا- لم نتلمس بشكل واضح وجود استراتيجية إعلامية معينة للتعامل مع الأزمات، فقد تبين عدم التخطيط المسبق لاستخدام الإعلام في إدارة الأزمات من خلال عدم التتابع المنتظم للاتجاهات على السلم، مما أدى إلى تباين اهتمام الفاعل الخطابي الإعلامي بموضوعات الأزمات، وبالتالي احتلال الاتجاهات لموقعها بشكل عشوائي. وإذا كان انطواء الخطاب الإعلامي على اتجاهات ثابتة وشبه ثابتة يشير في جوانب منه إلى وجود تلك الاستراتيجية، فإن سعة عدد الاتجاهات المتحولة وتباين الاهتمام بالاتجاهات الثابتة وشبه الثابتة يشير إلى العكس من ذلك، وهذا يتنافى تماما مع ما أكدته أدبيات إدارة الأزمة بشأن ضرورة توفر تلك الاستراتيجية في إدارة الأزمات.

سابعا- اتسم الخطاب الإعلامي بحماسته وانفعاليته الشديدة، ومنه ما افتقد إلى الموضوعية والعمق والشمول، إذ انطوى على مظاهر عابرة وأفكار غير متبلورة، لذلك قيل أن انفعالية الإعلام العراقي الشديدة في الأزمات أدت إلى تناقض مادته الإعلامية، فضلا عن افتقاده مصداقيته لدى المتلقين، ويبدو ذلك غريبا بعض الشيء بخاصة أن السمة الانفعالية كانت إحدى المثالب التي أشارت إليها الدراسات التي تناولت الإعلام

العراقي أبان حرب الخليج الثانية عام 1991، وعلى الرغم من هذه التجربة المهمة التي مر بها الإعلام العراقي إلا انه لم يتمكن من تجاوز هذه السمة.

ثامنا- يلاحظ أن الفعل الإعلامي يأتي متأخرا دائما على الفعل السياسي إزاء الأزمات، ويمكن أن نعزو ذلك إلى الحذر الشديد من التعامل مع الأزمات خوف أن تؤدي الخطابات إلى نتائج سلبية تؤثر على سير إدارة الأزمة، مما يدفع الفاعل الخطابي الإعلامي إلى انتظار التوجيهات من الجهات القائمة وراء الإدارة، أو انتظار الفعل السياسي تجاه موقف الأزمة، كي يتسنى له الكتابة في المضامين التي يرغب بها فريق إدارة الأزمة، وأن هذا التأخر قد يدفع المتلقين إلى استقاء المعلومات من مصادر إعلامية أخرى قد يكون من بينها مصادر معادية.

تاسعا- يكشف تقارب الخطابات الإعلامية في تأكيدها اتجاهات بعينها وتشابه التعبير عن بعض الاتجاهات أنها تكتب على وفق توجيهات مركزية مرتبطة بأهداف السياسة العراقية وتوجيهاتها أثناء الأزمات، أي أنها عكست في إبراز موقف العراق من الأزمات أمام الرأي العام المحلي والعربي والعالمي وجهة نظر رسمية، ذلك أن الخطاب الإعلامي العراقي تنطبق عليه ما أشارت إليه الأدبيات من أن الخطاب الإعلامي في دول العالم الثالث مراقب ومنظم داخل المجتمع، ويقع تحت سيطرة السلطة القائمة.

عاشرا- اتسمت مساحة مبادرة الفاعل الخطابي الإعلامي في إنتاج مضامين جديدة لم يتطرق إليها الخطاب السياسي بالضيق الشديد، فإنه لم يتجاوز دوره التقليدي إلى دور جديد ينبه من خلاله فريق إدارة الأزمة إلى أشياء بعينها أو مساعدته في إيجاد تفسيرات معينة للأزمة وأبعادها.

أحد عشر- لم يتضح من خلال نتائج التحليل أن هناك توزيعا للأدوار بين المؤسسات الإعلامية على وفق توجهاتها الأساسية، بل تبين أنها تمارس ما يشبه الدور الواحد، إذ اشتركت جميعها في التركيز على مضامين بعينها.

اثنا عشر- كان تجسيد المؤسسات الإعلامية لمضامين بعض الاتجاهات متباينا إلى حد

ما، ويمكن أن نرجع ذلك إلى عدم توافر استراتيجية إعلامية للتعامل مع الأزمات ينطلق منها الخطاب الإعلامي أو عدم قدرة القائم بالاتصال على التعبير عن تلك الاستراتيجية في حالة وجودها.

ثلاثة عشر- أن تباين الاهتمام الإعلامي بالأزمات لا ينسجم مع ما تطرقت إليه الأدبيات من أن الدور السياسي للإعلام يأخذ أثناء الأزمات أهمية مضاعفة لاعتبارات كثيرة من أبرزها حاجة المتلقين لإخبار النشاط السياسي والعسكري وانعكاساته على الواقع الداخلي بهدف خلق حالة موازنة للقلق والخوف الذي ينتاب الإنسان أثناء الأزمات.

أربعة عشر- لم يلتزم القائم بالاتصال بمبادئ إدارة الأزمة وقواعدها بالقدر الكافي.

خمسة عشر- أن المساحة التي منحتها الجهات القائمة وراء إدارة الأزمات سياسيا وإعلاميا للدور الذي يجب أن يؤديه الإعلام في إدارة الأزمات بما في ذلك ملازمته لمراحل الإدارة لم تتسع إلا في الأزمتين الأخيرتين، بينما تكشف أدبيات إدارة الأزمة عن ضرورة استمرار ملازمة الإعلام لإدارة الأزمة منذ بدايتها وحتى نهايتها.

ستة عشر- تعددت معاني مضامين الخطابات الإعلامية، كما تعددت الاتجاهات داخل الخطاب الواحد، وهذه الجوانب تقلل من فاعلية أحداث التأثير في المتلقي، ذلك أن الأدبيات تشير إلى أن أحداث التأثير يفترض إلا يكون لمضمون الخطاب معاني متعددة، لان ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في التأويل وضياع المعنى الأساسي، بل يجب أن ينطوي الخطاب على معنى واحد.

سبعة عشر- تميز الخطاب الإعلامي بكونه خطابا هجوميا تحريضيا بالدرجة الأساس.

ثمانية عشر- لم تتسم أي من المؤسسات الإعلامية الثلاث بخصوصية معينة في تعاملها مع الأزمات.

تسعة عشر- على الرغم من العراق مشهود له بثبات مواقفه القومية على اختلاف الظروف السياسية التي تعرض لها، إلا أن مضامين بعض الاتجاهات كانت متساوية في

الأمور المتعلقة بالدول العربية، بشكل يوحي وكأن العراق يساوم تلك البلدان بشأن موقفها من الأزمات، وهذا ما يشكك في موقف العراق.

عشرون – اتسم الخطاب الإعلامي بالإنشائية المفرطة، إذ ركز على أساليب النصح والتوجيه ورفع الشعارات لإلهاب مشاعر الجمهور، بينما افتقد إلى الحجج الموضوعية المقبولة، وإذا أخذنا بالحسبان أن الخطاب الإعلامي المنشور في الصحافة ليس موجها إلى جميع شرائح المجتمع، بل مخصص للشريحة المتعلمة دون غيرها، نجد من الصعوبة بمكان تمريره على المتلقين أو تقبلهم له على عواهنه.

واحد وعشرون- لم يعتمد القائم بالاتصال الأسلوب الدبلوماسي وفن اللياقة في خطاباته المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، بل وصل الحد به إلى التجاوز على شخص الأمين العام للأمم المتحدة، في وقت يجب أن يتعامل فيه مع مثل هذه الأمور بحذر ودقة متناهيين، إذ لا يمكن الاستهانة بأعلى سلطة دولية بهذه الكيفية، لأن من شأن ذلك تأكيد ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية بالإيحاء إلى أن العراق فضلا عن كونه غير ملتزم بقرارات الأمم المتحدة، فإنه غير متحضر في تعامله معها، كما قد يوحي ذلك بتخبط الإعلام العراقي في تعامله مع الأزمات لعدم امتلاكه الأدلة المقنعة، الأمر الذي يدعوه إلى التجاوز على هذه السلطة.

اثنان وعشرون – لم يكن الفاعل الخطابي الإعلامي دقيقا في التعبير عن مضامين خطابه، فجمله لم تكن محكمة السبك واختياره لبعض المفردات لم يكن موفقا، ويعزى ذلك في جانب منه إلى سرعة الانجاز التي يقتضيها العمل الإعلامي، والدليل على ذلك أن الخطابات التي تنشر بعد عطلة الصحيفة تمتاز بدقة تعبيراتها وانتقاء مفرداتها، إذ تمنح عطلة الصحيفة للفاعل متسعا من الوقت للتأمل في كتابة خطاباته، ويشار في الأدبيات إلى أن عدم الدقة في صياغة الخطاب الإعلامي تقلل من فاعليته وتأثيراته في المستقبلين.

ثلاثة وعشرون- استخدم الفاعل الخطابي الإعلامي أسلوبا تقريريا في التعبير عن مضامين خطابه، مستغنيا عن الكثير من التقنيات المجازية في استخداماته اللغوية، ويعود استخدامه لهذا الأسلوب الذي يتسم بوضوحه ومباشرته إلى إيصال مضامين خطابه بأعلى

فاعلية ممكنة للمتلقين على اختلاف فئاتهم وتباياتهم الثقافية، ذلك أن تأثير مضمون الخطاب الإعلامي كما تقول الأدبيات في هذا المجال مرتبط بعدة عوامل تساعد الجمهور المستهدف على فهم وتحليل ما ينطوي عليه من أهداف كالوضوح والضمنية وتقديم الأدلة والشواهد وغيرها، لكن إهمال بعض الخطابات الإعلامية للجوانب الشكلية على أهميتها يشكل مثلبة عليها، ذلك أن لغة الخطاب الإعلامي لا تقتصر على إيصال المضمون فحسب، بل هي غاية في ذاتها، بعد الشكل جزءا لا يتجزأ من المضمون، إذ من خلاله يمكن لفت انتباه المتلقي، وجعله يتواصل مع الخطاب.

أربعة وعشرون – لم يكن الخطاب الإعلامي منغلقا على نفسه، بل كان منفتحا على غيره من الخطابات، ولاسيما الخطابات السياسية، فهو عبارة عن تناقض خطابي، إذ غلبت عليه التداخلات النصية (التناص) وقد أشارت الأدبيات إلى أن ملفوظات عديدة مقطوعة من نصوص أخرى (تتقاطع وتتنافى) في فضاء الخطابات.

خمسة وعشرون– على الرغم من تكرار الفاعل الخطابي الإعلامي لمضامين خطابه في كل أزمة، إلا أن هذا التكرار جاء بطريقة وكأنه يقول ذلك أول مرة، وهو ما أكدته الأدبيات التي أشارت إلى أن الفاعل الخطابي كثيرا ما يلجأ إلى (ميكانزم الإلحاح)، أي تكرار مضامين الخطاب عبر مدة زمنية منتظمة، ولكن بطريقة وكأنه يقول للمرة الأولى ما سبق أن قيل، إذ يكمن جزء كبير من أهمية الخطاب في حادثة التكرار ذاتها.

ستة وعشرون– أطلقت بعض الخطابات أحكاما مبالغا بها، وتفتقر إلى الحدود الدنيا من العلمية، إذ ليس هناك ما يمكن الحكم بصحته (100٪) وبخطئه (100٪)، فضلا عن الاستشهاد بآراء تعبر عن وجهات نظر شخصية للتدليل على نجاح العراق في إدارته للأزمات، بينما كان بالإمكان الاعتماد على المعايير التي أشارت إليها التنظيرات العلمية في إدارة الأزمات للحكم على إدارة العراق للأزمات نجاحا أو إخفاقا.

سبعة وعشرون– وقعت بعض الخطابات في تناقضات عديدة منها على سبيل المثال: قولها أن العراق نفذ جميع قرارات مجلس الأمن، وفي مكان آخر تورد أن العراق نفذ أغلب القرارات، أو وصفها لايكيوس بالتآمر على العراق، وفي الوقت نفسه تقول انه أقر في

تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن أن العراق قد تعاون مع اللجنة الخاصة، وانه أنجز أكثر من (80٪) من الالتزامات المترتبة عليه، وبخصوص المضامين المتضاربة لوسائل الإعلام العراقية تقول بعض الدراسات التي تناولت دور الإعلام العراقي أثناء حرب 1991 أو في المدة التي سبقته، تقول أن المضامين المتضاربة تهدف إلى التغطية على النيات العراقية لكي تمنحها الفرصة المناسبة للمناورة الدبلوماسية من جانب فريق إدارة الأزمة.

ثمانية وعشرون- لم تكن مضامين الخطاب الإعلامي المستهينة بالتهديدات العسكرية الغربية مقنعة، بخاصة أن المواطن العراقي على دراية كافية بالقوة العسكرية المعادية من خلال حرب عام 1991 التي تعرض لها العراق، وما تكبد بسببه من خسائر لا يمكن التقليل من أهميتها، وبذلك فإن مستقبلي الخطاب لا يمكنهم تكذيب الواقع وتصديق ما يقوله الخطاب بشكل مباشر أو غير مباشر بعجز القوة العسكرية الغربية عن تحقيق ما تبغيه من أهداف.

تسعة وعشرون- بدت بعض مضامين الخطاب الإعلامي ساذجة إلى درجة تثير الغرابة، وتنم عن قصر نظر القائم بالاتصال، وإلا كيف نفسر طلبه من بلد عربي معروف بعدائه للعراق(الكويت) أن تكون مواقفه منسجمة مع مواقف العراق ومتعارضة مع مواقف الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه يحرض الشعب الكويتي على حكومته، أو تعكزه المستمر على أن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية المعادية للعراق تأتي خدمة للكيان الصهيوني أو إبادة الشعب العراقي وما شاكل ذلك من مضامين دون البحث عن تفسيرات أخرى أكثر موضوعية وما أكثرها، وقد يخلف ذلك انطباعا بأن المؤسسات الإعلامية عاجزة عن إيجاد التفسيرات الموضوعية المقنعة، مما يضطرها إلى التعكز على مثل هذه المعطيات التي تفتقر إلى الحجج اللازمة.

ثلاثون- كان الخطاب الإعلامي مملا بسبب طوله المفرط، ولاسيما المنشور منه في صحيفتي الجمهورية والقادسية، بينما تشير الأدبيات الإعلامية إلى أن فن المقال الافتتاحي يجب أن يكون معتدل الطول.

ب- الخلاصة

يتناول موضوع هذا الكتاب الخطاب الإعلامي العراقي أثناء إدارة الأزمات مع مجلس الأمن، ويعنى بدراسته من خلال الصحافة العراقية الصادرة في المدة من (28/ 2/ 1991- 23/ 2/ 1998)، إذ حدثت خلال هذه المدة العديد من الأزمات بين العراق ومجلس الأمن الدولي حظي بعضها باهتمام المؤسسات الصحفية من خلال ما خصصته لها من خطابات عبرت فيها عن كيفية تعاملها مع تلك الأزمات.

ودراسة الخطاب الإعلامي المعبر عن سياسة المؤسسات الصحفية يكشف عن الدور الذي قام به الإعلام العراقي في إدارة الأزمات مع مجلس الأمن.

وعلى ضوء هذا الوصف فإن موضوع الكتاب يتجسد في وجود كم من الخطابات الإعلامية التي تنطوي على مضامين تتعلق بالأزمات، يمكن من خلالها تحليلها تشخيص مضمونها واتجاهاتها وسماتها، بخاصة أن هذه الخطابات لم تحظ من قبل باهتمام كاف من البحث والدراسة المنهجية على الرغم من تزامن نشرها مع حدوث أزمات كادت أن تصل إلى مستوى الحرب في أواخر القرن الماضي.

وتضمن الكتاب في نطاق الإجابة عن أسئلته الأساسية والفرعية، مقدمة وتسعة فصول، أهتم الأول والثاني منها بالإطار المرجعي، بينما تناولت بقية الفصول الدراسة التطبيقية، وتطرقت المقدمة إلى موضوع الكتاب وأهميته ودواعيه في الوقت الراهن وأهدافه وإجراءاته المنهجية، وتبين فيها أن أنسب طريقة لتحليل الخطابات هي طريقة تحليل المضمون، لذا اتخذ من الاتجاهات فئات لتحليل الخطابات على أساس أن فئات الاتجاهات تعد من بين أكثر الفئات استخداما في تحليل المضمون، كما استخرجت جميع الفئات التي ظهرت أثناء تحليل تلك الخطابات، إذ بلغت (40) فئة انضوت جميعها ضمن ست أزمات هي: ديفيد كي، تفتيش وزارة الزراعة والري، الكاميرات،تحركات الجيش العراقي قرب الحدود الكويتية، طرد المفتشين الأمريكيين، المواقع الرئاسية.

ومن بين وحدات تحليل المضمون اختيرت (الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية) بوصفها من أكثر الوحدات تعبيرا عن الاتجاهات التي ينطوي عليها المضمون، وقد

حللت جميع الخطابات التي تألف منها مجتمع الدراسة التطبيقية البالغ (145) خطابا، لكن لابد من الإشارة إلى أن بعضا من الخطابات استبعدت من التحليل بسبب ورودها خارج الإطار الزمني الذي شغلته الأزمات، كما استبعدت خطابات أخرى وردت ضمن هذا الإطار لكونها انطوت على مضامين لا تمت بصلة لموضوع الأزمات، وجرى في فصول الدراسة التطبيقية جدولة الفئات و حساب تكرارات الفئات من أجل تحويلها إلى رموز كمية، وتم تجميع الفئات المستخرجة مع أوزانها كلا حسب الأزمة التي تنتمي إليها، واستخراج نسبها المئوية قياسا إلى مجمل تكرارات الفئات داخل الأزمة وترتيبها بشكل هرمي، ما كون سلما لفئات الأزمة.

وكشف الفصل الأول من الإطار المرجعي والموسوم (مفهوم الخطاب الإعلامي وسماته) عن مفهوم الخطاب في الثقافتين العربية والغربية، وتطرق بالنسبة للثقافة العربية إلى مفهومه في القرآن الكريم ودلالته في المعجم العربي، فضلا عن مناقشة بعض التعريفات العربية المعاصرة. واقتصر بالنسبة لمفهومه في الثقافة الغربية على المنظور الفلسفي واللساني دون التطرق إلى مفاهيمه في الميادين الأخرى. كما تضمن هذا الفصل محاولة لتأصيل مفهوم الخطاب الإعلامي على ضوء مقاربتين احدهما كانت مع الخطاب بمفهومه العام والأخرى مع مفهوم الخطاب السياسي، وخلصت المحاولة إلى أن مفهوم الخطاب الإعلامي يشير إلى انه (عملية اتصالية يتم من خلالها نقل رسائل إلى جمهور كبير غير متجانس وغير معروف شخصيا للفاعل الخطابي أو القائم بالاتصال، وتستعين بوسائل لنقل تلك الرسائل كالمذياع والتلفاز والسينما والصحف والكتب، وتتمثل وظيفتها الأساسية بالأخبار والترفيه والتعليم والإقناع، وتهدف هذه العملية إلى التأثير في المتلقين).

وجرت في الفصل الثاني الموسوم (إدارة الأزمات السياسية الدولية، قراءة في المفهوم والأدوات والمبادئ) مناقشة لمجموعة من التعريفات الموضوعة لمصطلح إدارة الأزمة السياسية الدولية، تمكن الباحث على ضوئها من صياغة تعريف يشير إلى أنها (فن أو علم تسوية الأزمات والسيطرة على إحداثها باتخاذ الإجراءات التي تحول دون تصاعدها إلى مستوى استخدام القوة العسكرية مع الحفاظ على المصالح القومية).

واقتصر الفصل في تناوله إدارة الأزمة – التي حددها استنادا إلى معطيات علم الإدارة – على القيادة واتخاذ القرار والتخطيط ودقة المعلومات وكفايتها. وتطرق أيضاً إلى بعض الأدوات المستخدمة في إدارة الأزمة كالتحركات الإعلامية والدبلوماسية والقوة العسكرية المحتملة والضغوط الاقتصادية والمنظمات الدولية، فضلاً عن تناوله مبادئ إدارة الأزمة كتعزيز الاتصالات ومحدودية الأهداف ووضوحها ومنح الخصم وقتا مناسبا للتدبر وحماية قرار الأزمة من المؤثرات الداخلية وتوسيع قاعدة دعم قرار الأزمة وعدم إحراج الخصم وإحكام السيطرة على القرار الاستراتيجي والتصعيد المتدرج للضغط أو الخيارات المرنة.

وفي الإطار التطبيقي الذي تضمن خمسة فصول (الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن) فقد جرى في كل واحد منها تحليل للخطابات الإعلامية المتعلقة بإحدى الأزمات، تهيأ من خلالها تحديد فئات التحليل ومجموع تكراراتها ونسبها المئوية عبر سلم خاص بكل أزمة من الأزمات الست، إذ وضع جدول لهذا الغرض يضم فئات كل أزمة مرتبة حسب التسلسل التنازلي لتكراراتها، بحيث تكون الفئة ذات التكرار الأكثر في أعلى الجدول لتكوين سلم تتضح فيه المرتبة القيمية لكل فئة وعدد تكراراتها ونسبتها المئوية.

وبعد الانتهاء من تحليل الخطابات حسب الأزمات، وبهدف معرفة مراتب الفئات الإجمالية ومجموع تكراراتها ونسبها المئوية، صمم جدول عام يضم جميع الفئات مرتبة حسب التسلسل التنازلي لتكراراتها

وقد توصل البحث – على صعيد كل أزمة على حدة – إلى النتائج الآتية، مبين فيها عنوان الفئة ورمزها والمرتبة القيمية والنسبة المئوية التي حصلت عليها:

أولا- أزمة ديفيد كي

- جاء في المرتبة الأولى اتجاه فضح نوايا الخصم (أ) بنسبة (31.25٪)
- وقع في المرتبة الثانية اتجاه تعبئة الشعب (ب) بنسبة (25٪).
- توازنت في المرتبة الثالثة ثلاثة اتجاهات هي: تأكيد شرعية مواقف العراق،(ت) وإبراز

لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث)،وفضح ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة بالسياسات المعادية للعراق(خ)، إذ حصل كل منها على نسبة (12.5٪).

- احتل اتجاه الإقلال من شأن هيئة الأمم المتحدة (ذ) المرتبة الرابعة بنسبة(6.25٪).

ثانيا ـ أزمة تفتيش وزارة الزراعة والري

- وقع في المرتبة الأولى اتجاه فضح نوايا الخصم (أ) بنسبة (17.77٪).
- تماثل في المرتبة الثانية اتجاها تأكيد شرعية مواقف العراق(ت)،وفضح ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة بالسياسات المعادية للعراق (خ) بنسبة (13.33٪).
- احتل اتجاه الإشادة بالموقف الجماهيري (ح) المرتبة الثالثة بنسبة (11.11٪).
- جاء تسلسل اتجاه الإقلال من شأن هيئة الأمم المتحدة (ذ) في المرتبة الرابعة بنسبة (8.88٪).
- نالت المرتبة الخامسة ثلاثة اتجاهات هي: تعبئة الشعب (ب) وإبراز لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث)، وإيضاح البدائل العراقية (د) بنسبة (6.66٪).
- توازنت في المرتبة السادسة ثلاثة اتجاهات هي: المطالبة بضرورة وعي حقيقة الموقف الأمريكي (ر)، وتأكيد تعاون العراق مع الأمم المتحدة(ز) وإبداء الاستعداد للمواجهة العسكرية(س) بنسبة (4.44٪).
- جاء في المرتبة السابعة اتجاه إيضاح طبيعة الأزمة (ش) بنسبة (2.22٪).

ثالثا ـ أزمة الكاميرات

- احتل اتجاه فضح نوايا الخصم(أ) المرتبة الأولى بنسبة (17.24٪).
- تماثل في المرتبة الثانية اتجاها تعبئة الشعب (ب) وإبراز لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث) بنسبة (10.34٪).
- تساوت في الموقع الثالث وبنسبة (6.89٪) الاتجاهات الآتية: تفنيد الحملات الدعائية المعادية (ج)، وإيضاح البدائل العراقية (د)، وإيضاح طبيعة الأزمة(ش)، والدعوة إلى تحقيق مطالب العراق(ط) والاستهانة بالتهديدات العسكرية(ظ) وإبداء الاستعداد لتسوية الأزمة سلميا(ع).

- في المرتبة الرابعة وبنسبة (3.44٪) توازنت الاتجاهات الآتية: تأكيد شرعية موقف العراق (ت)، وفضح ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة بالسياسات المعادية للعراق(خ)، والإقلال من شأن هيئة الأمم المتحدة (ذ)، وبيان رد الفعل الدولي (ص)، والدعوة إلى تعزيز الاتصال مع العراق(ض)، والإشادة بحسن الإدارة العراقية للأزمة (ف).

رابعاً أزمة (تحركات الجيش العراقي قرب الحدود الكويتية)

- توازن في المرتبة الأولى اتجاها فضح نوايا الخصم (أ)، والإشادة بحسن الإدارة العراقية للأزمة (ف) بنسبة (11.22٪)
- تساوت في المرتبة الثانية ثلاثة اتجاهات هي: تعبئة الشعب (ب)، وبيان رد الفعل الدولي (ص)، وبيان ردود أفعال الخصم (غ)، بنسبة (9.18٪).
- حصل اتجاه تفنيد ادعاءات الخصم (ن) على المرتبة الثالثة بنسبة (6.12٪).
- احتل اتجاه تأكيد شرعية مواقف العراق (ت) المرتبة الرابعة بنسبة (5.10٪).
- الموقع الخامس كان لاتجاه تأكيد أهمية دور العراق في استقرار المنطقة (ق) الذي حصل على نسبة (4.08٪).
- تماثلت في النسبة البالغة (3.06٪) الاتجاهات الآتية: تفنيد الحملات الدعائية المعادية (ج)، وفضح ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة بالسياسات المعادية للعراق(خ)، وتأكيد تعاون العراق مع الأمم المتحدة (ز)، وإبداء الاستعداد للمواجهة العسكرية (س)، وإيضاح طبيعة الأزمة (ش)، والدعوة إلى تحقيق مطالب العراق (ط)، والاستهانة بالتهديدات العسكرية (ظ)، وإظهار لا شرعية إجراءات مجلس الأمن (ل)، وازدراء مواقف بعض الأقطار العربية (م)، إذ احتلت هذه الاتجاهات الموقع السادس على سلم الاتجاهات.
- توازنت في المرتبة السابعة ثلاثة اتجاهات هي: إبراز لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث)، وإبداء الاستعداد لتسوية الأزمة سلمياً(ع)، وتحذير الطرف المقابل (و)، إذ حصل كل منها على نسبة (2.04٪).

- في أسفل السلم (المرتبة الثامنة) وقع اتجاه الإشادة بموقف الجامعة العربية (ك) بنسبة (1.02٪).

خامساـ أزمة طرد المفتشين الأمريكيين

- احتل المرتبة الأولى اتجاه الدعوة إلى تحقيق مطالب العراق (ط) بنسبة (9.5٪).
- جاء اتجاه بيان رد الفعل الدولي (ص) في المرتبة الثانية بنسبة (8.5٪).
- الموقع الثالث كان لاتجاه تعبئة الشعب (ب) بنسبة (8٪).
- توازن في المرتبة الرابعة اتجاها تأكيد شرعية مواقف العراق(ت)، وتفنيد ادعاءات الخصم (ن) بنسبة (7.5٪).
- في المرتبة الخامسة تساوى اتجاها إبراز لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث)، وبيان ردود أفعال الخصم (غ) بنسبة (7٪).
- جاء تسلسل اتجاه فضح ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة بالسياسات المعادية للعراق(خ) في المرتبة السادسة وبنسبة (5.5٪).
- احتل الموقع السادس اتجاها فضح نوايا الخصم (أ) وتأكيد تعاون العراق مع الأمم المتحدة (ز) بنسبة (5٪).
- وقع اتجاه الاستهانة بالتهديدات العسكرية (ظ) في المرتبة الثامنة بنسبة (4.5٪).
- الموقع التاسع كان لاتجاه الإشادة بحسن الإدارة العراقية للأزمة (ف) بنسبة (3.5٪).
- حصل اتجاه اظهار لا شرعية إجراءات مجلس الأمن (ل) على المرتبة العاشرة بنسبة (3٪).
- وقعت كل من الاتجاهات:الإشادة بالموقف الجماهيري(ح) والإقلال من شأن الأمم المتحدة (ذ)، وإبداء الاستعداد لتسوية الأزمة سلميا (ع)، في المرتبة الحادية عشر وبنسبة(2.5٪).
- توازن في المرتبة الثانية عشر اتجاها: إبداء الاستعداد للمواجهة العسكرية (س)، وحث الأطراف الثالثة على اتخاذ مواقف مساندة للعراق (ي) بنسبة (2٪).

- احتل اتجاها: تفنيد الحملات الدعائية المعادية (ج)، وتأكيد لا جدوى التعاون مع الأمم المتحدة (هـ)، المرتبة الثالثة عشر بنسبة (1.5٪).
- حظي اتجاه تحميل الطرف الآخر مسؤولية انفجار الأزمة (أ2) بالمرتبة الرابعة عشر بنسبة (1٪).
- تماثلت في المرتبة الخامسة عشر وبنسبة (0.5٪) الاتجاهات الآتية: المطالبة بضرورة وعي حقيقة الموقف الأمريكي (ر)، وإيضاح طبيعة الأزمة (ش)، وتأكيد أهمية دور العراق في استقرار المنطقة (ق)، وازدراء مواقف بعض الأقطار العربية (م)، وانتقاد الجهود الدبلوماسية (ب2)، والاستخفاف ببدائل الطرف الآخر(ت2).

سادساً أزمة المواقع الرئاسية

- احتل المرتبة الأولى اتجاه فضح نوايا الخصم (أ) بنسبة (8.99٪).
- جاء اتجاه تفنيد ادعاءات الخصم (ن) في المرتبة الثانية بنسبة (8.65٪).
- توازن في المرتبة الثالثة اتجاها: بيان ردود أفعال الخصم (غ)، وتأكيد لا شرعية المواقف الأمريكية (خ2) بنسبة (6.92٪).
- في المرتبة الرابعة تساوي اتجاها: تعبئة الشعب (ب)، وبيان رد الفعل الدولي (ص) بنسبة (6.57٪).
- وقع اتجاه الإشادة بالموقف الجماهيري(ح) في المرتبة الخامسة بنسبة (4.84٪).
- احتل اتجاها: تأكيد شرعية مواقف العراق (ت)، وحث الأطراف الثالثة على اتخاذ مواقف مساندة للعراق (ي) المرتبة السادسة بنسبة (4.15٪).
- جاء تسلسل اتجاه: تحميل الطرف الآخر مسؤولية انفجار الأزمة (أ2) في المرتبة السابعة بنسبة (3.80٪).
- تماثل في المرتبة الثامنة اتجاها: الدعوة إلى تحقيق مطالب العراق (ط)، واستذكار بعض أحداث حرب الخليج الثانية (ث2) بنسبة (3.46٪).
- توازن في المرتبة التاسعة اتجاها: إبراز لا شرعية إجراءات اللجنة الخاصة (ث)، وفضح

ارتباط بعض أعضاء اللجنة الخاصة بالسياسات المعادية للعراق (خ) بنسبة (3.11٪).

- حظي اتجاه: إبداء الاستعداد لتسوية الأزمة سلميا (ع) بالمرتبة العاشرة بنسبة (2.76٪).
- تساوي في المرتبة الحادية عشرة اتجاها: تأكيد تعاون العراق مع الأمم المتحدة (ز)، والكشف عن مثالب مسؤولي الدول المعادية (ح2) بنسبة (2.42٪).
- في المرتبة الثانية عشرة تماثل اتجاها: إبداء الاستعداد للمواجهة العسكرية (س)، وإظهار لا شرعية إجراءات مجلس الأمن الدولي (ل) بنسبة (2.07٪).
- توازن في المرتبة الثالثة عشرة اتجاها: الإقلال من شأن هيئة الأمم المتحدة (ذ) وتحذير الطرف الآخر (و) بنسبة (1.73٪)
- تساوت في المرتبة الرابعة عشرة وبنسبة (1.38) الاتجاهات الآتية: تفنيد الحملات الدعائية المعادية (ج)، والإشادة بحسن الإدارة العراقية للأزمة (ف)، وإبراز بعض منجزات حرب الخليج الثانية (د2)، وإيضاح طبيعة الأزمة (ش).
- حصل اتجاه تأكيد انتصار العراق في أزمة طرد المفتشين الأمريكيين (ج2) على المرتبة الخامسة عشر بنسبة (1.03٪).
- وقع اتجاه الاستهانة بالتهديدات العسكرية (ظ) في المرتبة السادسة عشر بنسبة (0.96٪).
- تساوت في المرتبة السابعة عشرة وبنسبة (0.34٪) الاتجاهات الآتية: إيضاح البدائل العراقية (د)، و المطالبة بضرورة وعي حقيقة الموقف الأمريكي (ر)، وتأكيد أهمية دور العراق في استقرار المنطقة (ق)، وازدراء مواقف بعض الدول العربية (م)، وتأكيد لاجدوى تعاون العراق مع الأمم المتحدة (هـ)، وتشخيص طرفي الأزمة (ذ2)، والإشادة بمذكرة التفاهم (ر2)، والمطالبة بمعاقبة رئيس اللجنة الخاصة (ز2)، وانتقاد الأمين العام للأمم المتحدة (س2).

ج- مصادر الدراسة التطبيقية

أولا: أزمة ديفيد كي

الصحيفة	عنوان الخطاب	العدد	التاريخ
الثورة	سعار العدوان	7733	1991 /9 /25
=	إرادتنا هي الأعلى	7734	1991 /9 /26
القادسية	لن يركع العراق أبدا للابتزاز الأمريكي	3715	1991 /9 /26
=	أمريكا تريد مصادرة العقل العراقي المبدع	3716	1991 /9 /27
=	قدر العراق التاريخي والإنساني أن يكون فارس المنازلة ضد العدوان	3718	1991 /9 /29

ثانيا: أزمة تفتيش وزارة الزراعة والري

الصحيفة	عنوان الخطاب	العدد	التاريخ
الجمهورية	الشعب العظيم والفعل الصغير	8237	1992 /7 /6
=	ليرحل جواسيس امريكا	8251	1992 /7 /21
الثورة	استفزاز مفضوح لأمر عدواني مقصود	7977	1992 /7 /6
=	موقف وطني شجاع يجسد إرادة الشعب	7981	1992 /7 /21
=	موقف ثابت وإرادة لا تنثنى	7994	1992 /7 /24
=	هؤلاء هم العراقيون	7998	1992 /7 /29
القادسية	تصرف استفزازي مستهجن ومقاصد سياسية مريبة	3953	1992 /7 /6
=	سلوك أمريكي استفزازي موقف عدائي مدان ومرفوض	3966	1992 /7 /21
=	موقف مبدئي راسخ وقرار وطني مستقل	3969	1992 /7 /25
=	العداء الأمريكي المقيت ضد العراق إلى أين؟	3971	1992 /7 /27

ثالثا: أزمة الكاميرات

الصحيفة	عنوان الخطاب	العدد	التاريخ
الجمهورية	الاسم السري لمؤامرة ايكيوس	8514	1993 /7 /12
=	ايكيوس ماذا تفعل يا ايكيوس ؟	8518	1993 /7 /17
الثورة	افتعلوا الأزمة وسيخسرون	8252	1993 /7 /14
=	حقنا واضح وعزمنا لايلين	8254	1993 /7 /16
القادسية	عمل مسرحي مفتعل ونيات شريرة	4236	1993 /7 /13
=	إرادة صلبة وحق مشروع	4238	1993 /7 /17

رابعا: أزمة تحركات الجيش العراقي قرب الحدود الكويتية

الصحيفة	عنوان الخطاب	العدد	التاريخ
الجمهورية	أسئلة الحصار الكبرى: الأزمة من المسؤول وهل يمكن تجنبها ؟	8825	1994 /10 /8
=	لماذا تصعد أمريكا الموقف	8828	1994 /10 /11
=	الانقلاب العالمي هل حصل ؟ الانتصار العراقي هل اقترب؟	8840	1994 /10 /15
=	قرار مجلس الأمن ماذا يعني (1) ؟	8842	1994 /10 /17
=	قرار مجلس الأمن ماذا يعني (2) ؟	8843	1994 /10 /18
=	هل تكاملت شروط رفع الحصار الاقتصادي	8846	1994 /10 /23
=	ما الذي يعنيه اعتراف بوش؟	8849	1994 /10 /29
=	سيد كلينتون من يمثل الماضي: الشعوب أم الجلادون؟	8851	1994 /10 /30
الثورة	أما فتح أبواب الحق والأنصاف أو فتح أبواب مخازن الكون	8575	1994 /10 /9
=	المطلوب قرار واضح برفع الحصار الظالم	8576	1994 /10 /10
=	مناقشة موضوعية لادعاءات الإدارة الأمريكية	8579	1994 /10 /14

الصحيفة	عنوان الخطاب	العدد	التاريخ
=	حساب النتائج في الوقفة العراقية الحكيمة	8580	1994 /10 /16
=	الوضوح	4565	1994 /10 /8
القادسية	المجابهة الحازمة للحصار الجائر	4566	1994 /10 /9
=	التصعيد الأمريكي المسعور والذرائع المفتعلة	4569	1994 /10 /13
=	نتائج الموقف العراقي الحازم والحنق الأمريكي	4570	1994 /10 /15
=	هكذا نمضي على جسر العبور	4573	1994 /10 /18
=	أزمة العبور والهوس الامريكي	4579	1994 /10 /27
=	حتمية العبور	4586	1994 /11 /6

خامسا ـ أزمة المواقع الرئاسية

الصحيفة	عنوان الخطاب	العدد	التاريخ
الجمهورية	في ضوء قرار العراق بإيقاف عمل فريق التفتيش، ما المطلوب من الدول دائمة العضوية ؟	9686	1998 /1 /13
=	والعراق يقرع أجراس الجهاد: ماذا على القوى الشعبية العربية أن تعمل ؟	9687	1998 /1 /14
=	بعد سبع سنوات من العدوان: ونحن نخرج إلى النور أمريكا تدخل النفق المظلم	9688	1998 /1 /17
=	صواريخنا: فتحت لنا بوابات البداية، صواريخهم شقت لهم قبور النهاية	9689	1998 /1 /18
=	ماذا ستفعل ياسيد بتلر وقد صار مطلب العراق موضع دعم عالمي	9691	1998 /1 /20
=	ما هي البديهيات التي يجب على دول دائمة العضوية تذكرها	9693	1998 /1 /24
=	بتلر وباولا ومونيكا لعبة اقتناص كلينتون	9694	1998 /1 /25

الصحيفة	عنوان الخطاب	العدد	التاريخ
=	المبادرة الروسية وتخريب بتلر	9697	1998 /1 /28
=	مرة أخرى: بتلر يقدح الزناد قرب برميل بارود (الخطاب الأول)	9698	1998 /1 /31
=	ماذا سيفعل مجلس الأمن لمواجهة حملة الاكاذيب الأمريكية (الخطاب الثاني)	=	=
=	حينما يموت الضمير	9699	1998 /2 /2
=	والوساطات تجري: هل بحث الوسطاء أسئلة التحدي؟	9700	1998 /2 /3
=	تصريحات يلتسين ماذا تعني، والى أين يتجه العالم (1)؟ (الخطاب الأول)	9702	1998 /2 /7
=	التشنج الأمريكي لماذا؟ (الخطاب الثاني)	=	=
=	الفلسطينيون يطلقون رصاصة بدء قيامة العرب (الخطاب الأول)	9703	1998 /2 /8
=	صلبة الكويت حينما يتحدثون (الخطاب الثاني)	=	=
الجمهورية	لمناسبة ذكرى ثورة (14) رمضان مرة أخرى: كيف يصبح اللحم والدم أصلب من الفولاذ	9794	1998 /2 /9
=	خرافات المهولين وحقائق المرابطين	9705	1998 /2 /10
=	ومظاهر الدعم الشعبي للعراق تبدأ، رسائل شعبية عربية لأمريكا: إذا انطلق الرعد ستحدث القيامة (الخطاب الأول)	9707	1998 /2 /14
=	تصريحات يلتسين ماذا تعني والى اين يتجه العالم(2) (الخطاب الثاني)	=	=
=	هذه المرة (الدروع البشرية) ايطالية	9709	1998 /2 /26
=	يا سيادة الأمين العام للأمم المتحدة: نحن نعرف ولكن التذكر ضروري	9712	1998 /2 /21

الصحيفة	عنوان الخطاب	العدد	التاريخ
=	والشمس أشرقت والأسوار تهدمت، بشارة امة محمد تلألأت	9714	1998 /2 /23
=	ماذا سيفعل العالم لضمان النجاح النهائي لصوت السلام؟	9715	1998 /2 /24
الثورة	كوفي عنان وملف الحصار	9419	1998 /1 /14
=	لعبة أمريكية ولكنها بائسة ومفضوحة	9420	1998 /1 /15
=	ثقتنا بالنصر أكبر من أي وقت مضى	9421	1998 /1 /16
=	مسؤولية السيد بتلر	9423	1998 /1 /19
=	موقف حازم لابد منه	9424	1998 /1 /21
=	أمريكا وحرب الأكاذيب	9427	1998 /1 /25
=	إدارة كلينتون وتهديداتها العدوانية	9428	1998 /1 /26
=	لمن التهديدات الأمريكية ؟	9429	1998 /1 /28
=	فضائح كلينتون: الشكل والدلالة	9430	1998 /1 /29
=	على الأمانة العامة أن تطرد بتلر	9431	1998 /2 /1
=	جولة أولبرايت دليل على العزلة الأمريكية	9432	1998 /2 /2
=	حديث هادئ إلى أبناء الكويت	9433	1998 /2 /4
=	رسالة العرب والعالم إلى واشنطن ولندن	9435	1998 /2 /6
=	كوفي عنان ورؤية الضوء في آخر النفق	9436	1998 /2 /8
=	واشنطن والحل الدبلوماسي	9438	1998 /2 /11
الثورة	الموقف الأمريكي معزول وبائس	9439	1998 /2 /12
=	الإرهاب النفسي وضحالة العقلية الأمريكية	9440	1998 /2 /13
=	العالم يدافع عن نفسه	9441	1998 /2 /15
=	فرصة الإدارة الأمريكية	9443	1998 /2 /18
=	أمريكا ومهمة عنان	9445	1998 /2 /20

الصحيفة	عنوان الخطاب	العدد	التاريخ
=	هذه هي نزاهة اللجنة الخاصة	9446	1998 /2 /22
=	ملق مبتذل ونفاق رخيص	9447	1998 /2 /23
القادسية	الصلف الأمريكي في الفشل والتكرار	5413	1998 /1 /15
=	القائد والمعنى التاريخي للمنازلة	5414	1998 /1 /17
=	ضمير الشعب	5416	1998 /1 /19
=	الشواغل واللوازم	5418	1998 /1 /22
=	فضائح وفضائح	5420	1998 /1 /25
=	نصرنا المحتوم وسقوطهم النهائي	5422	1998 /1 /27
=	الردع البليغ	5424	1998 /2 /1
=	الحمى الأمريكية والتأهب العراقي	5426	1998 /2 /3
=	العزلة المقيتة	5427	1998 /2 /5
=	استلهام الذكرى	5429	1998 /2 /8
=	الافتضاح الأمريكي	5432	1998 /2 /12
=	الإسفاف الأمريكي وتصاعد الغليان الجماهيري العربي والدولي	5434	1998 /2 /15
=	الموقف المتعنت والموقف الايجابي	5437	1998 /2 /19
=	العالم في مواجهة الباطل الأمريكي	5439	1998 /2 /22
=	يوم الراية	5441	1998 /2 /24

السيرة العلمية والإعلامية

الاسم : جليل وادي حمود الجبوري
الشهادة والاختصاص : دكتوراه في الإعلام
الاختصاص الدقيق : تلفزيون
المرتبة العلمية : أستاذ
مكان العمل : كلية الفنون الجميلة / جامعة ديالى / العراق
المنصب : معاون عميد كلية الفنون الجميلة / الدراسة المسائية
البريد الالكتروني : jwhj1963@yahoo.com
موبايل :07901496960 / 007719317177

- عمل في التدريس الجامعي منذ عام 1994 وحتى الآن، ويعمل حاليا تدريسيا بقسم السمعية والمرئية في كلية الفنون الجميلة.
- عمل في المجال الإعلامي منذ عام 1983 وحتى الآن، وشغل العديد من المناصب الإعلامية، آخرها مديرا لتحرير جريدة المدى، ورئيسا لقسم الأخبار والتقارير الدولية في جريدة النهضة.ويرأس الآن مجلس إدارة جريدة ألوان الجامعية في جامعة ديالى .
- كتب أعمدة صحفية أسبوعية خلال مسيرته الإعلامية في العديد من الصحف منها جريدة المدى والعالم واشنونا والمواطن.
- يكتب حاليا عمودين أسبوعيا في جريدة بغداد الإخبارية وجريدة صدى ديالى .
- يكتب حاليا عمودين في مجلة ألوان وآفاق الجامعيتين اللتين تصدران شهريا عن قسم الإعلام في رئاسة جامعة ديالى .
- يكتب حاليا وبشكل منتظم مقالين موسعين احدهما شهري في مجلة (تواصل) التي تصدر عن هيئة الإعلام والاتصال العراقية ، والأخر نصف شهري في جريدة التآخي الكردية .

- **اصدر أربعة كتب هي :**

أ – الأول بعنوان (الإعلام في البيئات المتأزمة)عام 2010.

ب– الثاني بعنوان (الأبوة التلفزيونية: دور الإعلام في تشكيل ثقافة الأطفال) عام 2012 .

ج– الثالث بعنوان (القوة الثالثة : الإدارة الإعلامية للازمات العربية) عام 2013.

د– الرابع بعنوان (تحولات التوظيف والحدود في الإعلام العربي) عام 2015.

- **اشترك مع مجموعة باحثين في كتابين :**

– احدهما بعنوان : (دراسات في الإعلام وتكنولوجيا المعلومات) عام 2011

– والأخر بعنوان : (الشباب وتحديات المستقبل) عام 1998

- **اشترك في سبعة مؤتمرات دولية :**

أ – عن الصحافة الالكترونية في القاهرة

ب– عن ثقافة الديمقراطية في الجزائر

ج– وعن اللغة العربية في بيروت

د– وعن اللغة العربية أيضا في دبي

هـ– وعن الصورة والرمز وإنتاج المعنى في تونس

و– وعن مواثيق الشرف الإعلامي في الأردن

ز– وعن ثقافة الطفل والهوية العربية في قطر

كما اشترك في العديد من المؤتمرات المحلية

- **اشرف على عدد من طلبة الماجستير والدكتوراه** ، وناقش حوالي (70) رسالة للماجستير وأطروحة للدكتوراه .
- **العضوية**

أ – عضو في المجلس الدولي للغة العربية

ب– عضو في نقابة الصحفيين العراقيين

ج– عضو في اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين